الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعلـيـم العـالي و البحـث العلمـي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة مصطفى اسطمبولي

معسكر

Université Mustapha Stambouli

Mascara

كلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الانسانية

مخبر: الدراسات التاريخية و الاثرية في شمال افريقيا

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

تخصص :تاريخ الجزائر المعاصر

فرع: علوم إنسانية

العنوان:

الاقلية الاوربية و الاصلاحات الفرنسية في الجزائر

1830- 1962م

تقديم الطالبة: عابد ميمونة تحت اشراف : برنو توفيق

لجنة المناقشة:

بشير بلمهدي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	رئيسا
برنو توفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	مشرفا و مقرارا
جاكر لحسن	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	عضوا مناقشا
درعي فاطمة	أستاذة التعليم العالي	جامعة معسكر	عضوا مناقشا
الداعي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	عضوا مناقشا
سحولي بشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/ 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الى من قال الله عز و جل فيهما و قل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا

الى من رافقاني بالدعاء طيلة حياتي و بالأخص في مسيرتي العلمية

الى من يعجز اللسان عن ذكر خصالهما الحميدة و الطيبة

الى أبي و أمي أطال الله في عمرهما و أمدهما بالصحة و العافية

الى اخوتي و اخواتي الذين لم يدخروا جهدا ولم يبخلوا عليا بالمساعدة و التحفيز كل باسمه

شكر ... تقدير ... عرفان

قال الرسول صلى الله عليه " ومن صنع اليكم معروفا فكافئوه فان لم تجدوا ما تكافئون به فادعوا له حتى تروا انكم قد كافأتموه" حديث صحيح.

أحمد الله سبحانه وتعالى حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه على نعمته وتوفيقه لي على إتمام هذه المذكرة.

و اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل أتوجه بجزيل التقدير والامتنان وخالص الدعاء لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل وتذليل كل الصعوبات التي واجهتني.

أخص بالذكر أستاذي المشرف الدكتور **برنو توفيق** الذي لم يبخل علي في التوجيهات والنصائح في مساري لإنجاز هذه الاطروحة

كما اشكر استاذتي الفاضلة **خضار الزهرة،** و استاذي القدير بشير بلمهدي علي اللذان قدما لي المساعدة ادعو لهما بالصحة و العافية .

الى الاصدقاء الذين مدو لي يد العون اذكرهم بأسمائهم: مصطفى، هشام، غنية، وسيلة

كما أتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام لأعضاء للجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشه هذه المذكرة.

ولا أنسى التقدم بالشكر إلى جميع أساتذتي الكرام الذين تعلمت منهم طوال مشواري الدراسي.

والحمد لله...

مختصرات البحث

1- باللغة العربية

تح: تحقيق

تع: تعليق

تر: ترجمة

ع: عدد

ج: جزء

ص: صفحة

ص ص: من صفحة إلى الصفحة

ط: طبعة

2- باللغة الفرنسية:

- C. A.O.M: Archives d'outre-mer Aix-en-Provence.

- B.L: Bulletin de lois.

- B.O: Bulletin officiel du gouvernement de l'Algérie.

- C.D.H.A: (fond géneral juin) Centre de documentation historique sur l'Algérie.

- CFLN: Comité Français de Libération Nationale

- Dep.Parl: Débats parlementaires française de l'assemblée nationale.

- J.O.R.F: Journal officiel de la république française.

- P : page

- Pp : de la page a la page

- Vol : volume

- Op Cit :Ouvrage précédemment cité

- Ibid : ibidem

- t: tome

مقدمـــة

مقدمة:

شهدت الجزائر، منذ بداية الاحتلال الفرنسي عام 1830م، تحولات جذرية غير مسبوقة على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فقد تبنت فرنسا سياسة استعمارية تهدف إلى جعل الجزائر امتدادًا مباشرًا لها، وذلك من خلال أدوات متعددة كان أبرزها مشروع الاستيطان الأوروبي، الذي لعب دورًا محوريًا في تعزيز الهيمنة الفرنسية على البلاد. تمثلت هذه السياسة في استقدام أعداد كبيرة من الأوروبيين، لا سيما من فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ومالطا و دل اخرى، وتوطينهم في الأراضي الجزائرية، مما أدى إلى تشكيل بنية اجتماعية جديدة قائمة على التمييز والتفاوت.

ارتكزت السياسة الاستيطانية على مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة ونقل ملكيتها إلى المستوطنين الأوروبيين، في حين تم تهميش السكان الجزائريين الأصليين وتجريدهم من أراضيهم ومواردهم. وقد دعمت السلطات الاستعمارية هذه الهجرات الأوروبية من خلال مشاريع البنية التحتية والقوانين التمييزية، مما أدى إلى نشوء طبقة اجتماعية مستفيدة من النظام الاستعماري، شكلت نواة الأقلية الأوروبية في الجزائر. هذا الواقع ساهم في تعميق الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية بين المستوطنين والسكان الجزائريين، حيث عززت الامتيازات الممنوحة للأوروبيين التوترات العرقية والسياسية.

وقد تشكلت نتيجة لهذه السياسات أقلية أوروبية نافذة، حظيت بامتيازات قانونية وسياسية مكنتها من السيطرة على مفاصل الحياة العامة في الجزائر، بينما عانى السكان الجزائريون الأصليون من التهميش والإقصاء.

وفي إطار محاولات فرنسا تعزيز سيطرتها على الجزائر، طُرحت مجموعة من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مثل قانون 1919م ومشروع بلوم–فيوليت لعام 1936م، و امرية 07 مارس 1944م وصولًا إلى دستور الجزائر لعام 1947م. إلا أن هذه الإصلاحات غالبًا ما

جاءت محدودة وموجهة لخدمة مصالح المستوطنين دون الاستجابة لمطالب الجزائريين. وقد أثارت مواقف الأقلية الأوروبية تجاه هذه الإصلاحات جدلًا واسعًا، حيث انقسمت بين مؤيد يرى فيها وسيلة لتعزيز الاستيطان وضمان الاستقرار، ومعارض يخشى من تأثيرها السلبي على الهيمنة الأوروبية ومصالحها الاقتصادية.

ساهم هذا التباين في المواقف بين الأقلية الأوروبية والسكان الجزائريين في تعقيد المشهد السياسي والاجتماعي في الجزائر. فقد أدت السياسات التمييزية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية إلى تفاقم التوترات العرقية والاجتماعية، وعززت الشعور بالظلم والقهر بين الجزائريين. هذه العوامل مجتمعة دفعت الحركة الوطنية الجزائرية نحو تبني مواقف أكثر حزمًا وتنظيمًا في مواجهة الاستعمار الفرنسي. وبالتالي، شكلت تلك السياسات والمواقف أحد العوامل المحورية التي ساهمت في تصاعد الصراع، مما أدى في النهاية إلى اندلاع الثورة الجزائرية عام 1954م.

من هذا المنطلق، تأتي هذه الأطروحة لدراسة السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر والهجرات الأوروبية التي صاحبتها بوصفها ظاهرة تاريخية مركبة، لها أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. تهدف الأطروحة إلى تحليل الأسس الأيديولوجية التي قامت عليها هذه السياسة، وآليات تنفيذها، والتأثيرات التي خلفتها على المجتمع الجزائري. كما تسعى إلى استكشاف دور المستوطنين الأوروبيين في توجيه السياسة الاستعمارية ومقاومتهم لأي تغييرات من شأنها تقليص امتيازاتهم، إلى جانب دراسة الأثر العميق لهذه السياسات على تشكيل الحركة الوطنية الجزائرية.

ان دراسة هذا الموضوع لا يقتصر أهميته على فهم آليات النظام الاستعماري في الجزائر فحسب، بل تمتد لتقدم رؤية أعمق حول الكيفية التي أثرت بها السياسات الاستيطانية على طبيعة العلاقات بين الأوروبيين والجزائريين. فمن خلال تحليل هذه العلاقات، يمكن استكشاف جذور التوترات العرقية والاجتماعية التي غذت الصراع، وكيفية تفاعل المجتمع الجزائري مع سياسات التهميش والاستغلال. بالإضافة إلى ذلك، تتيح هذه الدراسة فهمًا أشمل لتطور النضال من أجل

الاستقلال، وذلك في إطار التحولات الكبرى التي شهدها العالم خلال القرن العشرين، مثل انهيار الإمبراطوريات الاستعمارية وصعود حركات التحرر الوطني.

يأتي موضوع الأطروحة، الذي يحمل عنوان" **الأقلية الأوروبية و الإصلاحات الفرنسية في الجزائر**"، لدراسة دور هذه الأقلية في تشكيل السياسات الاستعمارية ومواقفها من الإصلاحات التي طرحتها الإدارة الفرنسية. مع اعتبار الجزائر الاطار المكاني لموضوع هذه الاطروحة ، كما يربطه إطار زمني وثيق بالفترة الاستعمارية في الجزائر، والتي تمتد من بداية الاحتلال الفرنسي عام 1830م وحتى حصول الجزائر على استقلالها عام 1962م.

كما يأتي اختيارنا لهذا الموضوع من أهميته التاريخية في فهم العلاقة المركبة بين مكونات المجتمع الجزائري خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية (1830-1962م)، والدور الذي لعبته الأقلية الأوروبية في صياغة السياسات الاستعمارية ومعارضتها للإصلاحات التي كانت تهدف – في ظاهرها – إلى دمج الجزائريين الأصليين في المنظومة السياسية الفرنسية. يمكن تلخيص دوافع الاختيار كما يلي:

كونه يكشف عن الدور الذي لعبته الأقلية الأوروبية في صياغة السياسات الاستعمارية ومعارضتها للإصلاحات التي كانت تهدف – في ظاهرها – إلى دمج الجزائريين الأصليين في المنظومة السياسية الفرنسية.

محاولة فهم مراحل تشكيل الأقلية الأوروبية طبقة اجتماعية واقتصادية متميزة في الجزائر، مما جعلها طرفًا رئيسيًا في صياغة مواقف السلطة الاستعمارية. دراسة مواقفها من الإصلاحات تسلط الضوء على تعقيد العلاقة بين هذه الأقلية والنظام الاستعماري من جهة، وبينها وبين الأغلبية الجزائرية من جهة أخرى. هذا التحليل يساعد في فهم كيفية تأثير هذه الأقلية على مسار السياسات الاستعمارية وتفاعلاتها مع المجتمع الجزائري.

الرغبة في التعرف و استكشاف ما يعكس موقف الأقلية الأوروبية الانقسامات الداخلية داخل النظام الاستعماري نفسه، حيث سعى المستوطنون إلى الحفاظ على امتيازاتهم، بينما حاولت الإدارة المركزية الفرنسية تحقيق توازن بين مصالحها ومطالب الجزائريين

بالاضافة الى انه و على الرغم من الأهمية البالغة لهذا الموضوع، إلا أنه لم يحظَ بالدراسة الكافية في الدراسات التاريخية. لذا، فإن تناول هذا الموضوع يمثل إضافة علمية جديدة تسهم في إغناء المعرفة التاريخية المتعلقة بالحقبة الاستعمارية في الجزائر، وتقديم رؤية أكثر شمولية لتلك الفترة.

يأتي البحث في موضوع الأقليات الأوروبية وسياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر ليلقي الضوء على مجموعة من التساؤلات التي تترأسها إشكالية رئيسية تتمحور حول السؤال التالي :إلى أي مدى أثّر تواجد العنصر الأوروبي في الجزائر على صنع القرارات في السلطة الاستعمارية؟

وقد انبثق عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية، منها:

-كيف أثّرت مواقف الأقلية الأوروبية تجاه الإصلاحات الفرنسية في الجزائر على طبيعة العلاقة بين هذه الأقلية والمجتمع الجزائري الأصلي من جهة، وبينها وبين الإدارة الاستعمارية من جهة أخرى؟

-وما هو دور هذه المواقف في تكريس الهيمنة الاستعمارية أو إعاقة جهود الإصلاح، سواء من خلال دعمها للإجراءات الاستعمارية أو معارضتها لها؟

أثناء انجاز لهذه الأطروحة، كان التساؤل الذي يخطر في الذهن باستمرار هو :

-ماذا لو قبلت الأقلية الأوروبية في الجزائر الإصلاحات التي طرحتها السلطات الفرنسية و سعت لتسهيل تجسيدها لصالح الجزائريين؟ هل كان سيتغير المشهد التاريخي بشكل

كبير؟ هذا التساؤل يفتح الباب أمام تحليل افتراضي لمسار الأحداث، ويساعد في فهم مدى تأثير مواقف الأقلية الأوروبية على تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية في الجزائر.

كما أن اختيار المنهج المناسب للبحث و للاجابة على كل الاسئلة السابقة يعتمد بشكل أساسي على طبيعة الموضوع الذي يتم دراسته. وفي إطار تطرقنا لمختلف الأحداث والتطورات التاريخية المتعلقة بموضوع الأقلية الأوروبية وسياسة الإصلاحات الفرنسية في الجزائر، كان من الضروري اعتماد المنهج التاريخي كأداة رئيسية لتسهيل عمليات الوصف، والإحصاء، والمقارنة، والتحليل. يعتمد هذا المنهج على دراسة الوقائع والأحداث التاريخية بشكل نقدي، مع تحليل المصادر والوثائق لتفسير السياقات والعلاقات بين المتغيرات المختلفة.

لقد اعتمدت المنهج الوصفي، الذي ساعد في استعراض ووصف مختلف الأحداث والوقائع التاريخية المرتبطة بموضوع الدراسة، مثل تطور سياسات الإصلاحات الفرنسية ومواقف الأقلية الأوروبية منها. تم التركيز على تسلسل الأحداث زمنيًا وتحليل تشعباتها وتأثيراتها على المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى فهم طبيعة العلاقة بين الأقلية الأوروبية والإدارة الاستعمارية.

كما استخدمت المنهج المقارن في الفصل الثاني لدراسة النصوص القانونية والسياسات الفرنسية المتعلقة بالإصلاحات، ومقارنتها ببعضها البعض لتتبع تطور الوضعية القانونية والاجتماعية للأقلية الأوروبية والجزائريين الأصليين. كما قمت بمقارنة مواقف الأقلية الأوروبية من الإصلاحات مع مواقف الإدارة الفرنسية والمجتمع الجزائري.

وفرضت طبيعة الموضوع استخدام ال+منهج الإحصائي، خاصة في الفصل الأول، حيث اعتمدت على الإحصائيات المتعلقة بأعداد المستوطنين الأوروبيين وتوزيعهم الجغرافي، مما ساعد في تقديم رؤية كمية داعمة للتحليل النوعي.

أما التحليل، الذي يعتبر أساسيًا في الدراسات التاريخية، فقد استخدمته في الفصلين الثاني والثالث لتحليل النصوص القانونية والسياسات الفرنسية، واستنتاج مدى تأثيرها على الأقلية الأوروبية

والمجتمع الجزائري. كما قمت بتحليل المواقف المختلفة التي أعقبت صدور هذه الإصلاحات، لفهم مدى توافقها مع مصالح الأقلية الأوروبية وتأثيرها على تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية في الجزائر.

بهذه المناهج، يتم تقديم دراسة شاملة ومتعمقة لموضوع الأقلية الأوروبية والإصلاحات الفرنسية في الجزائر، مما يسهم في فهم أعمق للديناميكيات التي شكلت هذه الفترة التاريخية.

تفرض طبيعة أي دراسة تاريخية على الباحث ضرورة الاعتماد على قاعدة صلبة من المصادر والمراجع، وذلك لضمان توسيع فرص اختيار المعلومات التاريخية وانتقائها بدقة. وعلى الرغم من أهمية موضوع هجرة الأوروبيين إلى الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، إلا أن العديد من الدراسات التي تناولته جاءت لخدمة أهداف استعمارية بحتة.

ركّزت تلك الدراسات على تحليل مسار تطوّر السكان الأوروبيين والجزائريين المسلمين، بهدف تقييم الأوضاع الاستعمارية وضمان استمرار الهيمنة الفرنسية. وقد استُخدمت النتائج الإحصائية، التي تتبعت نمو هذه الفئات من خلال الأرقام والتحليل الديموغرافي، لتوجيه السياسات الاستعمارية وتعديلها بما يتماشى مع مصالح المستعمرين. ومن بين أبرز الباحثين الذين ساهموا في هذا المجال :روني ريكو(René Ricoux) في كتابه (الديموغرافيا المصورة للجزائر: دراسة إحصائية للسكان الأوروبيين المقيمين بالجزائر) ، وجول ديفال(Jules Duval) في مؤلفه (تاريخ الهجرة الأوروبية والآسيوية والإفريقية في القرن التاسع عشر) ودي بيريمهوف (Depeyerimhoff) في كتابه (تحقيق في نتائج الاستعمار الرسمي من 1871 إلى 1891م) ، وفيكتور ديمانتاس(Victor Demontés) في كتابه الاستعمار العسكري تحت حكم بيجو، وموريس وول(Maurice Wahl) في كتابه (الجزائر).

رغم أن هذه الدراسات أفادتنا بمعلومات قيّمة في تتبع مسار الأقليات الأوروبية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، إلا أننا لا ننكر الحوافز والخلفيات التي دفعت بهؤلاء الباحثين للكتابة، والتي

تمثّلت في تنبيه السلطات الاستعمارية من أي تهديد تشكله الهجرات غير الفرنسية، والتي كانت تُعتبر خطرًا على الهدف الاستعماري الفرنسي في الجزائر.

كما اعتمدنا ايضا على الأعمال الأكاديمية الفرنسية الحديثة التي تناولت موضوع الجاليات الأوروبية في الجزائر، فقد تميزت بتركيزها على دراسة كل جالية على حدة، مما أفقَدها الشمولية في تناول الموضوع. ومن بين هذه الأعمال، نذكر على سبيل المثال لا الحصر :فابيان فيشي (Fabien Fischer) الذي كتب عن الألزاسيين واللورينيين في الجزائر، وجيرارد كريسبو (Gérard Crespo)الذي تناول تاريخ الإيطاليين في الجزائر، وجون جاك جوردي (Jean-Jacques Jordi) الذي كتب عن الجالية الإسبانية، وجون موريس دي كوسانزو (Jean-Maurice de Cosson) الذي اهتم بدراسة الألمان في الجزائر.

هذه الدراسات، على الرغم من قيمتها العلمية، ركّزت بشكل فردي على كل جالية، مما يعكس اهتمام كل باحث بجاليته الخاصة. وقد كان الهدف من ذلك الدفاع عن هذه الجاليات وإبراز مكانتها ضمن النظام الاجتماعي الأوروبي في الجزائر، الذي كان يعكس تفاوتات عرقية واجتماعية ملحوظة. هذا النهج الفردي في البحث أدى إلى غياب رؤية شاملة تعكس التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين هذه الجاليات المختلفة، مما يُعدّ قصورًا منهجيًا في تناول الموضوع بشكل متكامل.

من جهة أخرى، هناك قلة في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بأقلام جزائرية حتى الدراسات التي أُنجزت مثل أعمال كمال كاتب ، تأثرت بارتباط بعض الباحثين بالمؤسسات الأكاديمية الفرنسية، مما جعلها تتجنب معالجة القضايا الحساسة التي قد تثير الجدل فكان لابد لنا من الاعتماد على هذه المصادر و المراجع الاجنبية خاصة في الفصل الاول

انطلاقًا من الطبيعة القانونية لموضوع الإصلاحات في الفصل الثاني، فقد اعتمدت بشكل أساسي على النصوص القانونية الأصلية المتعلقة بمسألة المواطنة الفرنسية في الجزائر. في هذا الفصل، الذي تضمّن نصوصًا قانونية مرتبطة بالإصلاحات، كانت الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية (Journal officiel de la République française) من بين أهم المصادر التي استخدمتها.

وقد قمت بالاطلاع على النصوص القانونية الأصلية وترجمتها إلى اللغة العربية مع الحرص على الحفاظ على دقتها ووفائها لمعانيها الأصلية.

بالإضافة إلى ذلك، شكّلت مناقشات المجلس الوطني الفرنسي (Les débats parlementaires de l'Assemblée nationale) مصدرًا غنيًا بالمعلومات المتعلقة بتفاصيل النقاشات البرلمانية حول مشاريع القوانين والتعديلات التي اقترحتها الكتل السياسية المختلفة. وقد مكّنتني هذه المناقشات، التي تناولت التعديلات المقترحة والموافقة عليها أو رفضها، من تحليل المواقف التي عبّر عنها النواب، وفهم مدى تأثير تلك النقاشات على الصياغة النهائية للنصوص القانونية

كما اعتمدت على الصحافة الاستعمارية، ولا سيما في الفصلين الثاني والثالث، كمصدر رئيسي لرصد المواقف المختلفة للأقلية الأوروبية تجاه الإصلاحات الفرنسية في الجزائر. لقد لعبت الصحافة الفرنسية والجزائرية خلال فترة الاستعمار دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام، حيث كانت الصحف الصادرة في الجزائر وفرنسا، مثل"La Dépêche algérienne" ، و"L'Écho d'Alger"، و "L'Élan Républicain"، و"Le Temps"، و"L'Humanité"، و"Le Populaire"، توثّق بشكل دوري النقاشات القانونية والسياسية المتعلقة بالاستعمار والإصلاحات.

كانت هذه الصحف تحتوي على تحليلات ومقالات تعكس المواقف المتباينة للأقلية الأوروبية تجاه القوانين الجديدة، بالإضافة إلى خطب وتصريحات الشخصيات السياسية التي عبّرت عن ردود فعل قوية تجاه تلك الإصلاحات. ومن خلال دراسة هذه الصحف، يمكن فهم كيف كانت الصحافة أداة لتمثيل القوى المختلفة، سواء تلك التي تؤيد الإصلاحات أو تعارضها. وبالتالي، كان لها دور بارز في توثيق الظروف السياسية والاجتماعية التي ساهمت في تعزيز أو مقاومة التغيير في المستعمرة.

احتوت هذه الدراسة على مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة وملاحق مرتبطة بالموضوع. تناولت الدراسة في مدخلها تطور السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة (1830-1962م)، حيث بدأت عبر استيطان محدود وعشوائي خلال الفترة (1830-1840م). ثم تكثفت هذه

الجهود في عهد الجنرال بيجو (1840–1847م)، الذي عمل على تعزيز الاستيطان كوسيلة لتثبيت السيطرة العسكرية. ومع قيام الجمهورية الثانية (1848–1852م)، ظهرت موجات استيطانية منظمة من خلال إنشاء مستعمرات زراعية جذبت آلاف الأوروبيين.

في فترة الإمبراطورية الثانية (1852–1870م)، شهدت السياسة الاستيطانية تسارعًا كبيرًا بهدف تعزيز الطابع الزراعي والاقتصادي للمستعمرة. أما في العهد المدني (1870–1962م)، فقد بلغت السياسة الاستيطانية ذروتها عبر قوانين دعمت سيطرة المستوطنين الأوروبيين على الأراضي والموارد، مما أدى إلى تعميق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المستوطنين والسكان الجزائريين الأصليين، وتحويل الجزائر إلى مستعمرة فرنسية بامتياز

أما الفصل الأول، فيبحث في موضوع الهجرات الأوروبية إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة من عام 1830 إلى عام 1962م، مركزًا على تنوع أصول وجنسيات المهاجرين الأوروبيين وتوزيعهم الجغرافي في مختلف أنحاء الجزائر. يستعرض الفصل بالتفصيل ملامح الأقليات الرئيسية، بدءًا بالفرنسيين الذين شكلوا الأغلبية الساحقة من المستوطنين، ولعبوا دورًا محوريًا في السياسة الاستعمارية. ثم يتناول الإسبان الذين تركوا بصمة مميزة في المناطق الساحلية والزراعية، بالإضافة إلى الأقليات الإيطالية والألمانية والسويسرية، التي ساهمت في التنوع الاقتصادي والثقافي.

كما يسلط الفصل الضوء على المالطيين الذين لعبوا دورًا بارزًا في الحرف والتجارة، وكذلك الوجود البريطاني والإيرلندي، وإن كان محدودًا، إلى جانب جنسيات أخرى قدمت بأعداد أقل ولكن كان لها حضور ملحوظ في بعض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. يهدف الفصل إلى تقديم رؤية شاملة حول طبيعة هذه الأقليات، ودوافع هجرتها، وأثرها على البنية السكانية والمشهد العام في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية.

يتناول الفصل الثاني الإصلاحات الفرنسية في الجزائر، مسلطًا الضوء على المحاولات التي بذلتها السلطات الاستعمارية لإدماج الجزائريين في النظام الاستعماري مع الحفاظ على الهيمنة الأوروبية. يبدأ الفصل بإصلاحات فبراير 1919، التي منحت بعض الامتيازات السياسية المحدودة

للنخبة الجزائرية، لكنها قوبلت بتقييدات صارمة على حقوق المواطنة. ثم ينتقل إلى مشروع بلوم–فيوليت عام 1936، الذي أثار جدلًا واسعًا بسبب مقترحاته الطموحة لمنح حقوق سياسية محدودة لعدد من الجزائريين، لكنه فشل بسبب معارضة المستوطنين والأوساط السياسية المحافظة.

كما يعرض الفصل لأمرية 7 مارس 1944، التي حاولت توسيع دائرة الحقوق الممنوحة للجزائريين بعد الحرب العالمية الثانية، ويناقش القانون الخاص الصادر في 20 سبتمبر 1947، الذي شكّل خطوة إصلاحية هامة. بالإضافة إلى ذلك، يتناول الفصل ردود فعل الجزائريين على هذه الإصلاحات، والتي تراوحت بين التفاؤل الحذر والسخط بسبب محدودية التغييرات.

أما الفصل الثالث، فيتناول ردود فعل المستوطنين الأوروبيين والمنتخبين الأوروبيين، وكذلك الأحزاب الفرنسية، على الإصلاحات الفرنسية في الجزائر، مثل إصلاحات فبراير 1919، ومشروع بلوم–فيوليت 1936، وأمرية مارس 1944، ودستور 1947. حيث قوبلت هذه الإصلاحات برفض كبير من قبل المستوطنين الذين اعتبروها تهديدًا لامتيازاتهم. كما عارض المنتخبون الأوروبيون أي تحرك يضمن حقوقًا سياسية للجزائريين، في حين انقسمت الأحزاب الفرنسية وبعض الشخصيات الفرنسية بين مؤيد ومعارض لهذه الإصلاحات

أمّا خاتمة الدراسة، فقد شملت أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث، والتي أتمنى أن تكون بمثابة نقطة انطلاق لباحثين آخرين لإجراء دراسات وبحوث جديدة في هذا المجال. كما سيتم إرفاق البحث بمجموعة من الملاحق التي تحتوي على مواد علمية مهمة، تسهم في توضيح بعض القضايا التاريخية المرتبطة بموضوع الدراسة بشكل أكثر تفصيلًا

تواجه الباحث أثناء إنجاز دراسته مجموعة من الصعوبات، و أشير هنا الى أبرز ما واجهني في طريق انجازي لهذه الاطروحة:

عدم التمكن من الوصول إلى أرشيف إكس–بروفانس :كانت هذه التجربة محبطة بسبب عدة عراقيل إدارية، خاصة مع إدراكي لأهمية هذه الوثائق في دعم البحث. ومع ذلك، تمكّنت من تجاوز هذه العقبة من خلال الاعتماد على مصادر بديلة.

اتساع المجال الزماني والمكاني للدراسة : يتناول البحث موضوعًا واسعًا يشمل دراسة وتتبع عدة أقليات أوروبية في الجزائر خلال فترة الاستعمار، بدلًا من التركيز على أقلية واحدة فقط. بالإضافة إلى ذلك، شملت الدراسة تحليل عدد من الإصلاحات الفرنسية، مما استدعى اختيار أبرز هذه الإصلاحات وتسليط الضوء على تأثيراتها المختلفة. هذا التنوع والتعدد في الموضوعات زاد من تعقيد الدراسة، حيث تطلّب جمع وتحليل كم هائل من البيانات من مصادر متنوعة لتقديم رؤية شاملة ومتكاملة.

صعوبة التعامل مع المعطيات الإحصائية وتنوعها: وفي بعض الأحيان تناقضها، شكلت تحديًا إضافيًا في إنجاز البحث. فقد تطلّب الأمر التحقق من هذه البيانات في كل مرة يتم فيها توظيفها، وذلك بالرجوع إلى مصادرها الرسمية لضمان دقتها وموثوقيتها. هذا الجهد الإضافي كان ضروريًا لتجنب الوقوع في أخطاء تحليلية أو استنتاجات غير دقيقة، خاصة في ظل وجود اختلافات وتضاربات في الأرقام والإحصائيات المتاح

مدخل: السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر 1830-1962م

1- المشاريع الاستيطانية الفرنسية في الجزائر.

2- محاولات فرنسا الاستيطانية: من الفشل في أمريكا إلى التشبث بالجزائر

3- مراحل تطور السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر من 1830-1870 م.

أ- الجهود الأولى لتعمير الجزائر الاستيطان الضيق والعشوائي من 1830 1840م.

ب- الاستيطان في عهد بيجو 1840-1847م.

ت-الاستيطان في عهد الجمهورية الثانية 1848-1852م.

ث-الاستيطان في عهد الإمبراطورية الثانية 1852-1870م.

ج-السياسة الاستيطان في العهد المدني من 1870 1900م.

شهدت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الممتدة من عام 1830 إلى عام 1962م تنوعًا ديموغرافيًا لافتًا في التركيبة السكانية الأوروبية التي استوطنت المنطقة. يُلاحظ أن هذه المجموعات لم تكن كتلةً بشريةً متجانسة، بل كانت خليطًا من عناصر متنوعة في أصولها العرقية وثقافاتها وحضاراتها، كما يوضح المؤرخ الفرنسي روني ريكو (Ricoux René) في مؤلفه المرجعي "الديموغرافيا التصويرية للجزائر: دراسة إحصائية للسكان الأوروبيين الذين يعيشون في الجزائر". ويشير روني ريكو إلى أن الفرنسيين كانوا الأكثر حضورًا وتأثيرًا بين الجنسيات الأوروبية في الجزائر، وذلك بحكم دورهم كقوة استعمارية مهيمنة وسائدة[1].

الى جانب الفرنسيين، تواجدت جنسيات أوروبية أخرى مثل الإسبان والإيطاليين والألمان، بالإضافة إلى أقليات من جنسيات متنوعة كالسويسريين والإنجليز والبلجيكيين والبولنديين واليونانيين والهولنديين. ومع هذا التنوع الكبير، تؤكد الإحصائيات والدراسات أن الفرنسيين كانوا الأكثر عددًا وانتشارًا في الجزائر[2] ويُبرز روني ريكو كيف أن هذه الهيمنة الفرنسية استمرت على مدار العقود، مما كان له أثر بالغ في تشكيل البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمنطقة[3]

هذه الهجرة الكثيفة من فرنسا، وبدرجة أقل من دول أوروبية أخرى مثل إسبانيا وإيطاليا، منحت الجزائر وضعًا استثنائيًا بين المستعمرات الفرنسية. وقد تطلبت هذه الظاهرة سياسة

[1] Ricoux René, La démographie figurée de l'Algérie : étude statistique des populations européennes qui habitent l'Algérie ,G. Masson , Éditeur libraire de L'academie de médecin, 1880,paris,p 37.

[2] كان السكان من اصل فرنسي اقليه بين المهاجرين في البدايه ثم تضاعف عددهم الى ثلاثه اضعاف بين عامي 1841 1846 فتره الاستعمار الرسمي بفعالية تحت قياده بوجو ولكن بعد ذلك بدا معدل نموهم ليصل الى حوالي 8% سنويا بين عامين 1846 1856 و 6% بين عامين 1856 و 1872 مع ذلك بدا من عام 1851 اصبح عدد الفرنسيين اكبر من باقي الاوروبيين . Kamel Kateb, Européens, Indigènes et Juifs en Algérie (1830-1962): Représentations et réalités des populations, Éditions de l'Institut National d'Études Démographiques, Paris , 2001, p 29

[3] Ricoux René, op-cit,p 37.

استيطانية فرنسية قوية وقاسية، هدفت إلى ترسيخ الوجود الأوروبي وتحقيق السيطرة الكاملة على المنطقة. وقد كان لهذا الواقع الديموغرافي والسياسي تداعيات عميقة على طبيعة المجتمع الجزائري وتطوره خلال الحقبة الاستعمارية وما بعدها[1].

1- المشاريع الاستيطانية الفرنسية في الجزائر:

كانت المشاريع الاستيطانية الفرنسية في الجزائر تهدف في المقام الأول إلى تعزيز السيطرة الاستعمارية من خلال توطين الأوروبيين على نطاق واسع، مستغلةً في ذلك عوامل الجذب الاقتصادي والحوافز العسكرية. وقد نجحت هذه السياسة في جذب بضعة آلاف من الأوروبيين، من الطبقات الفقيرة، الذين قدموا إلى الجزائر دون إدراك كامل للتحديات البيئية والمناخية التي ستواجههم. ومع ذلك، واجهت السلطات الفرنسية صعوبات جمة بسبب غياب خطة واضحة لاستيعاب هذا العدد المتزايد من المستوطنين. [2]

في هذا السياق، اقترح المندوب المدني "جينتلي دو بوسي" (Gentil de Bussy) فكرة إسكان المستوطنين في المنازل التي تركها الجزائريون غصبا ، وهو حل بدائي حاول من خلاله التغلب على نقص المساكن. كما طالب الفرنسيون بتسهيلات إضافية، وتم منحهم الإذن بالاستقرار في مراكز استيطانية أخرى مثل "دالي إبراهيم". ومع حلول فصل الشتاء، انهارت العديد من منشئات المنازل (الاكواخ) ، مما دفع السلطات إلى البدء في بناء منازل أكثر متانة وأكواخ مؤقتة، بالإضافة إلى إنشاء أعمال دفاعية لحماية المستوطنين[3].

كانت هذه الخطوات بمثابة بداية للاستعمار الرسمي المنظم، حيث خُصص اعتماد مالي بقيمة 200,000 فرنك لهذا الغرض في عام 1832م، وعُين مدير خاص للإشراف على عملية الاستيطان. ومع ذلك، واجهت أعمال البناء تأخيرات كبيرة بسبب سوء الأحوال الجوية وترددات

[1] Kamel Kateb, op-cit, p 29
[2] M.De peyerimohoff, Enquête sur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1891 ,t 1 , Alger,1906, p 15.
[3] Ibid.

مجلس إدارة الإيالة في اتخاذ القرارات. كما ظهرت تساؤلات حول نوعية البناء التي يجب اعتمادها؛ فبينما بدأوا بالكوخ البسيط الذي كانت تكلفته 300 فرنك، سرعان ما تبين أن هذا النوع من المساكن غير كافٍ، مما دفعهم إلى التفكير في بناء منازل كاملة بتكلفة أعلى.[1]

كان من المخطط اقتراح إنشاء مزارع صغيرة محاطة بأسوار، حيث كانت تكلفة كل مزرعة تُقدَّر بحوالي 5500 فرنك. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك مشروع لبناء قرية ثالثة في منطقة "بير خادم". ومع ذلك، قررت باريس إيقاف هذا التوسع الأولي، مما أدى إلى تعطيل هذه الخطط. ولم يتم السعي لزيادة عدد المستوطنين، حيث رُفض منح المهاجرين الفرنسيين تذاكر سفر مجانية، بل تم إعادة عدد منهم إلى مدينة مرسيليا. وفي عام 1832م، أصدر رئيس المجلس ووزير الحرب قرارًا يمنع وصول أي أجنبي إلى المنطقة "لا يمتلك الموارد الكافية للعيش فيها"، مما وضع قيودًا إضافية على تدفق المهاجرين وعكس سياسة أكثر تشددًا تجاه الاستيطان في تلك الفترة."[2]

و أفاد المشير سولت(Maréchal Soult) بأن النفقات المرتبطة بالمشاريع الاستيطانية كانت باهظة للغاية، وأن المسار الذي تسير فيه هذه المشاريع كان خاطئًا. كما لاحظ أن المستوطنين أظهروا قلة اهتمام بالعمل، بل وتعدوا على بعضهم البعض في كثير من الأحيان. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب إهمال السلطات في التحقق مسبقًا من توفر الأراضي، سرعان ما نشأت نزاعات بين المستوطنين الجدد ومالكي الأراضي الأصليين، الذين عادوا للمطالبة بحقوقهم في الأراضي التي بدأ المستوطنون في زراعتها. [3]

وقد أدى ذلك إلى تفاقم الأوضاع، مما وضع الإدارة في مأزق كبير قبل أن تتمكن حتى من إكمال خططها الاستيطانية. وفي ضوء هذه التحديات، أصبح على الحكومة الفرنسية أن

[1] M.De peyerimohoff, op-cit, p 15
[2] Ibid.
[3] Harmand Jules, Domination et Colonisation Ernest Flammarion , Éditeur, paris 1910 p 91

تتخذ قرارات حاسمة بشأن سياسة الاستعمار، وذلك بعد فترة طويلة من اتخاذها قرارات بشأن الاحتلال العسكري نفسه[1].

ويشير جول أرموند (Harmand, Jules) قنصل و طبيب عسكري و مستكشف في كتابه "الهيمنة و الاستعمار" الى أن الحملة الفرنسية على الجزائر لم تكن في البداية جزءاً من استراتيجية استعمارية كبرى، بل كانت تعتبر كعملية انتقام بعد حادثة المروحة التي أثارت غضب فرنسا. ومع ذلك، سرعان ما تحولت هذه الحملة إلى مشروع استعماري ، واجه تحديات كبيرة على أرض الواقع، مما أدى إلى إعادة تقييم السياسات الفرنسية في المنطقة[2].

و قد أدى التحول في السياسة الاستعمارية الفرنسية، من التركيز على الاستغلال التجاري للأراضي المستعمرة إلى محاولة فرض السيطرة الإدارية على السكان المحليين، إلى تطبيق نظام الحكم المباشر في الجزائر، على عكس ما حدث في مستعمرات أخرى مثل تونس والمغرب. وهذا التحول يعكس الرؤية الفرنسية التي سعت إلى إحكام السيطرة الكاملة على الجزائر، ليس فقط من الناحية الاقتصادية، بل أيضًا من الناحية السياسية والاجتماعية .

و هذا ما أكدته التقارير التي خلصت اليها اللجنة أفريقية التي أُرسلت إلى الجزائر سنة 1833م و التي أقرت ضرورة الاستمرار في الاحتلال بشكل نهائي، وإن كان ذلك دون حماس كبير؛ وبدا أنها تولي أهمية أكبر لأسباب الشرف مقارنه بأسباب المصلحة.

ولكنها، وبما أنها كانت متسقة مع نفسها، لم تطلب احتلال نقاط معزولة أو تأسيس مراكز تجارية فحسب، بل دعت إلى إنشاء مستعمرة من العمال الأحرار من أصل فرنسي أو أوروبي، ووضعت خطة شاملة لجذبهم وتوزيع الأراضي المملوكة للدولة على شكل امتيازات[3] .

[1] Harmand Jules, op-cit, p 91
[2] Ibid.
[3] M.De peyerimohoff, op-cit, p 16

و إذا تتبعنا بدايات الهجرات الأوروبية إلى الجزائر منذ احتلال الجزائر العاصمة، نجد أنها كانت في البداية نتيجة لمبادرات فردية من جنوب أوروبا. إلا أن هذه الهجرات تطورت لاحقًا لتصبح جزءًا من سياسة ممنهجة تهدف إلى استبدال السكان الأصليين بسكان أوروبيين. وقد تجلت هذه السياسة بوضوح في السنوات الأولى من الاستعمار، وهو ما يتوافق مع تقرير اللجنة الخاصة (اللجنة الافريقية) التي شكلها الملك في 7 جويلية 1833م، والتي اقترحت نظامًا يقوم على الطرد العنيف للسكان الأصليين والاحتلال المباشر للأراضي، مع استبدال فوري بالسكان الأوروبيين[1].

و هذا ما يفسر الاهتمام الكبير بتتبع النمو السكاني للأوروبيين في الجزائر وتوزيعهم الجغرافي منذ السنوات الأولى للاستعمار، حيث ارتفعت أعدادهم من بضعة آلاف إلى حوالي 280,000 خلال الخمسين سنة الأولى من الاحتلال. وعلى الرغم من ارتفاع معدل الوفيات بين المستوطنين، والذي أثار قلق السلطات الفرنسية في بداية الغزو، إلا أن السياسة الاستيطانية الفرنسية استمرت في تعزيز وجودها الديموغرافي في المنطقة.[2]

2- محاولات فرنسا الاستيطانية: من الفشل في أمريكا إلى التشبث بالجزائر

وفي محاولة فرنسا التشبث بمستعمرة الجزائر لتعويض ما خسرته في مستعمراتها الأخرى، يمكننا تتبع تاريخ الهجرات الفرنسية التي رافقت محاولاتها التوسعية في العالم. منذ القرن السابع عشر، سعت فرنسا إلى نقل العنصر الفرنسي إلى مستعمراتها في منافسة مع العنصر الإنجليزي، حيث تنوعت هذه الهجرات بين سياسية ودينية. فعلى الصعيد السياسي، أدت الثورة الفرنسية إلى هجرة قسرية لعدد من أبناء الوطن، بما في ذلك قادة سياسيين فارين ومطاردين، حملوا معهم العلم الفرنسي إلى أراضٍ بعيدة بحثًا عن الحرية، قبل أن يعودوا بعد بضع سنوات.

[1] M.De peyerimohoff, op-cit,, p 16
[2] Kamel Kateb, op-cit, p 27

أما على الصعيد الديني، فقد شهدت فرنسا هجرات قسرية بلغ عددها حوالي 300,000 فرنسي، أُجبروا على النفي النهائي إلى مستعمراتها[1].

وفي سعيها لتوطين مستعمراتها، حاولت فرنسا إنشاء مستوطنات في مناطق مثل كندا ولويزيانا وجزر الأنتيل وبحر الهند وتكساس وأمريكا، حيث جذبتهم مناجم الذهب في كاليفورنيا والمكسيك. وقد سعت من خلال هذه المحاولات إلى تأسيس مستوطنات فرنسية دائمة، لكن معظم هذه المشاريع باءت بالفشل بسبب تحديات ومصاعب متعددة، مما أدى إلى خسارة فرنسا للعديد من مشاريعها الاستيطانية في القارة الأمريكية.

وبناءً على ذلك، أصبحت الجزائر بمثابة التعويض الاستراتيجي لفشل فرنسا في مستعمراتها الأخرى. وقد نجحت ، إلى حد ما، في ترسيخ وجودها الاستيطاني في الجزائر بشكل أكبر مقارنة بمستعمراتها السابقة، مما جعل الجزائر حجر الزاوية في سياسة التوسع الاستعماري الفرنسي خلال القرن التاسع عشر.[2]

و بعد سلسلة من الاخفاقات الاستعمارية الفرنسية في القرن التاسع عشر ميلادي في كل من افريقيا و امريكا اللاتينية المدفوعة بأهداف اقتصاديه سببها سوء التخطيط والاستغلال السيء لمواطنيها والوعود الكاذبة التي قدمت الى المهاجرين ، حولت انظار فرنسا نحو الجزائر كوجهه جديدة للاستعمار تحمل توجه جديد للعقول التي تبحث عن المجهول في الجزائر التي اصبحت متاحه لكل من يشعر بعدم الرضا من خيبات الامل السابقة و الآمال اللاحقة كمكان للهجرة والاستعمار.[3]

و في هذا الصدد يقول جول ديفال (Jules Duval) "ان فقدان مستعمراتنا الأكثر أهمية لهو جرح لم يلتئم بعد، رغم امتلاكنا للجزائر، التي يبدو أنها صعبة التثمين". و انطلاقا من هذا

[1] Jules Duval, Histoire de l'émigration Européenne, Asiatique et Africaine au XIXe siècle, Librairie de Guillaumin et Cie, Paris 1862, p 105
[2] Jules Duval, op-cit , pp 104- 105
[3] Ibid.

الفشل السابق خلصت فرنسا الى صب كل اهتمامها بالجزائر كمستعمرة جديدة، فلا غرابه ان نجد اغلب الوثائق الفرنسية وخاصه التي كتبها العسكريون تعيره اهتماما منقطعا نظير لدراسة المجتمع الجزائري عاداته وتقاليده من اجل البحث عن السبل والاليات التحكم والاخضاع بمناهج دقيقه.[1]

فقد ارتكزت سياسه الجيش الفرنسي في الجزائر على عدة ابعاد واهداف سياسيه واقتصاديه واجتماعيه لكي تحقق فرنسا الاستمرارية لوجودها العسكري وتضمن مصالحها جيوسي استراتيجية في الجزائر، وضعت في مقدمة اولويتها سياسه تعمل على تشجيع الاستيطان الاوروبي وتفتح باب الهجرة الأوروبية على مصراعيها لكل شرائح المتباينة لمجتمعات أوروبية بغيه احداث تغيير ديموغرافي وتغليف العنصر الاوروبي لسكان الجزائريين.[2]

وبهذا أصبحت الجزائر تعيش تحت وطأة انقسام ديموغرافي واضح بين طائفتين رئيسيتين: طائفة المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين، الذين مثلوا أقلية عددية، وطائفة الجزائريين الأصليين، الذين شكلوا الأغلبية الساحقة.[3]

و مع ذلك، ورغم الجهود الجبارة التي بذلتها فرنسا لتوطين الجزائر بالعناصر الأوروبية القابلة "للتفرنس"، لم يخفِ الخبراء الاستعماريون خيبة أملهم بعد مقارنة النتائج المحققة بالجهود المبذولة. فقد ظل عدد الجزائريين يفوق عدد الأوروبيين بكثير.[4]

[1] حكيم بن الشيخ، " سياسة الاستيطان الاوربي في الجزائر 1830-1962م" ، مجلة عصور الجديدة، العدد 14-15، اكتوبر2014، ص 359

[2] فاتح زياني، السبتي غيلاني، "سياسة الجيش الفرنسي في دعم الاستيطان الاوربي في الجزائر خلال حكم المارشال كلوزيل و بيجو 1830-1847م"، مجلة الاحياء ، المجلد 20، العدد 26، سبتمبر2020، ص 647

[3] يحيى بوعزيز ، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954م ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 84.

[4] يحيى بوعزيز ، نفسه، ص 85

حيث لم تستطع الهجرة الأوروبية جذب أكثر من 600,000 أوروبي إلى الساحل الإفريقي القريب من إيطاليا وفرنسا خلال 70 عامًا، في حين استقطبت القارة الأمريكية البعيدة ملايين المهاجرين الأوروبيين الذين لم يجدوا فيها الامال التي وُعدوا بها.[1]

لكن على الرغم من الضعف العددي للأوروبيين في الجزائر، إلا أن تأثيرهم على السكان الأصليين كان كبيرًا. فوجود 600,000 أوروبي على الأراضي الجزائرية، التي كانت سابقًا جزءًا من الإمبراطورية العثمانية، كان بمثابة ضمان لهيمنة فرنسا في إفريقيا. وقد اعتبرت هذه الأراضي الأكثر قيمة بين مستعمرات فرنسا، حيث رأت فيها السلطات الفرنسية فرصة لمواجهة ما أسمته "التمرد" أو مقاومة الجزائريين، مع تطلعها إلى مستقبل مزدهر اقتصاديًا لشمال إفريقيا لصالح فرنسا.

هذا التوجه الاستعماري لم يكن واضحًا للجميع في البداية، خاصة للمعارضين الشديدين للاستيطان في السنوات الأولى للاحتلال، الذين لم يدركوا بعد الأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية التي كانت فرنسا تسعى لتحقيقها من خلال توطين الأوروبيين في الجزائر.

ففي هذا الجزء من إفريقيا، الذي أنهكته المقاومات الشعبية ضد الاستعمار، يعيش شعب اعتاد على أقسى أنواع الحرمان في حياته البدوية، ولم تكن لديه متطلبات كثيرة تحتاج إلى إشباع. ولذلك، رأت فرنسا أن أفضل وسيلة لتفجير ينابيع الإنتاج والاستهلاك في الجزائر تتمثل في تشجيع أناس آخرين على القدوم والاستقرار، وهم الأوروبيون النشطون الذين يتمتعون بحاجات متعددة تتطلب الإشباع[2].

[1] محمد العربي ولد خليفة، المحنة الكبرى، مدخل لدراسة توصيفية عن المعاناة شعبنا و مقاومته البطولية نصوص مختارة – كرونولوجيا جزئية وثائق اساسية، ط 3، دار الامل للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 128

[2] نفسه، ص 129.

في نفس الوقت، عمل هذا العرق الجديد على تحويل مئات الآلاف من الهكتارات إلى أراضٍ منتجة، مما ساهم في تعزيز الاقتصاد المحلي. كما قام بتوطيد العلاقات التجارية مع "المتروبول" (فرنسا الأم)، مما أدى إلى خلق شبكة اقتصادية تربط الجزائر بالمتروبول[1]

2- مراحل تطور السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر من 1830-1870م:

تبين من خلال الدوافع الخفية التي كانت وراء قيام فرنسا بغزو الجزائر أن لديها نية واضحة لما ستقوم به بعد تنفيذ حملتها العسكرية. فقد اقتنع ساستها بعد وقت قصير جدًا بضرورة الاحتفاظ بالجزائر والشروع في تطبيق سياسة استيطانية. وقبل الخوض في تفاصيل هذا المشروع، لا بد من شرح المصطلحات الرئيسية المرتبطة به والشروط التي يجب توفيرها لضمان نجاح تجسيده على أرض الجزائر.[2]

[1] محمد العربي ولد خليفة، مرجع سابق، ص 130

[2] أرزقي شويتام، "سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914م"، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد02، العدد02، ديسمبر 2020، ص 191

يتطلب فهم التواجد الفرنسي في الجزائر، الذي يتسم بالجدل والتعقيد، تبريرًا لاستخدام مصطلحات شائعة غير محايدة، بالإضافة إلى توضيحها لتحديد الأفكار التي تحملها. ومن هنا، ينبغي التساؤل حول العديد من الكلمات الرئيسية التي نجدها بكثرة في هذا السياق، مثل :الكولون(colons) ، المستوطنون(colonistes) ، والمعمرون(colonisateurs) ، وكذلك الأقدام السوداء.(pieds-noirs)[1] فتاريخ هذه المفردات لا يمكن فصله عن الديناميكية الثقافية والاجتماعية. فالكلمات لا تتطور بمعزل عن سياقها، بل ترتبط بأسرتها الاشتقاقية والدلالية، وحركة الأفكار بشكل عام، فضلاً عن التطورات الاجتماعية والمادية والأيديولوجية. لذلك، فإن تتبع مسار كلمة ما يعني فك شفرة المعاني المختلفة التي أدخلها التطور التاريخي والثقافي.و من هنا سنحاول توضيح هذه العملية من خلال تتبع مسار تسميات التالية: المستوطنون[2]و كذلك تسمية المعمرين[3]

[1] سعيد علمي ، تر: نسرين لولي و محمد رضا بوخالفة، الاستعمار و العمران السياسة الاستيطانية و العمران في الجزائر، ج1،دار الكتاب ، 2013، ص 22.

[2] المستوطنين : عرف المستوطنين الذين عاشوا في الجزائر منذ 1930- 1962 اكثر من تسمية بسبب التضارب والاختلاف الذي سببه الفكر الاستعمار الذي حاول ايجاد صيغه شرعية لهم. ومن هذا القبيل لقد تعودت اللغة الاستعمارية وعودت الناس على كلمات معينة مثل كلمة فرنسيون اصليون او الاوروبيون او الفرنسيون غير المسلمين وكذلك الاقدام السوداء ونحو ذلك من مصطلح اقليه الأوروبية وغيرها ومن هنا ينبغي لنا توضيح هذه المصطلحات التي ارتبطت هي الاخرى ارتباطا تاريخيا حسب الترتيب الزمني لظهورها. حسينة حاميد، المستوطنون الاوروبيون والثورة الجزائرية 1954- 1962 ، ط 01، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص15

[3] المعمرين: يقصد بكلمه المعمرينcolonisateurs مجموعه الاوروبيين بما في ذلك الجيش العسكري والسان سيمونه الذين قدموا الى الجزائر بغرض تعمير او استغلال الاراضي، تم استعمال لفظ مستوطن كولونيست المشتقة من كلمه مستوطنه كولوني سنه 1776 واستعمل في الجزائر خاصه بين 1830- 1870 قبل ان تحل محله كلمه استيطاني كولونياليست التي ظهرت بفضل تطور انتقاد النظام الاستيطاني سيما انتقاد الماركسي في اواخر القرن 19 تشير كلمه استيطاني الى كل مؤيد الاحتلال الجزائر دون تمييز فيما يخص الوسائل المعتمدة او المحبذة وكذا التأكيد على الطابع المذهبي للاستيطان وبالفعل كان يلعب المستوطنون دور المتحدثين باسم كولون وانصارهم ويتعلق الامر على وجه التحديد بفئه من المستعمرين مكونه اساسا من الكولون تشارك في كل الخلافات التي تتشف حول الافكار او المذاهب وتشجع بقوه الاحتلال الحر والتوسع الاستيطاني

كما نجد تسمية هذه الفئة بالكولون[1] و الاقدام السوداء[2] ، بالاضافة الى مصطلح الفرنسيون الجزائريون[3].

المفرط والادماج الشامل للجزائر. سعيد علمي ، تر: نسرين لولي و محمد رضا بوخالفة، الاستعمار و العمران السياسة الاستيطانية و العمران في الجزائر، ج1،دار الكتاب ، 2013، ص 23.

[1] الكولون: حافظه كلمه كولون على المعنى الموافق لا صل المصطلح مزارع مسير ارض زراعيه بالفعل يتمثل المستوطنون في مالكو الاراضي الزراعية التي ينبغي فهم معناها الايحائي الذي يشير الى المدنيين وذلك لتمييز عن مؤيدي الاستيطان عامه والجيش العسكري خاصه . يوضح هذا الحرص على التمييز بين المصطلحات الثلاثة الالتباس القائم حولها والذي ابقى عليه المعنيين بالأمر. سعيد علمي، مرجع سابق، ص 24.

[2] الاقدام السوداء: ولد أصل هذا المصطلح في سياق الاستعمار، حيث أن المستوطنين الأوروبيين جلبوا ثقافتهم وعاداتهم معهم إلى الجزائر. وقد تم استخدام هذا المصطلح ليشير إلى الأوروبيين الذين استوطنوا الجزائر وساهموا في تشكيل الحياة الاجتماعية هناك. فخلال الفترة الاستعمار، كانت المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى هوية السكان المتباينة حيث كان يستخدم مصطلح "الأهالي" (indigènes) للإشارة إلى المسلمين، في حين كان الأوروبيون في الجزائر يُعتبرون "جزائريين". وفي وقت لاحق، بدأت تظهر تسميات جديدة لتمييز بين "المسلمين" و"غير المسلمين"، مما يعكس التحول التدريجي في فهم الهوية الجزائرية إلى أن المصطلح ظهر بعد الإحصاء السكاني لعام 1954 الذي ميز بين "المسلمين" و"غير المسلمين"، ما دفع الأوروبيين في الجزائر لتبني مصطلح "الأقدام السوداء" لاحقاً كلقب يوحدهم.

ظهرت تفسيرات خيالية حول هذا المصطلح، مثل ربطه بالأحذية السوداء التي كان يرتديها المستوطنون الأوروبيون مقارنة بأقدام السكان الأصليين الحافية أو أحذيتهم التقليدية. بعض التفسيرات تعزو أصل المصطلح إلى الجنود الفرنسيين في أفريقيا أو إلى المستوطنين الذين عملوا في الزراعة، مما تسبب في تحول أقدامهم إلى اللون الأسود نتيجة العمل في الأراضي الرطبة أو العنب. و الاقدام السوداء مصطلح بعد الاستقلال بالنسبة للفرنسيين هو اسم يصعب تحمله، بسبب دلالته السلبية، أو لطابعه الساخر، يوجد موقفان ممكنان: تغييره أو صناعته ليصبح اسمًا مُشرفًا هذان الموقفان موجودان هنا بالنسبة للبعض، محو "القدم السوداء" من عالم الفرنسيين من شمال إفريقيا يعني تسجيل إذلال في طي النسيان. فريدريك موسو، في مقدمة كتابه (الجزائر الذكريات)، يحذر من أنه لن يستخدم أبدًا هذا المصطلح "من زمن الشقاء".

اما الموقف الثاني فهو بالنسبة للآخرين، فإن السبورة السحرية تخلق فجوة لماذا لا نعكس "اتجاه الرياح" نحو أجواء أفضل، وننقذ هذا الاسم المدنس بسوء النية؟ وهكذا يتبنون على المستوى المجتمعي، و هي التجربة الشخصية لفرانسوا نوريسير التي عبر عنها "الطريقة الجيدة لإنقاذ اسم مكروه و إنقاذه من أجل إقامة سلام دائم في الداخل هي منحه المجد Yacono Xavie, Les Pieds noirs, Edition lebaud, Paris, 1982, P15,16. و Michèle et Odile Plaisant, Op-cit, P 63.

[3] الفرنسيون الجزائريون: اطلق هذا المصطلح على سكان الجزائر الفرنسيون سواء اصليين او مجنسين فهي تعبر عن الانتماء المزدوج لثقافات متميزة ومتكاملة. ومع ذلك، فإنها تخص الأصول الأوروبية فقط، وتتسبب في ارتباك مع المتعاونين في الجزائر، وتستبعد سكان تونس والمغرب، ولا يمكن نقل الاسم إلى الأحفاد المولودين في البر الرئيسي. Michèle et Odile Plaisant, Op−cit, P 62.

الفرنسيون الاوربيون [1]و الاقلية الاوربية[2] رغم ان كل هذه التسميات هي لنفس الفئة[3]

1- الجهود الأولى لتعمير الجزائر الاستيطان الضيق والعشوائي من 1830 1840م:

اتسم غزو الجزائر بالتعقيد وبقدر كبير من عدم الاستقرار ويرجع ذلك الى التغييرات المتكررة في تشكيلة الحكومات و الوزارات والسبب في الغالب التوترات تحدث ضغط السياسي للوزارة الحرب في فرنسا على قاده الجيش في الجزائر لتحقيق نتائج سريعة للإكمال الغزو الجزائر ترجمه نفاذ الصبر السياسي الذي يؤدي الى تغيير مستمر للقادة العسكريين بسبب اساليبهم الارتجالية[4]

كما أن التوتر والتباين الذي بدا على وجه السلطات الاستعمارية انتقل إلى الطبقات الشعبية والمفكرين الفرنسيين، حيث عبرت أقوالهم وكتاباتهم عن مواقف متباينة تجاه السياسة الاستعمارية، تتراوح بين الرفض والانسحاب والدعوة إلى مواصلة الاحتلال وتشجيع الاستيطان. ومن بين المعارضين البارزين، نجد البارون لاكوي (Baron Lacrosse) ، الذي عبر عن رأيه

---

[1] الفرنسيين الاوربيين: بعد وضع مرسوم كريميو مؤرخ في 24 اكتوبر 1870 وكذا قانون 1889 لمنح الجنسيه الفرنسية الى الطائفة اليهودية والمهاجرين الاوروبيين مما ادى الى التنديد بهاذين النصين كونهما فتح المجال الى فتح المجال امام وجود فرنسيين جدد ، سيستعمل المصطلحان الفرنسيين اوروبيين على حد سواء حسب الحالة لتفادي التكرار ويكمن الفرق هنا بين الغازي وبين المغزو بين المسيطر وبين الخاضع الى السيطرة. حسينة حماميد، مرجع سابق، ص 26.

[2] الأقلية الاوروبية : لاوجود في الجزائر لا قليه واحده بل هناك اقليات متعددة وهم من جنسيات متعددة من مختلف الدول الأوروبية بنسب متفاوتة فمنهم الاسبان والايطاليون المالطيين واليونانيون السويسريون و الألمان وبعض السكندنافيون، بالإضافة الى الفرنسيين الذين يعتبرون اكبر عدد حيث بلغ عددهم سنه 1954 حوالي 150,000 نسمه استقر اغلبهم في المدن

ظهر مصطلح الأقلية الأوروبية بالخصوص بعد الاستقلال المالي للجزائر سنه 1900م حيث اصبحوا كتله النشطة وقويه في الميدان السياسي وتطورت فكره الأقلية بعد عام 1956 اي بعد اندلاع الثورة حاولوا قلب نظام الحكم في فرنسا وسعوا الى الاستقلال عنها كما انها كانت تمارس هذه الأقلية ضغوطات على الإدارة الفرنسية الاستعمارية، معبرة بذلك على مخاوفها من الاستقلال الجزائر و خسارة ثرواتهم و املاكهم فيها. جريدة المجاهد، الاقليات الأوروبية في الجزائر بين الامس واليوم، العدد 51، 21 سبتمبر 1959، ص 07.

[3] Michèle et Odile Plaisant, « Origines and states of the Name pied-noir », langage et société, pp. 49-65, n' 60, juin 1992, p 49.

[4] Shefer Christian, La conquête totale de l'Algérie 1839-1843, Valée, Bugeaud, Soult , Revue de l'histoire des colonies française, Paris- 1916, p23.

حول مغزى غزو واستعمار الجزائر في عام 1831م بقوله: "طالما احتفظتم بالجزائر، ستظلون في حرب مستمرة مع إفريقيا؛ أحيانًا ستبدو هذه الحرب وكأنها تنتهي؛ ولكن هؤلاء الشعوب لن يكرهوكم أقل من ذلك؛ ستكون كالنار الخافتة تحت الرماد، وستندلع عند أول فرصة لتتحول إلى حريق هائل." [1]

و في هذا الصدد، صرح المارشال سولت (Maréchal Soult) صراحة أمام مجلس النواب في 3 أبريل 1834م بأن "حكومة بأكملها قررت الاحتفاظ بالجزائر وعدم التخلي عنها". وفي 3 فبراير 1833م، تم استقبال 340 مستوطنًا في 57 منزلاً، حيث تم تزويدهم بقطع أراضٍ مساحتها هكتار واحد و35 أر (حوالي 13500 متر مربع) لكل فرد، وفقًا لبرقية المندوب المدني إلى وزير الحرب بتاريخ 10 فبراير 1833م. بالإضافة إلى ذلك، تم تزويدهم بالمواد الغذائية والبذور والأدوات الزراعية لضمان بداية ناجحة لمشروعهم الاستيطاني[2].

و تشكلت في هذا الصدد لجنة ميدانية تضم أقرانًا ونوابًا برئاسة الجنرال الكونت بونيه (Comte Bohnet) ، وكانت مكلفة بجمع الحقائق على أرض الواقع لتوضيح الوضع الحالي للبلاد وتقديم الحلول المطلوبة لمستقبلها. وقد أقامت هذه اللجنة في الجزائر من أغسطس إلى ديسمبر 1833م. وعند عودتها، اندمجت في لجنة ثانية أكبر، تشكلت في 12 ديسمبر 1833م برئاسة الدوق دي كازيس (Duc de Cazes) ، وكانت مكلفة بمناقشة المعلومات المجمعة وتقديم تقرير للحكومة.

ومن بين التقارير المميزة التي قدمتها اللجنة الأولى، بفضل زيارتها الميدانية، كان تقرير السيد دي لا بينسونيير (M. de la Pinsonnière) حول الزراعة والاستعمار، والذي تميز بعمق في التحليل ووضوح في التوجهات.بعد انتقاد الظروف التي تم فيها إنشاء أول قريتين

[1] Collet Jeanson, L'algérie Hors La Loi , Editions du Seuil, 1954, p27
[2] M.De peyerimohoff, op-cit ,P 16

استعماريتين، القبة ودالي إبراهيم، لاحظ المقرر أنه بخلاف هذين النقطتين، لم تكن هناك أي محاولة للزراعة على الطريقة الأوروبية "[1].

ففي بداية القرن التاسع عشر، شرعت فرنسا في عملية استعمار الجزائر دون تخطيط حقيقي أو استراتيجية واضحة لتطوير حضارتها في تلك الأرض. كان الاقتصاديون في فترة استعادة الملكية الفرنسية يعتبرون هذا الاستعمار "عبئًا هائلًا"، حيث شككوا في الفوائد الاقتصادية الممكنة من الجزائر. وتساءلوا عمن سيساهم في استغلال الأرض: هل سيكون الأوروبيون مستعدين للعيش في ما وصفوه بـ"البربرية"؟ وهل سيقبل السكان الأصليون التعاون مع المحتل المسيحي؟ أم يجب التفكير في ترحيل السود المحليين، رغم الحملات الدولية المتزايدة ضد العبودية؟

هذه الشكوك والقلق صاحبت بداية الوجود الفرنسي في الجزائر، الذي استمر لما يقارب 130 عامًا. وفقًا للمؤرخ رافاييل ديلبارد: "لم تكن الجزائر هدفًا رئيسيًا للغزو في البداية، لكن تسلسل الأحداث أدى إلى استعمار كامل للجزائر. لم يكن لويس نابليون بونابرت (نابليون الثالث) أو الحكومة أو حتى البرلمان يؤمنون بمستقبل الجزائر، حيث كانت تُعتبر منطقة بعيدة وغامضة، ويتصورون سكانها على أنهم همج يحملون السكاكين ومستعدين للقتال ضد كل ما هو مسيحي[2]".

حيث كان المشير بوجو، القائد العسكري الفرنسي، يعتقد أن من الصعب إقامة شيء دائم في الجزائر، واقترح على الإمبراطور التخلي عن تلك الأرض. ومع ذلك، بحلول نوفمبر 1830م عندما طرحت قضية الجزائر لأول مرة في البرلمان الفرنسي، انقسمت الآراء إلى ثلاث تيارات. كان هناك من يدعم الاحتلال الدائم للجزائر، ومن يعارض الاستعمار ويدعو إلى

[1] M.De peyerimohoff, op-cit ,P 16
[2] Muyl Marie, Les français D'Algérie :socio-histoire d'une identité, T1, Thèse pour obtenir le grade de docteur ,soutenu le12 décembre 2007,UFR de science politique Université de paris-panthéon –Sorbonne, France, p23

التخلي عن الجزائر باعتبارها أرضًا لا تستحق العناء، وأخيرًا هناك من رأى أن فرنسا ارتكبت خطأ بغزو الجزائر، لكنهم يقبلون الواقع الذي فرض نفسه[1].

كان الشعار "لا ينبغي ارتكاب خطأ التخلي عن الجزائر" الذي تبنته العديد من الجهات في فرنسا، حيث وجد الاستعمار دعمًا من حركة الأنوار، والثورة الفرنسية، والحركة العمالية. ولقد رحب لويس بلان (Louis Blanc)[2] بأن فرنسا "تستعيد تأثيرها على الشؤون العالمية لصالح الحضارة وإنقاذ الشعوب المضطهدة". وهكذا، تم تبرير استعمار الجزائر، الذي بدأ بشكل غير مخطط له، بأهداف تتعلق بالعظمة والكرم ورغبة في رفع مستوى الشعوب عبر العالم.

لكن على الرغم من هذه التبريرات، كانت الصورة التي قدمتها فرنسا في الجزائر خلال فترة الاستعمار المبكرة هي "البربرية العسكرية" حيث يقول دانييل لوكونت (Daniel Leconte)، صاحب كتاب " تاريخ وجذور مجتمع "الأقدام السوداء" بهذا الشأن في البداية، مع ذلك، لم يكن هناك شيء أقل وضوحًا من هذه الحملة في "الأراضي البربرية". صحيح أنه دائمًا ما حلمنا بإخضاع الجزائر حيث يوجد المسيحيون الذين أسرهم قراصنة البحر الأبيض المتوسط. ومع

[1] Muyl Marie, op-cit, p23

[2] لويس بلان: (29 أكتوبر 1811 - 6 ديسمبر 1882م) كان سياسيًا ومنظرًا اقتصاديًا واجتماعيًا اشتراكيًا، برز دوره خلال الثورة الاجتماعية التي عصفت بملكية لويس فيليب في فرنسا. بعد إعادة النظام الجمهوري عام 1848، تم انتخابه عضوًا في الحكومة المؤقتة، ثم أصبح لاحقًا عضوًا في البرلمان الفرنسي خلال الجمهورية الثالثة. تُلخص أفكاره الاقتصادية في المنهج الاشتراكي الذي دعا إلى إنشاء مصانع وطنية لتشغيل العمال، حيث ينتخب العمال رؤساءهم بأنفسهم، مع تدخل الدولة لتقديم الدعم والمعونات لهم.
كان بلان يعتقد أن هذا النهج سيسهم في القضاء على الرأسمالية وتحقيق العدالة الاجتماعية. فقد رأى أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي السبب الرئيسي للفقر والاستغلال، وأن الدولة يجب أن تلعب دورًا رئيسيًا في تنظيم الاقتصاد لضمان توزيع عادل للثروات. من خلال إنشاء "ورش العمل الاجتماعية(Ateliers Sociaux) "، كان يأمل في توفير فرص عمل للعاطلين وتحسين ظروف الطبقة العاملة.
رغم أن أفكار بلان كانت مثالية إلى حد كبير، إلا أنها أثرت بشكل كبير على الحركات الاشتراكية في فرنسا وخارجها. ومع ذلك، فإن محاولات تطبيق أفكاره خلال فترة حكم الحكومة المؤقتة في 1848م واجهت تحديات كبيرة، خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية المضطربة التي كانت تعيشها فرنسا آنذاك .ينظر: فاتح زياني، السبتي غيلاني، "سياسة الجيش الفرنسي في دعم الاستيطان الأوروبي في الجزائر خلال حكم الماريشالين كلوزيل وبيجو (1830-1847)" ، مجلة الإحياء، المجلد 20 ،العدد26 ، سبتمبر 2020 ، ص 675.

ذلك، لم يكن هناك أي تصاعد في أعمال القرصنة البحرية يبرر القيام بحملة عقابية في ذلك الوقت"[1]

و مع مرور الوقت، سعت فرنسا إلى تحويل استعمارها العسكري للجزائر، الذي لم يكن يحظى بدعم واسع في الداخل الفرنسي، إلى مشروع استعماري أكثر توافقًا مع الأيديولوجيا التنويرية ومبادئ الثورة الفرنسية. بدعم من الديمقراطيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والتقدم، حاولت فرنسا أن تروج لصورة أكثر قبولاً لاستعمارها على الساحة الدولية[2] .

من بين هؤلاء المفكرين البارزين كان الكسي دو توكفيل[3]، صاحب كتاب "الديمقراطية في أمريكا"، الذي تناقض مع مبادئه الليبرالية ليصبح أحد رواد المدرسة الكولونيالية، حيث شرعن للاستعمار وأصبح مستشارًا لإدارة الاحتلال، يقدم تقاريره إلى البرلمان الفرنسي. كان توكفيل يرى أن الحرب والاستيطان يجب أن يسيرا جنبًا إلى جنب، وأن وجود المستوطنين الأوروبيين سيساعد في السيطرة على السكان المحليين وتأمين المناطق المحتلة. وقد شدد على أهمية الاستيطان كأداة أساسية لترسيخ الوجود الفرنسي في الجزائر.

في كتابه "فلسفة الاستيطان"، يقول توكفيل: "لقد بينت في كتابي السابق أهمية الوسائل التي يجب الاستعانة بها في الحرب. أما عن الاستيطان، فيجب أن نطرح سؤالاً على أنفسنا أولاً: هل يجب مباشرة الاستيطان قبل اكمال السيطرة وانتهاء الحرب؟ لن أتردد لحظة في الإجابة: نعم. لا أحد بإمكانه القول متى ستنتهي الحرب، وانتظارها يعني تأجيلاً لا محدودًا للأمر الأساسي. لقد قلت وأكرر: ما لم يكن لنا سكان أوروبيون في الجزائر، فسنبقى مخيمين

[1] Daniel Leconte،Les Pieds-Noirs : histoire et portrait d'une communauté, Edition du seuil, paris, 1980, p 22
[2] Ibid, p 24
[3] الكسي دوطكفيل: هو من كبار المفكرين الفرنسيين المحدثين مؤرخ وفيلسوف وعالم اجتماع ومنظر سياسي ورجل دوله للمزيد انظر: عبيد بوداود، "الكسيس دوطكفيل alexie de toqueville ، قراءة في بعض افكاره و مواقفه"، مجلة القرطاس ، العدد 02، جانفي ، 2015.

على الساحل الإفريقي ولن نستقر هناك. لأن هؤلاء السكان، عند إحلالهم، سيجعلون الحرب أكثر سهولة وأقل تكلفة وأكثر حسماً، لكونهم سيشكلون قاعدة صلبة لعمليات جيشنا[1]".

لم يكتفِ دو طوكفيل بتشجيع مصاحبة الحرب بالاستيطان فقط، بل أصر على ضرورة التخطيط السليم والمنظم لعملية الاستيطان. حيث قال: "لا شيء يخيف المسلمين أكثر من وصول سكان أوروبيين إلى أراضيهم وحرثها. هذا شيء خطير، فهو لا يثير غضب وتمرد أصحاب الأرض فقط، بل كامل البلاد." ولذلك، أكد على أهمية اختيار المكان الأنسب للبدء في العملية الاستيطانية، واقترح المدن التي تسيطر عليها القوات العسكرية الفرنسية، مثل مدينة الجزائر، كأماكن مثالية لبناء المستوطنات.[2]

كان هؤلاء المستشرقون، وخاصة أتباع المدرسة السانسيمونية، يخططون لتأسيس نظام حكم في الجزائر يتميز بدمج مختلف الجنسيات، خاصة بعد فشلهم في تحقيق ذلك سواء في أوروبا أو في مصر[3]. ومع ذلك، فإن نجاح هذا النوع من الاستيطان الفرنسي في الجزائر كان يتطلب توفير شروط مادية وأسس قانونية واضحة ومستقرة لضمان استمرارية الاستعمار وجذب المستوطنين الفرنسيين

و كما اكد الكسي دو طوكفيل أن الغموض وعدم الاستقرار في القوانين يشكلان أكبر عائق أمام تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر. فتقديم الحوافز المادية وحده لا يكفي؛ بل يجب أن تقوم ترسانة قانونية متكاملة بتأسيس مجتمع كولونيالي قائم على قوانين

[1] الكسي دوطكفيل ، تر: ابراهيم صحراوي، نصوص عن فلسفة الاحتلال و الاستيطان فلسفة الاستيطان، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ، 2008، ص 62.

[2] نفسه، ص 67.

[3] احميده عمراوي، "الدعاية في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر" ، مجله الامير عبد القادر، المجلد 16، العدد 01، جامعة قسنطينة، ص 118

وأوامر ملكية واضحة. وهذا ما يضمن جذب السكان الأوروبيين إلى الساحل الإفريقي بسرعة والاحتفاظ بهم دون خوف[1]

ففي بداية احتلالها للجزائر، لم تكن فرنسا تملك رؤية واضحة بشأن مستقبل هذه المستعمرة الجديدة. فبعد احتلال الجزائر عام 1830م، لم تتخذ فرنسا قرارًا نهائيًا بشأن ما إذا كانت ستكتفي بالسيطرة على ضواحي المدن الساحلية أم ستقوم بتوسيع نفوذها ليشمل كامل الأراضي الجزائرية. وقد أدت التغيرات المتكررة في الحكومات الفرنسية خلال تلك الفترة إلى تغير السياسات المتبعة تجاه الجزائر، حيث كانت كل حكومة تحدد لنفسها سياسة استعمارية مختلفة و لم تجاوز حكومة يوليو مشكلة الاستعمار المدني الحر إلا ببطء شديد، حيث قررت مصير الأراضي المحتلة في ظل النظام السابق. ومن هنا، ليس من المفاجئ أن تكون المحاولات الأولى للاستعمار قد شابها الفوضى. ومع ذلك، فإن هذه الحكومة نفسها هي التي وضعت سياسة استعمارية حقيقية من خلال إدخال نظام التنازل عن الأراضي المجانية، وهو النظام الذي استمر لأكثر من 25 عامًا.[2]

في أواخر عام 1830م وأوائل 1831م، شهدت باريس اضطرابات سياسية واجتماعية نتيجة الأزمة الاقتصادية الحادة ومحاكمة وزراء الملك شارل العاشر بعد عزله، وتولي الملك لويس فيليب (1830–1848م) الحكم. مع تزايد الاحتجاجات، خرج العمال إلى الشوارع مطالبين بالخبز والعمل، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الأمنية. وبعد فشل قوات الأمن في السيطرة على المظاهرات، تقدم البارون بود، محافظ شرطة باريس، بحل مبتكر تمثل في فتح باب الهجرة إلى الساحل الإفريقي، وتحديدًا إلى الجزائر.

[1] الكسي دوطوكفيل ، مرجع سابق، ص 94

[2] Fabinne Fischer, Alsaciens et Lorrains en Algerie histoir d 'une migration 1830-1914 Collection histoire des temps coloniaux, Editions Jacques Gandini,paris, 1999, p 24.

كانت الخطة تقضي بإرسال 20,000 باريسي إلى الجزائر، مع إلزامهم بالبقاء هناك لمدة خمس سنوات قبل منحهم مستعمرات زراعية. ووافق الملك لويس فيليب ومجلس الدولة على هذا الاقتراح، ليبدأ تنفيذه في صيف عام 1831م، حيث تم إرسال 4,500 شخص إلى الجزائر على نفقة إدارة باريس.

نجاح المشروع في باريس دفع البارون بود ليصبح من المدافعين المتحمسين لفكرة التوسع الجماهيري في الجزائر، معتقدًا أن هذا سيساهم في الحفاظ على الأمن الداخلي في فرنسا ومنع الاضطرابات الاجتماعية. ومع ذلك، قوبل المشروع بمعارضة قوية من الإدارة الاستعمارية في الجزائر، حيث طلب الحاكم العام برتزين من وزير الحربية تعليق عملية إرسال المهاجرين. وأوضح برتزين أن المشروع يكلف خزينة الدولة الكثير، بالإضافة إلى أن الأراضي المحيطة بمدينة الجزائر غير مؤهلة للزراعة، وموارد الأخشاب شحيحة، والعداء بين السكان الأصليين والمستعمرين يجعل الحياة صعبة للمهاجرين

رغم النجاح النسبي للمشروع في باريس، كانت الأمور في الجزائر أكثر تعقيدًا مما توقعه البارون بود. فالتحديات البيئية والاجتماعية والسياسية التي واجهها المستوطنون الجدد جعلت من الصعب تحقيق الأهداف المرجوة، مما أدى إلى إعادة تقييم السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر[1].

في البداية، رافقت العملية الاستيطانية تشكيل مملكة يوليو، التي أُعلن عنها في 9 اوت 1830م واستمرت حتى عام 1848م. خلال هذه الفترة، طالبت الدوائر الاستعمارية بالاحتفاظ بالجزائر كجزء أساسي من الإمبراطورية الفرنسية. ومنذ البداية، تم اتخاذ قرار عام 1834م بتأسيس "حكومة عامة للممتلكات الفرنسية في شمال إفريقيا"، مما مثل نقطة تحول مهمة في

[1] ارزقي شويتلم، "سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر1830–1940م"، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد02، العدد 02، ديسمبر، 2020 ، ص 197.

السياسة الفرنسية تجاه الجزائر. هذا القرار أشار إلى توجه فرنسا نحو توسيع سيطرتها على الجزائر وتوحيد إدارتها، خاصة بعد تأمين سيطرتها على المناطق الساحلية الرئيسية مثل الجزائر ووهران وبجاية وعنابة[1].

و مع ذلك، واجهت فرنسا صعوبات في توطين المستعمرة بالفرنسيين. فقد أدت عوامل الجذب الاقتصادي والاجتماعي في العالم الجديد (أمريكا) إلى استمرار هجرة سكان شمال أوروبا إلى هناك، مما أدى إلى عزوفهم عن الهجرة إلى الجزائر. وبسبب هذا العزوف، بدأت فرنسا في التفكير في استقدام سكان جنوب أوروبا، مثل الإسبان والإيطاليين، لتعويض النقص في عدد المستوطنين الفرنسيين. وهكذا، بدأت سياسة الاستيطان تأخذ طابعًا أوروبيًا أوسع، بدلاً من التركيز على الفرنسيين فقط[2].

هذا التحول في السياسة الاستيطانية يعكس محاولة فرنسا للتكيف مع التحديات الديموغرافية والاقتصادية التي واجهتها في الجزائر. فبدلاً من الاعتماد الكلي على المستوطنين الفرنسيين، سعت فرنسا إلى جذب أوروبيين من مناطق أخرى لضمان نجاح مشروعها الاستيطاني، مما أدى إلى تنوع أكبر في التركيبة السكانية للمستعمرة.

وبما أن الهجرة الأوروبية إلى الجزائر تحكمت فيها معطيات سياسية وعسكرية، فإن الفترة الممتدة من 1830 إلى 1840م تُعد الأخطر لسببين اثنين: انعدام خطة شاملة للاستيطان، والجيل الأول كانوا مترددين بسبب الخطر المحدق بهم من كل جانب بسبب ضراوة المقاومة المنظمة بقيادة الأمير عبد القادر وغيرها، علاوة على أن قضية الاحتفاظ بالجزائر كانت لم تحسم بعد في الدوائر العليا.

[1] شارل روبير اجيرون تر : عيسى عصفور، تاريخ الجزائر المعاصر، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، 1982،ص 62.

[2] بلعزوز العربي، " السياسة الاستعمارية في الجزائر وأثرها على تطور الهجرة الأوروبية بها (1830–1900)" ، مجلة عصور الجديدة، العدد 8–7، 2012–2013، ص 289

وهذه المعطيات لم تشجع المحاولات الأولى لبعض المؤسسات التي أفلست في معظمها بسبب هجومات الأمير عبد القادر المتكررة على أقاليم متتالية، بالإضافة إلى فراغ إداري بعد أن غادر موظفو الجزائر مناصبهم خاصة في الإدارة ذات الصلة بالعقارات، وفي ظل غياب الإدارة انتشرت الفوضى في كل مكان والتي تجلت في تخريب المرافق العامة والمباني الخاصة في قلب العاصمة وأعاليها من قبل جنود الاحتلال، في وقت انشغلت فيه القبائل بتنظيم مقاومة الاحتلال. ولم يتمكن الماريشال كلوزال من السيطرة على الوضع لأن سلطته لم تتعدَ العاصمة وضواحيها القريبة بسبب ضراوة المقاومة الشعبية المسلحة[1].

كان الوضع في الجزائر خلال الأيام الأولى من الاستعمار الفرنسي صعبًا ومعقدًا للغاية بالنسبة للمستوطنين الجدد. الأراضي التي منحتها الإدارة الفرنسية كانت في الغالب أراضي غير مزروعة، مغطاة بالأشواك والنخيل القزم، ولم تكن توفر الموارد الطبيعية التي يمكن أن تساعدهم على الاستقرار والبقاء، على عكس المستعمرات الأخرى مثل أمريكا، حيث كانت الغابات تقدم الخشب للبناء والوقود بكميات كبيرة[2].

هؤلاء المستوطنون غالبًا ما كانوا ينفقون مدخراتهم القليلة قبل أن يحصلوا على الوثائق اللازمة التي تسمح لهم بالاستقرار على الأراضي الممنوحة لهم. كان الحصول على هذه الوثائق أمرًا بطيئًا ومعقدًا، وفي هذا الوقت كانوا يواجهون صعوبات كبيرة في تأمين احتياجاتهم اليومية. وعلى عكس المستعمرات الأخرى، فإن الأراضي التي كان عليهم استصلاحها كانت قد أُهملت أو دُمِّرت بفعل ممارسات سابقة، مما جعل الزراعة والبناء أكثر صعوبة.

إضافة إلى ذلك، كان على المستوطنين جلب كل شيء معهم، من الطعام إلى الأدوات ومواد البناء، لأن البنية التحتية في الجزائر في ذلك الوقت كانت محدودة للغاية. حتى مع

[1] بلعزوز العربي، السياسة الاستعمارية في الجزائر، مرجع سابق ، ص 290

[2] Louis Baudicour, La colonisation de l'Algérie : ses éléments, Editions Jacques Lecoffre et Cie, Paris, 1856, p 151.

بعض الدعم المقدم من الإدارة الفرنسية، كانت الموارد المتاحة غير كافية للتعامل مع التحديات الكبيرة التي واجهوها[1].

على الرغم من هذه المحاولات لزيادة عدد السكان المستوطنين، واجه المستعمرون الجدد العديد من التحديات الكبيرة .الصعوبات التي واجهها المستوطنون الفرنسيون كانت متعددة، منها الطبيعة القاسية، والمناخ الحار، والأوبئة مثل الملاريا، فضلًا عن المقاومة المستمرة من السكان المحليين. الكثير من هؤلاء المستوطنين لم يتمكنوا من التأقلم مع الظروف الجديدة، مما دفع الكثير منهم إلى العودة إلى فرنسا أو البحث عن فرص أخرى في المدن.

هذه الصعوبات، مع ذلك، لم تمنع استمرار السياسات الاستعمارية الفرنسية في محاولة بناء مجتمع مستوطن قوي في الجزائر، وقد استمرت فرنسا في دعم هؤلاء المستوطنين من خلال تقديم الدعم المادي والعسكري، مما ساعد على بناء البنية التحتية الضرورية لتسهيل الحياة في الجزائر وتعزيز السيطرة الفرنسية على المنطقة[2].

وعشية ذهاب كلوزال (Clauzel) سنة 1831م كانت السلطة الفرنسية قد توسعت بشكل محتشم في إقليم متيجة وعدد السكان الأوروبيين لم يكن يتعدى 3000 نسمة و في سنة 1831م قضت المقاومة الشعبية على المحاولات الأولى للاستيطان الأوروبي الذي لم يرغب فيه احد من الأهالي .كما أن الأهالي شرعوا في بيع أراضيهم ومساكنهم خوفا من ضياعها دون مقابل، في وقت كانت فيه أنباء مروجة من قبل المضاربين الأوروبيين الطامعين في الثراء تقول بان الإدارة الفرنسية ستصادرها[3].

ومع ذلك أنشأت الإدارة الاستعمارية في 21 جوان 1831م حق تسجيل تلك المشتريات الأوروبية المشكوك في نزاهتها .وانتهت الإجراءات الإدارية الجديدة بفصل السلطة المدنية عن

[1] Louis Baudicour, Op-Cit, 151.
[2] Muyl Marie, Op-Cit, p 30
[3] بلعزوز العربي ، السياسة الاستعمارية في الجزائر ، مرجع سابق، ص 290

العسكرية في الجزائر بتاريخ 1 ديسمبر 1831م وكلف الدوق دو روفيقو بتطبيق هذا التقسيم الجديد .فهو أول من باشر في شق الطرق وإقامة التجربتين الاستيطانيتين الرسميتين في كل من القبة ودالي إبراهيم .ومصادرة أملاك الأتراك الذين ابعدوا من الجزائر لوضع حد لأي أمل في عودتهم إلى الجزائر يعتبر الدوق دو روفيقو أب الاستيطان الرسمي في الجزائر حيث وطن الكولون برعاية كاملة للدولة التي تكلفت ببناء مساكن لهم، ومنحهم مقدم من المال وحيوانات ومعدات فلاحية وغير ذلك.

ورغم صدور قرار بمنع الجزائر على كل من لا يمكنه إثبات ملكيته المقدار من المال يكفي الشخص لمدة سنة على الأقل، إلا أن المجال بقي مفتوحا لكل الفرنسيين وسواهم من الأوروبيين الراغبين في الالتحاق بالمستعمرة الجديدة[1].

حتى بعد نهاية مرحلة التردد عام 1834م، التي توجت بقرار الاحتفاظ بالجزائر، لم تستطع فرنسا جذب أعداد كبيرة من الأوروبيين إلى الجزائر مقارنة بالأعداد التي كانت تتوجه نحو الأمريكيتين. فالعالم الجديد كان لا يزال يستهوي المغامرين والمهاجرين، حيث بلغ عدد الوافدين إلى الجزائر في العشرية التي تلت الاحتلال بين 2000 و2500 مهاجر سنويًا فقط. وكان معظم هؤلاء المهاجرين من الفقراء والبؤساء الذين لا يملكون إمكانيات السفر إلى ما وراء المحيط الأطلسي، بالإضافة إلى بعض الإداريين والمزارعين والمضاربين.

أما خلال فترة الجنرال الكونت ديرلو(Le Général Comte d'Erlon) ، فقد بدأت الإدارة الفرنسية بإقامة نظام ضريبي في الجزائر، وتزامن ذلك مع تشكيل لجنة تحقيق لدراسة مسألة الاحتفاظ بالجزائر. ومع ذلك، يبدو أن دور هذه اللجنة كان شكليًا إلى حد كبير، حيث صدر قرار يقضي بإقامة 14 بلدية حول مدينة الجزائر، على رأس كل منها رئيس فرنسي. هذا القرار في حد ذاته كان بمثابة إقرار بالاحتفاظ بالجزائر قبل أن تبدأ اللجنة حتى في تحقيقاتها، مما

[1] Rozet et Carette , Algérie états tripolitains Tunis, édition Bouslama.1989.p 105.

يشير إلى أن الهدف الحقيقي كان تضليل الرأي العام الدولي وإظهار فرنسا كدولة تسعى لتنظيم إدارة مستعمراتها بشكل "مدني" .[1]

منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر في عام 1830م، سعت الإدارة الفرنسية إلى استغلال الأراضي الزراعية والثروات الطبيعية المتاحة في البلاد. ولتحقيق هذه الأهداف الاقتصادية، كان من الضروري توفير الأيدي العاملة الكافية، مما دفع فرنسا إلى جلب عدد كبير من السكان الأوروبيين إلى الجزائر. وقد وفد إلى الجزائر خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى الجيش، موظفون في مختلف المصالح العمومية وعائلاتهم، بالإضافة إلى عدد من الحرفيين والتجار من فرنسا ودول متوسطية أخرى، مثل إسبانيا ومالطا وإيطاليا

و بحلول 31 ديسمبر 1830م، أي في العام الأول من الاحتلال الفرنسي للجزائر، قُدّر عدد المدنيين الأوروبيين في البلاد بحوالي 602 مدني. هذا العدد، وإن كان محدودًا، يعتبر بداية لعملية توطين مستمرة قام بها الفرنسيون لتعزيز السيطرة الاستعمارية على الجزائر من خلال تغيير التركيبة السكانية. وقد أدى ذلك إلى وجود جاليات أوروبية كبيرة في البلاد، خاصة في المناطق الساحلية الخصبة التي كانت تعتبر ذات قيمة زراعية واقتصادية كبيرة[2] .

و بناءً على المرسوم الصادر في 21 سبتمبر 1832م، بدأت الإدارة الفرنسية في تنفيذ سياسة الاستيطان الرسمي، حيث استقدمت عددًا من الأسر الأوروبية، التي شرعت في وضع أسس المستوطنات الأولى في مدينة الجزائر وضواحيها. فكانت أول مستوطنة ظهرت إلى الوجود هي تلك التي منحت لخمسين عائلة في دالي إبراهيم، وخصصت لها مساحة إجمالية سعتها 1314 هكتارًا. كما استقرت بضواحي القبة ثلاثة وعشرون عائلة، استفادت من 93 هكتارًا.

[1] Rozet et Carette, op-cit ,p 105.
[2] Ibid.

وقد تم منح كل عائلة من 3 إلى 4 هكتارات من الأرض، علاوة على أدوات الفلاحة والبذور والمواد الغذائية ومساعدة مالية. وما ميز عهد الملك لويس فيليب هو تشجيع الفرنسيين والأوروبيين عامة على الهجرة إلى الجزائر. وكانت الدولة تتكفل أيضًا بإنجاز بعض القرى والمنشآت العمومية. ولهذه الأسباب، عرفت الهجرة إقبالًا كبيرًا، دون أن ننسى ذكر أحد العوامل المحفزة على الهجرة، وهو اضطراب الأوضاع السياسية في فرنسا، وانتشار وباء الكوليرا في باريس، وما ترتب على ذلك من فقر وبطالة في صفوف الطبقة العاملة.

كما لا يمكن إغفال دور الحكام العامين للجزائر آنذاك، أمثال روفيقو(Rovigo) وكلوزيل (Clauzel) وبيليسيي (Pélissier) وبيجو(Bugeaud) وراندون (Randon) ، الذين كانوا من كبار المتحمسين لسياسة الاستعمار الاستيطاني، كما سيرد ذكره فيما بعد . وبعد ذلك بدأت تظهر تجمعات سكانية أوربية في ضواحي مدينة الجزائر وكان ذلك متزامنا مع توسع الجيش الفرنسي في مداخل البلاد.

فإثر ذلك قام الأوربيون بتشييد العديد من القرى، منها: بوفاريك والأربعاء والعاشور وخرايسية وولاد فايت. ومنحت الإدارة للوافدين الأوربيين قطع أرضية لاستغلالها. وكان توطين بوفاريك سريعا. ففي أقل من سنة تم إنشاء 76 مستثمرة، و83 بناية، والحصول على 110 هكتارا للزراعة. وقد قرر كلوزيل الحاكم العام في عام 1836م، إنشاء مركز بجانب معسكر الجيش الدائم. وشرع في تخطيط لمدينة تتشكل من 562 قطعة أرضية مجزأة إلى مساحة ثلث الهكتار للقطعة الواحدة. وتم استخلاص من الحوشين شاوش وبويعقوب 175 قطعة سعة 4 هكتارات للواحدة، خصصت للزراعة.[1]

[1] ارزقي شويتلم ، مرجع سابق ، ص 197

وبالرغم من الجهد المبذول والتسهيلات التي منحت للوافدين، فإن النتائج كانت محدودة، فلم يكن يتجاوز عدد الوافدين الأوربيين في عام 1839م، 25 ألف شخص.[1]

و يعود السبب الرئيسي في صعوبة استقرار المستوطنين الأوروبيين في الجزائر إلى الشروط الصارمة التي فرضتها الإدارة الاستعمارية عليهم. فمنذ عام 1841م، أصبح الحصول على تصريح مرور مجاني وتخصيص قطعة أرض مرتبطًا بتحديد حد أدنى للمبلغ المطلوب، حيث بدأ بـ 1200 فرنك لكل فرد. وفي عام 1851م، ارتفع هذا المبلغ إلى 1500 فرنك (باستثناء المستعمرين الذين تم قبولهم في مستعمرات عامي 1848 و1849م، حيث كان الحد الأدنى 1000 فرنك).

وبحلول عام 1854م، ارتفع المبلغ إلى 3000 فرنك. ومنذ عام 1851م، لم تعد شروط الحصول على الأراضي تعتمد على الوضع الأسري، بل أصبحت الشروط المالية هي الأساس، بغض النظر عن حجم الأسرة[2].

غير أن المستوطنين الألزاسيين واللورينيين الذين هاجروا إلى الجزائر لم ينتموا عادة إلى الفئات الأكثر ثراءً، بل كانوا فقراء في الغالب ولديهم عدد كبير من الأطفال. على سبيل المثال، تمكنت عائلة "هوفن" من جمع 1590 فرنكًا، لكن كان عليها إعالة 6 أفراد، وهو ما يعني حوالي 180 فرنكًا لكل فرد. بينما كان مستعمر من منطقة أخرى، يملك 700 فرنك فقط لإعالة 3 أفراد، أي حوالي 230 فرنكًا لكل فرد. وعندما نعلم أن بعض العائلات عند وصولها كانت بحاجة إلى بناء مساكن، يمكننا أن نفهم مدى صعوبة الأمور.

على سبيل المثال، في عام 1838م، كانت الأراضي تُباع بحوالي 640 إلى 644 فرنكًا للهكتار، في حين كانت تكلفة الثور حوالي 0.45 إلى 0.90 فرنك للكيلو، وتكلفة الحبوب من

[1] ارزقي شويتام، مرجع سابق، ص 197

[2] Fabinne Fischier,Op-Cit, p 25.

0.68 إلى 0.82 فرنك للكيلو. وكان بناء منزل بسيط من غرفتين يتراوح بين 1200 و3000 فرنك، وهي تكاليف باهظة بالنسبة للعائلات المستعمرة.

في ظل هذه الظروف، كان المستوطنون يواجهون تحديات كبيرة من أجل البقاء على قيد الحياة. وكان عليهم أن يجد وا حلولاً اقتصادية تتيح لهم تحسين أوضاعهم والاندماج في المجتمع الجزائري الجديد[1].

1- الاستيطان في عهد بيجو[2] 1840-1847م:

عيّن الماريشال بيجو حاكمًا عامًا للجزائر في 21 ديسمبر 1840م، في وقت كان عدد الأوروبيين في الجزائر يبلغ حوالي 35,727 نسمة، منهم 15,497 فرنسيًا و20,230 من

[1] Fabinne Fischier,Op-Cit, p 25.

[2] توماس بيجو: وُلد في 15 أكتوبر 1784 في ليموج، فرنسا، وكان نبيلاً من عائلة ذات جذور أيرلندية. انضم إلى الجيش في سن العشرين، وشارك في عدة حملات حربية تحت قيادة نابليون بونابرت، حيث تدرج في الرتب العسكرية حتى أصبح مشيرًا. تميز بوجو بخدمته في إسبانيا وألمانيا، وحقق انتصارات ملحوظة مثل معركة المستشفى. بعد عودة نابليون خلال فترة المائة يوم، قاد بوجو قواته ضد النمساويين. بعد فترة من التقاعد، شغل منصب عمدة إكسيديويل، ثم انضم إلى المعارضة الليبرالية. عاد إلى الخدمة العسكرية في الجزائر، بعد توليه منصب الحاكم العام للجزائر في عام 1841، قاد بوجو الحملة الفرنسية ضد عبد القادر، وحقق انتصارات هامة مثل معركة إيسلي في يوليو 1844، التي أدت إلى هزيمة عبد القادر وفراره إلى المغرب. بفضل هذه النجاحات، منح الملك لويس فيليب بوجو لقب دوق إيسلي. خلال فترة حكمه، قدم بوجو نصائح بعدم الاستمرار في الغزو، وفضل الحفاظ على الأراضي المفتوحة تحت الوضع العسكري. ومع ذلك، في عام 1847، تم استبداله بدوق أومالي بسبب خلافات مع الحكومة. عاد بوجو إلى السياسة بعد عودته إلى فرنسا، حيث انتخب نائبًا عن شارينت-إنفيريير في نوفمبر 1848، واستمر في هذا المنصب حتى مايو 1849. في يونيو 1849، تم استدعاؤه لقيادة جيش جبال الألب من قبل رئيس الجمهورية لويس نابليون وحقق انتصارات كبيرة، مثل معركة إيسلي ضد الأمير عبد القادر. نُصّب دوق إيسلي، لكن في خلاف مع الحكومة، تم استبداله. توفي بوجو بالكوليرا في باريس ودفن في Les Invalides بجانب شخصيات بارزة أخرى. ، الموقع الالكتروني https://francearchives.gouv.fr/findingaid/470119e4b0948c5a99816bd13304e9de09dbcad5 تاريخ الدخول:2024/07/15 الساعة 10:30.

مختلف الجنسيات الأوروبية. أوكلت إليه مهمة الاحتلال الكامل للجزائر وتشجيع الاستيطان والهجرة الأوروبية إليها [1].

وقد دعا ماريشال بيجو في تصريح أمام أعضاء غرفة النواب عام 1840م إلى توفير الظروف الملائمة للمستوطنين في كل الأماكن التي تتوفر فيها المياه الصالحة والأراضي الخصبة، لتوزيعها عليهم على أساس ملكية خاصة، دون محاولة معرفة من هم أصحاب الأرض الشرعيين.[2]

و مع ظهور التحديات الأولى التي واجهت فرنسا في مستعمرتها الجديدة، الجزائر، بدا أن مستقبلها كجزء من الإمبراطورية الفرنسية كان محل شك. ومع ذلك، استمرت الأسئلة في التزايد: هل يجب الاكتفاء بإنشاء مراكز تجارية على السواحل؟ هل ينبغي إعادة القوات الستين ألف جندي الذين قاتلوا بشجاعة؟ كان الجنرال توماس بيجو يشعر بالاستياء من اللامبالاة العامة؛ فقد ترك جنودًا في الميدان، وعرف معاناتهم، ولم يكن يستطيع خذلهم. و عندما كان في باريس، توجه إلى البرلمان وصرخ في وجه زملائه: "إذا كنتم ترغبون في البقاء في إفريقيا، فعليكم أن تبقوا هناك لفعل شيء"**!**[3]

منذ البداية، كان من المخطط أن تكون الجزائر مستعمرة استيطانية. كتب بيجو قائلًا: "في أي مكان تتواجد فيه المياه العذبة والأراضي الخصبة، يجب وضع المستوطنين هناك، دون النظر إلى من يمتلك الأراضي، يجب توزيعها عليهم بشكل دائم." وهكذا، بعد سيطرة الجيش على البلاد، بدأ الفرنسيون الأوائل بالاستقرار، مع تكليفهم بمهمة إدخال فرنسا وحضارتها إلى

[1] بلعزوز العربي، الجاليات الاوربية في الجزائر من 1830-1954 التطور و الخصوصيات ،اطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر 01 ابوالقاسم سعد الله ، الجزائر، 2014-2015، ص 62

[2] ارزقي شويتام، مرجع سابق، ص 199

[3] Muyl Marie, Op-Cit, p 28

الجزائر. لكن الصراع بين المستوطنين الفرنسيين والسكان الأصليين المسلمين كان عنيفًا، حيث وصف المؤرخ بنجامين ستورا تلك المعارك بأنها "قاتلة، وغالبًا ما كانت دموية وقاسية".

و من بداية الغزو، أنشأت الدولة الفرنسية مراكز استيطانية لتنظيم المستوطنين وتحفيزهم على العمل. ومع ذلك، كانت عملية إنشاء هذه المراكز في البداية فوضوية إلى حد ما. استقر الأوروبيون في "قرى الخيام" تحت حماية الجيش الذي كان يتولى مهمة "تهدئة" الجزائر. فالأوائل من الفرنسيين الذين جاءوا من فرنسا لم يروا في هذه الأرض القاحلة وغير المضيافة "الجنة المفقودة" التي سيتحدث عنها أحفادهم عند مغادرتهم.[1]

و لم يكن الفرنسيون في عام 1841م، يشغلون سوى بعض النقاط على الساحل، باستثناء مدينة قسنطينة؛ بل كانوا محاصرين في هذه الموانئ وكان الأوروبيون المدنيون، الذين كانوا يزرعون بالقرب أو تحت جدران المراكز العسكرية، يعيشون في حالة قلق دائم. و بحلول عام 1847م، كانت السواحل التل والمرتفعات، وما كان يُسمى الصحراء الصغيرة قد تم احتلالها وحراستها بالفعل من قبل النقاط العسكرية. ومع ذلك، فإن هذا التوسع في سلطة فرنسا العسكرية والسياسية، الذي كان مفيدًا لمصالحها، لم يكن كذلك لمصلحة التوسع العسكري؛ لأنه كان يترتب عليه مضاعفة عدد القوات ورفع النفقات[2].

واجه المستوطنون صعوبات هائلة في ترويض الأرض، بالإضافة إلى المعاناة من الأمراض والمخاطر الأمنية. العديد من المستوطنين الذين جاءوا بأحلام النجاح سرعان ما تخلوا عن مشاريعهم بسبب الصعوبات الكبيرة. خاصة بين عامي 1842 و1846م، تم تسجيل 198,000 وافد جديد، لكن 118,000 منهم غادروا، وتوفي العديد بسبب أمراض مثل الملاريا والكوليرا. مع ذلك، استمر الذين بقوا في الاستفادة من دعم الدولة الفرنسية، بما في ذلك المال والجيش الذي كان يحميهم ويفتح الطرق. كانت رغبة فرنسا في أن تجعل من الجزائر مستعمرة

[1] Muyl Marie, Op-Cit, p 26
[2] Victor demontés.la colonisation militaire sous bugeaud .imprimerie algérinne. 1918.p 622

استيطانية واضحة منذ البداية، وكان الهدف منها أن تكون امتدادًا لفرنسا وموردًا اقتصاديًا وبشريًا.[1]

كما سعى الماريشال بيجو الى تغير الاستراتيجية السابقة حيث كان يرى ضرورة تأمين كل البلاد عبر القضاء على المقاومة بدل بناء مراكز بطريقه دفاعيه في كل مرة.[2] و استطاع بذلك اثبات للفرنسيين ان الجزائر ليست قاحلة او مميتة للفرنسيين ولتحقيق ذلك كان من الضروري القيام بأعمال كبيره مثل تجفيف الأراضي واعادة اصلاحها مما ساهم في الموجه الاولى من الهجرة الفرنسية المدعمة.[3]

و الى جانب دعمه الاستيطان العسكري بدل الاستيطان المدني حيث قال: " الاولوية للاستيطان العسكري وكل الانواع الاخرى تأتي فيما بعد ، كما لابد لنا من الاستعانة بالإطارات المدنية بهدف السيطرة على العرب" ليس هذا وحسب بل كان له راي اخر في نوعية المستوطنين حيث كان رافضا للمستوطنين الفقراء والضعفاء الذين لا يخدمون قضية الاحتلال بشيء حيث صرح في رساله كتبها سنه 1843 م "ان الجزائر هي ذلك الوكر الذي ينتهي اليه مطاف كل الحالمين والذين يموتون في فرنسا جوعا، انهم أسوء أنواع المستوطنين فهم أشخاص من مختلف المهن والحرف ممن فشلوا في مشاريعهم بالمتروبول، جاؤوا للجزائر لتحقيق الثروة فهم لا يحسنون عمل اي شيء بأصابعهم العشرة لا اموال لديهم فكيف يمكنهم استغلال الملكية"

وبهذا نخلص انه كان حريص على الهجرة الانتقائية التي تخدم مشروعه الاستيطاني بدل السيل العشوائي للمهاجرين للطبقة الفقيرة والمحرومة واذا استمر هذا الوضع فسيؤول الى ما

[1] Muyl Marie, Op-Cit, p 26

[2] بلعزوز العربي ، الجاليات الاوربية في الجزائر من 1830-1954 التطور و الخصوصيات ، مرجع سابق، ص 62

[3] Gérard-François Dumont, Les flux migratoires vers le Maghreb, In : Actes du colloque les peuplements de l'Afrique du Nord : une histoire de migration plurielles, organisé par la Fondation : Algérie-Maroc-Tunisie, au Maison de la Chimie, Paris le lundi 12 décembre 2011, p 54

آلت اليه ولايتي (لوزيانا و ايلنوا) الامريكيتين اللتان ضاعتا من فرنسا، كما لم يكن راضي عن الهجرة الاوروبيين الغير الفرنسيين[1]

فلم يرضى عن موت الشباب الفرنسي من اجل ان يستوطن الاسبان والايطاليون حيث فقد الجيش الفرنسي ما يقارب 100,000 جندي منذ بداية الاحتلال الى غايه سنه 1847م بينما ظل يرتفع عدد الاسبان والايطاليين المهاجرين ليصل الى ضعف عدد الفرنسيين. هذا ما يعكس حجم الخسائر البشرية الكبيرة التي تكبدتها فرنسا خلال محاولتها فرض سيطرتها على الجزائر، لا سيما في مواجهة المقاومة الشرسة بقيادة الامير عبد القادر، الذي أصبح رمزًا للمقاومة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي.[2]

و سنوضح عدد الفرنسيين مقارنة بعدد الاوربيين وفقا للإحصائيات الموضحة **بالجدول رقم01**[3]:

جدول يقارن عدد الفرنسين مع باقي الاوربيين من سنة 1833 الى غاية 1847م:

سنة	الفرنسيين	الأجانب	إجمالي الأوروبيين
1833	3,478	4,334	7,812
1836	5,485	9,076	14,561
1839	11,000	14,000	25,000
1841	15,497	20,230	35,727
1846	46,339	49,780	96,119
1847	42,274	67,126	109,400

[1] بلعزوز العربي، الجاليات الاوربية في الجزائر من 1830–1954 التطور و الخصوصيات ، مرجع سابق، ص 63

[2] Kamel kateb ,Op-Cit, p 38

[3] Annuaire statistique de l'Algérie, 1932

يُظهر هذا الجدول تطور عدد السكان الأوروبيين في الجزائر من 1833 إلى 1847م ، حيث كان الفرنسيون أقلية في البداية بين المهاجرين و هذا ما ازعج السلطات الفرنسية من بينهم المشير بيجو .

فشرع بتطبيق سياسة البندقية والمحراث معا فاخذ يحول الضباط والجنود الى فلاحين ومزارعين واقام حوالي سبعة قرى نموذجية للاستيطان على شكل مزارع جماعية. كما اصدر قرارات تقضي بالاستيلاء على الاراضي الاهالي الثائرين ليستفيد منها المستوطنون الاوروبيون ولم يكتفي بذلك بل تعدى الى الاراضي القبائل التي تعادي فرنسا وتؤيد الأمير عبد القادر وبموجب هذا هذه القرارات حصلت الإدارة الاستعمارية على ما يقرب نصف مليون هكتار في البلاد كما تمادى الامر الى مصادره الاراضي المشاعة و التي عجز الجزائريون عن اثبات ملكياتهم لها بعقود.[1]

و بهذه الاراضي التي اغتصبها اعاد توزيعها على المستوطنين فإنشا منذ سنة 1842 م الى سنة 1847م 35 قريه استيطانيه و ارتفع عدد المهاجرون الاوروبيون ليصل الى46180 شخص.[2]

عاصرت السياسة الاستيطانية للمشير بيجو المفكر والفيلسوف الفرنسي أليكسي دو طوكفيل، الذي دعم هذه السياسة من خلال تقاريره وكتاباته. مشيرا إلى أن السيطرة العسكرية تمكن من تحقيق الاستيطان الدائم، وأنه لا بد من الاستعانة بقوة القانون لضمان مصادرة الأراضي بطرق "شرعية".

فمغامرة احتلال الجزائر كانت باهظة الثمن، حيث إن حشد عدد كبير من العسكريين لم يجلب سوى القليل من العائد. ومن هنا، أكد دو طوكفيل على ضرورة استعمال القوة لاستعادة

[1] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية 1830،مرجع سابق، ص 09.

[2] نفسه، ص 10.

هيبة فرنسا الملكية والحصول على موطئ قدم في شمال إفريقيا، لتجنب ترك المجال مفتوحًا أمام الإنجليز. بهذه الكلمات، شرع توكفيل للاستعمار الدموي في الجزائر.[1]

و هذا ما عاشه الجزائريون بين عامي 1830 و1851م، وهي فترة مليئة بالكوارث. لم تكن هذه الأحداث الدموية مجرد مواجهات عادية في حرب الغزو، بل كانت جزءًا من استراتيجية ممنهجة تهدف إلى تدمير سبل البقاء للسكان المحليين، وليس فقط القضاء على قوات المقاومة. انتهج هذه الاستراتيجية القادة العسكريون الفرنسيون، مثل الماريشال بيجو (Maréchal Bugeaud) و الجنرال لاموريسيير (Général Lamoricière) ، الذين طوروها في منتصف الثلاثينيات من القرن التاسع عشر.[2]

وقد عبر بيجو عن هذه الاستراتيجية بوضوح قائلاً: "ليس من الكافي عبور الجبال وضرب الجبليين مرة أو مرتين؛ لتقليصهم يجب مهاجمة مصالحهم. لا يمكن تحقيق ذلك بالمرور السريع؛ يجب أن نبقى في أراضي كل قبيلة لفترة كافية لتدمير القرى، قطع الأشجار المثمرة، حرق أو اقتلاع المحاصيل، إفراغ الصوامع، وتفتيش الأودية، الصخور، والكهوف للقبض على النساء، الأطفال، الشيوخ، المواشي، والممتلكات. هذا هو السبيل الوحيد لإخضاع هؤلاء الجبليين الفخورين".

و قد دعم توكفيل هذه الاستراتيجية بشدة بعد زيارته للجزائر، حيث قدم توصيفًا مشابهًا لهذه الأعمال. ففي كتاباته عن الجزائر عام 1841م، كتب: "إن الوسيلة الثانية بعد حظر التجارة هي تدمير البلاد. أعتقد أن قانون الحرب يجيز لنا تدمير البلاد، ويجب علينا القيام بذلك إما من خلال تدمير المحاصيل في وقت الحصاد أو في جميع الأوقات عبر القيام بغارات سريعة تهدف إلى الاستيلاء على الرجال أو الماشية. [3]

[1] Olivier le Cour Grandmaison , Q'uand Tocqueville légitimait les boucheries, le monde diplomatique , juin ; 2011, p 12 .
[2] Kamel kateb ,Op-Cit, p 40
[3] Ibid.

" وأضاف أن الهدف الأساسي هو فرض السيطرة على هذه الشعوب وجعلها تخضع للهيمنة الفرنسية: "هذه، في رأيي، ضرورات مؤسفة، ولكنها حتمية لأي شعب يرغب في محاربة العرب وإخضاعهم".

كما أعرب الطبيب بوديشون (Bodichon)، الذي كان يعمل في الجزائر في عهد بيجو، عن هذه الاستراتيجية بوضوح في مقال له عام 1841م، قائلاً: "دون انتهاك قوانين الأخلاق، يمكننا محاربة أعدائنا الأفارقة بالبارود والسيف، إلى جانب المجاعة، الانقسامات الداخلية، الحرب عبر الكحول، الفساد والتفكك ... دون سفك الدماء، يمكننا تقليص عددهم كل عام عبر مهاجمة مصادر غذائهم." هذه الاستراتيجية كانت الهدف منها إخضاع السكان المحليين من خلال تدمير أنماط حياتهم ومصادر رزقهم، بجانب العمليات العسكرية المباشرة[1].

و رغم محاولات الماريشال بيجو لتحويل الجنود إلى مستوطنين مزارعين، باءت معظم هذه المحاولات بالفشل. فمن بين 800 جندي وضابط تم منحهم أراضي ودعمًا ماليًا، لم يستقر منهم سوى 60 شخصًا فقط، بينما عاد الباقون إلى فرنسا بمجرد انتهاء خدمتهم العسكرية. ومع ذلك، نجح بيجو في استقدام عدد لا بأس به من المهاجرين الألمان والإيطاليين والإسبان، وذلك بفضل التسهيلات والقرى التي أنشأها خصيصًا لهذا الغرض.[2]

و عند خلع بيجو من منصبه في سبتمبر 1847م، ترك وراءه 109,400 مستوطن أوروبي، من بينهم 15,000 شخص استقروا في المستوطنات الريفية الداخلية. ومن بين هؤلاء المستوطنين، كان هناك 47,247 من أصل فرنسي، ينادون بضرورة إنهاء الوصاية العسكرية عليهم وإلحاق الجزائر بفرنسا، كما ينص على ذلك قانون أفري الصادر عام 1845م.

[1] Kamel kateb ,Op-Cit, p 40.

[2] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص ص 09، 10.

وبهذا، تكون السياسة الاستيطانية قد خطت بعض الخطوات إلى الأمام، حيث بلغ عدد القرى الفلاحية المشيدة بين عامي 1841 و1850م حوالي 126 قرية، وقُدِّرت مساحة الأراضي المغتصبة والمعاد توزيعها على المعمرين بحوالي 113,000 هكتار. كما ارتفع عدد الفرنسيين المهاجرين إلى 65,437 فردًا. [1]

ومع ذلك، تباطأت وتيرة الاستيطان بين عامي 1851 و1860م، حيث عرفت الفترة انخفاضًا ملحوظًا في عدد القرى المشيدة مقارنة بالعقد السابق.[2]كما هو موضح في **الجدول رقم 02:** جدول يمثل عدد الفرنسيين و باقي الاوربيين بين 1833-1861م

السنة	فرنسيون	اوربيون	المجموع
1833	3,478	4334	7812
1836	5,485	9076	14,561
1841	16,677	20697	37,374
1845	46,339	23647	95,321
1851	66,050	65233	131,283
1861	112.229	80517	192.646

الملاحظ من هذا الجدول المستخلص من الاحصائيات الفرنسية من سنة 1833الى غاية 1861م غلبة عدد المستوطنين الأوربيين على المستوطنين من جنسية فرنسية بالإضافة الى ارتفاع اعداد المستوطنين الهائل عبر السنوات.[3]

2- الاستيطان في عهد الجمهورية الثانية 1848-1852م:

كانت للأحداث السياسية التي شهدتها فرنسا تأثير بالغ على ما يحدث في الجزائر، بحكم الرابط الاستعماري بين البلدين. فبعد ثورة الباريسيين عام 1848م، التي أطاحت بمملكة يوليو

[1] ارزقي شويتام، مرجع سابق، ص 200

[2] نفسه.

[3] Victor Dementes, Op-Cit, pp 52-53

وأسست الجمهورية الثانية[1]، شهدت فرنسا تغيرات سياسية واجتماعية عميقة. ومع انتخاب نابليون الثالث على رأس الحكومة الفرنسية، لم تكن الأوضاع السياسية والاجتماعية مستقرة، حيث ورثت البلاد وضعًا اجتماعيًا كارثيًا بسبب الفقر والبطالة. وكانت الحكومة مطالبة بتوفير الخبز والعمل للعاطلين في باريس وباقي المدن الكبرى

فلقد لجأت الى دفع عدد كبير منهم الى توطينهم بالجزائر بموجب قانون 10 سبتمبر 1848م لأنها كانت متسرعة للتخلص من العناصر المثيرة للفوضى ومتشوقة لذهابها. فحدد عدد المستفيدين من هذا القانون ب 12.000 شخص خلال عشر سنوات ،الا ان الدفعة الاولى وحدها تجاوزت 13.500 شخص خلال السنه الاولى.[2]

ليصل الى اكثر من 15,000 شخص من ضمن 20,000 شخص فقط من باريس تم توزيعهم على 42 قرية استيطانية في العمالات الثلاث كما يلي: 12 قرية في عماله الجزائر 21 في عمالة وهران و 09 مراكز في عمالة قسنطينة.[3]

و في مطلع عام 1848م، صدر قرار في شهر مارس نص على أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي، ما سمح للمستوطنين الأوروبيين بانتخاب مستشارين بلديين لهم في الجزائر. وقد ضغط هؤلاء المستوطنون على الإدارة الاستعمارية حتى قامت بإلغاء حق الأهالي في انتخاب نواب لهم في المجالس البلدية عام 1850م، بدعوى عدم أهليتهم لذلك.

وتم تقسيم الجزائر بمقتضى القرار إلى منطقتين أساسيتين: الجزائر الشمالية، التي أُخضعت للحكم المدني وقُسمت إلى ثلاث مقاطعات (الجزائر، قسنطينة، ووهران)، والجزائر

[1] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 13

[2] بلعزوز العربي، الجاليات الاوربية ، مرجع سابق، ص ص 114-115.

[3] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 14

الجنوبية، التي أُخضعت للحكم العسكري وضباط المكاتب العربية. كما رُبطت مصالح التعليم العام والدين والقضاء والجمارك بالوزارات المختصة في باريس[1].

كما اهتمت الجمهورية الثانية بشكل كبير بمسألة التهجير والاستيطان الأوروبي، فوضعت خطة لتهجير 200,000 شخص إلى الجزائر في ظرف 10 سنوات، خاصة من المشاغبين وأصحاب السوابق. واعتمد مجلس النواب الفرنسي 50 مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من هذه الخطة، على أمل إسكات العمال الذين فشلت الحكومة في إيجاد عمل لهم، رغم وعود الزعيم الاشتراكي لويس بلان (Louis Blanc) بإنشاء مصانع لاستيعاب أكبر عدد منهم.

و اقيمت وحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا لخدمه اقتصادهم، و كان هاجس الهجرة هذه المرة امنيا بحث و خوفا من حدوث اضطرابات محتملة رغم ان عدد الذين هجرتهم هذه الجمهورية يقارب 80,000 من ضمن 131,000 مستوطن اوروبي عام 1851م بينهم 66,000 من اصل فرنسي الا ان الذين اشتغلوا كفلاحين ومزارعين لم يزيدوا على 30,000 مات منهم 3000 شخص وعاد حوالي 70,000 الى فرنسا .

والسبب هو عدم نجاحهم كونهم عمالا وتجارا لا يفهمون شيئا في الفلاحة ما اعجزهم عن التأقلم على حياه الريف والعمل الفلاحي في المزارع الجماعية المشتركة بالإضافة الى عجز الحكومة عن توفير الامكانيات التي وعدت بتقديمها لهم.[2]

انتجت الهجرة في عهد الجمهورية الثانية (1848–1852م) التي قررت التخلص من العاطلين عن العمل والمعارضين السياسيين عددا لا باس به من القرى الاستيطانية، حيث بلغ

[1] يحيى بوعزيز سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 13

[2] نفسه، ص 14.

عددها سنه 1851م 136 موزعة على الشكل الاتي: 58 قرية استيطانية في متجه 30 في قسنطينة و 48 قرية في وهران [1]

كما تجدر الإشارة الى ان الاستراتيجية الاستيطانية تتغير عما كانت من قبل حيث نجد الفترة الاولى للاستيطان الممتدة من 1831 الى 1841م استحوذت عمليه الغزو والتنظيم على نشاط السلطات الاستعمارية المترددة. فانصبت جهودهم على مواجهه المقاومة الشديدة من الشعب الجزائري و انتجت بذلك استيطان محدود وعدد الفرنسيين المهجرين كان قليل، بالإضافة الى الانتاج الزراعي للمستوطنين الذي كان ضعيفا ولم يساعد الاقتصاد الفرنسي والاستعمار به. [2]

ولكنه لم يلبث ان تحسن الاستيطان بين سنتين 1841 و 1851م حيث تسارعت وتيرته بشكل متزامن مع التوغل العسكري وبلغت ذروته من حيث الكثافة والتنوع كما تغيرت استراتيجية الإدارة مع المستوطنين . فمنحت الاراضي لهم على شكل نظام عقود مؤقته[3]

تسمح لهم بالانتفاع بالأرض لفتره بشرط ان يقوم باستصلاحها وتطويرها ولا يسمح له بالتصرف فيها حتى يحصل على العقد الملكية الدائم اذا نجح، كما تم دعم و مساعده المستوطنين بشكل كبير من طرف الإدارة من حيث الادوات الزراعية والحيوانات والبذور والاكواخ والمنازل. وهنا نلاحظ ان الاستيطان تطور فبعد ان كان ترعاه جهود فرديه للحكام العامون للجزائر اصبح مدعوم من المتروبول. وهذا ما ساهم في ارتفاع عدد الفرنسيين

[1] M.De peyermhoff ,Op-Cit, p 35.

[2] ibid, p 39

[3] بموجب مرسوم صادر في 26 افريل 1851 نظم عمليات التمليك الاراضي للاروبيين بشرط فاسخ حيث يتلقون الاراضي بشروط والتزامات معينه واذا لم يلتزم يتم الالتزام بهذه الشروط يمكن للدوله الغاء الملكيه مثل يشترط في من تمنح له القطعه ارض من 20 الى 150 هكتار ان يشارك بمبلغ مالي في اصلاحها ولا تصبح ملكهم الا بعد مضي ثلاث سنوات على الاستقرار بها وبقي هذا القانون معمولا به حتى عام 1861 . ينظر : يحيى بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص ص 15-16

الى65.497 نسمة اي بزياده قدرها32.200 شخص بينما ارتفع عدد الاجانب الاوروبيين من 20.230 الى 65.233 نسمة اي بزياده قدرت ب 225%.[1]

3- الاستيطان في عهد الإمبراطورية الثانية 1852-1870م:

بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية، خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث أوائل عام 1852م، الذي تحكم في مصير فرنسا والجزائر. وقد استعاد العسكريون نفوذهم في الجزائر بزعامة الحاكم العام الجنرال راندون(Randon) ، الذي شجع حركة الاستيطان الأوروبي وبنى حوالي 56 قرية استيطانية خلال الأعوام الممتدة من 1853 إلى 1859م. اتسمت سياسة نابليون الثالث تجاه الجزائر خلال عهده بالتقلب والاضطراب وعدم الاستقرار على مبدأ وسياسة واحدة.

فمن جهة، حاول إرضاء (الأهالي) الجزائريين بعدد من الإجراءات التي سنذكرها لاحقًا، ومن جهة أخرى، شجع حركة الاستعمار الرأسمالي عن طريق الشركات العقارية الكبيرة، مما أدى إلى فقدان (الأهالي) لمئات الآلاف من الهكتارات من أراضيهم. ورغم أنه سلك في بداية عهده سياسة الحد من التهجير والاستيطان الأوروبي، إلا أنه تراجع عن ذلك وألغى معظم القرارات التي أصدرها بسبب ضغط المعارضة في فرنسا والمستوطنين في الجزائر، بالإضافة إلى الضغوط التي مارسها العسكريون هناك.[2]

و خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، التي بدأت عام 1830، سادت علاقات الهيمنة والاستغلال كأساس للسياسة الاستعمارية الفرنسية. ومع ذلك، شهدت هذه السياسة تحولًا ملحوظًا مع تولي نابليون الثالث الحكم في عام 1852، حيث تبني رؤية مختلفة تجاه الجزائر مقارنة بالنهج الاستعماري التقليدي. فقد أطلق سراح الأمير عبد القادر، الزعيم المقاوم الشهير

[1] M.De peyerimohoff, Op-Cit, p 39

[2] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 16

الذي قاد النضال ضد الاحتلال الفرنسي، بل وفكر في تعيينه نائبًا للملك في الجزائر، مما يعكس توجهًا جديدًا نحو إشراك النخب المحلية في إدارة شؤون البلاد.

كما أعاد نابليون الثالث فرض نظام الحكم العسكري في الجزائر، معتبرًا أنه أكثر قدرة على تحقيق الاستقرار وتحسين أوضاع السكان المحليين، الذين أشار إليهم بـ "أعدائنا السابقين"، وهم نحو ثلاثة ملايين مسلم. [1]

كان نابليون الثالث متمسكًا بفكرة "الاستعمار السلمي" و"المتساوي"، حيث سعى إلى تحقيق نوع من التوازن بين مصالح المستوطنين الأوروبيين والسكان الأصليين. وفي الوقت نفسه، كان عليه أن يستجيب لضغوط المؤيدين للاستعمار الأوروبي المتطرف، الذين كانوا يطالبون بفرض هيمنة أوروبية كاملة على الجزائر. وقد عبر نابليون الثالث عن رفضه لفكرة إلحاق الشعب العربي بمصير الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، واصفًا ذلك بأنه "أمر مستحيل وغير إنساني". بدلًا من ذلك، أعلن عن سعيه لتطوير الشعب العربي، الذي وصفه بأنه "ذكي، فخور، مقاتل، وزراعي". في رؤيته، لم تكن الجزائر مجرد مستعمرة تقليدية، بل كانت "مملكة عربية" هو نفسه إمبراطورها، تمامًا كما كان إمبراطورًا لفرنسا[2].

هذا المشروع، الذي كان يُعتبر في وقته جريئًا ومليئًا بالتطلعات الإيجابية، كان يهدف إلى تحقيق مساواة بين العرب–البربر الخاضعين للحكم الفرنسي والمستعمرين الأوروبيين. كانت الرؤية تتمثل في دعم ما سماه نابليون الثالث بـ "الاستعمار–التنمية"، حيث لم يكن التركيز على استغلال الأرض والموارد فقط، بل على النهوض بسكانها الأصليين أيضًا. ولكن، هزيمة فرنسا في حرب 1870م أمام ألمانيا جاءت بمثابة النهاية لهذا "الحلم العربي" لنابليون الثالث وفرنسا،

[1] Muyl Marie, Op-Cit ,p 29.
[2] ibid.

وأطاحت بالمشروع الطموح الذي كان يرمي إلى تطوير الجزائر بطريقة أكثر إنسانية وشمولية في نظره.[1]

اتجهت حكومة الإمبراطورية الى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية التي قامت بأنشاء قرى استيطانية كثيرة لأعداد كبيرة من المهاجرين الاوربيون الذين تتولى تهجيرهم من اوروبا مقابل حصولها على أراضي و املاك عقارية واسعة.[2]

فبدا الاستيطان يتحول تحولا راس مالي فالسلطات لم تعد ترغب في يد عاملة فحسب بل في مستوطنين يتوفرون على الامكانيات المادية لامتلاك ارض واستغلالها، و مادام الفرنسيين لا يتوفرون على ذلك او لا يرغبون في الهجرة الى الجزائر مفضلين اتجاهات اخرى كانت الخطة الاستيطانية الوحيدة امام الحكومة الفرنسية تتمثل في تحويل موجه الهجرة من المانيا ، سويسرا وايرلندا من الولايات المتحدة الأمريكية الى الجزائر عبر انشاء وكالات الهجرة التي تجوب تلك الدول و المدن باحثة عن المهتمين بالأمر (قطعة ارض وامتيازات اخرى كثيره بداية من النقل الى الجزائر الى غايه استقرارهم و جني المحصول).[3]

و كان هدف الاستيطان الرأسمالي الكبير هو انجاح الاستيطان الريفي واخراجه من المدينة فعمدت الى ذلك عبر تشريع مجموعة من المراسم القانونية للاستيلاء على الارض استيلاء مريحا وصارخا ومباشرا ، و في بعض الاحيان بتبريرات متعددة لتواجه بها ردود الفعل لدى القبائل او المعارضة الفرنسية و كذا الرأي العام في الخارج.

فصدر في عهد نابليون ثالث (1848–1870م) عدة مراسيم نذكر منها مرسوم 1864م، الذي جعل الشراء الحر وسيلة لانتقال الملكية في الجزائر وبهذا وضع نابليون حدا

[1] Muyl Marie, Op-Cit ,p 29.

[2] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 16.

[3] M. Pasquier-Bronde, « Historique de la Colonisation Paysanne en Algérie », In : Centenaire de l'Algérie, Comité de l'Afrique Français, Congrès de la polonisation rurale, Alger : 26-29 mai 1830, 2ème partie, Les Problèmes économiques et sociaux posés par la colonisation. Ancienne imprimerie Victor Heintz, Alger, 1930. pp. 18 - 37.

لسياسة الاستيطان الرسمي، وفتح مجال امام الاستعمار الحر وبذلك اطلق يد الرأسمالية و الاقطاعيين و الشركات الفرنسية لملكية الارض واستثمارها وتسويق منتجاتها لكن تحت رقابه الدولة واستراتيجيتها في الجزائر . مما ادى الى عوده الاستيطان الرسمي جنبا الى جنب مع الحر في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.[1]

و رغم أن سياسة نابليون الثالث تجاه الجزائر كانت تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن بين مصالح المستوطنين والأهالي، إلا أن المستوطنين الأوروبيين لم يكونوا على وفاق مع الإدارة الاستعمارية، خاصة عندما أقر سياسة الاستيطان الحر. فقد شعر المستوطنون أن هذه السياسة حرمتهم من بعض الامتيازات التي كانت توفرها لهم الدولة الفرنسية، مثل الدعم المالي والإداري.

ومع ذلك، لم تتوقف الهجرة الأوروبية إلى الجزائر. في الحقيقة، ما كان للأوروبيين أن يستولوا على الأراضي الجزائرية لولا الاستيطان الرسمي الذي تحملت الدولة الفرنسية أعباءه، مثل شق الطرقات، وإنجاز البنايات، ومنح الأراضي، وجلب المياه. أما الاستيطان الحر، الذي مارسته الشركات العقارية الكبيرة، فقد جاء ليدعم عملية الاستيطان الرسمي. ومع مرور الوقت، أصبح الاستيطان الحر أداة رئيسية للغزو الاقتصادي للجزائر، حيث زاحم الاستيطان الرسمي وحل مكانه في بعض المناطق.[2]

رغم ذلك نجد ان الهجرة لم تتوقف وفي الحقيقة ما كان للأوروبيين ان يستولوا ابدا على الاراضي الجزائرية لولا الاستيطان الرسمي الذي تحملت الدولة الفرنسية اعباءها، كشقها للطرقات وتكفلها بإنجاز البنايات ومنح الاراضي وجلب المياه. اما الاستيطان الحر الممارس

[1] عبد الجليل التميمي، الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي المغرب العربي فلسطين– الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، 1983، ص 22.

[2] نفسه.

من قبل الشركات فقد جاء ليساعد عمليه الاستيطان الرسمي فانه شيئا فشيء اتخذ مكانه له الى جانبه وزحامه ليحوله في الاخير اداه رئيسيه للغزو الاقتصادي للجزائر.[1]

و بحلول مستوطنين الاحرار بالجزائر نشطت عمليه المتاجرة بالأرض حيث تمكن هؤلاء من شراء اراضي من تلك التي سبق للكولون الحكوميون ان استفادوا منها في اطار الاستيطان الرسمي.[2] فمن ضمن 7 ملايين هكتار تم احصائها في ما بين سنه 1863 و 1870م سلم ازيد من الثلث3/1 لقطاع الدولة على انه ملك للبلديات بعد ان انتزع من اراضي الجزائريين الامر الذي سمح للكولون و الشركات الرأسمالية بالحصول على المزيد من الاراضي الزراعية و حتى الغابية.[3]

فتزايد عدد السكان الاوروبيون بين عامي 1851و 1872م بواسطه الهجرة من131.283 الى 245.834 منها 129.601 فرنسيون 115.516 اوربيين . تعني زيادة قدرها 113.834 منها 105.932 مهاجر تم توطينه في الضجعات الثرية والعديد من القرى المحدثة. ونمو المدن الكبيرة شكل الى جانب الجزائر المسلمين جزائر اخرى جزائر الفرنسيين المتطورة اقتصاديا.[4]

فزياده على الامتلاك الاراضي الخصبة امتلك المستوطنون العديد من الوسائل الاخرى التي ساهمت في تنمية اقتصاده هناك، قبل كل شيء رؤوس الاموال التي كان يمتلكها المعمرون والاثرياء والصادرة عن الضرائب العربية و كذلك رؤوس الاموال التي قدمتها بنك الجزائر وملحقاته في كل من وهران و قسنطينة.

---

[1] عدة بن داهة ، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ابان فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر1830–1962، ج 01، ط01، المؤلفات للنشر و التوزيع، الجزائر 2013، ص 84.

[2] نفسه، ص 85.

[3] نفسه، ص 134

[4] محفوظ قداش، تر: محمد المعراجي ،الجزائر الجزائريين، تاريخ الجزائر 1830-1954م، منشورات ANEP، 2008، ص 159

كل هذه الوسائل المالية سمحت بإنجاز العديد من الاعمال الصعبة مثل تنشيف مستنقعات متجه و انجاز السدود والخزانات وحفر الابار الارتوازية في الجنوب. كل تلك السياسات المائية كانت اساسا لصالح الاراضي المعمرين فالطرق والسكك الحديدية كانت تشيد حسب حاجات الاستعمار لها ما سمحت ببناء العديد من القرى و ربطها للاستفادة من التجارة الخارجية عبر اشغال توسيع العديد من الموانئ وتهيئتها.[1]

4- السياسة الاستيطان في العهد المدني من 1870-1900م :

لم تتسارع وتيرة الاستعمار بشكل فعلي إلا في ظل الجمهورية الثانية. وبحلول عام 1870م، عندما انتهت عملية الغزو، كانت العناصر المكونة للمجتمع الاستعماري قد وضعت بالفعل رسميًا، كان الهدف من الاستعمار المدني هو تهدئة المنطقة التي دمرتها العمليات العسكرية. وكان هذا هو الهدف الذي دعمه البرلمانيون الفرنسيون الذين وافقوا على هذا البرنامج. لكن السؤال الذي ظل هو: من سيتولى مهمة التهدئة والاستعمار؟ هنا برزت رغبة فرنسا في إنشاء مجتمع مستوطن ومخلص على الأرض الجزائرية. وهكذا بدأت بالفعل في تشكيل "الفرنسيين الجزائريين"، ليس فقط كفئة سكانية، ولكن كأداة تخدم سياسة فرنسا.

وعلى الرغم من أن دوافع الهجرة والاستيطان كانت في البداية اقتصادية بشكل كبير، إلا أن تشكيل هذه الجماعة التاريخية استجاب بشكل أوسع للأهداف السياسية التي تجاوزتها. قبل أن تتشكل هذه الجماعة بشكل كامل، حصلت بالفعل على شرعية سياسية من الدولة. و بالتالي، يمكن اعتبار هذه الشرعية بمثابة أول خطوة نحو توحيد الهوية بين هذه الفئة.[2]

[1] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 160

[2] Muyl Marie, Op-Cit, p 24

حيث مثلث العشرية الأولى لسنوات من 1871- 1890م للنظام الجمهوري العصر الذهبي للهجرة والاستيطان حيث هجروا الاف الفرنسيين من الإلزام واللورين ومن جنوب فرنسا وايضا من اسبانيا وايطاليا ومالطا بشكل تلقائي الى الجزائر .

فخلال هذه الفترة كانت لا داره الاحتلال توزع سنويا على المهاجرين قطع اراضي زراعية يقدر توسطها بين 30,000 حتى 40.000 هكتار سنويا بشكل مجاني.[1]

اما العشرية الثانية من 1881 الى 1890م عرفت توسيع الاستيطان على مساحه قدرت ب176000 هكتار[2] كما ان عدد مهاجرين الاوروبيين ارتفع خلالها من195418 الى267672 نسمه اي بزياده تقدر 36.97 بالمئة ولا ننسى ارتفاع نسبه المواليد وانخفاض عدد الوفيات منذ سنه 1854م الذي ساهم في زياده السكان الاوروبيين في الجزائر حيث ان عدد الاوروبيين لم يعد يتحكموا فيه عامل الهجرة فحسب بل عامل زيادة السكانية المحلية المتمثلة في المواليد من الاطفال ابناء الروبيين في الجزائر.

اما المرحلة الموالية من 1890 الى 1900م فنسجل خلالها انخفاض في مجموع المحاولات الرسمية للاستيطان بسبب نقص في الاراضي وقله القروض المخصصة للاستيطان في الميزانية فلم تحقق هذه المرحلة سوى 103 منطقه استيطانيه على مساحه120.097 هكتار .كما ان عدد السكان ارتفع من267672 نسمه الى364257 نسمه سنه 1900م اي بزياده 36%[3] كما هو موضح في **الجدول رقم :03** الذي يمثل تعداد السكان الأوروبيين في الجزائر بين عامي 1833 و1901م بحسب الجنسيات المختلفة[4]

[1] عدة بن داهة، مرجع سابق، ص 162.
[2] شارل روبير اجيرون، مرجع سابق، ص 87
[3] بلعزوز العربي، السياسة الاستيطانية، مرجع سابق، ص ص 295، 296.
[4] Victor Dementes, Op-Cit, pp 52-53

لسنة	فرنسيون	إسبان	إيطاليون	أنجلو- مالطيون	جنسيات أوروبية أخرى
1872	129,601	71,366	18,351	11,512	14,287
1876	145,727	92,510	25,759	14,220	23,246
1881	195,418	114,320	33,693	15,402	26,529
1886	219,071	144,530	44,315	15,533	13,008
1891	267,672	151,839	39,161	14,677	12,601
1896	318,137	157,560	35,539	13,986	10,784
1901	364,257	155,265	38,791	-	25,531

ما يلاحظ من أن أعداد السكان الأوروبيين زادت بشكل كبير خلال العقود الثلاثة. في عام 1872م كان المجموع 245,117، وارتفع إلى 583,844 بحلول عام 1901م وهو ما يعكس سياسة فرنسا النشطة لتشجيع الهجرة والاستيطان. و على الرغم من تنوع الجنسيات، فإن الفرنسيين هيمنوا على المشهد الديموغرافي، ما يعكس سياسة استيطانية تهدف لتعزيز الطابع الفرنسي للجزائر.

سجلت فتره الحكم المدني 1871-1962م تضاعف في عدد القرى ومساحات الاراضي التي تم الاستيلاء عليها وعدد الاوروبيين الوافدين على الجزائر قد تضاعف بشكل ملفت للانتباه مقارنة بفتره الحكم العسكري 1830 – 1870م ، وهذا يظهر بكل وضوح جشع الكولون الذين هيمنت على مقاليد الإدارة على مستوى البلديات والمجالس النيابية المختلفة ما جعل الحاكم العام تريمان يصرح في سنة 1891م أمام مجلس النواب فيما يخص قانون وارني (warnier) متعلق بالأرض وتحديد ملكيتها بالتصريح الاتي "ان قانون 1973م قد استغل في سلب الاهالي من اراضيهم فلم تعد تجد في المناطق التي طبق فيها هذا القانون الا عدد قليل من الاهالي الذين حافظوا على املاكهم بينما معظمهم تحول الى خماسين عمال ارض الذين كانوا في السابق اصحابها"[1]

[1] ارزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي، مرجع سابق، ص 206

الفصل الاول: الهجرات الاوربية الى الجزائر من 1830الى 1962م

1-الهجرة الاوربية و تغير التركيبة السكانية في الجزائر:

2-اصول و جنسيات المهاجرين الاوربيين و توزيعهم الجغرافي في الجزائر

أ- الاقلية الفرنسية

ب-الاقلية الاسبانية

ت-الاقلية الايطالية

ث-الاقلية الالمانية و السويسرية

ج-الاقلية المالطية

ح- هجرة جنسيات أوربية اخرى الى الجزائر

مع بداية الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830م، شهدت البلاد تدفقًا كبيرًا لموجات الهجرة، لم تقتصر هذه الهجرة على الفرنسيين فحسب، بل امتدت لتشمل أفرادًا من دول أوروبية أخرى. وقد أدى هذا التدفق البشري، إلى جانب وجود السكان العرب واليهود الأصليين، إلى ظهور تحولات ديموغرافية تدريجية في التركيبة السكانية للجزائر. هذه التحولات لم تكن مجرد تغيير في الأعداد، بل كان لها تأثيرات عميقة على البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبلاد.[1]

1- جهود الادارة الاستعمارية في تغيير التركيبة السكانية في الجزائر:

شهدت الفترة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر محاولات ممنهجة لإعادة تشكيل التركيبة السكانية عبر سياسات هجرة استيطانية هدفت إلى ترسيخ السيطرة الفرنسية على الأرض والسكان. تمثلت هذه الجهود في تشجيع هجرة أوروبية واسعة النطاق إلى الجزائر، حيث كانت السلطات الفرنسية تسعى إلى إحلال جماعات بشرية جديدة تفرض هيمنتها على السكان الأصليين من خلال آليات عسكرية وإدارية. [2]

في المراحل الأولى، حاولت السلطات الفرنسية توجيه موجات الهجرة الأوروبية، التي كانت تتجه تقليديًا نحو الأمريكتين، إلى الجزائر. إلا أن هذه المحاولات لم تكلل بالنجاح المرجو. فبدلًا من جذب أعداد كبيرة من السويسريين والألمان، كما كان مخططًا، شهدت الجزائر تدفقًا كبيرًا للإسبان والإيطاليين. وعلى الرغم من أن استقبال هذه المجموعات لم يكن ودودًا كما كان متوقعًا مع الألمان، إلا أن التعاون العملي بين الفرنسيين والإسبان في منطقة وهران تطور بسرعة، مما جعل الإسبان أكبر مجموعة مهاجرة من حيث العدد في وقت قصير.[3]

[1] Muly marie , op-cit, p 30.
[2] Emile Temine, "L'émigration européenne en algérie au XIXe siécle : migration organisée ou migration tolérée", Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, volume 43,1987, p 31.
[3] Ibid, p 44.

هذا التحول في طبيعة الهجرة الأوروبية إلى الجزائر كان مغايرًا تمامًا لـ"هجرة الحلم" التي كانت السلطات الفرنسية قد رسمت ملامحها على مدى عقود. فالهجرة الواقعية ارتبطت بشبكات عائلية وقروية، بالإضافة إلى آليات تجنيد غير رسمية، مما أدى إلى ازدهارها رغم العقبات والمعارضة الرسمية في بعض الأحيان. وبالتالي، تحول الاستيطان الفرنسي في الجزائر إلى ظاهرة مختلفة تمامًا عن المخططات المثالية التي وضعتها الإدارة الاستعمارية، حيث فشلت الإرادة السياسية والمصالح الخاصة في وقف تدفق المهاجرين، الذي بدا أشبه بـ"غزو أجنبي" غير مخطط له[1] .

و بحلول عام 1857م، ومع ارتفاع عدد السكان الأوروبيين في الجزائر، شهدت سياسة الهجرة الفرنسية تحولًا جذريًا. فقد برزت خلافات حول استقبال المستوطنين الجدد، واستمر الجدل حول نوعية المهاجرين الذين ينبغي تشجيعهم على الاستقرار في الجزائر، خاصة بعد إلغاء القيود المفروضة على السفر بين فرنسا والجزائر عام 1862م. وأصبحت الجزائر، بشكل أو بآخر، مستعمرة استيطانية رغمًا عن إرادة السلطات الفرنسية نفسها. ففرنسا، وعلى الرغم من الترددات والتغيرات في سياساتها بين عامي 1830م و1847م، لم تتمكن إداريًا من تنظيم استيطان فعلي وفعال[2].

من الجدير بالذكر أن الوضع الديموغرافي في أوروبا خلال القرن التاسع عشر لعب دورًا محوريًا في تشكيل سياسات الهجرة الفرنسية. ففرنسا كانت البلد الوحيد بين القوى الكبرى – مثل بريطانيا وإسبانيا ودول شبه الجزيرة الإيطالية والدول الألمانية – الذي عانى من أدنى معدلات الخصوبة.

وبالتالي، وعلى عكس البريطانيين والألمان والإسبان والإيطاليين، لم تكن فرنسا قادرة على توفير أعداد كبيرة من المهاجرين. فقد كان الأطفال الفرنسيون موجهين نحو العمل في

[1] Emile Temine, op-cit, p 44

[2] Gérard Crespo, éétude comparative des immigrations italiennes en Algérie et en Tunisie, In : Actes du colloque les peuplements de l'Afrique du Nord : une histoire de migration plurielles, organisé par la Fondation : Algérie-Maroc-Tunisie, au Maison de la Chimie, Paris le lundi 12 décembre 2011, p 64.

الصناعة، خاصة وأن فرنسا كانت من أوائل الدول التي شهدت عملية التصنيع في أوروبا. لذلك، لم تكن لديها القدرة على تقديم مستوطنين جدد، مما اضطر السلطات إلى البحث عنهم في أماكن أخرى[1].

في بداية الاستعمار، ركزت فرنسا على جذب مهاجرين من شمال أوروبا، مثل الألمان والسويسريين، وذلك بسبب السمعة الجيدة التي كانت تتمتع بها هذه المجموعات، حيث كان يُنظر إليهم على أنهم أقوياء، مجتهدون، وجادون. في المقابل، كان الإيطاليون والإسبان والمالطيون يُوصفون بـ"الغرباء"، وهي صفة ظهرت في تقارير مفوضي الشرطة والإداريين الفرنسيين خلال ثلاثينيات وأربعينيات وخمسينيات القرن التاسع عشر. هذا التصنيف العرقي والثقافي يعكس نظرة استعلائية كانت سائدة في ذلك الوقت، حيث تم تقييم المهاجرين بناءً على أصولهم القومية وقدرتهم على الاندماج في المشروع الاستيطاني الفرنسي.

بل أن الإداريين الفرنسيين قد وضعوا تقريبًا تسلسلاً هرميًا للهجرة حيث كان الألماني أو السويسري يمثل الهجرة النبيلة، ثم الإسباني، خاصةً بعد أن أثبت "الماهون" الإسبان جديتهم في العمل خلال ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر عندما خدموا كمساعدين للجيش الفرنسي الذي كان بحاجة إلى الحبوب والخيول.

وبالتالي، كان الإسباني في قمة التسلسل الهرمي في البحر المتوسط. أما الإيطالي، فقد تم تصنيفه على أنه "الغريب"، وجاء المالطي في أسفل الهرمية، يُعتبر راعيًا للماعز ويتحدث بلهجة تشبه العربية بشكل غامض، لذا كان محتقرًا. هذه الهجرة الإيطالية والمالطية كانت غير مرغوبة، ورغم ذلك، وصل أفرادها[2].

يشير المؤرخ موريس وال إلى أن السكان الأوروبيين في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي كانوا في غالبيتهم من دول البحر الأبيض المتوسط. فوفقًا لتعداد عام 1876م بلغ عدد

[1] Gérard Crespo, Étud comparative des immigrations italiennes en Algérie et en Tunisie, op-cit, p 64.
[2] Ibid.

الأجانب في الجزائر 158,387 نسمة، منهم 92,510 إسبانيًا، و25,759 إيطاليًا، و14,220 مالطيًا–إنجليزيًا. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك 5,722 ألمانيًا، بينما توزعت البقية على جنسيات أخرى مثل السويسريين والبلجيكيين والإنجليز.[1]

بعد تحديد النسب المئوية للشعوب المختلفة التي شكلت التركيبة السكانية للجزائر، يمكن تحليل المناطق والمقاطعات التي أتت منها هذه المجموعات السكانية، وكيفية توزيعها الجغرافي على الأراضي الجزائرية. بالنسبة للفرنسيين، فقد كانوا ممثلين من جميع المقاطعات الفرنسية تقريبًا، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الموظفين المدنيين والعسكريين، مع العلم أن الإحصاءات الرسمية استثنت الجيش من تعداد السكان المدنيين.[2]

الجدول رقم 04: يوضح عدد السكان الاوربيين حسب جنسياتهم في الجزائر من سنة 1833 الى 1876م:[3]

السنوات	فرنسيون	إسبان	إيطاليون	أنغلو–مالطيون	ألمان	مالطيون	مجموع السكان
1833	3,478	1,291	1,122	1,213	692	16	7,812
1836	5,485	4,592	1,845	1,802	783	54	14,561
1841	16,677	9,748	3,258	3,795	1,557	2,349	37,374
1845	46,339	25,335	7,738	8,047	4,451	3,411	95,321
1851	66,050	41,558	7,555	7,307	2,854	5,959	131,283
1856	92,750	42,218	9,472	7,114	5,448	3,804	160,798
1861	112,229	48,045	11,815	9,378	5,836	5,363	192,646

[1] Maurice Wahl, l'Algérie, Librairie Germer Baillière, 1882, p 211.
[2] Ricoux René, op-cit, p 10.
[3] ibid, p 13.

1866	122,119	58,510	16,655	10,627	5,436	4,643	217,990
1872	129,601	70,306	18,359	11,592	4,933	9,351	245,117
1876	155,727	92,510	25,759	14,220	5,722	17,524	311,462

يوضح الجدول تطور التركيبة السكانية الأوروبية في الجزائر بين عامي 1833 و1876م حيث شهدت زيادة مطردة في أعداد الفرنسيين والإسبان والإيطاليين وغيرهم من الجنسيات الأوروبية. ومع ذلك، فإن هذه الإحصائيات لا تعكس بشكل كامل الواقع الديموغرافي، حيث استثنت فئات مهمة مثل المهاجرين المؤقتين والعمال الموسميين، و كذلك العمال المشردين الاوربيين الذين يهربون من الادارة الاستعمارية لهجرتهم بطرق غير، هذه الفئات غير المسجلة رسميًا كانت تشكل جزءًا لا يستهان به من الحركة الديموغرافية، مما يجعل الصورة الإحصائية غير مكتملة.

و من جهت اخرى ساهمت الإدارة الفرنسية من خلال هذه الفئة من المهاجرين تحقيق تحول اقتصادي كبير في الجزائر بحلول عام 1859م، حيث بلغ إجمالي حجم تجارتها 237 مليون فرنك، موزعة بين 205,101,313 فرنك مع فرنسا و32,770,093 فرنك مع دول أجنبية. كانت تدفع الجزائر سنويًا حوالي 20 مليون فرنك للخزينة الفرنسية، وهو ما يغطي جميع نفقات الإدارة الاستعمارية و في نظر الادارة الفرنسية انه إذا تم السماح للمهاجرين بالوصول إلى مليون شخص، فإنهم سيساهمون في تغطية نفقات الجيش المحتل وزيادة المعاملات التجارية مع أوروبا[1].

كما يجدر الذكر ان الهجرة لم تكن السبب الوحيد في زيادة عدد السكان بل المواليد و حتى تناقص عدد الوفيات كانت تؤثر على اعداد الاوربيين في الجزائر و لهذا نقدم جدول احصائي يوضح عدد الاوربيين و المواليد و الوفيات

[1] Ricoux René ,op-cit, p 330.

جدول رقم 05: جدول إحصائيات السكان في الجزائر بين سنتي 1831-1876م[1]

السنة	عدد السكان	المواليد	الوفيات	السنة	عدد السكان	المواليد	الوفيات
1831	3,228	53	119	1854	151,712	6,108	6,991
1832	4,856	165	320	1855	163,959	6,219	6,627
1833	7,812	305	318	1856	169,186	6,899	5,242
1834	9,750	319	384	1857	1860	6,427	6,312
1835	11,221	419	696	1858	1861	6,532	6,409
1836	14,561	490	704	1859	1862	6,683	6,637
1837	16,770	630	1,039	1860	7,840	6,365	-
1838	20,078	810	843	1861	205,888	8,227	5,850
1839	25,000	1,023	-	1862	8,648	5,903	1,480
1840	27,865	1,134	1,663	1863	8,537	6,347	-
1841	37,374	1,320	1,738	1864	8,408	5,497	-
1842	44,531	1,626	2,425	1865	8,842	6,783	-
1843	59,186	2,170	2,707	1866	8,060	6,768	-
1844	75,420	2,821	3,505	1867	8,791	8,714	-
1845	95,321	3,132	4,139	1868	8,360	9,951	-

[1] Fillias Achille, Dictionnaire des communes, villes et villages de l'Algérie, Imprimerie de Typographique et Lithographique J. Lavagne, Alger, 1878, p. 134.

1846	109,400	3,860	5,826	1869	8,857	7,483	–
1847	103,863	4,283	5,163	1870	8,968	8,162	–
1848	115,101	4,347	–	1871	10,493	4,835	–
1849	112,607	5,206	–	1872	8,756	8,590	–
1850	125,963	5,167	7,138	1873	291,173	9,639	8,220
1851	131,283	5,612	7,188	1874	10,930	8,087	–
1852	132,708	5,706	–	1875	10,419	9,943	5,427
1853	142,379	5,615	6,552	1876	353,639	10,886	9,573

من خلال الجدول يمكن ملاحظة التغيرات في معدلات المواليد والوفيات على مر السنين. قد تكون هناك فترات شهدت ارتفاعًا في معدلات المواليد أو انخفاضًا في معدلات الوفيات،التي كانت كثير في السنوات الاولى اقتباسًا للجنرال دوفيفييه، الذي قال إن "المقابر هي المستعمرات الوحيدة التي تنمو في الجزائر" يقصد بذلك كثرة الوفقيات من الجيش الفرنسي و حتى المستوطنين في السنوات الاولى ليعكس الواقع القاسي في تلك الفترة[1].

والعكس صحيح . أن التغيرات في معدلات المواليد والوفيات مرتبطة بالظروف السياسية و الاقتصادية مثل المقاومة الشعبية و الأوبئة و استقرار الظروف الاستعمارية في الفترة الممتدة من 1831 الى 1876م كانت تسجيل أعداد السكان في الجزائر كل خمس سنوات بدءاً من عام 1835 وحتى عام 1860م، و يشير إحصاء السكان الأصليين (الاهالي) في الجزائر عام 1866، حيث بلغ عددهم 2,652,072 نسمة، ولكنه انخفض إلى 2,125,051 في عام 1872، مما أثار القلق بشأن انقراضهم. إلا أن تعداد عام 1876 أظهر زيادة ملحوظة إلى 2,462,936 نسمة، مما دحض الفكرة القائلة بزوال الشعوب المتخلفة. ويجب أن نلاحظ أن

[1] Louis de Baudicour , op-cit, p 220.

الفترة بين 1866 و1872 شهدت مجاعات وأوبئة، مثل التيفوس، وانتفاضات قُمعت بشدة، مما ساهم في انخفاض عدد السكان. لذا، كان الانخفاض في تلك الفترة حالة شاذة، بينما تعكس الزيادة بين 1872 و1876 واقعًا مختلفًا[1].

لكن و على الرغم من الجهود التي بذلتها الإدارة الفرنسية في الجزائر وجمعها لكم كبير من المعلومات، إلا أن الوثائق الرسمية لم تقدم صورة دقيقة عن تطور الهجرة الفرنسية والأجنبية في الجزائر. فقد اقتصرت هذه الوثائق على عرض التعداد السكاني في لحظات زمنية محددة، دون أن تأخذ بعين الاعتبار حركات الهجرة الداخلة والخارجة التي حدثت بين فترات التعداد[2].

2-اصول و جنسيات المهاجرين الاوربيين و توزيعهم الجغرافي في الجزائر:

يقول روني ريكو في وصف الاقليات الاوربية التي هاجرت الى الجزائر في الفترة الاستعمار الفرنسي "إنَّ السكان الجزائريين من أصل أوروبي بعيدون عن تشكيل مجتمع متجانس، أو وحدة عرقية، أو حتى جنسية متميزة. فهم مكونون من عناصر متباينة جدًا من حيث العرق، والموقع، ودرجة الحضارة، بالإضافة إلى الأهمية العددية.

كما توجد تمثيلات لمعظم دول أوروبا في الجزائر، لكن هؤلاء ينتمون أساسًا إلى خمس جنسيات. في المرتبة الأولى يأتي الفرنسيون، ليس فقط لأنهم (الفاتحون) وأسياد البلاد، ولكن أيضًا لأنهم الأكثر عددًا بشكل كبير؛ ثم يأتي بعدهم، حسب العدد، الإسبان، والإيطاليون، والمالطيون، والألمان. بالإضافة إلى ذلك، يوجد، ولكن بنسب أقل بكثير ومتغيرة، سويسريون، وإنجليز، وبلجيكيون، وبولنديون، ويونانيون، وهولنديون، يتم تصنيفهم تحت الاسم العام آخرون."[3] و سنبدأ بالدراسة هجرات الفرنسين الدولة المستعمرة دون احتساب عنصر الجيش الاستعماري .

[1] Louis de Baudicour, op-cit, p 218.
[2] Jules Duval, Histoire de l'émigration Européenne, Asiatique et Africaine au XIXe siècle, Librairie de Guillaumin et Cie, Paris, 1862, p 223.
[3] Ricoux René, op-cit, p 09

أ- الاقلية الفرنسية في الجزائر :

بدأت هجرة الفرنسين في القرن السابع عشر، حيث أسس المهاجرون مستعمرات في كندا، لويزيانا، والأناضول. بعد إلغاء مرسوم نانت، هاجر الكثير بسبب الاضطهاد الديني، بينما تسببت الثورة الفرنسية في موجة هجرة سياسية. بعض المهاجرين حاولوا تأسيس مستعمرة "حقل اللجوء" في تكساس بقيادة جنرالات فرنسيين، لكن المشروع فشل بسبب هجوم إسباني ونقص الموارد. في الوقت نفسه، فشلت محاولة استيطان أخرى قرب رأس الأخضر بسبب الظروف المناخية القاسية، مما ثنى الفرنسيين عن مزيد من المحاولات المشابهة.

أن هذا الفشل الاستعماري تزامن مع أحداث أخرى مثل الاستيلاء على الجزائر، التي كانت بمثابة مقدمة غير متوقعة للأحداث التالية في تاريخ الاستعمار الفرنسي في تلك الفترة، شكّلت السيطرة على الجزائر خطوة غير متوقعة مهدت للثورة الفرنسية في يوليو، وجعلت الجزائر وجهةً للأمل والهجرة. السكان الفرنسيون انتقلوا إليها ببطء وليس بشكل جماعي، ليصل عددهم إلى حوالي 120,000 شخص.[1]

1- المرحلة الاولى للهجرة الفرنسية للجزائر 1830-1847م

بعد احتلال الجزائر عام 1830م توافد عدد من المغامرين إلى البلاد، بمن فيهم تجار من مرسيليا، وعمال من فرنسا لكن مع غياب سياسة واضحة من الحكومة الفرنسية، كانت هذه المحاولة الأولى للاستعمار غير منظمة وفاشلة، حيث عاد الكثير من المهاجرين الأوائل إلى بلدانهم.

و في عام 1831م جرت أول محاولة جادة للاستعمار من قبل مجموعة من الشبان الفرنسيين ذوي الخلفيات الأرستقراطية، الذين سعوا لاستغلال أراضي متيجة جنوب الجزائر. ورغم أن الأراضي كانت مليئة بالمستنقعات والمخاطر، فإنهم اشتروا بعض الأراضي واستقروا

[1] Jules Duval, op-cit , p 103.102

هناك رغم انعدام الأمان. هذه المحاولة كادت ان تفشل بسبب ثورة 1839م لكنها استمرت بفضل عدد قليل من العائلات والأفراد[1].

الجدول رقم 06: يبين المقاطعات العشر التي قدمت أكبر عدد من المهاجرين في عام 1858م المهاجرين للجزائر[2]:

لمقاطعة	عدد المهاجرين	المقاطعة	عدد المهاجرين
بوش-دو-رون	587	**هاوت-غارون**	207
سين	520	**فوكلاز**	188
أود	443	**هاوت-البريني**	180
البريني-الأورنتال	235	**هاوت-ساون**	162
باسات-البريني	153		

يُظهر الجدول توزيعًا متفاوتًا لأعداد المهاجرين الفرنسيين القادمين من مختلف المقاطعات، مما يعكس اختلافًا في ديناميكيات الهجرة وأسبابها بين هذه المناطق. تُعد مقاطعة **بوش-دو-رون** الأعلى من حيث عدد المهاجرين (587 مهاجرًا)، وهو ما قد يشير إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي وقربها من البحر المتوسط كعامل محفز للهجرة. تليها مقاطعة **سين** بـ 520 مهاجرًا، والتي ربما لعبت دورها كمركز اقتصادي رئيسي في فرنسا. مقارنة بالمقاطعات ذات الأعداد الأقل يُبرز هذا التفاوت التأثيرات المتباينة للعوامل الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية على توجهات الهجرة خلال هذه الفترة.

تتمركز الهجرة المتوسطية في مارسيليا، حيث تجند المهاجرين من أود والبريني-الأورنتال، أكثر مما تفعله في هيرولت، وغارد، وفار و توجههم نحو الجزائر هذه المنطقتان في فرنسا

[1] Claude Lamboley, Colons en Algérie Histoire d'une famille ordinaire, Académie des Sciences et Lettres de Montpellier,op-cit, p 105
[2] Ibid, p 106.

تشهدان معدل إنجاب أعلى بكثير مقارنة بباقي البلاد، مما يؤدي إلى زيادة سريعة في عدد السكان هناك[1].

انحدر معظم المستوطنين الفرنسيين في الجزائر من مناطق جنوب فرنسا، الممتدة من خط بوردو إلى جنيف، حيث كانت الأغلبية تأتي من منطقة الميدي الفرنسية وكورسيكا. وقد أسهم هؤلاء المستوطنون في تشكيل الجزء الأكبر من الطبقة البرجوازية الحضرية في الجزائر، كما قدموا الموظفين اللازمين للإدارة الفرنسية هناك. وفي الأرياف، شكلوا النواة الأساسية للمجتمع الاستيطاني في الجزائر[2].

و تعتبر مقاطعات بروفانس، لانغدوك، كورسيكا، ودوفيني من أكبر المناطق التي هاجر منها المستوطنون الفرنسيون، خاصة من سواحل الجنوب الفرنسي في بداية الاحتلال. تلتها مقاطعات الألزاس واللورين قبل الحرب البروسية[3].

2- المرحلة الثانية من الهجرة الفرنسية الى الجزائر 1848-1870م:

شهدت الفترة ما بين عامي 1848 و1870م، والمعروفة بالمرحلة الثانية من الهجرة الفرنسية إلى الجزائر، تطورات بارزة في سياسة الاستعمار الفرنسي، حيث سعت الجمهورية الثانية إلى ترسيخ وجودها في الأراضي الجزائرية.

ففي 19 سبتمبر 1848م، أقرت الحكومة الفرنسية، عبر تصويت النواب، تخصيص اعتمادات مالية بقيمة 50 مليون فرنك لوزارة الحرب، بهدف إنشاء مستعمرات زراعية وتعزيز أعمال المنفعة العامة التي من شأنها ضمان ازدهار هذه المستعمرات. وقد أسفرت هذه الجهود عن تأسيس 42 مستعمرة في الأشهر الأخيرة من عام 1848م، تلتها 12 مستعمرة أخرى خلال العام التالي، وذلك باستخدام نفس الاعتمادات المالية. ومن بين هذه المستعمرات، برزت "عين بنيان"، التي تحولت لاحقاً إلى "فيسول-بينيان" مع وصول المهاجرين الفرنسيين القادمين من

[1] Jules Duval, op.cit , p 107.
[2] Kamel kateb, Op.cit, p 244.
[3] Ibid, p 87.

منطقة كومتو.تمت تعبئة هذه المستعمرات بسرعة كبيرة بالعمال والحرفيين الذين فقدوا وظائفهم نتيجة إغلاق "المشاغل الوطنية" في فرنسا.[1]

وقد قدمت الدولة الفرنسية لهؤلاء المهاجرين حزمة من المزايا تشمل منزلاً مكوناً من غرفتين، قطعة أرض تتراوح مساحتها بين 8 إلى 10 هكتارات، أدوات زراعية، وحتى بعض الماشية، وذلك لتشجيعهم على الاستقرار والإنتاج.[2]

غير أن حركة الهجرة الجماعية لم تبدأ بشكل فعلي إلا في مطلع خمسينيات القرن التاسع عشر، وذلك تحت إصرار والي منطقة "لاهوت صاون" الفرنسية، الذي دعا إلى ترحيل سكان المنطقة بسبب الظروف القاسية التي عانوا منها. فقد اجتاح المنطقة وباء الكوليرا، بالإضافة إلى تراجع إنتاج البطاطس نتيجة انتشار الأمراض الطفيلية التي أضرت بالمحاصيل، مما شكل دافعاً رئيسياً لتنشيط حركة الهجرة نحو الجزائر.

وفي هذا السياق، لعب وزير الحربية الفرنسية آنذاك دوراً محورياً في تسهيل نقل وتوطين أعداد كبيرة من سكان "لاهوت صاون" في منطقة "فيزول بنيان" الواقعة جنوب غرب الجزائر العاصمة. ففي غضون شهر واحد فقط، تم نقل أكثر من 48 عائلة إلى المنطقة، حيث تم تخصيص منزل وحديقة زراعية بمساحة تصل إلى 3 هكتارات لكل عائلة، بالإضافة إلى منحها مبلغاً مالياً قدره 1500 فرنك لتغطية نفقاتها حتى تستقر أوضاعها الاقتصادية.[3]

كان الهدف من عمليات الترحيل التي نفذتها فرنسا خلال هذه الفترة يتجاوز مجرد التخلص من المعارضين السياسيين في الداخل الفرنسي، بل شمل أيضاً سد الفجوات الناجمة عن النقص الحاد في أعداد المستوطنين الفرنسيين في الجزائر.

[1] Lamboley Claude, Une colonie franc-comtoise en Algérie au XIXe siècle. Bull. Académie des sciences et lettres de Montpellier. NS. 2004,35, 183-199, p 02.
[2] Kamel kateb ,Op-Cit, p 87
[3] Lamboley Claude. Les Colons en Algérie: Histoire d'une Famille Ordinaire. Bulletin de l'Académie des Sciences et Lettres de Montpellier, 2011.p 45

وقد رأى العديد من الفرنسيين في الجزائر فرصةً ذهبيةً لتحقيق الثراء السريع والانخراط في مغامرة استعمارية جديدة، مما دفعهم إلى التظاهر بانتمائهم للفكر الجمهوري من أجل ضمان انتقالهم إلى المستعمرة. هؤلاء المنفيون والمبعدون، الذين تأثروا بشكل مباشر بإغلاق "ورش العمل الوطنية" عام 1848م، بالإضافة إلى المنفيين السياسيين خلال عهد الإمبراطورية الثانية والفقراء الذين سعوا إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية، وجدوا في الجزائر وجهةً جديدةً لأحلامهم. غير أن الواقع الذي واجهوه في المستعمرة كان أكثر قسوةً وتعقيداً مما تصوروه.[1]

وقد اتخذت الحكومة الفرنسية إجراءات متتالية لتعزيز الوجود الاستعماري في الجزائر من خلال ترحيل الجمهوريين المعارضين لنظام لويس فيليب أولاً، ثم لنابليون الثالث لاحقاً. فبالإضافة إلى الأهداف السياسية المتمثلة في التخلص من العناصر "الخطرة" داخل فرنسا، كانت هذه الترحيلات جزءاً من استراتيجية أوسع لتعزيز التوطين الفرنسي في الجزائر.

هؤلاء الفرنسيون الأوائل الذين وصلوا إلى الجزائر كانوا خليطاً من الفلاحين الذين فقدوا أراضيهم ومكانتهم الاجتماعية بسبب التحولات الاقتصادية والسياسية التي أعقبت الثورة الفرنسية، وكذلك من الأفراد الذين انجذبوا إلى الحوافز المادية التي قدمتها الحكومة الاستعمارية.[2]

و قد تم إرفاق جدول يوضح تفاصيل القوافل المهاجرة التي انطلقت من باريس متجهةً نحو الجزائر خلال عام 1848م، وهو العام الذي شهد بدايةً نشطةً لحركة الهجرة الفرنسية إلى المستعمرة. يقدم الجدول معلوماتٍ دقيقةً عن تواريخ الإقلاع من باريس، والوصول إلى مرسيليا، والإبحار من مرسيليا نحو الجزائر، بالإضافة إلى أسماء السفن التي استُخدمت في هذه الرحلات.

[1] Muly marie, op-cit, p 31.
[2] Ibid.

جدول رقم 07 : يمثل القوافل المهاجرة من باريس نحو الجزائر سنة 1848م[1]:

اسم الباخرة	الاقلاع من مرسيليا نحو الجزائر	التاريخ الوصول الى مرسيليا	التاريخ الاقلاع من باريس
L'Albatros	1848.10.22	1848.10.21	1848.10.08
Le Cacique	1848.10.30	1848.10.29	1848.10.15
Le Magellan	?	1848.11.04	1848.10.19
Le Montézuma	?	1848.11.09	1848.10.22
L'Albatros	1848.11.10	1848.11.11	1848.10.26
Le Cacique	1848.11.12	1848.11.11	1848.10.29
Le Labrador	1848.11.20	1848.11.17	1848.11.02
Le Christophe Colomb	1848.11.21	1848.11.18	1848.11.05
L'Albatros	1848.11.25	?	1848.11.09
Le Cacique	1848.11.28	1848.11.26	1848.11.12
Le Labrador	1848.12.04	1848.12.03	1848.11.16
Le Cacique	1848.12.06	1848.12.03	1848.11.19
L'Albatros	1848.12.12	1848.12.06	1848.11.23

من خلال تحليل الجدول الذي يعرض مواعيد الرحلات البحرية بين باريس ومرسيليا ثم إلى الجزائر خلال عام 1848م، يتضح أن بعض البواخر، مثل "L'Albatros" و "Le Cacique"، قامت برحلات متعددة، مما يشير إلى نشاطٍ ملحوظ في حركة النقل البحري خلال تلك الفترة. ومع ذلك، تبرز ملاحظة مهمة وهي أن بعض الرحلات، مثل تلك التي تمت على متن سفينتي "Le Magellan" و"Le Montézuma"، لم تُسجل تواريخ وصولها إلى الجزائر، مما يترك بعض الغموض حول مصير هذه الرحلات ووصولها النهائي.

بين عامي 1848 و1850م، تم نقل حوالي 20,000 شخص (بما في ذلك 15,000 من باريس) إلى الجزائر. ومع ذلك، كشفت التحقيقات البرلمانية أن المشروع فشل بسبب تكاليفه الباهظة، مما أدى إلى إنهاء الاستعمار الرسمي في 1851م. انخفض عدد السكان في المراكز

[1] عدة بن داهة ، الاستيطان و الصراع على الملكية،مرجع سابق، ص ص 149-150.

الاستعمارية من 20,000 إلى 10,000 بسبب وفاة 3,000 شخص وعودة 7,000 إلى فرنسا.

بالإضافة إلى ذلك، تم ترحيل 9,350 مستوطنًا قسريًا لأسباب سياسية. في المقابل، نجح الاستعمار الحر في التوسع في مناطق مثل سهول المتيجة، وهران، وبونة، حيث استقر المستوطنون طوعيًا. هذه المفارقة تُظهر أن النموذج القسري للاستعمار كان أقل نجاحًا من النموذج الطوعي.[1]

شكّلت الجزائر وجهةً رئيسيةً للمنفيين السياسيين الفرنسيين المعارضين، حيث شهدت ثلاث موجات ترحيل كبرى أعقبت أحداثًا سياسيةً فارقةً في فرنسا: انتفاضة يونيو 1848م، وانقلاب ديسمبر 1851م، وكومونة باريس عام 1871م. ضمت هذه الموجات جمهوريين واشتراكيين، انقسموا بعد وصولهم إلى الجزائر بين من اختار الاستقرار وتحوّل إلى مستوطنٍ دائم، ومن عاد إلى فرنسا بمجرد سماح الظروف بذلك.

بالنسبة لبعض المنفيين، مثّلت الجزائر ملاذًا يسمح لهم بالتعبير عن أفكارهم بعيدًا عن قيود المعارضة السياسية في فرنسا. وقد بلغ عدد المرحلين إلى الجزائر 7,992 شخصًا في عام 1857م، و4,809 شخصًا في عام 1858م. غادر معظم هؤلاء من ميناء مرسيليا بعد تلقيهم دعمًا ماليًا لتغطية تكاليف السفر، حيث كانت تذاكرهم مجانيةً وممولةً من ميزانية الجزائر، التي كانت مرتبطةً بميزانية وزارة الحرب الفرنسية[2].

3- هجرة اللزاسيين و اللورينيين الى الجزائر في سنة 1870م:

شهدت هجرة الألزاسيين واللورينيين إلى الجزائر عام 1870م تطورًا لافتًا بعد الهزيمة الفرنسية في الحرب الفرنسية–البروسية وتوقيع معاهدة فرانكفورت، التي أدت إلى انتزاع الألزاس وجزء من لورين من فرنسا وضمهما إلى ألمانيا. وقد عبّر سكان هذه المناطق، خلال استفتاء

[1] Kamel kateb ,Op-Cit, p 87
[2] Jules Duval, op-cit, p 111.

نابليون الثالث في 8 مايو 1870م[1] ، عن رفضهم الانضمام إلى ألمانيا، مما دفع العديد منهم إلى الهجرة نحو الجزائر، التي كانت تُعتبر امتدادًا للأراضي الفرنسية في نظرهم .

وتم تنظيم هجرة رسمية للألزاسيين واللورينيين إلى الجزائر، حيث رأت السلطات الفرنسية في هذه الخطوة فرصةً لتعزيز الوجود الفرنسي في المستعمرة مع تقديم "ضيافة لائقة" لهؤلاء المواطنين الذين فضّلوا البقاء فرنسيين. كما عبّرت الصحف الفرنسية، مثل "لا باتري"، عن هذه الفكرة ودعت إلى جعل الاستعمار في الجزائر "من الألزاس ولورين"، بحيث يتمكن المهاجرون من تغيير الأرض دون تغيير الوطن.

ومع ذلك، فإن تقييم نجاح هذه الهجرة من الناحية الإنسانية والعلمية يبقى موضوعًا معقدًا. فبالرغم من الأعداد الكبيرة التي هاجرت، إلا أن المستعمرة الألزاسية في الجزائر لم تكتسب أهميةً أكبر مما كانت عليه قبل عام 1871م، حيث فضّل العديد من الوافدين الجدد الانسحاب أو العودة لاحقًا[2] .

يُذكر أن هذه الهجرة كانت بمثابة خيار للألزاسيين واللورينيين للهروب من التهديد الألماني مع الحفاظ على هويتهم الفرنسية. كما يروي روبرت. ل (L.Robert) قائلاً: "كانت جدتي من جهة والدي من الألزاس. لذلك، كانت جزءًا من الألزاسيين الذين جاءوا في عام 1870م حتى لا يكونوا ألمانًا".هكذا، مثّلت هجرة الألزاسيين واللورينيين إلى الجزائر بعد عام 1870م محاولةً لتعزيز الوجود الفرنسي في المستعمرة، مع الحفاظ على ارتباط هؤلاء المهاجرين بوطنهم الأم، وإن كان نجاحها النهائي قد تعرّض لتحدياتٍ كبيرة"[3]

[1] بموجب المعاهدة الموقعة في 10 ماي 1871م في فرانكفورت، تنازلت فرنسا لألمانيا عن مقاطعات الراين الأسفل، الراين الأعلى، موزيل، بالإضافة إلى جزء من مقاطعة ميرث. ويجب عليها أيضًا سداد دين قدره 5 مليارات فرنك ذهبي. تسمح هذه المعاهدة لسكان المناطق المعنية باختيار جنسيتهم قبل الأول من أكتوبر 1872م .للمزيد ينظر : Marthot, Y. (s. d.). L'émigration des Alsaciens-Lorrains en Algérie, CDHA, Centre de documentation historique sur l'Algérie

[2] Ricoux René, op-cit, p 11 .

[3] Daniel Leconte, Les Pieds-Noirs : histoire et portrait d'une communauté, editions du seuil, paris, 1980, p. 42

مثل السكان القادمون من الألزاس وشمال اللورين في السنوات 1845م إلى 1860م بين خمس وربع السكان الفرنسيين في الجزائر، وظل قريبا من الخمس في السنوات 1860م إلى 1876م. وتسمح لنا الإحصائيات بتقدير أكثر من 33.000 عدد المهاجرين الألزاسيين واللورين من 1830م إلى بداية القرن العشرين[1].

كما سنوضح في **الجدول رقم 08** نسبة المهاجرين الألزاسيين واللورينيين في الجزائر من عام 1845 إلى عام 1876م[2]:

لسنة	1845	1851	1856	1866	1876
عدد الألزاسيون و لورين	6,515	13,956	21,927	22,098	30,540

من خلال تحليل الجدول، نلاحظ أن أعداد الألزاسيين واللورينيين في الجزائر شهدت نموًا مضطردًا، حيث تضاعفت تقريبًا خمس مرات خلال 31 عامًا، من 6,515 مهاجرًا في عام 1845م إلى 30,540 مهاجرًا في عام 1876م. يُبرز هذا النمو التأثير المتزايد لهجرة الألزاسيين واللورينيين على التركيبة الديموغرافية للجزائر خلال هذه الفترة، خاصةً في أعقاب ضم الألزاس ولورين إلى ألمانيا بعد عام 1871م.

شهدت الجزائر موجة هجرة كبيرة من الألزاسيين واللورينيين بعد عام 1871م، وذلك لأسباب سياسية مرتبطة بضم مقاطعات الألزاس ولورين إلى ألمانيا بعد الهزيمة الفرنسية في الحرب الفرنسية–البروسية. [3]

[1] Guy Pervillé. L'Alsace et l'Algérie : de la réalité au mythe 2003 dimanche 4 février 2007Cet exposé a été prononcé à Strasbourg le 19 mars 2003 dans une journée d'étude sur la guerre d'Algérie en Alsace organisée par l'association Almémos, et publié dans le Bulletin de l'association Alsace, mémoire du mouvement social, n° 4, novembre 2003, p 5.

[2] Marthot, op-cit, s p

[3] ان أحداث 1870–1871م، وخاصة هزيمة فرنسا في الحرب الفرنسية–البروسية ومعاهدة فرانكفورت، فرضت ظروفًا قانونية جديدة على سكان الألزاس واللورين. بموجب المعاهدة، كان على السكان اختيار الجنسية الفرنسية أو الألمانية خلال مهلة زمنية، وإلا أصبحوا تلقائيًا ألمانًا. من اختاروا البقاء فرنسيين اضطروا لمغادرة الأراضي التي ضمتها ألمانيا، مما أدى إلى هجرة عدد منهم إلى الجزائر. و استمرت حتى بعد انتهاء المهلة القانونية، وغالبًا بطرق مشكوك فيها، مما زاد التوتر السياسي بين=

وقد خصصت الجمعية الوطنية الفرنسية 100 ألف هكتار من الأراضي الجزائرية لاستقبال هؤلاء المهاجرين الذين رفضوا العيش تحت الحكم الألماني. فبين عامي 1871 و1874م، وصل عدد المهاجرين إلى أكثر من 6000 شخص، واستمرت الهجرة في السنوات اللاحقة، حيث ارتفعت حالات التجنيس بشكل ملحوظ، خاصة بين عامي 1872 و1875م، ثم مرة أخرى ابتداءً من عام 1879م.

ومع ذلك، بدأت هذه الهجرة بالتراجع بعد عام 1893م، عندما تم فصل الألزاسيين واللورينيين عن المواطنين الألمان في الإحصاءات الرسمية. وبين عامي 1879 و1892م، حصل الألزاسيون واللورينيون على حوالي 3500 حالة تجنيس من أصل 4920 حالة مسجلة. كما لعب الفيلق الأجنبي، وخاصة في ولاية وهران، دورًا مهمًا في تسهيل هجرة وتجنيس الألزاسيين واللورينيين بين عامي 1894 و1904م. وبحلول عام 1914م، كان قد استقر في الجزائر ما بين 12,000 و15,000 مهاجر ألزاسي ولوريني، على الرغم من أن عددًا أكبر منهم قد هاجر إلى الجزائر قبل فقدان المقاطعات الثلاث[1].

ومع ذلك، واجه هؤلاء المهاجرون تحديات كبيرة في الاندماج داخل المجتمع الاستعماري الجزائري، حيث أدى التشتت الجغرافي إلى عرقلة بناء مجتمع متماسك. فقد استقر الكثير منهم في المدن الكبرى بحثًا عن فرص أفضل، مما أدى إلى تراجع ارتباطهم بالتقاليد الريفية وانصهارهم تدريجيًا في الحياة الحضرية الجديدة.

ورغم أن الألزاسيين واللورينيين شكلوا نسبة كبيرة من الهجرة الأوروبية إلى الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر، إلا أن التشتت والاندماج السريع أضعفا قدرتهم على تشكيل هوية

= فرنسا وألمانيا. رغم القوانين التي سمحت باستعادة الجنسية الفرنسية عبر طلبات إعادة الإدماج أو التجنيس، كانت الانتهاكات شائعة. كما أن "الاتفاقية الإضافية" لعام 1871م مددت المهلة لبعض الفئات، لكنها فرضت شروطًا صارمة على المهاجرين الألزاسيين واللورينيين في الجزائر منذ 1830م للبقاء فرنسيين. هذه التعقيدات القانونية والسياسية عكست صعوبة إدارة تبعات الهزيمة وضمت تأثيرات كبيرة على العلاقات الفرنسية–الألمانية. ينظر: Guy Pervillé, op-cit, p 5.

[3] Ibid, p 114.

[1] Guy Pervillé, op-cit, p 5.

ثقافية مستقلة. هذا الواقع يعكس فشل فرنسا في جذب عدد كافٍ من المستوطنين الفرنسيين، مما دفعها إلى فتح أبواب مشروعها الاستعماري أمام الأوروبيين الآخرين لتعويض هذا النقص. وهكذا، أصبحت هجرة الألزاسيين واللورينيين جزءًا من استراتيجية أوسع لتعزيز الوجود الأوروبي في الجزائر، وإن كان ذلك قد تم بدرجات متفاوتة من النجاح.[1]

4- اثر التجنيس على زيادة عدد الفرنسيين في الجزائر:

اثارت المكانة المتزايدة للأجانب (الاوربيين من غير الفرنسيين) في قلب المستعمرة الفرنسية بالجزائر قلقًا كبيرًا لدى السلطات الاستعمارية، حيث بدأت المخاوف من تحول الجزائر إلى أرض متعددة الجنسيات تهدد الهيمنة الفرنسية.

في عام 1882م، عبر موريس وال (Maurice Wahl) عن هذه المخاوف بتصريحات ذات طابع كراهية للأجانب، قائلاً: "يجب أن تبقى الأرض الفرنسية. يجب أولاً مراقبة وصول المهاجرين بعناية، وخاصة الإسبان، وعدم قبول سوى الأشخاص الذين يحملون أوراقًا قانونية وسلوكًا ثابتًا، وطرد بدون رحمة المتشردين والخطرين؛ فلا يمكن لأي قدر من الضيافة أن يفرض علينا استقبال نفايات الشعوب الأخرى".[2]

لتغلب على هذه التحديات، تبنت الإدارة الاستعمارية سياسة تجنيس واسعة النطاق تهدف إلى إنشاء "مجتمع ذو أغلبية فرنسية" في الجزائر، وذلك للحفاظ على السيطرة الفرنسية على المستعمرة. وقد جاءت هذه السياسة كرد فعل على موجات الهجرة الأوروبية الكبيرة، خاصة من إسبانيا وإيطاليا، والتي كانت تهدد بتغيير التركيبة الديموغرافية للجزائر.[3]

في البداية، كان السكان من "أصل فرنسي" أقلية بين المهاجرين، لكن عددهم تضاعف ثلاث مرات بين عامي 1841 و1846م، وهي الفترة التي شهدت تنفيذ الاستعمار الرسمي بفعالية تحت قيادة المارشال بيجو. ومع ذلك، بدأ معدل نموهم يتباطأ ليصل إلى حوالي 8%

[1] Muyl marie , op-cit, p 48
[2] Maurice Wahl, op-cit, p 217.
[3] Muyl merie, op-cit, p 51.

سنويًا بين عامي 1846 و1856م، ثم إلى 6% بين عامي 1856 و1872م. ومع ذلك، وبحلول عام 1851م، أصبح عدد الفرنسيين يفوق عدد الأوروبيين الآخرين في الجزائر.

لكن وجود عدد كبير من السكان الأجانب، الذين شكلوا 49.7% من إجمالي السكان الأوروبيين في عام 1851م و41.3% في عام 1872م، أثار قلق السلطات الفرنسية. مما دفعها إلى فتح إمكانية التجنيس بشكل رسمي في عام 1865م مع صدور قانون "السيناتوس–كونسولت"، الذي سمح بتجنيس السكان غير الفرنسيين في الجزائر[1].

وكان الهدف من هذه السياسة تعزيز الوجود الفرنسي وضمان بقاء الجزائر كامتدادٍ للأراضي الفرنسية، مع الحد من التأثير المتزايد للجنسيات الأوروبية الأخرى.[2]

في نهاية القرن التاسع عشر، شرعت فرنسا في عملية واسعة لتجنيس السكان الأوروبيين في الجزائر، وهي عملية ذات طابع "عاجل" تقريبًا، حيث أنه في عام 1886م، "بلغت نسبة الأوروبيين غير الفرنسيين بين السكان الأوروبيين حوالي 50%، ونموهم الديموغرافي كان أعلى من نمو الفرنسيين." أمام تدفق الأوروبيين من مختلف الأنحاء، بدأت فرنسا تشعر بالقلق من فقدان السيطرة على الوضع على الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط.

---

[1] تنص المادة الثالثة من قانون "سناتيس كونسيلت" الصادر عام 1865م، التي عالجت وضعية الأجنبي المقيم في الجزائر، حيث نصت على أنه "يمكن للأجنبي الذي يثبت ثلاث سنوات إقامة في الجزائر أن يستفيد من جميع حقوق المواطن الفرنسي". ومن الواضح أن المشرع الفرنسي قد حفّز الأجانب للحصول على المواطنة الفرنسية من خلال تخفيض مدة الإقامة المطلوبة في الجزائر إلى أقل من الثلث مقارنةً بالمدة المعمول بها في فرنسا، حيث كان يشترط القانون الفرنسي مدة عشر سنوات إقامة متواصلة على الأراضي الفرنسية للحصول على الجنسية.

هذا التمييز في المعاملة يعكس الأهمية التي كانت توليها فرنسا لتوطين الأجانب في الجزائر وتعزيز الوجود الفرنسي فيها. كما أن وضعية الأجنبي القانونية في الجزائر كانت تتحسن بسرعة كبيرة مقارنةً بوضعيته في فرنسا، حيث اعتُبر الأجنبي مواطنًا فرنسيًا يتمتع بجميع الحقوق وعليه جميع الواجبات. وقد تم تسوية وضعية أبنائهم أيضًا بمنحهم الحق في التجنس تلقائيًا (التجنس التلقائي أو "التجنس اللي") بموجب قانون الجنسية الصادر في 28 يونيو 1889م، ما لم يرفضوا ذلك صراحةً

.للاطلاع على المزيد ينظر: Délibération sur le projet de Sénatus-Consulte relatif à l'état des personnes et à la naturalisation en Algérie, in procès-verbaux des séances du sénat, tome 5, N°.35-39, 1-7 Juillet 1865.

[2] Kamel Kateb, op-cit, p 29

ولهذا السبب، "تم فرض الجنسية الفرنسية من خلال قانون 26 يونيو 1889م الذي ينص على تجنيس تلقائي لكل أجنبي مولود في الجزائر إذا لم يطالب عند بلوغه سن الرشد بجنسية والده الأصلية." وبالتالي، "في عام 1886م كان هناك 219,000 فرنسي و211,000 أجنبي؛ وفي عام 1896م بلغ عدد الفرنسيين 318,000 (منهم 50,000 مجنسين) و212,000 أجنبي. ومنذ عام 1896م أصبح عدد الأوروبيين المولودين في الجزائر يفوق عدد المهاجرين.

نرى إذًا أن ما يُطلق عليهم اليوم "الفرنسيون الجزائريون" لم يأتوا بالضرورة جميعهم من فرنسا. في الواقع، "ما جعل السكان الأوروبيين في الجزائر يصبحون فرنسيين لم يكن تسارعًا في الهجرة الفرنسية عبر البحر الأبيض المتوسط، بل كان توسيعًا لعمليات التجنيس[1]".

على الرغم من تنوع أصول المهاجرين، تضاءلت الفروق بين المهاجرين بفضل قانون الجنسية الفرنسي الذي منح الجنسية تلقائيًا للأطفال المولودين على الأرض الجزائرية. بهذا الشكل، أصبحت الجزائر تبرز كاستثناء ديموغرافي في شمال إفريقيا حيث كانت الهجرة تتسم بالاستيطان الفعلي، مع إنشاء مدن وقرى ريفية جديدة. في المقابل، كانت الهجرة إلى تونس والمغرب تركز بشكل أساسي على الأغراض الاقتصادية والحضرية[2]

شهد اندماج المهاجرين الأوروبيين في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية تحولات متعددة الأبعاد نتيجة عوامل اجتماعية وقانونية مركبة. فقد لعبت سياسات التجنيس والزواج المختلط والخدمة العسكرية دورًا محوريًا في تقريب المهاجرين من المجتمع الفرنسي، وخصوصًا الألزاسيين واللورينيين الذين كانوا أكثر تقبلاً لهذه السياسات مقارنة بالإيطاليين والإسبان الأكثر تحفظًا.كما ساعدت التهجينات الثقافية والزيجات المختلطة على تشكيل هوية جديدة، حيث اختلطت التأثيرات الثقافية الفرنسية مع التراث الأوروبي المتنوع للمهاجرين، مما عزز انتماء الأجيال المولودة في الجزائر للثقافة الفرنسية عبر التعليم والمدارس المحلية.

[1] Muyl marie, op-cit, p 51
[2] Gérard-François Dumont, Les Flux migratoires vers le Maghreb, In : Actes du colloque les peuplements de l'Afrique du op-cit, p 54.

ومع ذلك، كانت هناك توترات مستمرة حول قضايا الهوية والمواطنة، حيث فرضت الحكومة قيودًا صارمة على حقوق الأجانب لضمان الهيمنة الفرنسية على الطابع العام للجزائر. يعكس هذا الوضع التحديات العميقة التي واجهتها سياسات الاندماج، حيث كان تحقيق التوازن بين الحفاظ على "الفرنسية" واستيعاب الثقافات الأخرى تحديًا دائمًا.[1]

5- اهم الوظائف التي تولاها المهاجرون الفرنسيين في الجزائر :

كان الفرنسيون في الجزائر يشكلون الجزء الأكبر من البرجوازية الحضرية؛ الفرنسيون بغض النظر عن القسم الذي ينتمون إليه، يمارسون جميع المهن. هم تجار، صناعيون حيث كانت تُملأ المهن الحرة بشكل حصري من قبلهم.[2]

و كذلك موظفون حكوميون، أطباء، رجال قانون اما خارج المدن ينتمي عدد كبير منهم إلى الطبقة الزراعية، حيث يقومون بزراعة الأرض أو جعلها تُزرع كمالكين ومزارعين؛ كما أنهم موجودون في المهن اليدوية وخاصة في صناعات البناء. يشكل المستعمرون، والتجار، والمالكون، وكل من له مصالح في البلاد، العنصر الثابت، المقيم بشكل دائم[3].

كما يظهر الجدول التالي[4] المستخلص من سجل احصائي من الارشيف الفرنسيون و هم يشكلون النسبة الأكبر من العاملين في معظم المهن، مما يعكس دورهم الرئيسي في تنظيم الاقتصاد الاستعماري.

[1] Maurice Wahl, op-cit, p 205.
[2] Ricoux René, op-cit, p 56.
[3] Maurice Wahl, op-cit, p 206.

[4] للاطلاع على السجل الاصلي ينظر الملحق رقم 01

جدول رقم 09 : يوضح توزيع المهن للأوروبيين في وهران 1 جويلية 1836م[1]:

لمهنة	فرنسيون	إسبان	إيطاليون	ألمان	آخرون	المجموع
نجار	10	12	3	2	1	28
حدّاد	8	9	1	1	1	20
صانع أحذية	7	6	1	1	1	16
تاجر	38	12	9	5	3	67
طبيب	1	1	1	1	1	5
معلم	1	1	–	–	–	2
مترجم	1	–	–	–	–	1
خباز	6	8	3	1	1	19
قصّاب	5	7	2	1	1	16
بناء	18	12	6	1	1	38
صائغ	3	2	1	1	–	7
عمال آخرون	15	10	5	2	1	33
المجموع	101	82	36	15	10	348

هذا الجدول يعطينا نظرة تفصيلية عن التركيبة الاقتصادية للمجتمع الأوروبي في وهران خلال الفترة الاستعمارية المبكرة. و من الواضح ان الفرنسيون يشكلون النسبة الأكبر في معظم المهن (101 من إجمالي 348)، مما يعكس الدور الاستعماري الذي منحهم الامتيازات الاقتصادية والوظائف الأكثر استقرارًا

يستنتج أن هذه التركيبة السكانية والاقتصادية لم تكن مجرد نتيجة طبيعية للهجرة، بل كانت جزءًا من استراتيجية استعمارية فرنسية مدروسة تهدف إلى فرض الهيمنة الاقتصادية والثقافية و استحواذ الفرنسيين على الوظائف الإدارية والتجارية يعكس سياسة إعادة الهيكلة الاستعمارية التي منحتهم الامتيازات وأبقت الإسبان والإيطاليين في الأدوار الحرفية واليدوية.

[1] C.A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853, Registre statistique de la répartition des nationalités européennes selon leur profession dans la province d'Oran en 1836.

كما أن محدودية تمثيل الألمان والجنسيات الأخرى قد يكون بسبب سياسات انتقائية فرنسية في توطين المستوطنين وفقًا لحاجات الاقتصاد الاستعماري. في النهاية، هذه التوزيعة ساهمت في تعزيز السيطرة الفرنسية على المدينة، مما جعلها مركزًا استعماريًا بامتياز[1].

المهاجرون الفرنسيون إلى الجزائر، على الرغم من أنهم كانوا أقل استقرارًا مقارنةً بغيرهم من المجموعات الأوروبية، إلا أنهم ارتبطوا بشكل عميق بالأرض الجزائرية وتكيفوا مع مناخها وأسلوب حياتها المميز. وقد وصل هذا الارتباط إلى درجة أن العديد منهم فضّلوا قضاء سنوات تقاعدهم في الجزائر بدلاً من العودة إلى فرنسا، مما يعكس اندماجًا اجتماعيًا وثقافيًا عميقًا.

شكّل الموظفون الإداريون والعسكريون الفرنسيون، بالإضافة إلى العمال المتنقلين، ما يمكن وصفه بـ"جيش متنقل" داخل الجزائر، حيث لعبوا أدوارًا محورية في إدارة المستعمرة وتنظيم اقتصادها. وقد أصبحوا جزءًا لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي والاقتصادي المحلي، حيث ساهموا في بناء البنية التحتية وإدارة المؤسسات الحكومية والخدمات العامة.

هذا الارتباط الوثيق بين المهاجرين الفرنسيين والجزائر لم يكن مجرد ارتباط وظيفي أو اقتصادي، بل كان أيضًا ارتباطًا عاطفيًا وثقافيًا. فبالرغم من التحديات التي واجهوها، إلا أن الكثيرين منهم وجدوا في الجزائر وطنًا بديلاً، مما يعكس تعقيد العلاقة بين المستعمر والمستعمرة، وكيفية تحول هذه العلاقة مع مرور الوقت إلى شكل من أشكال الاندماج الطوعي.[2]

[1] C.A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853, Registre statistique de la répartition des nationalités européennes selon leur profession dans la province d'Oran en 1836.

[2] Maurice Wahl, op-cit, p 206.

ب- الاقلية الاسبانية:

تشكل الأقلية الإسبانية واحدة من أهم المجموعات الأوروبية التي استقرت في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، حيث قدمت مساهمة كبيرة في التركيبة الديموغرافية للمستعمرة. كما أشارت جريدة "المجاهد" في إحدى مقالاتها، فإن هذه الأقليات كانت بمثابة "شتات مستورد من الخارج"، جلبتهم الإدارة الفرنسية الاستعمارية وغرستهم في الجزائر لتعزيز الوجود الأوروبي وجعلهم جزءًا من الأغلبية المستعمرة. وقد غادر هؤلاء المهاجرون أوطانهم الأصلية بحثًا عن فرص اقتصادية أفضل، حيث أصبحت "اللقمة" التي يبحثون عنها مرتبطة بشكل وثيق بـ"الجزائر الفرنسي.[1]

من بين هذه الأقليات، برزت الأقلية الإسبانية بشكل خاص، حيث شكلت جزءًا كبيرًا من السكان المستعمرين في الجزائر، وخاصة في منطقة وهران، وذلك بسبب قربها الجغرافي من سواحل إسبانيا وتاريخها الطويل في المنطقة الذي يعود إلى أكثر من قرنين. وقد تأثرت هجرة الإسبان إلى الجزائر بالأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدتها شبه الجزيرة الأيبيرية، وخاصة في فترات الأزمات الاقتصادية الحادة مثل تلك التي حدثت في أعوام 1847-1848م، 1856-1857م، و1868-1869م.

غالبية المهاجرين الإسبان كانوا ينحدرون من مناطق مثل مورسيا، أليكانتي، مالقة، فالنسيا، وجزر البليار. في بداية استقرارهم، عمل الإسبان في وظائف متواضعة مثل سائقي العربات، عمال الأرض، وعمال البناء. كما لعبوا دورًا مهمًا في إنشاء البنية التحتية للجزائر، حيث ساهموا في بناء الطرق والموانئ والسكك الحديدية، مما ساعد في تعزيز التطور الاقتصادي للمستعمرة[2]

[1] المجاهد، العدد 110، 11-12-1961، ص 5.

[2] Kamel Kateb, op-cit, p 29

و يصف روني ريكو الأقلية الإسبانية في الجزائر بأنها تأتي في البداية من جزر البليار، خاصة مايوركا، حيث لا يزال الماهونيون (سكان مايوركا) موجودين بأعداد كبيرة. وفي السنوات اللاحقة، أصبحت الهجرة تأتي بشكل أكبر من مناطق مثل فالنسيا، أليكانتي، وقرطاجنة، وتركزت في ولاية وهران.

بينما فضل الماهونيون الاستقرار في ولايتي الجزائر وقسنطينة، حيث اشتهروا كعمال مهرة ومزارعين للكروم.شارك الإسبان بشكل كبير في الأشغال العامة مثل بناء الموانئ والطرق، وفضلوا السكن في المدن الساحلية. وهكذا، شكلوا جزءًا مهمًا من النسيج الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، مع الحفاظ على هويتهم الثقافية[1].

1- اوضاع اسبانيا في القرن التاسع عشر:

شهدت إسبانيا خلال القرن التاسع عشر أوضاعًا سياسية واقتصادية واجتماعية صعبة، حيث كانت تعاني من آثار حرب الاستقلال (1808-1814م) وتداعيات الحروب الداخلية والخارجية، بما في ذلك حروب الجمهورية الإسبانية الأولى عام 1873م. كما خاضت إسبانيا صراعات خارجية أدت إلى فقدانها آخر مستعمراتها بعد هزيمتها في الحرب ضد الولايات المتحدة الأمريكية عام 1898م، والتي نتج عنها خسارة كوبا والفلبين وبورتوريكو.[2]

على الصعيد الداخلي، عانت إسبانيا من أزمات اقتصادية واجتماعية حادة، حيث تراجع النمو الصناعي وانتشر الفقر بشكل واسع. أدى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة وتراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، مما فاقم من معاناة السكان. كما ساهمت الأوبئة والأمراض، مثل الكوليرا، في زيادة معدلات الوفيات وتدهور الظروف المعيشية، في ظل غياب رعاية صحية كافية من الحكومة.

[1] Ricoux René, op-cit, p 11.12.

[2] حياة قنون ، " التواجد الاسباني في الغرب الجزائري خلال الفترتين العثمانية و الفرنسية" ، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 01، المجلد 04 ، 2013، ص 90

نتيجة لهذه الظروف القاسية، اضطر العديد من الإسبان، خاصة العمال العاطلين والفلاحين المشردين واللاجئين السياسيين، إلى الهجرة نحو الجزائر بحثًا عن فرص عمل وحياة أفضل. وقد وجدوا في الجزائر، التي كانت تحت الحكم الفرنسي، فرصًا للعمل في الزراعة والأشغال العامة، مما جعلهم جزءًا من الموجة الأوروبية التي ساهمت في تعزيز الوجود الاستعماري الفرنسي في شمال إفريقيا.[1]

2- اسباب الهجرة الإسبانية الى الجزائر المستعمرة:

يمكن تقسيم أسباب الهجرة الإسبانية إلى الجزائر المستعمرة إلى مرحلتين رئيسيتين مرتبطتين بالظروف الداخلية في إسبانيا والعلاقات الدبلوماسية بين فرنسا وإسبانيا. في المرحلة الأولى (1830-1852م)، كانت الهجرة فردية وفوضوية، حيث غادر معظمهم من المزارعين والريفيين الإسبان بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية في إسبانيا، مثل الحروب الأهلية وتراجع الإنتاج الزراعي والصناعي، مما أدى إلى انتشار الفقر والبطالة.

في هذه الفترة، لم تكن هناك سيطرة كافية من فرنسا أو إسبانيا على حركة الهجرة، بينما كانت فرنسا بحاجة ماسة إلى قوى عاملة لدعم مشروعها الاستعماري في الجزائر.[2]

أما في المرحلة الثانية (1852-1882م)، فقد أصبحت الهجرة أكثر انتقائية وتنظيمًا، حيث بدأت فرنسا وإسبانيا في تنظيم الهجرة عبر اتفاقيات مثل اتفاقية 1862م و1872م، مع تركيز كبير على مناطق مثل وهران، حيث استقر حوالي 40٪ من المهاجرين الإسبان في عام 1841م. كما لم تصدر إسبانيا تشريعات تنظم الهجرة إلا في عام 1881م، مما يعكس تطورًا تدريجيًا في سياسات الهجرة لتعزيز الاستقرار في المستعمرات.

[1] حياة قنون، مرجع سابق، ص 90.

[2] Djamel Latroch, Origenes geográficos y dinámica demográfica de la emigración española hacia Argelia (1830-1914), actas del seminario (memoria del exilio espanol en Argelia, seminario internacional, Argel, Oran, 20-23 octubre 2019, p 40.

هذه المراحل تعكس تطورًا من هجرة فردية غير منظمة إلى هجرة أكثر انتقائية وتنظيمًا، وذلك في إطار العلاقات الدبلوماسية المتغيرة بين فرنسا وإسبانيا واحتياجات المشروع الاستعماري الفرنسي في شمال إفريقيا[1]

حسب ما استقيناه من الدراسات العديدة التي خصصها المؤرخ الاسباني juan bautista) (vilar ramirez خوان باوتيستا بيلارا لهذا الموضوع، إذ أشار إلى العامل السياسي المتمثل في تراجع قوة إسبانيا وانهيار امبراطوريتها منذ نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن الموالي، الأمر الذي نتج عنه عامل ثاني غير مشجع للاستقرار البشري وهو سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خلال القرن التاسع عشر، الشيء الذي انعكس سلبا على الحياة في شبه الجزيرة الإيبيرية، فاشتدت الهجرة بذلك إلى مستعمرة لجزائر الفرنسية[2] .

أما العامل الأخر الذي شجع تلك الهجرة، فهو العامل الطبيعي، بحكم الجوار الذي يربط البلدين، إذ لا يفصلهما سوى عرض بحري قدره حوالي مائة كيلومتر بين بني صاف وألميريا، ذلك اليم الذي خاضت عبابه أبسط الزوارق لربط الضفتين منذ ألاف السنين.

إضافة إلى ذلك، فإنّ التشابه في الخصائص الفيزيائية والمناخية قد ساهما في كثافة تلك الحركة البشرية في شكل موجات وافدة على المستعمرة الفرنسية الجديدة في شمال إفريقيا منذ الأيام الأولى للاحتلال سنة 1841م. [3]

وحسب الدراسات التي أجراها المؤرخ الإسباني خوان باوتيستا بيلار راميريز (Juan Bautista Vilar Ramirez)، فإن الهجرة الإسبانية إلى الجزائر كانت مدفوعة بعوامل سياسية واقتصادية وطبيعية. فقد أشار إلى أن تراجع قوة إسبانيا وانهيار إمبراطوريتها منذ نهاية القرن

[1] Djamel Latroch,op-cit, p40 .
[2] Juan Bautista Vilar, Los españoles en la Argelia francesa 1830-1914, Ed. CSIC, Madrid, 1989, p 52.
[3] Juan Bautista Vilar, « Quelques conséquences en Espagne du soulèvement Algérien de 1881 : dans les courants migratoires hispano-algériens et dans les relations hispano-françaises », Mélanges de Casa de Velázquez T. 19, Ed. Casa de Velázquez, Madrid, 1983, p 275

الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أدى إلى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مما دفع العديد من الإسبان إلى الهجرة نحو الجزائر الفرنسية بحثًا عن حياة أفضل.

كما لعب العامل الطبيعي دورًا مهمًا، حيث ساهم الجوار الجغرافي بين البلدين (بمسافة بحرية تقدر بحوالي 100 كيلومتر بين بني صاف وألميريا) والتشابه في الخصائص الفيزيائية والمناخية في تسهيل هذه الهجرة، التي بدأت بشكل مكثف منذ الأيام الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م[1]

و أضاف بيلار أن الإسبان كانوا يستعمرون مناطق في الجزائر بشكل تلقائي دون مساعدة رسمية، حتى قبل أن تتبلور سياسة الهجرة الفرنسية المنظمة. وقد تمحورت دوافع الهجرة الإسبانية أساسًا حول تحسين الأوضاع الاجتماعية، حيث قدم معظم المهاجرين من المقاطعات الشرقية لإسبانيا مثل ليبانتي (مرسية، أليكانتي، بلنسية، وجزر البليار) ومناطق الأندلس (ألميريا، غرناطة، الجزيرة الخضراء).

في حين فضل سكان المناطق الإسبانية الأخرى الهجرة إلى أمريكا اللاتينية. وهكذا، شكلت الهجرة الإسبانية إلى الجزائر جزءًا مهمًا من الحركة البشرية التي ساهمت في تشكيل التركيبة الديموغرافية للمستعمرة الفرنسية في شمال إفريقيا.[2]

و قد جاء معظم المهاجرين من المناطق الريفية والحضرية في المقاطعات الشرقية لإسبانيا، خاصةً مناطق ليبانتي مثل مرسية، أليكانتي، بلنسية، وجزر البليار، بالإضافة إلى مقاطعات الأندلس مثل ألميريا، غرناطة، والجزيرة الخضراء.

في المقابل، فضل سكان المناطق الإسبانية الأخرى الهجرة إلى أمريكا اللاتينية، مما يعكس تباينًا في اتجاهات الهجرة وفقًا للظروف المحلية والفرص المتاحة. وهكذا، شكلت الجزائر

[1] Juan Bautista Vilar, « Quelques conséquences en Espagne du soulèvement Algérien de 1881, p 275
[2] Ibid.

وجهةً رئيسيةً للإسبان القادمين من المناطق الشرقية والجنوبية، الذين سعوا إلى حياة أفضل في ظل الأوضاع الصعبة التي عانوا منها في وطنهم.[1]

3- هجرة الاسبان المينوركنيين إلى الجزائر 1830-1836م:

شهدت الجزائر موجة أولى من المهاجرين المينوركيين (سكان جزيرة مينوركا الإسبانية) بين عامي 1830 و1835م، تميزت بأنها غير منظمة وعشوائية. حيث كان المهاجرون يستقلون سفنًا صغيرة تتراوح حمولتها بين 10 إلى 60 طنًا، مثل سفن "فيكتوريا" و"إل كابايو" و"إل غيريرو"، التي كانت تنقل السلع كالأجبان والنبيذ والطوب إلى الجزائر.

وعلى الرغم من ترحيب السلطات الفرنسية بالمينوركيين بسبب خبرتهم في الزراعة، إلا أن العديد منهم واجهوا ظروفًا معيشية صعبة في السنوات الأولى، حيث استقروا في تجمعات صغيرة قرب المعسكرات العسكرية، وسُجلوا كأول مستوطنين مدنيين في ما كان يُعرف بـ"الملكية الفرنسية في شمال إفريقيا[2]"

بين عامي 1835 و1836م، جاءت موجة ثانية من المهاجرين المينوركيين بقيادة البارون دي فيالار، وتركزت على الفلاحين الذين عملوا سابقًا في الحدائق بجزيرتهم. عمل هؤلاء المهاجرون في مزارع فرنسية، وتمكنوا من ادخار المال لشراء أراضيهم الخاصة. وتظهر الإحصائيات زيادة كبيرة في أعدادهم، حيث ارتفع عدد المينوركيين من 981 في عام 1833 إلى 8,164 في عام 1843، ووصل إلى أكثر من 10,000 بحلول عام 1880. ومع ذلك، بدأ تدفق الهجرة في التباطؤ بعد عام 1864م. في المجمل، هاجر نحو 42% من سكان مينوركا طوعًا إلى الجزائر[3].

[1] Juan Bautista Vilar, Emigración Española a Argelia 1830-1900, Ed. IEA, Madrid, 1975, p 03.
[2] Claude Lamboley, Colons en Algérie Histoire d'une famille ordinaire, op-cit, p 42.
[3] ibid.

4- هجره الاسبان اليكانتيين الى الجزائر اسباب الهجرة قبل عام1850م:

مع اقتراب أربعينيات القرن التاسع عشر، برزت ظاهرة الهجرة الإسبانية من منطقة أليكانتي إلى الجزائر كواحدة من التحولات الديموغرافية البارزة، مدفوعة بعوامل بيئية واقتصادية واجتماعية متشابكة. وقد أشار تقريرٌ رسمي أعدّه النقيب العام في فالنسيا عام 1846م إلى أن الجفاف المُزمن الذي ضرب مقاطعة أليكانتي، واستمر لسنوات عديدة، كان أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت السكان إلى مغادرة أراضيهم.

فندرة الأمطار وتدهور الأراضي الزراعية، التي كانت العمود الفقري لاقتصاد المنطقة، أدت إلى انهيار المحاصيل وانتشار المجاعة، مما أجبر العديد من الأسر على البحث عن فرص جديدة خارج حدود إسبانيا[1].

وقد تفاقمت هذه الأزمة بسبب الاعتماد شبه الكلي لسكان أليكانتي على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. فمع تدهور الإنتاج الزراعي، انتشرت البطالة على نطاق واسع، وارتفعت معدلات الفقر بشكل حاد، مما جعل الهجرة إلى الجزائر، التي كانت تحت الحكم الفرنسي آنذاك، خيارًا جذابًا للعديد من الإسبان الباحثين عن حياة أكثر استقرارًا.

وهكذا، تحولت الجزائر إلى وجهة للعديد من العائلات الأليكانتية التي كانت تأمل في الهروب من ويلات الجوع والفقر، مما يعكس تأثير العوامل البيئية والاقتصادية في تشكيل حركات الهجرة خلال تلك الفترة التاريخية الحاسمة[2].

لم تقتصر أزمات الهجرة من مقاطعة أليكانتي على الجفاف وحده، بل شملت أيضًا سلسلة من الكوارث الطبيعية المتكررة التي زادت من معاناة السكان. فبعد انحسار موجات الجفاف في أربعينيات القرن التاسع عشر، واجه المزارعون في أليكانتي، وخاصة في المناطق الريفية، تحديات جديدة تمثلت في الفيضانات المدمرة التي ضربت المنطقة في أعوام 1853 و1860

[1] Jose Fermin Bonmati Anton, la emigracion Alicantina a Argelia siglo XIX y primer tercio del siglo XX, secretariado de publicaciones universidad de alicante, 1989, p 24.
[2] Jose Fermin Bonmati Anton,op-cit, p 24.

و1879م وقد أدت هذه الفيضانات إلى تدمير المحاصيل والأراضي الزراعية، مما عمّق أزمة الغذاء والفقر.

كما أن الكوارث المناخية الأخرى، مثل موجات الصقيع والبرد الشديد التي كانت تتكرر بشكل نسبي في أليكانتي، ساهمت في تدهور الأوضاع الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تعرضت المحاصيل لانتشار الآفات والأمراض التي غالبًا ما كانت مرتبطة بفترات الجفاف، مما أدى إلى خسائر فادحة في الإنتاج الزراعي. وقد تفاقمت هذه المشكلات بسبب نقص الأساليب الحديثة في مكافحة الآفات وغياب أنظمة الري الفعالة، مما جعل الزراعة في المنطقة غير قادرة على الصمود أمام التحديات البيئية المتزايدة.[1]

5- مراحل الهجرة الاسبانية الى الجزائر:

ان لهجرة من جنوب شرق شبه الجزيرة الإيبيرية يمكن تقسيمها إلى مراحل مختلفة بسبب الظروف السياسية في إسبانيا من جهة، والعلاقات الدبلوماسية بين فرنسا[2]، القوة المهيمنة في شمال إفريقيا، وإسبانيا من جهة أخرى.

أ- المرحلة الأولى من الهجرة الاسبانية للجزائر 1830-1852م:

عُرفت هذه المرحلة بـ"الهجرة الفردية"، حيث تميزت بحركة خروج وعودة متكررة، خاصة بين المزارعين الريفيين. خلال هذه الفترة، لم تكن هناك سيطرة صارمة من قبل الدولتين؛ إذ

[1] Jose Fermin Bonmati Anton,op-cit, p25.

[2] طوال فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر، لعبت الأحداث التاريخية والسياسية دوراً محورياً في تشكيل توجهات الهجرة الإسبانية. على سبيل المثال، ساهمت الاتفاقيات الثنائية بين فرنسا وإسبانيا في تنظيم الهجرة في بعض الفترات، بينما أدت التوترات السياسية إلى عرقلتها في أوقات أخرى. بعد انتهاء الحماية الفرنسية-الإسبانية على المغرب عام 1956، تغيرت ديناميات الهجرة بشكل جذري، حيث تحول الإسبان إلى أوروبا، وخاصة فرنسا، مما قلل من الإقبال على الجزائر كوجهة هجرة. ينظر: . Djamel Latroch, op-cit, p 43

كانت فرنسا بحاجة إلى اليد العاملة لدعم مشروعها الاستعماري، بينما لم تبدِ إسبانيا اهتمامًا كبيرًا بمراقبة هذه الظاهرة.[1]

شهدت الجزائر وصول أعداد كبيرة من الإسبان، خاصة من مناطق أليكانتي وفالنسيا وجزر البليار، الذين استغلوا الاستقرار النسبي بعد الغزو الفرنسي لتحقيق مكاسب اقتصادية. من أبرز أحداث هذه المرحلة وصول المهاجرين الماهونيين من جزيرة مينوركا بين عامي 1830 و1835، حيث استجابوا لفرصة الهجرة بعد أن أقامت القوات الفرنسية قاعدة إمداد ومستشفى في ماهون خلال حملتها العسكرية.

وقد رأى هؤلاء المهاجرون في الهجرة وسيلة للهروب من الفقر، مما أدى إلى تزايد أعدادهم بسرعة. كما يشير السجل الإحصائي الصادر عن بلدية وهران في 1 جويلية 1836م يعكس التوزيع العددي للأوروبيين المقيمين في المدينة خلال تلك الفترة .

جدول رقم 10: يرصد إحصاء عددي للأوروبيين الذين وصلوا إلى وهران منذ الفاتح من شهر أكتوبر 1835م الى غاية الفاتح من شهر جويلية 1836م حسب التصنيف (العمر ، الجنس و البلد) [2] :

الجنسيات	رجال	نساء	أطفال	المجموع
الفرنسيون	168	57	18	243
الانجليز	30	33	4	66
الاسبان	155	85	26	266
الايطاليون	77	6	3	86
الالمان	27	4	-	31
البرتغاليين	7	3	3	6
المجموع	458	164	55	677

يظهر من الجدول الإحصائي الصادر عن بلدية وهران في 1 جويلية 1836م الغلبة العددية للإسبان بين الجاليات الأوروبية في المدينة، حيث بلغ عددهم 266 فردًا، متجاوزين

[1] Djamel Latroch, op-cit, p 41.

[2] للاطلاع على الوثيقة الاصلية ينظر الملحق رقم 02.

الفرنسيين (243 فردًا) وبقية الجنسيات مثل الإيطاليين، الإنجليز، الألمان، والبرتغاليين الذين كانوا أقلية. يعكس هذا التفوق الإسباني[1]

في عام 1832م أشار القنصل الفرنسي في سيوتاديلّا، خوان أوليفار، إلى رغبة العديد من العمال في الانتقال إلى الجزائر هربًا من الجوع والفقر في موطنهم. كانت ردود فعل السلطات الفرنسية متباينة. إذ أبدى الجنرال كلوزيل، قائد القوات في الجزائر، استعداده للمساعدة بتسهيل النقل مجانًا على سفن الدولة، بشرط تقديم قائمة بالمرشحين الذين يثبتون نزاهتهم.

ومع ذلك، لم يكن هذا الدعم دائمًا؛ حيث كان هناك تردد من الحكومة الفرنسية في بعض الأحيان ؛ حيث كان هناك تردد من الحكومة الفرنسية في بعض الأحيان، و التي أطلقت على هؤلاء المهاجرين مصطلحات مثل "رغوة البحر الأبيض المتوسط" أو "قمامة البحر الأبيض المتوسط[2]."

على الرغم من ذلك، استمرت الهجرة بشكل قانوني أو غير قانوني، وتُقدر أعداد المهاجرين المينوركيين الذين كانوا يعملون في إعادة بناء الجزائر بحوالي 781 شخصًا بحلول عام 1832م بين عامي 1830 و1835م شهدت الجزائر أول موجة من المهاجرين، وكانت هذه الهجرة غير منظمة. انطلقوا من سيوتاديلّا أو ماهون على متن سفن صغيرة، تحمل أنواعًا متنوعة من البضائع مثل الأجبان والنبيذ والطوب[3].

و بين عامي 1838 و1839م استمر تدفق المهاجرين الإسبان إلى الجزائر على الرغم من الحروب والأوبئة. وازداد هذا التدفق بين 1843 و1846م حيث وصل نحو 5000 إسباني واستقروا في المناطق المجاورة للعاصمة.[4]

[1] C.A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853, Registre statistique datant du 1er juillet 1836, émis par la mairie d'Oran pendant la période de la colonisation française de l'Algérie.
[2] Claude Lamboley, op-cit, p 41.
[3] ibid , p 41.
[4] Gérard Crespo, Jean-Jacques ,op-cit, p 15.

كما ان الهجرة الإسبانية إلى الجزائر خلال عام 1847 و 1848م كانت جزءًا من استراتيجية استعمارية لتعزيز الوجود الأوروبي، حيث شجعت فرنسا تدفق المستوطنين الأوروبيين، خاصة الإسبان، لدعم اقتصادها الاستيطاني و هذا ما نراه **في الجدول رقم 11:**

جدول يسجل دخول وخروج الإسبان من مدينة نمور (الغزوات) بين عامي 1847 و 1848م[1]

الشهر	الوافدون إلى الجزائر	الوافدون كمستوطنين	المغادرون من الجزائر	المغادرون كمستوطنين
مارس	175	106	9	6
أبريل	12	29	5	2
مايو	13	14	1	1
يونيو	18	9	5	2
يوليو	18	8	7	3
أغسطس	10	10	7	9
المجموع	**246**	**176**	**34**	**23**

ما يلاحظ ان الأرقام الجدول توضح أن عدد القادمين كان أكبر من المغادرين، مما يشير إلى استقرار الإسبان في المدينة بدلاً من مجرد زيارات مؤقتة فعدد الإسبان الذين غادروا في نفس الفترة كان 180 شخصًا، وهو عدد أقل من القادمين، مما يشير إلى زيادة صافية في عدد السكان الإسبان بالمدينة.

خلال منتصف القرن التاسع عشر، كانت مدينة وهران وجهة مهمة للإسبان الذين هاجروا بحثًا عن فرص جديدة أو استجابة للظروف السياسية والاقتصادية في بلادهم. يوضح **الجدول رقم 12 :** المرفق حركة السكان الإسبان بين عامي 1847 و1848، حيث يكشف عن تباين في أعداد الوافدين والمغادرين، مما يعكس ديناميكيات ديموغرافية مهمة.[2]

[1] للاطلاع على السجلات الاحصائية الاصلية من الارشيف الفرنسي ينظر الملحق رقم 03

[2] C.A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853, Tableau statistique comparant le nombre d'Espagnols arrivés et partis de la province d'Oran pendant plusieurs mois entre 1847 et 1848

لشهر	الوصول في 1847 (جوازات – أفراد)		الوصول في 1848 (جوازات – أفراد)		المغادرة في 1847 (جوازات – أفراد)		المغادرة في 1848 (جوازات – أفراد)	
مارس	106	75	6	1	2	9	7	5
أبريل	99	82	5	7	3	9	2	7
مايو	9	13	4	4	5	17	3	2
يونيو	9	8	18	4	9	5	2	9
يوليو	29	31	5	5	9	9	13	13
أغسطس	24	13	10	8	6	9	9	5
المجموع	276	246	50	39	25	64	33	33

يوضح الجدول المرفق حركة السكان الإسبان بين عامي 1847 و1848م حيث يكشف عن تباين في أعداد الوافدين والمغادرين، مع وصول الهجرة إلى ذروتها في شهري مارس وأبريل 1847م فقد شهد هذان الشهران أكبر تدفق للإسبان، ما يشير إلى عوامل جذب قوية مثل الاستقرار أو الفرص الاقتصادية. لكن في 1848، انخفضت الهجرة بشكل واضح، ما قد يعكس تحسن الأوضاع في إسبانيا أو تغييرات في سياسات الاستيطان.

كما تُظهر الملاحظات وجود مغادرات غير رسمية وإعادة بعض الأفراد من مستغانم، مما يدل على حركة غير منظمة للسكان. بشكل عام، يشير الجدول إلى فترة انتقالية في تواجد الإسبان بوهران بين 1847 و1848م.[1]

كان معظم الوافدين عمالًا، مما يعكس حاجة الاستعمار إلى يد عاملة لدعم مشاريع البناء والزراعة. هذا الوجود الإسباني المتزايد يعكس العلاقات التاريخية بين البلدين، لكنه أيضًا أدى إلى تغييرات ديموغرافية أثرت على السكان الجزائريين الأصليين، مما ساهم في تعزيز الهيمنة الفرنسية على المجتمع المحلي[2].

[1] للاطلاع على الوثيقة باللغة الفرنسية ينظر الملحق رقم04

[2] C.A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853, Une étude des Espagnols résidant actuellement de la Colonie de Tlemcen du 1847 au 1848.

ب-المرحلة الثانية من الهجرة الاسبانية من 1852 الى 1882م:

تمتد هذه المرحلة من عام 1852 حتى 1882، وتُعتبر فترة "ما قبل الإحصاء"، حيث بدأت كل من فرنسا وإسبانيا تظهران اهتمامًا متزايدًا في تنظيم الهجرة ووضع أسس هيكلية لها. خلال هذه الفترة، شهدت الهجرة الإسبانية انخفاضًا نسبيًا من جنوب شرق إسبانيا وجزر البليار، مع تركيز أكبر على التحكم في تدفق المهاجرين. على سبيل المثال، في عام 1841، تم إحصاء 3347 إسبانيًا في مدينة وهران من أصل 9784 مستوطنًا إسبانيًا في الجزائر، مما يشير إلى أن حوالي 40٪ من الإسبان استقروا في هذه المنطقة[1].

رغم توقيع اتفاقيات هجرة بين فرنسا وإسبانيا في عامي 1862 و1872، لم تُنظم إسبانيا سياساتها الهجرية بشكل كامل حتى صدور مرسوم ملكي في عام 1881 م[2]. خلال هذه الفترة، بدأت سياسة الاستعمار الفرنسي تأخذ طابعًا رسميًا، لكن الإمبراطورية الفرنسية الثانية لم تشجع على هجرات واسعة النطاق من أي جنسية. نتيجة لذلك، شهدت منطقة الجزائر العاصمة ركودًا في الهجرة بين عامي 1853 و1860، مع استئناف طفيف حتى عام 1872م.[3]

تختلف هذه الفترة عن سابقتها حيث بدأت سياسة الاستعمار بشكل رسمي، إلا أن سياسة الإمبراطورية الفرنسية الثانية لم تشجع على هجرات واسعة من أي جنسية كانت. ونتيجة لذلك، شهدت منطقة الجزائر العاصمة ركودًا في الهجرة بين عامي 1853 و1860م، مع استئناف طفيف في الهجرة حتى عام 1872م.[4]

ح-المرحلة الثالثة من الهجرة الاسبانية 1882 – 1914م:

تمتد من عام 1882 حتى عام 1914م والتي تُعرف بـ "الهجرة الجماعية"، خلال هذه الفترة، فضل المهاجرون الإسبان التوجه إلى الجزائر بالإضافة إلى وجهات أخرى في

[1] Gérard Crespo, Jean-Jacques, op-cit, p 15
[2] Djamel Latroch, op-cit, p 41.
[3] Gérard Crespo, Jean-Jacques, op-cit, p 15
[4] Ibid.

الأمريكيتين وأوروبا. في هذه المرحلة، وجهت إسبانيا سياستها نحو أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد فقدانها لمستعمراتها في كوبا وغيرها في عام 1898م وعلى الرغم من وجود علاقات دبلوماسية قوية مع فرنسا، إلا أن هناك بعض التوترات خلال الفترة من 1900م إلى 1914م نتيجة الشكوك التي أثارتها السياسات الفرنسية تجاه المهاجرين الإسبان الذين تم تجنيسهم تلقائيًا كـ "فرنسيين جدد"[1].

مع بداية الاستعمار الكبير الذي أطلقته الجمهورية الثالثة الفرنسية، اجتذبت الجزائر آلاف الإسبان. وعلى الرغم من أن منطقة وهران كانت المستفيد الأكبر من هذا التدفق، إلا أن منطقة الجزائر العاصمة لم تكن مستثناة، حيث ارتفعت أعداد الإسبان من 30,356 في عام 1872 و إلى 48,599 في عام 1886م.

لكن في عام 1889م صدرت قوانين التجنيس التلقائي، والتي أدت إلى انخفاض أعداد الإسبان المصنفين كمهاجرين في الجزائر. ومع أن الهجرة الإسبانية استمرت بمعدل ثابت حتى عام 1914م إلا أن عدد الإسبان المسجلين بدأ في التناقص تدريجيًا، ما دفع بالمؤرخين إلى الحديث عن "مجتمع اسباني" يشمل الإسبان الحاملين للجنسية الفرنسية والأشخاص من أصول إسبانية.[2]

خ- المرحلة الرابعة من الهجرة المتأخرة 1914-1962م:

تزامنت المرحلة الأخيرة من الهجرة الإسبانية إلى الجزائر مع التحولات السياسية الكبرى في أوروبا والجزائر نفسها. ابتداءً من عام 1914 وحتى استقلال الجزائر في عام 1962، انخفضت الهجرة الإسبانية بشكل كبير.

تأثرت هذه المرحلة بشكل خاص بالحروب العالمية والهجرات الداخلية في أوروبا، حيث فضل العديد من الإسبان الهجرة إلى فرنسا أو دول أوروبية أخرى مثل سويسرا وألمانيا. في عام

[1] Djamel Latroch, op-cit, p 41, 42.
[2] Gérard Crespo, Jean-Jacques, op-cit, p 15

1914، كان هناك حوالي 15,005 إسبانيين فقط بقوا في الجزائر، من بين 34,368 دخلوا البلاد. انخفض عدد الإسبان المقيمين في الجزائر بسبب التجنيس الفرنسي والزيجات المختلطة، خاصة بين الإسبانيات والفرنسيين[1].

بعد الحرب الأهلية الإسبانية (1936–1939م) والحرب العالمية الثانية (1939–1945م)، زاد عدد اللاجئين الإسبان الذين قدموا إلى الجزائر لأسباب سياسية[2] أكثر من اقتصادية. مع ذلك، استمرت التوترات بين فرنسا وإسبانيا خلال هذه الفترة، حيث كانت فرنسا تشعر بالقلق من أن الحكومة الفرانكية في مدريد قد تطالب بالمنطقة الوهرانية. ورغم هذه التوترات، استمرت الجزائر في كونها وجهة مفضلة للإسبان حتى استقلالها عن فرنسا في عام 1962م.[3]

[1] Djamel Latroch, op-cit, p 43.

[2] تمثلت اهم حدث هو قيام الجمهورية الإسبانية الثانية : في النصف الأول من القرن العشرين، عانت إسبانيا من انحطاط اقتصادي وعزلة سياسية وفقر متزايد، ما ساهم في انتشار الأفكار الاشتراكية والشيوعية بين أفراد المجتمع. وفي 12 أبريل 1931، أُجريت انتخابات لمجالس المقاطعات والبلديات بأمر من الملك ألفونسو الثالث عشر. عشية يوم الانتخابات، بدأت نتائج التصويت بالظهور، وفي اليوم التالي ظهرت النتائج النهائية التي أظهرت فوز المعارضة المناهضة للملكية. استجابة لذلك، خرج الشعب الإسباني في ثورة سلمية إلى شوارع مدريد، مما أدى إلى إعلان الجمهورية الإسبانية الثانية في 14 أبريل بمباركة الجيش، تحت قيادة نيثيطو ألكالا ثامورا(Necito Alcala Zamora) ، زعيم الحزب الجمهوري الليبرالي. وفي نفس اليوم، تم نفي الملك إلى الخارج. النظام الجمهوري الجديد قام بتعديلات هامة في المجالات الاقتصادية، التعليمية، والسياسية. هذه الإصلاحات استهدفت ركائز النظام السابق، خاصة الأرستقراطيين والإقطاعيين الكبار ورجال الدين، مما أدى إلى انقسام المجتمع الإسباني إلى طبقتين. الأولى كانت فقيرة وتشكل غالبية السكان، متأثرة بالأفكار الاشتراكية وتسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية وإنهاء استغلال النبلاء. أما الطبقة الثانية، فكانت أقلية غنية ومحافظة، متشبثة بالنظام الملكي السابق وتسعى لاستعادة امتيازاتها التي فقدتها بفعل الإصلاحات الجمهورية. السياسة الإسبانية في تلك الفترة شهدت صراعًا محتدمًا بين الجمهوريين والملكيين، تزايدت حدته إلى مستويات متطرفة. ففي بداية عام 1936، بدأ اليسار الإسباني يظهر نوايا لبناء دولة على أسس البلشفية. ولهذا الغرض، شكلت الأحزاب الموالية لهذه الأفكار تحالفًا سياسيًا يُسمى "الجبهة الشعبية" لخوض الانتخابات المقررة في 20 فبراير. من جانب آخر، اجتمعت الأحزاب اليمينية في تحالف مضاد تحت مسمى "الكنفدرالية الإسبانية لليمين المستقل". وكلا التحالفين كان واثقًا من الفوز في الانتخابات. في 20 فبراير، أُعلنت نتائج الانتخابات، حيث فازت "الجبهة الشعبية"، وشكلت حكومة جديدة برئاسة مانويل أثانيا .(Manuel Azaña) ومع ذلك، دخلت البلاد في مرحلة من الفوضى السياسية والاجتماعية، تفاقمت حتى وصلت إلى اغتيالات سياسية وتصاعد التوتر بين الأطراف المختلفة. ينظر: عبد الناصر عمر، اسبانيا الفرانكوية و الثورة الجزائرية 1954 1962، اطروحة دكتوراه ، تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ،قسم تاريخ ، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائر ابو القاسم سعد الله 02، 2016–2017، ص 45.46

[3] Djamel Latroch, op-cit, p 43.

6- الأصول الجغرافية للمهاجرين الإسبان إلى الجزائر:

تشير المصادر التاريخية إلى أن الهجرة الإسبانية إلى الجزائر تعود بجذورها إلى مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط الإسباني، لاسيما جزر البليار (مينوركا ومايوركا) ومناطق شرق إسبانيا (أليكانتي، مرسية، لوركا، قرطاجنة، ألميريا، وفالنسيا). وقد شكلت هذه المناطق بؤرًا ديموغرافية رئيسية انطلقت منها موجات الهجرة نحو المراكز الحضرية الجزائرية خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية، والتي كانت مركزة بشكل رئيسي في وسط وغرب الجزائر، حيث مثلت مدينتا الجزائر ووهران الوجهتين الرئيسيتين للمهاجرين[1].

وتكشف السجلات الإحصائية لعام 1876م عن ظاهرة ديموغرافية لافتة، إذ بلغ عدد الإسبان المسجلين في الجزائر 91,038 فردًا من أصل 158,387 أجنبيًا، مما يشكل أغلبية مطلقة تجاوزت 57% من إجمالي الجاليات الأوروبية. وقد أسهمت هذه الموجة البشرية في تحولات ديموغرافية عميقة، حيث سجلت زيادة تفوق 8,000 نسمة في صفوف المجتمع الأوروبي، مع نمط توزيع جغرافي متميز: تصدرت قسنطينة المرتبة الأولى من حيث الاستقبال، تليها العاصمة، ثم وهران.

ولعل الأكثر إثارة للاهتمام هو التحذير الذي أطلقه معاصرو تلك الفترة من التداعيات السياسية المحتملة للتفوق الديموغرافي الإسباني، حيث تنبأت التقارير الرسمية بإمكانية تجاوز الإسبان للوجود الفرنسي عدديًا في المستقبل المنظور. هذا الواقع الاستثنائي دفع السلطات الاستعمارية إلى تبني سياسات هجرة احترازية تهدف إلى ضبط التوازنات الديموغرافية، مما يبرز الأهمية الاستراتيجية التي اكتسبها ملف الهجرة الإسبانية في تشكيل الخريطة البشرية للجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر[2].

[1] Djamel Latroch, op-cit,, p 45.
[2] Ricoux René, op-cit, p 40.

كما يوضح **الجدول رقم 12:** المقاطعات الإسبانية التي شهدت أكثر الهجرات نحو الجزائر بين عامي 1891 و 1895م وهي كالتالي:[1]

لمنطقة	ألميرية	آليكانتي	مرسية	غرناطة
العدد	33,881	29,159	7,080	2,926

تتضح من البيانات أن منطقة ألميرية سجلت أكبر عدد من المهاجرين (33,881)، مما يشير إلى دورها كمصدر رئيسي للهجرة الإسبانية إلى الجزائر. يمكن تفسير هذا التدفق الكبير بعوامل اقتصادية متعلقة بزراعة الكروم وتربية الماشية، التي كانت ضعيفة في إسبانيا، مقارنة بفرص العمل التي وفرها الاستعمار الفرنسي في الجزائر.

من جهة أخرى، يُلاحظ انخفاض عدد المهاجرين من مناطق مثل غرناطة(2,926) ، وهو ما قد يرتبط بضعف الروابط البحرية أو محدودية السكان الراغبين في الهجرة من هذه المناطق.[2]

7- اندماج المهاجرين الإسبانين وتأثيرهم على المجتمع الغربي الجزائري:

شكّلت الهجرة الإسبانية إلى الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية ظاهرةً متعددة الأبعاد، ارتبطت بتشابك عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية. فمع تراجع بعض الأنشطة الاقتصادية التقليدية وبروز حاجة ملحّة إلى يد عاملة، تدفّق المهاجرون الإسبان نحو الغرب الجزائري، لا سيما في المناطق التي شهدت ضعفًا في بعض المهن والصناعات[3].

و قد مثّلت الجالية الإسبانية عنصرًا فاعلاً في تطوير القطاعين الزراعي والتجاري، حيث تمكّن المهاجرون من التأقلم مع البيئة الجديدة واستصلاح الأراضي، ما أدّى إلى تحسين الإنتاج

[1] Juan Bautista Vilar, Los españoles en la Argelia francesa 1830-1914, op-cit, p. 110.
[2] Ibid, p 40.
[3] قنون حياة ، التواجد الاسباني في الغرب الجزائري في الفترتين العثمانية و الفرنسية ، مجلة الحوار المتوسطي ، العدد 05، 2013، ص 91.

الزراعي وبلوغ قدرٍ من الاستقرار الاقتصادي. وتمحورت جهودهم حول تحديث تقنيات الزراعة، وإنشاء مزارع جديدة للحبوب والخضروات، والاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية. كما برز دورهم في المجال الحرفي، حيث ساهموا في تطوير صناعات مثل النسيج والحديد، إلى جانب تصنيع الأدوات الزراعية والصناعية التي عزّزت الاقتصاد المحلي[1].

إلى جانب ذلك، احتكَر الإسبان صناعات معيّنة، أبرزها التبغ ومشروب اليانسون. فقد شكّل مصنع "باستوس" في وهران نموذجًا لهذا النشاط، حيث استوعب ما بين 600 و700 عامل من أصول إسبانية.[2]

كما انتشرت مؤسساتهم التجارية الصغيرة، مثل محال بيع الأسماك والمشروبات، مما أضاف حيويةً إلى الاقتصاد المحلي وأثرى التنوع التجاري في المنطقة إلى جانب مساهماتهم الاقتصادية، ساعدت الأنشطة الزراعية والتجارية التي قام بها الإسبان في تعزيز التبادل الثقافي والاجتماعي بين مختلف الثقافات في الجزائر. كما أصبح الإسبان جزءًا لا يتجزأ من نسيج المجتمع المحلي، حيث ساهموا في تغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق التي استقروا فيها، مما عزز اندماجهم في المجتمع الاستعماري[3].

شكلت الجالية الإسبانية في وهران ظاهرةً استيطانيةً فريدةً في السياق الاستعماري الجزائري، حيث تميّزت بهويةٍ مهجنةٍ جمعت بين الولاء للأرض المُستوطَنة والدعم المستمر من الوطن الأم. فعلى الرغم من السياسة الفرنسية التسهيلية في منح الجنسية بموجب قانون 1865، والتي لم تطلب سوى بلوغ الحادية والعشرين وثلاث سنوات إقامة، بقيت معدلات تجنيس الإسبان متدنيةً بشكلٍ لافتٍ للنظر[4]

[1] قنون حياة ، التواجد الاسباني في الغرب الجزائري في الفترتين العثمانية و الفرنسية ، مرجع سابق ، ص 91.

[2] Jean-Jacques. jordi ,les Espagnols en Oranie 1830-1914, Mont pellier , Africa Nostra, 1986, p 254 .

[3] قنون حياة ، التواجد الاسباني في الغرب الجزائري في الفترتين العثمانية و الفرنسية ، مرجع سابق، ص 91.

[4] Maurice Wahl, op-cit, p 215

تشير الوثائق الأرشيفية إلى أن نسبة المتجنسين قبل 1889م لم تتجاوز 2% من إجمالي الجالية في غرب الجزائر، مما يعكس تمسكاً واضحاً بالهوية الأصلية .شهد المشهد الديموغرافي تحولاً جذرياً بعد تعديل قانون الجنسية عام 1889م، حيث اندفع نصف الجالية الإسبانية تقريباً للحصول على الجنسية الفرنسية خلال أقل من عقدين. هذا التحول السريع أثار تساؤلاتٍ حول دوافعه الحقيقية، هل كان اندماجاً طوعياً أم استجابةً لضغوطٍ استعمارية.[1]

في المقابل، برز تناقضٌ صارخٌ بين الهيمنة الفرنسية السياسية والانتشار الثقافي الإسباني المتصاعد، خاصة في غرب الجزائر. لقد أبدى الباحثون الفرنسيون المعاصرون، وعلى رأسهم فراسوسو وزافالا، مخاوفهم من تحول المنطقة إلى امتدادٍ إسبانيٍ بحكم الأمر الواقع، في ظل التفوق العددي الإسباني الذي تجلى بوضوح في إحصاء 1876م. فقد شكّل الإسبان حينها 92,510 نسمة من أصل 158,387 أجنبياً، أي ما يعادل ثلاثة أخماس السكان الأجانب وربع الأوروبيين المدنيين[2].

كانت غالبية السكان الأجانب في الجزائر في سنة 1876م قادمين من دول البحر الأبيض المتوسط. من بين إجمالي 158,387 شخصًا، أشارت الإحصائيات إلى وجود 92,510 إسبان، 25,759 إيطاليين، و14,220 من المالطيين الإنجليز. كما سجلت نفس الإحصائية وجود 5,722 ألمانياً، بينما توزعت البقية على جنسيات أخرى مثل السويسريين، البلجيكيين، والإنجليز[3].

ان التفوق العددي كان بلا شك لصالح الإسبان، حيث شكلوا ثلاثة أخماس السكان الأجانب، وربع السكان المدنيين الأوروبيين. كانوا منتشرين في جميع أنحاء الجزائر، مع كثافة متزايدة من الشرق إلى الغرب. في منطقة قسنطينة، بلغ عددهم حوالي 3500، وفي منطقة

[1] Gérard Crespo, Jean-Jacques Jordi, op-cit, p 106.

[2] قنون حياة، " الجالية الاسبانية و قوانين التجنيس الفرنسي في الجزائر"، مجلة المرأة للدراسات المغاربية، المجلد 01، العدد 01، 2014، ص 92.

[3] Jean-Jacques. jordi ,les Espagnols en Oranie 1830-1914, op-cit, p 254

الجزائر 34,660، بينما في مقاطعة وهران، بلغ عددهم 55,877، مقابل 55,296 فرنسيًا فقط. يُفسر هذا التدفق الكبير بقرب إسبانيا من الجزائر[1].

لقد اتسمت هجرة الإسبان إلى الجزائر بطابعٍ اجتماعيٍ معقدٍ، حيث لم تكن حركة النخب بل هجرةً شعبيةً واسعةً ضمت شرائح متنوعة من المجتمع. تشير المصادر التاريخية إلى أن جزءاً غير يسير من هؤلاء المهاجرين كانوا من الفئات المهمشة التي وجدت في الجزائر ملاذاً جديداً، وهو ما تجلى في ارتفاع نسب الإسبان بين الأوروبيين المتهمين في قضايا جنائية. إلا أن هذه الصورة لا تنطبق على كافة الوافدين، إذ حمل العديد منهم معهم قيماً اجتماعيةً متينةً وثقافةً عملٍ متجذرةً، تشابهت في صلابتها مع تقاليد المجتمع الجزائري المحلي.

على سبيل المثال حي "باب الواد" في الجزائر العاصمة نموذجاً دالاً على التعقيدات الاجتماعية التي رافقت الاستيطان الإسباني في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية. فمن ناحية، عكس هذا الحي صورةً للفوضى الظاهرية والظروف المعيشية الصعبة التي وُصفت في الوثائق المعاصرة بأنها "قذرة"، إلا أن هذه الصورة النمطية تخفي واقعاً اجتماعياً أكثر تعقيداً. فقد جمع الحي بين خصائص الأحياء الشعبية المزدحمة وحيوية مجتمع عامل امتلك مهارات حرفية مميزة، حيث برزت بين سكانه قدرة لافتة على التأقلم مع ظروف الحياة القاسية.[2]

تميز سكان الحي الإسبان بسمات ثقافية خاصة، تجلت في ما يُعرف بـ"ثقافة السكين" التي أصبحت سمة مميزة للنزاعات الشخصية بينهم، مما يعكس نمطاً من أنماط فض المنازعات الذي جلبوه معهم من ثقافتهم الأصلية. لكن هذه الظاهرة لم تكن سوى جانب واحد من شخصية هذا المجتمع، الذي تمتع في الوقت ذاته بقيم العمل الجاد والتقشف الملحوظ. لقد أظهر العمال الإسبان قدرة استثنائية على تحمل المشاق في مختلف المهن، من الزراعة إلى البناء، معتمدين على نظام معيشي بسيط قائم على الكفاف، مما جعل ظروف عيشهم تتشابه إلى حد كبير مع تلك التي عرفها السكان الأصليون.

[1] Maurice Wahl, op-cit, p 211.
[2] Ibid, p 212.

غير أن الصورة الاجتماعية للإسبان في الجزائر لم تكن أحادية البعد، إذ برز إلى جانب طبقة العمال الكادحين، طبقة وسطى وعليا من ملاك الأراضي والتجار الناجحين الذين أطلق عليهم اسم "البيبي (Pepe) "شكل هؤلاء نواة اقتصادية مزدهرة في المدن الساحلية، وخاصة في وهران، حيث ارتقى العديد منهم إلى مراتب اجتماعية مرموقة.

وقد تجلى تفاوت المستويات المعيشية بين أفراد الجالية الإسبانية بشكل واضح أيام الآحاد، حيث كان يمكن ملاحظة الفلاحين الإسبان الميسورين وهم يرتدون ملابس الأحد الفاخرة في شوارع بلعباس، في مشهد يختلف جذرياً عن الحياة اليومية في أحياء مثل باب الواد.

هذا التباين الطبقي داخل الجالية الإسبانية نفسها يقدم دليلاً على تعقيد البنية الاجتماعية للاستيطان الأوروبي في الجزائر، الذي تجاوز التقسيم الثنائي البسيط بين مستوطنين ومستعمَرين. كما يشير إلى وجود مسارات متباينة للاندماج الاقتصادي والاجتماعي، حيث استطاع بعض أفراد الجالية الارتقاء سلم الثروة والنفوذ، بينما ظل آخرون يعيشون على هامش المجتمع الاستعماري[1].

يشير التحليل التاريخي إلى التناقض الجلي في الموقف الفرنسي من هذه الجالية. فمن جهة، اعترف المسؤولون الاستعماريون – كما يوثق المؤرخ موريس وال – بالدور المحوري للإسبان في دفع عجلة الاقتصاد الاستعماري، خاصة في قطاعات الزراعة والمناجم والأشغال العامة. ومن جهة أخرى، ظل التوتر قائماً حول ولاءات هذه الجالية الكبيرة، التي حافظت على روابطها الثقافية مع الوطن الأم، مما أثار مخاوف الإدارة الفرنسية من تحولها إلى قوةٍ مضادةٍ للمشروع الاستعماري الفرنسي في الأراضي التي بذلت باريس جهداً كبيراً لبسط سيطرتها عليها[2].

[1] Maurice Wahl, op-cit, p 212.
[2] ibid, p 216

اعتمدت فيه على البيانات كأداة مراقبة فعالة، تتيح لها تتبع حركة السكان وتوجيهها بما يخدم مصالحها، خاصة في مناطق مثل وهران التي شهدت تدفقاً كبيراً للمهاجرين الإسبان تجلّى بوضوح في متابعتها الحثيثة للتحولات الديموغرافية عبر آليات إحصائية صارمة. عبر مطالبة رؤساء المقاطعات بإحصاء دقيق للسكان في وهران حسب الانتماء الديني والجغرافي.[1]

و مثال على ذلك سنعرض **جدول إحصائي رقم 13:** يضم تصنيف السكان الأوروبيين في مقاطعة وهران حسب الطوائف المسيحية (كاثوليك، بروتستانت، يهود) موزعين على عدة مناطق مثل وهران وضواحيها، مرسى الحجاج، أرزيو، مستغانم، وغيرها بين عامي 1848-1849م:[2]

لموقع	كاثوليك	بروتستانت	اليهود	إجمالي السكان
وهران وضواحيها	15,743	413	75	16,231
مسرغين	1,153	7	0	1,160
سيدي الشامي	293	12	0	305
فالمة	217	3	0	220
أرزيو	322	7	0	329
مستغانم	2,221	33	0	2,254
لو تريا	189	2	0	191
المجموع	19,839	477	75	20,391

يُظهر الجدول التوزيع السكاني للأوروبيين في مقاطعة وهران خلال القرن التاسع عشر، حيث يتضح أن الكاثوليك كانوا الفئة الأكبر، إذ شكلوا أكثر من 97%من إجمالي السكان الأوروبيين، مما يعكس الطابع الفرنسي للمجتمع الاستيطاني.

[1] للاطلاع على مراسلة ينظر الملحق رقم 05

[2] C.A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853. Tableau statistique de la population européenne dans la province d'Oran selon les confessions religieuses et la répartition géographique (1848-1849)

في المقابل، كان عدد البروتستانت محدودًا للغاية، حيث لم يتجاوز 477فردًا، ربما بسبب أصولهم غير الفرنسية مثل الألمانية أو الإنجليزية.

أما اليهود، فقد كان وجودهم شبه معدوم، إذ سجل الجدول 75فردًا فقط في وهران. وتُعد المدينة المركز الرئيسي للتجمع الأوروبي، حيث بلغ عدد سكانها 16,231نسمة، أي حوالي 80%من إجمالي الأوروبيين في المقاطعة، تليها مستغانم بـ 2,254نسمة، بينما ظلت المناطق الأخرى مثل مسرغين، سيدي الشامي، وأرزيو أقل كثافة. تعكس هذه الأرقام تركز الاستيطان الأوروبي في المدن الساحلية الكبرى مع سيطرة فرنسية كاثوليكية واضحة[1].

ج- الاقلية الايطالية في الجزائر:

عرف البحر الأبيض المتوسط خلال القرن التاسع عشر حركة نشيطة لهجرة العناصر الأوروبية من الضفة الجنوبية إلى الشمالية، والتي دعمتها أكثر الحركة الاستعمارية لشمال إفريقيا بالأخص الجزائر ، حيث توالت وتعددت العناصر الوافدة على البلاد ومنها الايطالية التي كانت لهجرتها دواعي وعوامل داخلية وخارجية جعلت لهذا العنصر وجودًا هامًا داخل الجزائر خلال الفترة الاستعمارية . ولتتبع مراحل تلك الهجرة وتطورها لابد لنا من إبراز الظروف الداخلية للبلاد الايطالية التي أثرت على سكانها مما استدعاهم للهجرة نحو خارجها.

1- أوضاع ايطاليا في بداية القرن التاسع عشر

كانت إيطاليا في عام 1848م مقسمة الى ثماني امارات سياسية رئيسية مملكة بيدمونت- ساردينيا و الدوقيات الثلاثة: بارما، مودينا وتوسكانا و كذلك الولايات البابوية: مملكة الصقليتين و لومبارديا وفينيسيا تحت السيطرة النمساوية، و حققت الوحدة الإيطالية في

[1] للاطلاع على الجدول باللغة الفرنسية ينظر الملحق رقم 06.

عام 1860م لكن كان من الضروري الانتظار حتى عام 1868م لاستعادة فينيسيا، وفي عام 1871 م تم تأسيس مملكة إيطاليا التي أصبحت روما عاصمتها.[1]

عرفت شبه الجزيرة الإيطالية تغيرات سياسية واقتصادية على مر القرون، مما جعل الهجرة ظاهرة متجددة. فقد اعتاد الإيطاليون على الهجرات الموسمية منذ قرون. ومع نهاية القرن الثامن عشر، أدت الحروب إلى تهجير العديد من السكان، وأصبح التنقل جزءًا من نمط الحياة اليومي.

وبسبب قلة القيود الرسمية، كانت حركة الناس سلسة للغاية، وكانت الحدود شبه غير موجودة في الجنوب، كانت حملات الصيد تأخذ الصيادين إلى سواحل شمال إفريقيا، مثل تونس والجزائر وليبيا، لقربها من السواحل الإيطالية وتشابهها في المناخ ومنتجات الصيد.

أما في الشمال، فكان الفلاحون من المناطق الجبلية يتنقلون إلى البلدان المجاورة. ومع حلول عام 1870م أصبحت هذه الحركات أكثر أهمية واستمرت لفترات أطول، ما عزز من ارتباط الإيطاليين بالمناطق القريبة خارج حدودهم[2].

يرجع سبب الهجرة الإيطالية بشكل رئيسي إلى الظروف الاقتصادية الصعبة في إيطاليا، مثل الفقر والبطالة، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الزيادة السكانية وتغير المناخ. حيث عانى المهاجرون الإيطاليون من العديد من التحديات، منها التمييز العنصري، وصعوبة الاندماج في المجتمعات الجديدة، والعمل في وظائف شاقة بأجور منخفضة .

كما ادت الهجرة الإيطالية إلى فقدان البلاد للكثير من شبابها وقوتها العاملة، مما أثر سلبًا على الاقتصاد والتنمية. بينما ساهمت الهجرة الإيطالية في تعزيز الاقتصاد في بعض البلدان، ولكنها في الوقت نفسه أحدثت توترات اجتماعية واقتصادية[3].

[1] Claude Llinares, Danielle Lima-Boutin, Forum publié à propos de :L'émigration italienne de 1830 à 1914 Causes, conditions et conséquences socioéconomiques, Paris le 17 mai, Marseille le 4 octobre 2008, p 03-04
[2] Robert F Foerster, The Italian Emigration of Our Times, London ,Cabridge Harvard University Press .1924, p 502.
[3] Ibid.

و تجدر الاشارة الى ان الهجرة من ايطاليا الى الخارج تكاد تكون طرد ، بحيث كانت الهجرة جماعية بمعنى التناقص السكاني و كانت بشكل مميز خاصة في جنوب ايطاليا ، كما ان الفئات الزراعية هي التي قادت الهجرة في جميع انحاء[1]

كما ساهمت الأزمات الاقتصادية والإسراف الإداري في إيطاليا الجنوبية على حركة الهجرة. خاصة المناطق الجنوبية التي كانت تعتمد بشكل أساسي على الزراعة ولم تستفد من الثورة الصناعية التي شهدتها مناطق الشمال والوسط.

ومع تدهور إنتاجية الحبوب، الكروم، والحمضيات، واجهت تلك المناطق أزمة اقتصادية حادة. فشلت جهود تحسين الوضع الصناعي والزراعي، مما أدى إلى انتشار الفقر والمعاناة. إضافة إلى ذلك، أثرت الأزمات الزراعية بشكل كبير على الإنتاج، مثل انخفاض إنتاج القمح في بوليا، مما دفع السكان للهجرة بحثًا عن فرص أفضل[2].

و زاد نقص الأمطار لفترات طويلة وما يعنيه كأحد المتطلبات الأساسية للزراعة الناجحة وقد يستمر الجفاف لمدة سبعة أشهر بسبب ازالة الغابات[3] الذي سبب تغير في المناخ المحلي،

[1] Robert F Foerster, op-cit, p 49

[2] Gaston Loth , Le Peuplement Italien en Tunisie et en Algérie, Thèse pour le doctorat présentée à la Faculté des lettres de Paris, Librairie Armand Colin, Paris, 1905, p 41.

[3] ادت إزالة الغابات في جنوب إيطاليا، بدءًا من العصر القديم وصولاً إلى العصر الحديث. أن هذه العملية استمرت لقرون عديدة وتسارعت بشكل كبير في القرن التاسع عشر، بسبب الحركتين الإصلاحيتين الكبيرتين اللتين شهدتهما البلاد، وهما إلغاء الإقطاعية و علمنة الأراضي الكنسية . أدت كلتا الحركتين إلى إعادة توزيع واسعة للأراضي، مما زاد من عدد الملاك الصغار. هؤلاء الملاك الصغار بحيث حدثت تغييرات كبيرة في جنوب إيطاليا. كان الهدف من هذه التغييرات هو تحسين حياة الناس و تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الزراعية ، لكنها أدت إلى نتائج غير متوقعة. فبعد ان تم تقسيم أراضي كبيرة التي كانت مملوكة لأشخاص أثرياء على الناس العاديين. بالاضافة لعمليات بيع أراضي التي كانت مملوكة للكنيسة.لم يكن لدى الكثير من الناس الذين حصلوا على الأراضي خبرة في الزراعة أو الحفاظ على الغابات. بعد أن حصل الناس على هذه الأراضي، قاموا بقطع الكثير من الأشجار الموجودة عليها للحصول على المال بسرعة من بيع الخشب تسببت إزالة الغابات تدهور التربة، وتغير المناخ ، دور إزالة الغابات في تفاقم المشكلة:

أدت إزالة الغابات إلى زيادة كمية المياه الراكدة، والتي تعتبر بيئة مثالية لنمو يرقات البعوض الناقل للملاريا. و انتشرت الملاريا إلى مناطق جديدة لم تكن مصابة بها من قبل بسبب زيادة المسطحات المائية الراكدة.و زادت حدة المرض في المناطق التي كانت مصابة بالملاريا من قبل بسبب زيادة أعداد البعوض الناقل. بالاضافة الى العوامل المناخية المساعدة مثل الأمطار الموسمية حيث تساهم الأمطار الغزيرة في فصل الشتاء والربيع في زيادة كمية المياه الراكدة، مما يوفر بيئة مناسبة لنمو=

وانخفاض الإنتاجية الزراعية مما أثر سلبًا على الاقتصاد المحلي أدت هذه المشكلة إلى هجرة السكان من المناطق المتضررة، وتدهور مستوى المعيشة.[1]

أدت إزالة الغابات في جنوب إيطاليا (1886–1904م) إلى تفاقم الانهيارات الأرضية والفيضانات، مما تسبب في فقدان الأراضي الزراعية وتآكل التربة. رغم الجهود لإصلاح الأراضي، استمر تدهور التربة، مما شكل عبئًا اقتصاديًا كبيرًا وأثر سلبًا على الزراعة والبنية التحتي.[2]

بالاضافة الى ما عانته جنوب إيطاليا من أزمات متعددة أبرزها انتشار الملاريا، التي أثرت بشدة على المجتمع والاقتصاد عبر تأخر التنمية وارتفاع معدلات الفقر والجريمة، إلى جانب الزلازل المتكررة التي دمرت البنية التحتية. أدى ذلك إلى تراجع الإنتاج الزراعي[3]، وانهيار أسعار المنتجات الزراعية مثل القمح والنبيذ بسبب التنافس مع القمح الأمريكي. أزمة الزراعة في 1873م ، وإغلاق السوق الفرنسي، جعلت الوضع أكثر صعوبة مما أدى إلى ضغط كبير على سوق العمل بسبب الأزمات الاقتصادية. شهدت البلاد زيادة في البطالة، حيث تجاوز عدد المهاجرين 850,000 في عام 1913م. [4]

نظرا لسوء اوضاع المذكورة سابقا بدأت حركت الهجرة الإيطاليون الى خارج سواء داخل اروبا فكانت الوجهة الى البلدان التالية : فرنسا بريطانيا النمسا المجر سويسرا المانيا او الى

=الباعوض. بالاضافة الى عامل الجفاف الذي يؤدي في فصل الصيف إلى تبخر المياه وتكوين برك صغيرة، مما يزيد من فرص تكاثر البعوض. كل هذه العوامل زادت من الآثار الاقتصادية و اجتماعية

فمرض الملاريا ادى إلى تقليل إنتاجية الزراعة، حيث كان المرض يمنع العمال من العمل في الحقول مما دفعت الكثير من الناس إلى الهجرة بحثًا عن مناطق أكثر صحة. بسبب تخلف المناطق الموبوءة اقتصاديًا واجتماعيًا. فكانت إيطاليا البلد الأكثر تضررًا من الملاريا في أوروبا في عام 1887، توفي 21,000 شخص بسبب الملاريا في إيطاليا. تراجع هذا العدد بشكل مستمر لاحقًا، حتى عام 1912، في عام 1902، وصلت ذروتها الى 323,000 متوفي. ينظر: op-cit, p 53-56 , Foerster F Robert.

[1] Foerster F Rober, Op-Cit, pp 51,54

[2] Ibid , p 58

[3] Claude Llinares, Danielle Lima-Boutin, Op-Cit, p 04

[4] Federico Cresti, Comunita proletarie italiane nell' Africa mediterranea tra xix secolo e periodo fasista , Mediterranea Ricerche storiche, A 5, N° 12 , 2008, p 190.

امريكا : الولايات المتحدة لأمريكية البرازيل الارجنتين اما الى شمال افريقيا: مصر تونس و الجزائر.[1]

2- تاريخ علاقات الايطالية الجزائرية:

منذ العصور الوسطى، طور الإيطاليون وسكان شمال إفريقيا علاقات ودية وتجارية، والتي تدهورت في بعض الأحيان إلى نزاعات متقطعة، تُعزز خلالها كل معسكر لاستعادة مواطنيه في الأسر أو العبيد .ففي عام 1161م ، وقعت بجاية معاهدة تجارية مع جنوة، ثم معاهدة ثانية في عام 1166م مع بيزا.

بعد عشرين عامًا، حصلت بيزا على حرية التجارة مع وهران. استورد الجنويون والبيزيون الصوف، الجلود، الزيتون وصدروا المعادن، الخشب، الأقمشة، الزجاج، الطلاءات كانت سمعة بونة وبجاية مميزة في القرن الرابع عشر من قبل الشاعر الإيطالي فازيو ديلي أوبرتي. منذ القرن السادس عشر، توترت العلاقات بسبب نشاط القراصنة البربر. كانت غاراتهم المتكررة على السواحل الإيطالية مخيفة، حيث انتهى العديد من الناس في العبودية في الجزائر.[2]

تاريخيًا، يُعتبر الوجود الإيطالي في الجزائر أمرًا ثابتًا منذ عصور قديمة، حيث ساهمت العلاقات التجارية والنزاعات السياسية و الجهاد البحري، خاصة خلال العهد العثماني، في قدوم التجار الإيطاليين، بمن فيهم اليهود. في أواخر القرن السادس عشر، كان هناك إيطاليون، وبعضهم تحولوا إلى الإسلام، بالإضافة إلى يهود من سردينيا.

[1] Claude Llinares, Op-Cit, p 04
[2] Gerard Crespo, Les Italien en En Algérie 1830-1960 Histoire et Sociologie D'une Migrtion, Edicions Jacques gandini, France, 2002, p 26,27.

خلال تلك الفترة، كانت الجزائر تُعتبر القوة المسيطرة في الحوض الغربي للمتوسط، وكانت سفنها تَرسو على سواحل ممالك شبه الجزيرة الإيطالية، التي كانت تُوفر أنواعًا متنوعة من البضائع. في الوقت نفسه، كانت إيطاليا تعاني من التفكك وضعف الهياكل السياسية[1].

ان التماثل في الظروف الجغرافية والسياسية في الجزائر اجتذب الإيطاليين بسهولة بفضل جوارها و تشبيه المناخ والثقافات. حيث تمتاز الجزائر بظروف مناخية، طبوغرافية، وموارد طبيعية متشابهة. السكان الأصليون في المنطقتين يتشاركون في خصائص متقاربة[2]

تميزت بهجرة النخبة، المكونة بشكل رئيسي من التجار والمثقفين والمنفيين السياسيين الذين فروا من شبه الجزيرة الإيطالية بعد ذلك. فشل الحركات الثورية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. بينت الاحصائيات ان بين عامي 1876 و1925م وتبين أن تونس هي البلد الذي توافد إليه غالبية المهاجرين، 67.906، أي ما يعادل 39.3% من الإجمالي، تليها بالترتيب الجزائر 54.179، أي 31.4%.[3]

3- الهجرة الايطالية بالأرقام وتوزيعها على الأراضي الجزائري:

يذكر المؤرخ الايطالي رومان رينيرو (Romain Rainero) أن الهجرة الإيطالية، وخاصة إلى الجزائر، كانت بعيدة عن أي رقابة من السلطات الإيطالية، مما جعلها مضطرة إلى تقدير عدد المهاجرين. ويشير رينيرو أيضًا إلى أن شرط الحصول على جواز سفر كان ينطبق فقط على رب الأسرة، مما يعني عدم القدرة على معرفة العدد الفعلي للأفراد المهاجرين.

بالإضافة إلى ذلك، كان جزء من الهجرة نحو بلدان المغرب، خصوصًا من المناطق الشمالية، يتم عبر فرنسا، وبالتالي لا يُعتبر ضمن إحصاءات الهجرة إلى إفريقيا. كما أن هناك

[1] Abderrahmane Khelifa , La présence italienne en Algérie avant l'indépendance ,Il contributo dell'Italia alla costruzione dell'Algeria indipendente La contribution de l'Italie à la construction de l'Algérie indépendante , Algeria : Istituto Italiano di Cultura ad Algeri, Octobre 2011.P 35.

[2] Foerster F Rober, Op-Cit, p 219

[3] Natilli Daniele, (D année) Per una storia dell'emigrazione italiana in Africa,[Enligne] : https://www.asei.eu , Data di pubblicazione : 72008/10/, s p

جانبًا من الهجرة كان غير قانوني، لا سيما تلك الناتجة عن دوافع سياسية، مما يجعلها خارج نطاق السيطرة والإحصاءات الرسمية.[1]

و لم يتوقف تدفق الإيطاليين على السواحل الأفريقية طوال القرن التاسع عشر وحتى عشية الحرب العالمية الأولى .ففي سنة 1833م كان عددهم يزيد عن الألف. اما في سنة 1889م قُدر عددهم بحوالي 50,000 قبل قانون التجنيس التلقائي . اما بعد تطبيق هذا القانون، انخفض عددهم، لكن شهدت أعدادهم بعض الارتفاعات قبل عام 1914، مما يشير إلى حيوية التدفق الهجري، لينخفض بعدها بشكل لا مفر منه بعد عام 1918م.

كما يوضح **الجدول رقم 14** : اعداد الايطاليين مقارنة بالفرنسيين بالارقام:[2]

السنوات	الفرنسيين	الايطاليين
1833	3 479	122 1
1845	46 339	738 7
1851	46 050	7555
1861	112 229	11 815
1872	129 601	18 331
1881	195 418	33 693
1886	219 071	44 315
1896	318 137	35 539
1901	364 247	38 791
1906	510 078	33 017
1911	558 572	36 661

[1] Federico Cresti, Op-Cit, p 191.
[2] Gerard Crespo, Les Italien en En Algérie 1830-1960 Histoire et Sociologie D'une Migration ,Op-Cit, p 11

1921	602 609	31927
1931	773 242	26136

تظهر الأرقام في الجدول إلى تطور الهجرة الإيطالية إلى الجزائر التي شهدت تذبذباً ملحوظاً تحت تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية في كلا البلدين، حيث بلغ عدد الإيطاليين 130 ألفاً عام 1919 وارتفع إلى 180 ألفاً عام 1939م مقابل 65 ألفاً للفرنسيين فقط، وهو ما دفع السلطات الفرنسية إلى التلاعب بالبيانات الرسمية لتقليل حجم الوجود الإيطالي بهدف تعزيز الهيمنة الديموغرافية الفرنسية وتهدئة مخاوف النخبة السياسية والإعلامية من "الخطر الأجنبي"، بينما استغل النظام الفاشي الإيطالي بقيادة موسوليني هذا الوضع لتعزيز نفوذه بين الجالية الإيطالية في الجزائر ونشر الأفكار المعادية للفرنسيين، على عكس الوضع في تونس التي لم تشهد سياسات استيعاب فرنسية مماثلة، مما خلق توترات هوياتية حادة حول هذه المسألة الديموغرافية الحساسة.[1]

4- مراحل الهجرات الايطالية نحو الجزائر من 1830-1914م:

عرفت مراحل الهجرة الايطالية الى الجزائر تباين في الاعداد المهاجرين و اسباب هجرتهم على حد السواء و هذا ما سنوضحه .

أ- المرحلة الاولى من الهجرة الايطالية نحو الجزائر من 1830الى 1845م:

شهدت هذه المرحلة هجرة إيطالية متميزة ضمت فئتين رئيسيتين: المغامرين من صيادي المرجان الذين قدموا موسمياً من مدن مثل ليفورنو وتوري ديل جريكو – المراكز المشهورة بصناعة المرجان – حيث كانوا يستقرون مؤقتاً على السواحل الجزائرية لممارسة عملهم، وعمال البناء الذين شكلوا عنصراً آخر من هذه الموجة المهاجرة.

[1] Gérard Crespo ,Étude Comparative Des Immigrations italiennes En Algérie et en Tunisie, Actes du colloque « les peuplements de l'Afrique du Nord : une histoire de migrations plurielles », op-cit, p 68.

وقد واجه الصيادون الإيطاليون معارضة شديدة من الإدارة الفرنسية التي نظرت إليهم بعين الريبة ووصفتهم بـ"الطفيليين"، حيث رأت في وجودهم الموسمي تهديداً للسيطرة الفرنسية ومصالحها الاقتصادية في المنطقة.[1]

فبعد توفير الجيش الفرنسي للأمن في المنطقة، بدأ تدفق الإيطاليين نحو الساحل الشرقي لقسنطينة، حيث اتسمت هجرتهم بالطابع الموسمي. وعلى الرغم من مساهمتهم في تطوير مدن ساحلية مثل القالة وكولو، إلا أن الإدارة الفرنسية نظرت إليهم بعين الريبة، معتبرةً أن وجودهم لا يحقق أي منفعة اقتصادية للمستعمرة.

فقد كان هؤلاء المهاجرون – وغالبيتهم من صيادي الأسماك من مناطق كامبانيا ولاتسيو – ينشطون في الصيد باستخدام معداتهم الخاصة، ويستغلون الموارد السمكية المحلية، حيث كانوا يقومون بتعليب الصيد مباشرة ثم ينقلون منتجاتهم إلى إيطاليا مع حلول شهر أكتوبر، تاركين السواحل الجزائرية خلال المواسم غير المواتية للصيد.

هذا النمط من الهجرة الموسمية، الذي اعتمد على استغلال الموارد دون استثمار حقيقي في المنطقة، أثار استياء السلطات الفرنسية التي رأت فيه استنزافاً للثروة السمكية دون عائد اقتصادي يذكر للمستعمرة

كانت هذه الهجرة تأتي غالبًا من كامبانيا، أي من مملكة نابولي بشكل رئيسي، على الرغم من وجود أشخاص يأتون أيضًا من لاتسيو. عند مراجعة سجلات السفن، نجد أن هذه الهجرة جاءت من تلك المناطق. ولكن، لم يكونوا جميعهم صيادين. في الفترة بين 1830 و1845م كانت هناك أيضًا هجرة لعاملين في قطاع البناء بمستوياته المختلفة، بما في ذلك المهندسون المعماريون والبناؤون والعمال الذين ساهموا في ترميم الهندسة المعمارية في الجزائر، كما

[1] Claude Llinares, Danielle Lima-Boutin, Op-Cit, p 07.

ساهموا في تطوير مدينة البليدة. لكن هؤلاء الأشخاص بقوا في الجزائر حتى حوالي 1845-1846-1847م[1]

لاحقًا، ومع تزايد الطلب من الجيش الفرنسي الذي أراد بناء طرق جديدة، كان هناك طلب على عمال الأرض، وقد قدّم الإيطاليون هذه اليد العاملة. لذلك، بين 1830 و1845، شهدت الجزائر هجرة ذهاب وإياب من الصيادين والبحارة، إلى جانب هجرة للمعماريين، البنائين، وعمال الطرق العامة[2].

هذه الفترة شهدت تدفقًا كبيرًا للمغامرين والمستثمرين الذين رأوا في الجزائر فرصة لإقامة مشاريع جديدة والاستفادة من الظروف التي خلقها التوسع الفرنسي في المنطقة. فخلال هذه الخمس عشرة سنة، توافد حوالي 100,000 شخص إلى الجزائر، غالبيتهم من الفرنسيين، الإسبان، والإيطاليين. هؤلاء المهاجرون كانوا يسعون إلى الاستفادة الفورية من الفرص المتاحة نتيجة للاحتلال الفرنسي للجزائر، وكانوا متحمسين لاستغلال هذه المغامرة التي هزت منطقة البحر الأبيض المتوسط الغربية[3].

فبعد احتلال الجزائر في عام 1830م زادت الأنشطة التجارية وبدأت السفن التجارية الإيطالية بنقل السكان الذين يحاولون الاستفادة من الوضع الجديد، رغم أنهم لم يعتقدوا أنه سيكون دائمًا. في تلك الفترة، لم تكن هناك خطوط مباشرة لنقل الركاب بين الجزائر وإيطاليا[4]،

[1] Gérard Crespo ,Étude Comparative Des Immigrations italiennes En Algérie et en Tunisie, Actes du colloque « les peuplements de l'Afrique du Nord : une histoire de migrations plurielles », op-cit, p 65.

[2] Ibid .

[3] Gerard Crespo, Les Italien en En Algérie 1830-1960 Histoire et Sociologie D'une Migrtion, Op-Cit, p 12.

[4] في ذلك الوقت، لم تكن هناك خطوط نقل مباشر للمسافرين بين الجزائر وإيطاليا. بدلاً من ذلك، كان المهاجرون الفقراء يعتمدون على البالانسيات (سفن شراعية صغيرة) أو قوارب الصيادين، التي كانت تُعتبر سلفًا للسفن التجارية الكبيرة. هذه القوارب لم تكن تنقل فقط البضائع والمنتجات البحرية، بل كانت تحمل أيضًا المهاجرين الذين كانوا يتكدسون في ظروف قاسية للغاية، تشبه تقريبًا أوضاع تجارة العبيد. المهاجرون كانوا يدفعون رسوم عبور زهيدة للقادة الذين ينقلونهم إلى الجزائر، وهم يأملون في العثور على فرص أفضل فيما كانوا يعتقدون أنه "إلدورادو" أو الأرض الذهبية، على الرغم من أنهم لم يعتقدوا أن وجودهم في الجزائر سيكون دائمًا. ينظر: Claude Llinares, Op-Cit, p 07 .

بل كانت تستخدم القوارب الصغيرة والسفن القديمة التي كانت تنقل المهاجرين الفقراء في ظروف بائسة تشبه تجارة الرقيق، وكانوا يدفعون رسومًا رمزية للنقل[1].

و غالبا ما جاء مع هؤلاء المهاجرين الأوائل ايضا ، أشخاص مشبوهين انخرطوا في تهريب البضائع الصغيرة وأثاروا شكوك السلطات الفرنسية. فتح بعضهم حانات ومحلات صغيرة. خلال هذه الفترة، كانت الهجرة الإيطالية تهدف إلى تحقيق أرباح فورية أكثر من الاستقرار الدائم في الجزائر.

بسبب المشاريع الفرنسية الكبيرة في الجزائر، والتي استهدفت تطوير البنية التحتية والتعمير، شهدت البلاد تدفقًا كبيرًا للعمالة الأوروبية، وخاصة الإيطالية. هذه العمالة كانت مطلوبة بشكل خاص في قطاع التعمير والبناء، كما أشرنا سابقًا. وفقًا لإحصاء نُشر في سبتمبر 1843م في جريدة لومونيتور ألجيريان (Le Moniteur algérien)، بلغ عدد الإيطاليين في الجزائر 6,332 شخصًا.[2]

تميزت أنماط الاستيطان الإيطالي في الجزائر بتركيز واضح على المناطق الساحلية والحضرية، حيث استقر حوالي 50% من الجالية الإيطالية في المدن الساحلية الرئيسية الثلاث: الجزائر العاصمة (حي باب الواد تحديداً)، وعنابة (بونة)، وسكيكدة (فيليبفيل). بينما تواجد حوالي 25% منهم في المدن الداخلية الكبرى مثل قسنطينة وسطيف وقالمة.

فكان الإيطاليون يسكنون في المناطق القريبة من الميناء مثل شارع البحرية (المعروف اليوم بشارع العربي بن مهيدي) وشارع القناصل (شارع حسيبة بن بوعلي حالياً)، بالإضافة إلى شارع أورليان (شارع ديدوش مراد) وشارع الميثاق (شارع علي بوغالي) في الجزائر العاصمة.[3]

عرف الايطاليون برحلات الصيد ، خاصة بعد إنشاء الخدمة البحرية الجزائرية في 1834م اقترح جان جاك بود الاعتماد على الإيطاليين لتطوير الاستعمار بسبب خبرتهم في

[1] Moniteur algérien, A 13, N° 586 , 5 janvier 1844.
[2] ibid, 5 janvier 1844
[3] Claude Llinares, Op-Cit, p 07

الساحل الإفريقي. كما اقترح إنشاء "صندوق عمال المرجان" لتشجيع الاستيطان البحري، لكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك وفضّلت إنشاء قرى صيد حضرية، والتي فشلت في النهاية.

و في عام 1852م أُعيدت فكرة إنشاء قرية حضرية في عنابة حيث استقر صيادو المرجان الإيطاليون، وتم توسيع نظام التسجيل البحري لهم. سيطر الإيطاليون على صيد المرجان، ما دفع فرنسا لاحقًا إلى فرض حظر على السفن الأجنبية في 1888م بسبب الامتعاض من الاحتكار الإيطالي لهذا النشاط[1].

فخلال ثلاثين عامًا و في كل ربيع و خريف دون حاجتهم الى الاستقرار في الجزائر حيث تقدر إحصائيات الرحلات البحرية خلال 27 رحلة تمت من 1832 إلى 1858م تمت صيد المرجان من قبل 4238 قارب، توزعت كما موضح **في الجدول رقم 15** :[2]

الفرنسيون	**150**	**التوسكانيون**	**1031**
السردينيون	426	**الاسبان**	185
النابلييون	2411		

يتضح من الجدول أن النابوليين سجلوا أعلى نسبة من المهاجرين (2411)، مما يعكس معاناة جنوب إيطاليا من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، كالفقر والملاريا، التي دفعت أعدادًا كبيرة إلى الهجرة. على النقيض، نجد الفرنسيين الأقل عددًا (150)، ربما لكون فرنسا مصدرًا للمستعمرين لا للمهاجرين في هذا السياق. يبرز أيضًا دور المناطق الإيطالية مثل توسكانا وسردينيا في تصدير أعداد كبيرة من المهاجرين، نتيجة للتفاوتات الاقتصادية داخل إيطاليا.

[1] Hugo Vermeren, Des "“hermaphrodites de nationalité” ? Colonisation maritime en Algérie et naturalisation des marins-pêcheurs italiens de Bône (Annaba) des années 1860 à 1914 ", Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée [Enligne], N° 137 , 2015, sp

[2] Claude Llinares, Op-Cit, p .11

ب- المرحلة الثانية من الهجرة الايطالية الى الجزائر 1848- 1852 م :

شهدت الهجرة الإيطالية إلى الجزائر تراجعاً ملحوظاً بحلول عام 1847 بسبب عاملين رئيسيين: أولاً، تفشي وباء الكوليرا[1] الذي إما أدى إلى وفاة العديد من الإيطاليين أو دفعهم للعودة إلى موطنهم الأم. ثانياً، الأزمة العقارية الناتجة عن ممارسات المضاربة التي قادها كبار المقاولين الفرنسيين، والتي أفقدت المهنيين الإيطاليين (من رواد أعمال ومهندسين معماريين وبنائين) قدرتهم على المنافسة في سوق العقارات، رغم طموحهم في أن يصبحوا ملاكاً للأراضي ويستقروا بشكل دائم.[2]

أدت هذه التطورات إلى دخول الجزائر في فترة ركود ديموغرافي واقتصادي حاد بين 1847-1851م تميزت بعودة أعداد كبيرة من المهاجرين الإيطاليين. ومع ذلك، شهدت الفترة نفسها تزايداً في الوجود الفرنسي، نتيجة لقرار الحكومة الفرنسية إرسال ما يقارب 20,000 شخص من الذين وصفتهم بـ"العناصر التخريبية" لتعزيز الاستيطان الفرنسي في المستعمرة. هذه التحولات كشفت عن سياسة استعمارية ممنهجة عملت على تقليص النفوذ الإيطالي لصالح الهيمنة الفرنسية، مما أثر بشكل عميق على التركيبة الديموغرافية والاقتصادية للجزائر خلال تلك الحقبة.[3]

ورافق ذلك ارتفاع كبير في أسعار الأراضي والعقارات في الجزائر، والبليدة. مما أدى إلى رحيل العديد من المقاولين في مجال البناء. بالإضافة إلى ذلك، و نتيجة لهذه الأزمات، شهدت الهجرة ركودًا بين عامي 1851 و1861م، حيث كان يصل حوالي 400 إيطالي سنويًا، مقارنةً

[1] انتشرت أوبئة الكوليرا في عام 1849، التي جاءت من السفينة "فاراموند" القادمة من مرسيليا وانتشرت في السجن الموجود في حصن باب عزون، ثم إلى مستشفى الداي، ثم إلى مدينة الجزائر وصولاً إلى سهل المتيجة. وتكررت أوبئة الكوليرا في الأعوام التالية (1850، 1854، 1855، 1859، 1865، 1884م...) وكانت كلها تنقل من فرنسا عبر السفن، لتنتشر في مختلف الموانئ مثل الجزائر، بونة، وهران، ومن ثم إلى المدن والقرى الداخلية مثل سطيف، قسنطينة، بسكرة، قالمة. لتسبب هذه الأوبئة في وفاة أكثر من 10,000 شخص. ينظر: Gerard Crespo , Les Italien en En Algérie 1830-1960 Histoire et Sociologie D'une Migrtion, Op-Cit, p 13

[2] Gérard Crespo , Étude Comparative Des Immigrations italiennes En Algérie et en Tunisie, Actes du colloque « les peuplements de l'Afrique du Nord : une histoire de migrations plurielles », op-cit, p 65.

[3] Gerard Crespo , Les Italien en En Algérie 1830-1960 Histoire et Sociologie D'une Migrtion, Op-Cit, p 13

بأكثر من 5000 مهاجر إيطالي خلال الفترة 1841-1846م بالإضافة إلى ذلك، لم تشجع السياسات الاقتصادية الزراعية التي كانت مخصصة فقط للمواطنين الفرنسيين الهجرة الأوروبية الأجنبية. كما أن الضرائب التي بلغت 25% على البضائع المنقولة من قبل الصيادين الأجانب كانت تعيق الأنشطة التجارية في مجال الصيد[1].

ج-المرحلة الثالثة للهجرة الايطالية 1852-1860م:

عرفت هذه المرحلة هجرات كبرى و اتسمت بالاستقرار من حيث النمو المستمر والثابت في عدد المهاجرين الإيطاليين فبعد عام 1851م بدأت الجزائر تتعافى من أزماتها، وبدأت الزيادة في عدد السكان الأوروبيين مرة أخرى، لكن السكان الأوروبيين في هذه المرحلة كانوا مختلفين بشكل كبير عن السابق. تحت قيادة الحاكم الجديد راندون، الذي كان مصمماً على دفع عجلة الاستعمار، بدأت أعداد كبيرة من العمال الأوروبيين في التدفق إلى الجزائر، حيث جذبتهم الفرص الاقتصادية وإمكانية تحسين الأراضي الزراعية واستغلال فرص العمل المتاحة. كان هذا التحول في طبيعة الهجرة جزءًا من خطة راندون لتطوير الجزائر، حيث كانت الجهود الاستعمارية تركز على استثمار الموارد المحلية وجعل الجزائر جزءًا أساسيًا من الإمبراطورية الفرنسية.[2]

كما تم تعزيز البنية التحتية للجزائر بشكل كبير، بما في ذلك بناء خطوط السكك الحديدية وتحسين الشبكة الطرقية وبداية تطوير المشاريع الهيدروليكية وافتتاح المناجم في الشرق. تزامن ذلك مع الوضع الاقتصادي السيء في إيطاليا الموحدة حديثًا، مما دفع العديد من الإيطاليين، خاصة من المناطق الفقيرة مثل كامبانيا وكالابريا وصقلية وسردينيا، إلى الهجرة إلى الجزائر بحثًا عن فرص عمل أفضل.[3]

[1] Claude Llinares, Op-Cit, p 11.
[2] Gerard Crespo, Les Italien en En Algérie 1830-1960 Histoire et Sociologie D'une Migrtion, Op-Cit, p 13
[3] Claude Llinares, Op-Cit, p 11.

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، كان من الصعب تحديد عدد المهاجرين الإيطاليين، خاصة في الثلاثين عامًا الأولى بعد الاحتلال. يتعذر التمييز بين المهاجرين العاديين والمنفيين السياسيين، خاصة الفارين من الجيش السرديني. من المتوقع أن عدد المنفيين السياسيين الإيطاليين تجاوز الألفين، لكن قلة منهم استفادوا من الدعم الحكومي للاجئين. غالبية هؤلاء المنفيين انضموا إلى الفيلق الأجنبي الفرنسي وساهموا في الحملات العسكرية والتوسع الاستعماري في الجزائر، سواء على طول الساحل أو في المناطق الداخلية.[1].

ابتداءً من عام 1853م قررت فرنسا البقاء وبناء البنية التحتية والقرى الاستيطانية. صحيح أن راندون حاول استقطاب الفرنسيين، الذين وصلوا بصعوبة، ولكن الإيطاليين تبعوا ذلك بسبب تناقل الأخبار: "يمكننا العودة إلى الجزائر والعمل في تطويرها في مجالات مختلفة."

بدأ الإيطاليون القادمون بالوصول من كل أنحاء شبه الجزيرة، حيث أن هناك تصورًا يجب تصحيحه، وهو أن الإيطاليين يأتون فقط من الجنوب ومن نابولي. صحيح أن بعضهم أتى من هناك، لكن ليس الجميع. كانوا يأتون من أماكن مختلفة: من روما، إميليا–رومانيا، بيدمونت، تورينو، وحتى من كانتون تيسينو في سويسرا (الناطق بالإيطالية) وسردينيا. خلافًا للاعتقاد السائد، جاء عدد قليل جدًا من صقلية للاستقرار في الجزائر في الفترة ما بين 1850 و1880م.[2]

د- المرحلة الرابعة للهجرة الايطالية الى الجزائر 1860-1870م :

سميت مرحلة الهجرات الكبرى بسبب النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته الجزائر، حيث أدت سياسة تنفيذ المشاريع الكبرى مثل بناء الطرق، السكك الحديدية خط وهران–الجزائر في عام 1863م الموانئ، سد الشلف، واستغلال مناجم الحديد والرصاص في شرق الجزائر إلى

[1] Antonio Cortese, « L'emigrazione Italiana nell 'Africa Mediterranea », Working Papers , Università degli studi , N° 149,2012, p 09.
[2] Gérard Crespo ,Étude Comparative Des Immigrations italiennes En Algérie et en Tunisie, op-cit, p 65 .

تعزيز الهجرة بشكل كبير، و استمرت هذه الهجرة حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. فما بين عامي 1861 و 1866م ، وصل أكثر من 5000 إيطالي إلى الجزائر[1]

وبحلول عام 1864م ارتفع إلى 12 ألفًا، وفي عام 1866م وفقًا لأول البيانات الرسمية المستندة إلى التعداد السكاني، بلغ العدد 16,665. غير أن السلطات القنصلية الإيطالية في ذلك الوقت كانت تقدر العدد الفعلي بحوالي 32 ألفًا، حيث اعتقدوا أن العديد من العمال غير المستقرين، مثل العمال الموسميين، قد فاتهم التسجيل في التعداد.

في تلك الفترة، كانت غالبية العمالة الإيطالية غير مؤهلة، لكنها قدمت مساهمة كبيرة في العديد من المشاريع مثل العمل في المناجم، وحفر الموانئ، وبناء الطرق، والقنوات، والخزانات المائية، والسدود. كما كان هناك عدد كبير ممن عملوا في طواقم السفن المخصصة للصيد أو النقل الساحلي. في الحالة الأولى، كان معظمهم من بيمونتي ولومبارديا، بينما كان الغالبية من جنوة، ليفورنو، نابولي وصقلية أي من المناطق البحرية.[2]

عرفت هذه الفترة الهجرة المؤقتة أو الموسمية، التي كانت بارزة للغاية ما بين 1860 و1980م هذه الهجرة الموسمية كانت شائعة بين فئات معينة، مثل عمال المناجم والصيادين[3]

هـ- المرحلة الخامسة من الهجرة الايطالية الى الجزائر 1880-1900م:

شهدت الجزائر في الفترة بين 1880 و1890م طفرة حقيقية في الهجرة الأوروبية، وخصوصًا من إيطاليا. خلال خمسة عشر عامًا، تضاعف عدد الإيطاليين في الجزائر بسبب الجاذبية التي شكلتها البلاد في ظل أزمة زراعية حادة في إيطاليا، زادت سوءًا بسبب انقطاع العلاقات التجارية مع فرنسا، مما جعل المزارعين الإيطاليين يعانون من قلة الأسواق لتصدير منتجاتهم. استمر هذا التدفق الكبير من المهاجرين الإيطاليين حتى عام 1914م.[4]

[1] Claude Llinares, Op-Cit, p 12.
[2] Antonio Cortese, Op-Cit, p 09
[3] Gerard Crespo, Les Italien en En Algérie 1830-1960 Histoire et Sociologie D'une Migrtion, Op-Cit, p 14
[4] Ibid, p 13.

لكن ابتداءً من عام 1890م، بدأت أعداد السكان الإيطاليين في الجزائر بالانخفاض ثم استقرت. يعود هذا إلى أن عددًا كبيرًا من الإيطاليين بدأوا في الحصول على الجنسية الفرنسية وفقًا لقوانين التجنيس لعام 1889م مما أدى إلى عدم احتسابهم كإيطاليين[1].

كان للقانون الصادر في 26 يونيو 1889م تأثيرات كبيرة على الجالية الإيطالية، حيث تم بموجبه إدخال مبدأ التجنيس التلقائي بهدف مزدوج يتمثل في تفتيت المجتمعات الأجنبية وزيادة عدد المواطنين الفرنسيين. في السابق، كان يُسمح للأجانب بالحصول على الجنسية الفرنسية فقط بناءً على طلب شخصي وبإجراءات إدارية فردية. وبموجب قانون 1 مارس 1888م الذي قصر ممارسة الصيد البحري والملاحة الساحلية في المياه الإقليمية الجزائرية على المواطنين الفرنسيين فقط، اضطر العديد من الإيطاليين إلى طلب الجنسية الفرنسية.

نتيجة للقانونين الصادرين في عامي 1888 و1889م تضاءلت الجالية الإيطالية رغم تدفق مهاجرين جدد، معظمهم من العمال غير المهرة والعمال الزراعيين والبنائين. فبعد أن بلغ عددهم ذروته بـ 44,315 شخصًا في عام 1886م انخفض العدد إلى 39,161 في عام 1891م.[2]

حيث يكمن تأثير تطور التشريعات المتعلقة بالصيد والملاحة على عملية تجنيس الإيطاليين في الجزائر. مع الاشارة إلى أن قانوني 1865 و1898م اللذان أسفرا عن تجنيس 7822 إيطاليًا، وهو ما يمثل 29% من إجمالي التجنيس الممنوح للأجانب الأوروبيين والمسلمين الجزائريين في تلك الفترة، متفوقين بذلك على الألمان (23.5%) والإسبان (17.5%). كما أن أكثر من ثلث عمليات التجنيس للإيطاليين تمت بين عامي 1885 و1889م وذلك نتيجة لرفض الاتفاقية الفرنسية الإيطالية لعام 1886 وقانون 1888م الذي

[1] Claude Llinares, Op-Cit, p09
[2] Antonio Cortese, Op-Cit, p 10

حظر صيد الأسماك للأجانب. وقد شهدت الفترة بين 1887 و1888م أعلى معدلات تجنيس، حيث تم تجنيس 815 و855 إيطاليًا على التوال[1]

عرفت الجزائر هجرة دائمة للايطالين بين عامين 1890-1900م خلال هذه الفترة، غادر أكثر من 260000 إيطالي بلادهم، نصفهم بدون أمل في العودة. كانت الجزائر وتونس من الوجهات الرئيسية لهؤلاء المهاجرين، حيث استمروا في البحث عن فرص أفضل وحياة جديدة بعيدًا عن الفقر والصعوبات في إيطاليا[2].

فبعد ان شهدت إيطاليا العديد من الأزمات الاجتماعية، مما دفع عددًا كبيرًا من الإيطاليين للهجرة. بين عامي 1880 و1890م هزت إيطاليا اضطرابات خطيرة مثل إضرابات عمال الرخام في كارارا في عام 1892، وأحداث صقلية في عام 1893م والتمرد في ميلانو في عام 1898م هاجر العديد من الإيطاليين إلى الولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين، حيث غادر أكثر من 200000 إيطالي نهائيًا في عام 1888م.

استمرت الجزائر في استقبال مهاجرين جدد، حيث وصل ما بين 500 و900 مهاجر سنويًا. بين عامي 1875 و1885، تطورت السكك الحديدية في منطقة قسنطينة، مما جذب حوالي 900 مهاجر إيطالي سنويًا للعمل في مشاريع البناء والمناجم.

كان للإيطاليين تخصصات محددة في المناجم مثل استخراج الخام وتدعيم الأنفاق. تميزت بعض المناطق الإيطالية بمهارات معينة، حيث كان العمال السردينيون جيدين في التنقيب، بينما كان البييمونتيون أقوياء جسديًا وينفذون الأعمال الشاقة. خلال فصل الصيف، كانت المناجم تغلق بسبب الحرارة الشديدة، مما يؤدي إلى هجرة موسمية للعمال إلى مشاريع أخرى[3].

انخفض عدد الإيطاليين إلى 35,339 في عام 1896م ثم ارتفع إلى 38,791 في عام 1901م نتيجة تدفق مهاجرين جدد، معظمهم من المناطق الشمالية في إيطاليا، وخاصة من

[1] Hugo Vermeren, Op-Cit, s p
[2] Claude Llinares, Op-Cit, p13.
[3] Claude Llinares, Op-Cit, p 13.

منطقة بيدمونت. بعد الحرب العالمية الأولى ومع وصول موجة جديدة وإن كانت غير كبيرة من المهاجرين، استقر عدد الإيطاليين في الجزائر بين 30,000 و35,000 شخص.

كما تضررت الهجرة الموسمية للصيادين الذين كانوا يعملون في صيد السردين والأنشوجة. ومن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي ساهمت بمرور الوقت في تفاقم الأزمة الجزائرية، كانت مسألة الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي لصالح الاستعمار الأوروبي، مما ألحق أضرارًا بالاقتصاد المحلي[1].

و- المرحلة السادسة للهجرة الايطالية في الجزائر 1914-1960م:

تعتبر هذه المرحلة مرحلة تنازلية لنسبة عدد الهجرة الايطالية الى الجزائر فمع اندلاع الحرب العالمية الأولى، بدأ عدد المهاجرين الإيطاليين في التراجع بشكل كبير. بعد الحرب، تواصل هذا التراجع مع تناقص فرص العمل وتدهور الأوضاع الاقتصادية في الجزائر. بالإضافة إلى ذلك، أدى صدور قانون التجنيس التلقائي في 1889م إلى تحول العديد من الإيطاليين إلى مواطنين فرنسيين، مما أثر على الإحصاءات الخاصة بعدد الإيطاليين في الجزائر[2] .

وهذا أدى إلى اندماج أعداد كبيرة من الإيطاليين في المجتمع الفرنسي. على سبيل المثال، في عام 1911م كان هناك 36,000 إيطالي مسجلين رسميًا في جميع أنحاء الجزائر، لكن هذا العدد يعتبر صغيرًا مقارنةً بالواقع في عام 1914م كان واحد من كل تسعة أوروبيين في الجزائر يتحدث الإيطالية.

من بين المدن التي تميزت بالجاليات الإيطالية كانت الجزائر العاصمة التي احتضنت حوالي 8,000 إيطالي بالإضافة إلى نفس العدد من الطبيعيين، ومدينة بونة (عنابة) التي كان

[1] Antonio Cortese, Op-Cit, p 11.
[2] Gerard Crespo, Gerard Crespo, Les Italien en En Algérie 1830-1960 Histoire et Sociologie D'une Migrtion, Op-Cit, p 14.

بها حوالي 6,000 إيطالي ونفس العدد من المجنسين الفرنسيين. هاتان المدينتان كانتا تحتويان على أحياء خاصة بالإيطاليين، والتي استمرت كجاليات إيطالية حتى نهاية الفترة الاستعمارية.[1]

و وفقًا لإحصاء الإيطاليين في الخارج لعام 1924م بلغ عددهم في الجزائر 37,000، بينما أظهر الإحصاء الفرنسي لعام 1926م أن عددهم انخفض إلى 28,535. و قد وصل العدد الإجمالي للإيطاليين في الجزائر إلى حوالي 18,000 شخص خلال كفاح الجزائر من أجل الاستقلال.

وتُفسّر الاختلافات بين التقديرات التي قد تكون أحيانًا مرتبطة بنفس السنة بسبب تنوع المصادر المستخدمة والصعوبات الموضوعية التي تواجه المحاولات للوصول إلى تقديرات دقيقة. على سبيل المثال، هناك حاجة إلى التمييز بين التدفقات المؤقتة والدائمة. تستند هذه التقديرات في الغالب إلى تقييمات ج. لوث في كتابه "التوطين الإيطالي في تونس والجزائر"، باريس 1905م يجب أن نأخذ في الاعتبار أن بيانات بعض السنوات لا تشمل القاصرين المولودين في البلاد من والدين إيطاليين، والذين يُعتبرون، بناءً على قانون عام 1889م فرنسيين مُجنّسين، بشرط تعليق التخلي عن الجنسية الإيطالية.[2]

و سنعرض في **الجدول رقم 16:** احصائيات تبين الوجود الإيطالي في الجزائر بين عامي 1833 و1926م:[3]

السنوات	العدد	السنوات	العدد
1833	1.122	1881	1.122
1836	1.845	1886	1.845
1846	8.175	1891	8.175
1855	9.000	1896	9.000
1864	12.000	1901	12.000

[1] Gerard Crespo, Gerard Crespo, Les Italien en En Algérie 1830-1960 Histoire et Sociologie D'une Migrtion, Op-Cit, p 13.
[2] Antonio Cortese, Op-Cit, p 11
[3] Ibid, p 27

1866	16.665	1906	16.665
1871	16.498	1911	16.498
1881	33.693	1924	33.693
1886	44.315	1926	44.315

يوضح الجدول الزيادة التدريجية في أعداد المهاجرين خلال الفترة الممتدة من 1833 حتى 1926. تبدأ الأرقام بزيادات طفيفة في منتصف القرن التاسع عشر، مثل 1,845 في عام 1836، وتتصاعد بشكل ملحوظ بحلول عام 1866 مع تسجيل 16,665 مهاجرًا. تصل ذروة هذه الزيادة في عام 1886، حيث بلغ العدد 44,315، وهو ما يعكس تأثير التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي دفعت مزيدًا من الأفراد إلى الهجرة.

5- توزيع الجغرافي للإيطاليين في المدن الجزائرية:

شهدت المدن الجزائرية الغربية تمركزًا واضحًا للجاليات الإيطالية، حيث تباينت أعدادهم تبعًا لطبيعة المناطق والفرص الاقتصادية المتاحة. يمكن تلخيص توزيعهم الجغرافي على النحو التالي:

أ- التوزيع الجغرافي للمهاجرين الإيطاليين في مقاطعة الغرب:

تشكل الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالتوزيع الديموغرافي للأجانب في الجزائر عام 1846م، والمستمدة من مراسلات ضباط الحاميات العسكرية وضباط الحالة المدنية مع الحكومة العامة، مصدراً تاريخياً بالغ الأهمية رغم طابعه المجزأ والانتقائي. وتكشف هذه السجلات، التي اقتصرت على مناطق ولاية وهران، عن وجود مجتمعات إيطالية صغيرة ولكنها ذات دلالة: 57 إيطالياً في تلمسان، 24 في أرزيو، 88 في معسكر، 1 في سعيدة، و4 في تيارت .وتمثل هذه الأرقام ظاهرة ديموغرافية تستحق التحليل من زاويتين متكاملتين:

أولاً، من الناحية الكمية، يعكس العدد المحدود للإيطاليين في هذه المناطق الداخلية (مقارنة بتواجدهم الكثيف في السواحل) طبيعة الهجرة الإيطالية التي فضلت المراكز الحضرية

الساحلية، مما يجعل وجود هذه المجموعات الصغيرة في عمق التراب الجزائري ظاهرة استثنائية تستحق الدراسة[1].

ثانياً، من الناحية النوعية، تكشف الصورة النمطية السلبية التي قدمها المسؤولون الفرنسيون عن هذه الجاليات (بوصفهم "مشبوهين" أو "هاربين من الخدمة العسكرية" أو "ذوي سوابق جنائية") عن رؤية استعمارية تمييزية حاولت تقويض الشرعية المجتمعية للإيطاليين. وقد يكون هذا التوصيف متحيزاً ويعكس في جزء منه المخاوف الفرنسية من المنافسة الديموغرافية والاقتصادية مع الجاليات الأوروبية الأخرى[2].

هذه الوثائق، رغم محدوديتها الجغرافية (اقتصارها على وهران) وضآلة الأعداد المذكورة، تقدم لمحة نادرة عن التوزيع غير المتجانس للسكان الإيطاليين في الجزائر، وعن الديناميكيات المعقدة للعلاقات بين مختلف مكونات المجتمع الاستعماري في منتصف القرن التاسع عشر.[3] اما البيانات الاكثر اكتمالا نسبيا كانت سنة 1855م حسب ماهو موضح في **الجدول رقم 17:**

الإقليم	السكان الفرنسيون	السكان الإيطاليون	إجمالي الأوروبيين
وهران	22,643	1,662	44,144
الأراضي العسكرية	2,775	309	3,944

يظهر الجدول تبايناً في أعداد السكان بين المناطق المختلفة، مع التركيز على الأراضي العسكرية التي استقطبت أعداداً لا بأس بها من الأوروبيين مقارنةً ببقية المناطق.

كما ان الإيطاليين كانو متمركزين بشكل رئيسي في خمس مناطق من الغرب الجزائري كما يوضح **الجدول رقم 18 :** [4]

[1] Gerard Crespo, Les Italien en En Algérie 1830-1960 Histoire et Sociologie D'une Migrtion, Op-Cit, p 15.
[2] Ibid.
[3] Gerard Crespo, Les Italien en En Algérie 1830-1960 Histoire et Sociologie D'une Migrtion, Op-Cit, p 15.
[4] Foerster F Robert, Op-Cit, p 200.

المنطقة	وهران	مرسى الكبير	سيدي بلعباس	تلمسان	نيمورس (الغزوات)
العدد	872	334	132	105	104

يلاحظ من خلال البيانات المعروضة في الجدول تُظهر توزيع المهاجرين الايطاليين في بعض المناطق الجزائرية خلال الحقبة الاستعمارية، حيث تبرز وهران كأكبر مركز سكاني للمستعمرين الأوروبيين. تشير الأرقام إلى أن وهران كانت تضم أكبر عدد من الفرنسيين والإيطاليين و الاسبان، ما يعكس الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة.

تميزت الجزائر الغربية بوجود جيوب من المستوطنات الإيطالية، حيث تركزت الأغلبية في وهران وضواحيها، لا سيما في المناطق الساحلية والموانئ، حيث عملوا في مجال الصيد البحري. كما امتد هذا التواجد ليشمل بعض المناطق الريفية، ولكن بأعداد أقل، مثل سان دوني دو سيق التي استقطبت 20 إيطاليًا، وميسيرغين التي استقر فيها 23 فردًا، مستفيدين من ازدهار هذه المناطق نسبيًا[1].

أما في الداخل، فقد بلغ عدد الإيطاليين في تلمسان وسيدي بلعباس أكثر من مئتي شخص، وكان لوجود الجيش الفرنسي دور أساسي في استقطابهم، حيث تم تشغيلهم في أعمال الحفر، والبناء، وصيانة المباني. يعكس هذا التوزيع الجغرافي أنماط الهجرة والاندماج الاقتصادي للإيطاليين في الجزائر خلال تلك الفترة، حيث ارتبطت أماكن استقرارهم بفرص العمل المتاحة في القطاعات البحرية والعسكرية والعمرانية[2].

ب-التوزيع الجغرافي للمهاجرين الإيطاليين في الجزائر الوسطى:

يتمركز الإيطاليون بشكل رئيسي في الجزائر العاصمة وضواحيها، حيث يفضلون العيش في المناطق الساحلية والمدن الرئيسية. يعكس هذا التوزيع تفضيل الإيطاليين للمناطق الحضرية

[1] Foerster F Robert, Op-Cit,, p 200.
[2] Ibid.

والأنشطة المتعلقة بالبحر، مع وجود أقلية في المناطق الريفية. حيث كان هناك عدة آلاف من الإيطاليين في مدينة الجزائر.[1]

الجدول رقم 19: يوضح التعداد السكان الأوروبيين في مقاطعة الجزائر 30 سبتمبر 1855م [2]

منطقة	الفرنسيون	الإيطاليون	الإجمالي الأوروبي
الجزائر	17,285	764	20,604
المدية	3,935	298	5,371
البليدة	4,377	324	6,123
سور الغزلان	1,233	124	1,609
الشلف	1,672	74	2,089
عين الدفلى	2,014	82	2,481
مليانة	2,298	142	2,927
برج بوعريريج	1,417	58	1,654
الإجمالي	34,231	1,866	42,858

تعكس هذه البيانات توزيع السكان الأوروبيين في مختلف مناطق الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي. يظهر أن الجزائر العاصمة كانت تضم أكبر عدد من الأوروبيين (20,604)، مع وجود أغلبية من الفرنسيين (17,285). كما تبرز مناطق مثل المدية والبليدة وعين الدفلى كمناطق ذات وجود أوروبي بارز. تشير هذه الأرقام إلى مدى التأثير الاستعماري على البنية السكانية في تلك المناطق، حيث كانت المدن الكبرى والمناطق ذات الأهمية الاقتصادية تستقطب أعدادًا أكبر من المستوطنين الأوروبيين.

[1] Foerster F Robert, Op-Cit, p 49.
[2] Gerard Crespo, Les Italien en En Algérie 1830-1960 Histoire et Sociologie D'une Migrtion, Op-Cit, p 16,17.

ج-التركيز الإيطالي في مقاطعة قسنطينة:

تعد بونة بوضوح المدينة الإيطالية الكبرى في القسم، حيث تجمع أكبر مستعمرة من الإيطاليين، حيث يمثلون 20% من الأوروبيين في المدينة. وكما هو الحال في الغرب، يفضل الإيطاليون الساحل، حيث يتمركز 75% منهم في ثلاث بلديات: بونة، فيليبفيل، ولاكال. لكن ما يلفت الانتباه هو التركيز الكبير للسكان الإيطاليين، حيث أن 88% منهم متمركزون في خمس بلديات فقط: بونة، فيليبفيل، لاكال، قسنطينة، وسطيف.

لا يوجد تشتت ولا ريفية للمستعمرة الإيطالية كما يبين **الجدول رقم 20:** التوزيع الجغرافي للمهاجرين الإيطاليين في الجزائر الشرقية في 30 سبتمبر لعام 1855م[1]

منطقة	الفرنسيون	الإيطاليون	الإجمالي الأوروبي
قسنطينة	3212	336	7213
قالمة	4,462	1865	7213
سطيف	1,059	227	1286
بونة	2,857	1,415	4272
لاكال	416	307	723
فيليبفيل	4,440	807	5247
بجاية	688	93	781
12بلدية أخرى	6,682	56	6738
الإجمالي	16,698	3,336	28090

الجدول يوضح تركز المهاجرين الإيطاليين في بعض المناطق الجزائرية الشرقية، حيث يظهر تمركزهم في المدن الساحلية الكبرى مثل بونة وفيليبفيل. كما يشير إلى أن الإيطاليين

[1] Foerster F Robert, Op-Cit, p 49.

يشكلون نسبة مؤثرة من السكان الأوروبيين في هذه المناطق، مما يعكس تفضيلهم للاستقرار في المناطق الحضرية المتقدمة.

في الطرف الآخر من البلاد، يقدم قسم قسنطينة تكوينًا ديموغرافيًا مختلفًا تمامًا. فضل الإيطاليون هذه الوجهة لاجل القرب الجغرافي من السواحل حيث بلغت نسبة الإيطاليين في الداخل مثل سطيف (12% من الأوروبيين)، قسنطينة (8%)، وقالمة (9%) و هذا مرتبط بأصلهم الاجتماعي والمهني كما ان بونة في الشرق الاقصى للجزائر كانت تتمتع بجاذبية كبيرة لهذه الهجرة. شكل الإيطاليون فيها مجتمع متجانس حافظ على خصوصياته[1]

6- اندماج الايطاليين في مجتمع الاستعماري:

هاجر معظم الإيطاليين إلى الجزائر من جنوب إيطاليا وصقلية، في إطار موجة الهجرة الإيطالية الكبرى التي نشأت نتيجة الأزمة الزراعية والفقر المدقع الذي عانت منه مناطق الجنوب. وقد لعب الإيطاليون دورًا بارزًا في قطاع الصيد البحري، حيث هيمنوا تقريبًا على هذه الصناعة في موانئ شرق ووسط الجزائر.

وتوضح سجلات "المؤسسات الفرنسية" للفترة 1844-1845م أن الإيطاليين امتلكوا 196 من أصل 201 سفينة مخصصة لصيد المرجان، و148 من أصل 306 سفينة صيد أخرى، مما جعلهم مسؤولين عن صيد 56% من إجمالي الأسماك المصطادة خلال عام 1844م

إلى جانب الصيد البحري، أسهم الإيطاليون بفعالية في مشاريع البنية التحتية الكبرى، حيث كانوا، على غرار الإسبان في غرب الجزائر، يشكلون القوة العاملة الأساسية في تنفيذ مشاريع بناء الموانئ، وشق الطرق، ومد خطوط السكك الحديدية.[2]

وشكل أبناء بييمونتي نسبة مهمة من المهاجرين الإيطاليين، غير أن الغالبية العظمى جاءت من سكان المملكة السابقة للصقليتين وسردينيا، الذين استقروا في مناطق مختلفة تبعًا

[1] Foerster F Robert, Op-Cit, p 49.
[2] Kamel Kateb, Op-Cit, p 28.

لطبيعة أعمالهم. استقر الصقليون والنابوليتانيون على السواحل، حيث امتهنوا الصيد البحري والملاحة، بينما كان موسم صيد السردين والأنشوجة يشهد قدوم طواقم كبيرة من نابولي وجزر إسكيا وبروسيدا إلى السواحل الجزائرية، ليغادروا محملين بمحاصيلهم مع انتهاء الموسم.

عمل الساردينيون في الزراعة، حيث استقروا في المناطق الريفية وكرّسوا جهودهم للأعمال الزراعية. في السنوات الأخيرة، وخاصة في منطقة فيليبفيل، بدأ النابوليتانيون بالاتجاه نحو زراعة الكروم. في البداية، كانوا يعملون كمستأجرين، لكن بفضل اجتهادهم وحرصهم على الادخار، تمكنوا من جمع ثروات صغيرة وأصبحوا لاحقًا ملاكًا للأراضي.

امتدت مشاركة الإيطاليين إلى قطاع الأشغال العامة، حيث استقطبت هذه المشاريع العديد منهم للعمل فيها. أما المهاجرون القادمون من شمال إيطاليا، فقد توزعوا بين المناطق الساحلية والداخلية، وامتهن معظمهم حرفة البناء. وقد برز من بينهم عدد من كبار مقاولي البناء، الذين لعبوا دورًا مهمًا في تطوير البنية التحتية في المنطقة.[1]

جلب المهاجرون معهم عاداتهم وتقاليدهم وأسلوب حياتهم، بما في ذلك مأكولاتهم التي أصبحت جزءًا من النسيج الثقافي للمجتمع الذي استقروا فيه. أظهرت الدراسات أن استخدام اللغة الإيطالية بدأ في التلاشي بعد جيلين من الهجرة، إلا أن العادات الغذائية والوصفات التقليدية استمرت لفترة أطول، مما يعكس تمسكهم بإرثهم الثقافي رغم عملية الاندماج.

من الناحية الدينية، تميز الإيطاليون بتدينهم العميق، حيث لعب الدين دورًا محوريًا في حياتهم اليومية، وظهر ذلك في التقاليد والممارسات الدينية التي حافظوا عليها في مجتمعاتهم الجديدة[2].

[1] Ricoux René, op-cit, p 12.
[2] Claude Llinares, Op-Cit, p12.13 .

أدى الاندماج الاجتماعي والقانوني إلى أن معظم الإيطاليين في الجزائر أصبحوا مواطنين فرنسيين أو تم امتصاصهم في المجتمع الفرنسي. ومن الجدير بالذكر أن من المهاجرين الإيطاليين في الجزائر، من الشخصيات السياسية من اصل ايطالي رئيس الوزراء فيفياني[1].

3-الاقلية الالمانية و السوسرية في الجزائر:

كانت الهجرة إلى الجزائر بالنسبة للأوربيين جزءًا من موجة هجرة أوسع شملت أيضًا الانتقال إلى أمريكا ومناطق أخرى، حيث كان البحث عن حياة أفضل وتحقيق "الحلم الأمريكي" دافعًا أساسيًا للكثيرين لخوض تجربة الهجرة نحو أماكن جديدة وغير مألوفة. [2]

ومع ذلك، لم يتمكن جميع المهاجرين من تحقيق أهدافهم في العالم الجديد، ومن بينهم عدد من الألمان الذين واجهوا صعوبات في الاستقرار في أمريكا، مما دفعهم إلى البحث عن بدائل أخرى.

وجد بعض هؤلاء المهاجرين الألمان فرصة جديدة في الجزائر، التي كانت آنذاك تحت الحكم الفرنسي. وقد رحبت السلطات الفرنسية بهم، نظرًا لسعيها إلى تعزيز الوجود الاستيطاني الأوروبي في المستعمرة. قدمت لهم التسهيلات اللازمة للاستقرار، مما شجع العديد منهم على إعادة بناء حياتهم هناك والمساهمة في المشهد الاقتصادي والاجتماعي للجزائر خلال تلك الفترة.

1- اوضاع المانيا في بداية قرن التاسع عشر:

منذ العصور القديمة، اظهر لنا التاريخ أن العرق الجرماني لطالما كان لديه ميل واضح للهجرة. فقد كان منتشرا في كل اوربا و حتى شمال افريقيا الاحتلال الوندالي. و في القرن السادس عشر، منعت الانقسامات الدينية ألمانيا من استكشاف العالم الجديد، ولكن بعد التهدئة،

[1] Foerster F Robert, Op-Cit, p .222
[2] Jean-Maurice Di Constanzo, Allemands et Suisses en Algérie 1830-1918, Editions Jacques Gandini, Nice, France, 2001, p 05.

انضم الألمان إلى المستوطنين الإنجليز والهولنديين والسويديين في أمريكا الشمالية، استجابة لدعوات ويليام بن الأخوية للمضطهدين.

في القرن الثامن عشر، أسس المهاجرون البروتستانت الألمان مستوطنات في الولايات المتحدة، مثل جورجيا ونيويورك، رغم الظروف الصعبة التي واجهوها، مما أدى إلى زيادة عددهم إلى 200,000 بحلول عام 1766م ومع ذلك، بدأت المقاومة من السكان الأصليين وسياسات التوطين الصارمة تؤثر سلبًا على تدفق الهجرة[1]. و بعد عام 1830م شهدت ألمانيا زيادة ملحوظة في الهجرة نتيجة لتأثير الثورة الفرنسية، حيث ارتفع عدد المهاجرين إلى 33,000 في عام 1837م ألهمت هذه الزيادة بعض الأمراء والنبلاء الألمان لتأسيس مستعمرة ألمانية في تكساس، لكن مشروعهم واجه الفشل [2]

شهد القرن التاسع عشر مرحلة من التطور والتقدم، خاصة في المجال الصناعي، حيث كانت فرنسا وإنجلترا في طليعة الدول الصناعية، بينما لم تكن بقية الدول الأوروبية قد دخلت عصر التصنيع بعد. على سبيل المثال، ظلت ألمانيا خلال تلك الفترة بلدًا زراعيًا، ولم تبدأ فيها حركة التصنيع إلا في وقت لاحق.[3]

ازدادت الهجرة الألمانية بشكل ملحوظ بين عامي 1846 و1847م، مدفوعة بأزمات المحاصيل مثل مرض البطاطس ونقص الحبوب، مما دفع العديد من الألمان إلى البحث عن فرص حياة أفضل خارج بلادهم. على الرغم من أن الثورة الفرنسية عام 1848م لم تكن عاملًا رئيسيًا في دفع الألمان إلى الهجرة، إلا أن الصراعات الداخلية أبقت الكثير منهم في وطنهم.

ومع ذلك، بعد فشل الديمقراطية، تزايدت المخاوف السياسية وصعوبات المعيشة، مما أدى إلى ارتفاع عدد المهاجرين في عام 1854م، خاصة مع توفر فرص جديدة في كاليفورنيا

[1] Jules Duval, op-cit, p 47.
[2] Ibid, p 49.
[3] حسنة كمال ، "هجرة المعمرين الغير الفرنسيين الى الجزائر خلال القرن التاسع عشر"، مجلة العبر للدراسات التاريخية و الاثرية في شمال افريقيا، المجلد 04، العدد02 سبتمبر 2021، ص 540.

وأستراليا. ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية في ألمانيا من عام 1855م فصاعدًا، بدأت معدلات الهجرة في التراجع مجددًا[1].

قبل احتلال فرنسا للجزائر، كانت القارة الأمريكية الوجهة الأكثر جذبًا للمهاجرين الأوروبيين، بما في ذلك الألمان. ووفقًا لتصريحات الحكومة الأمريكية عام 1847م، بلغ عدد المهاجرين الألمان إلى الولايات المتحدة حوالي 200000 شخص .لاحقًا، دعمت السلطات الفرنسية الهجرة إلى الجزائر، كجزء من سياستها لتعزيز الاستيطان الأوروبي في مستعمرتها الجديدة.[2]

2- الجهود الحكومة الفرنسية لجذب المهاجرين الالمان و السويسريين الى الجزائر:

بعد ان أدركت السلطات الفرنسية أنه من غير الممكن جذب تدفق هائل من المهاجرين الفرنسيين كما هو الحال في الولايات المتحدة، فبدأت تفكر في استقطاب المهاجرين من ألمانيا وسويسرا وبلجيكا. وظهر ذلك في الجهود للترويج لفوائد الهجرة إلى الجزائر، مثل الكتيب الذي أصدره فريدريش هيرمان تحت اسم مستعار هو ديباينز، والذي دعا فيه المهاجرين الألمان إلى الجزائر في عام 1863م.

أبرز هذا الكتيب فوائد الهجرة إلى الجزائر، مشيرًا إلى القرب الجغرافي وسهولة السفر بالمقارنة مع الوجهات البعيدة الأخرى، بالإضافة إلى المناخ الجيد الذي يتمتع به الألمان المقيمون هناك. على الرغم من بعض المبالغات في الدعاية، كانت الرسائل السلبية من المهاجرين القدماء تشير إلى صعوبة الحياة هناك، لكنها لم تكن مانعًا لعدد من المهاجرين الجدد.

[1] Jules Duval, op-cit, p 51.
[2] Louis Boudicor , op-cit, p 206.

كما أن رسائل المهاجرين من قراهم الأصلية كانت تعتبر أكثر تأثيرًا من الدعاية الرسمية، حيث كان يتم الإشادة بالأراضي المجانية والخصبة مقارنةً بما يمتلكونه في بلادهم، مما ساهم في تعزيز فكرة الهجرة إلى الجزائر[1]

لكن مع ذلك نجد انها فرضت شروط على المهاجرين الالمان و السويسريين في 28 سبتمبر 1853م أصدرت الحكومة الفرنسية قرارًا وزاريًا يحدد شروط هجرة الألمان والسويسريين. كان على العمال العزاب تقديم مبلغ 100 فرنك، بينما يجب على العمال المتزوجين مع عائلاتهم تقديم 400 فرنك.

بالنسبة للمستعمرين، كان يجب عليهم إثبات امتلاكهم لمبلغ 2000 فرنك، ثم 3000 فرنك بدءًا من مايو 1855م للحصول على إذن بالعبور ومزرعة مجانية تتراوح بين 4 و 5 هكتارات، مع إعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات.

بعد احتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، اتبعت فرنسا سياسة استيطانية ممنهجة لتعزيز الوجود الأوروبي في المستعمرة الجديدة. فبين 1830–1848، عملت الإدارة الاستعمارية عبر وكلاء مختصين على تشجيع هجرة الفرنسيين والأوروبيين إلى الجزائر، وبلغت ذروة هذه السياسة بإصدار الجمعية الوطنية الفرنسية لقانوني 20 و23 سبتمبر 1848 الذي قدّم حزمة إغراءات للمهاجرين تشمل قروضاً لشراء المساكن والأدوات الزراعية، ومنحاً لأراضي تتراوح بين 2 إلى 10 هكتارات.

وقد نُظمت عملية الهجرة بشكل محكم، حيث جُمع المهاجرون في مجموعات متجانسة حسب مناطقهم الأصلية، مع استهداف المناطق الفرنسية الأكثر فقراً لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستوطنين[2].

[1] Jean-Maurice Di Constanzo, Allemands et Suisses en Algérie 1830-1918, Editions Jacques Gandini, Nice, France, 2001, pp 36, 37.
[2] Ibid, p 45

وتصاعدت وتيرة الهجرة الأوروبية بعد عام 1870م مع تدفق أعداد كبيرة من سكان الألزاس واللورين الذين هربوا من المناطق التي احتلتها ألمانيا بعد الحرب الفرنسية البروسية. لكن هذه الموجات الاستيطانية خلفت آثاراً مدمرة على المجتمع الجزائري، تمثلت في مصادرة الأراضي الزراعية الخصبة لصالح المستوطنين، وتفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، وخلق نظام تمييزي قاسٍ حرم الجزائريين من حقوقهم الأساسية. وقد تحمل المجتمع الجزائري وحده تبعات هذه السياسة الاستعمارية[1].

3- المحاولة الاولى لتوطين المان و سوسريين في الجزائر:

مع نهاية سنة 1830 م وبداية 1831م أقلعت سفينة من ميناء الهافر باتجاه العالم الجديد أمريكا وعلى متنها أكثر من 700 مهاجر [2]، و هم مجموعة من المهاجرين الألمان الذين فروا من الظروف الاقتصادية الصعبة في بلادهم ، حيث كانوا يأملون في الانتقال إلى البرازيل. أغلبهم من إقليم ربنانيا و بافاريا و ووتمبرغ ، ومن بينهم أيضا مهاجرون من سويسرا والألزاس؛ كان متجهين الى العالم الجديد امريكا لكن الوكيل المتعاقد معهم تخلى عنهم وهم في طريقهم إلى البرازيل في مدينة الفرنسية دانكيرك.[3]

ومع تأخر الرحلات، بدأوا في البحث عن خيارات بديلة مثل الانتقال إلى الجزائر. ورغم امتلاك بعضهم معرفة بالزراعة، كانوا يفتقرون إلى الموارد المالية ووسائل النقل، مما دفع البعض إلى التسول. ما ازعج سكان المدينة مما اظهروه من ظاهرة التشرد و التسول في شوارعها وقدموا عدة شكاوى الى البلدية لتجد لهم حلا[4].

---

[1] عدة بن داهة، ، الهجرة الالمانية الى الجزائر خلال القرن 19 1830-1900م، مجلة المواقف للدراسات التاريخية في المجتمع و التاريخ، العدد 04، 1 ديسمبر 2009، ص 09.

[2] نفسه، ص 10.

[3] صالح عباد المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 08

[4] Michel Drosson, histoire de la creation de la Stidia, Thermographie du Midi, France, p 34.

عانت العائلات من ظروف معيشية قاسية، مما أثار قلق السلطات المحلية التي أبلغت نائب المحافظ عن الوضع وطلبت تعليمات للتعامل مع تدفق المهاجرين. كما تناولت الصحافة معاناة هؤلاء المهاجرين، مما أدى إلى ردود فعل سلبية من بعض سكان دنكيرك الذين شعروا بأنهم سيفقدون فرص العمل، مما دفع السلطات إلى اتخاذ قرارات للحد من الأعمال الممنوحة للمهاجرين.

في نهاية قررت تهجيرهم الى الجزائر وقد قسمتهم السلطات الاستعمارية في الجزائر الى مجموعتين المجموعة الاولى تكونت من 50 عائله اقامتها في دالي ابراهيم ووزعت عليها قطعه من الاراضي بلغت مساحتها الإجمالية اما المجموعة الثانية تكونت من 23 عائله اقيمت في القبه وزعت عليها 93 هكتار من الاراضي لكن هذه المحاولة الرسمية كان مصيرها الفشل لنقص الامكانيات المادية لدى هؤلاء الوافدين[1].

وتحت تأثير الدعاية الفرنسية الماهرة، قبل هؤلاء التحول إلى الجزائر بعد أن تلقوا وعودا بالحصول على أراضي زراعية خصبة إثر حلولهم بها ، فكانت أولى منازلهم في الجزائر دالي إبراهيم والقبة، إلا أنهم لم يتمكنوا من الاستقرار بهما ، فحوّلوا إلى غرب الجزائر ليثبتوا في المراكز الاستيطانية لوادي التاغية جنوب معسكر وجورج كليمنص و ستيديا حاليا ، وسانت ليوني (المقهوم حاليا).

وهكذا تكون فرنسا قد سدّت طريق الهجرة الفرنسية والأوروبية إلى العالم الجديد، وحولتها صوب الجزائر، حتى يحل حسب زعمها الحلم الجزائري محل الحلم الأمريكي[2] (Le rêve Américain doit devenir le reve Algérien) حيث و منذ سنة 1830م تم إرسال العديد من

[1] Michel Drosson, histoire de la creation de la Stidia, Thermographie du Midi, France, 35.

[2] عدة بن داهة ، الهجرة الالمانية الى الجزائر خلال القرن 19، مرجع سابق، ص ص 09، 10

الألمان، من مسافرين وأكاديميين وعلماء وكذلك عسكريين، إلى الميدان لتنظيم استيطان و المستوطنين الألمان في المستعمرة الفرنسية[1]

لجأت فرنسا إلى شتى الطرق والوسائل لجلب الأوروبيين إلى الجزائر، خاصة في المرحلة الأولى من الاحتلال. ويتضح ذلك من خلال توجيه المهاجرين الألمان، الذين كانوا في ميناء لوهافر (فرنسا)، نحو الجزائر بعد أن كانوا في الأصل متجهين إلى أمريكا[2].

شهدت أربعينيات القرن التاسع عشر محاولات مبكرة لتنظيم الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، تميزت بجهود دبلوماسية وقنصلية مكثفة. ففي عام 1840م تولى الدبلوماسيون الفرنسيون – ولا سيما في ألمانيا وسويسرا – مهمة الترويج للهجرة إلى المستعمرة الجديدة، حيث أسست لجنة مركزية للاستعمار في ألمانيا عام 1841 برئاسة شخصيات مرموقة مثل القنصل العام لورتمبرغ والكونت هاركورت. وقد رافقت هذه الجهود إجراءات ألمانية بإنشاء جمعيات لحماية المهاجرين، بينما وزع الفرنسيون منشورات تروج للهجرة إلى الجزائر[3].

لكن هذه المساعي اصطدمت بمعارضة حكومة لويس فيليب التي تحفظت على تبني سياسة هجرة واضحة، مما أعطى الفرصة للدعاية الأمريكية الأكثر جاذبية التي ركزت على إغراءات الذهب والثراء السريع. في المقابل، اتبعت الدعاية الفرنسية لاستقطاب المهاجرين إلى الجزائر نهجاً انتقائياً، حيث استهدفت – وفق رؤية لي فيجون – فئة محددة من الفلاحين وأصحاب الملكيات الصغيرة الذين يمتلكون المهارات الزراعية وروح المبادرة، بدلاً من جذب اليائسين والفقراء.

لكن أن هذا التوجه "النخبوي" لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما تحولت سياسة الهجرة إلى الجزائر إلى عملية أقل تنظيماً، حيث أصبحت الهجرة الفعلية تعتمد بشكل متزايد على المبادرات

[1] Hélène Blais, "Claire Fredj and Emmanuelle Saada ,Un long moment colonial : pour une histoire de l'Algérie au XIXe siècle p 7-24" ,Revue d'histoire du XIXe siècle ,Société d'histoire de la révolution de 1848 et des révolutions du XIXe siècle 41 ,2010 . P 22.

[2] حسنة كمال، مرجع سابق ، ص 542.

[3] Jean-Maurice Di Constanzo , op-cit, p 38.

الفردية غير الرسمية، بدلاً من السياسات الحكومية المدروسة. وهذا التحول يعكس التناقض الأساسي في السياسة الاستعمارية الفرنسية بين الرغبة في جذب مستوطنين "مثاليين" والضرورة العملية لتعزيز الوجود الأوروبي في المستعمرة بأي وسيلة ممكنة[1].

شهدت الجالية الألمانية في الجزائر تراجعاً ديموغرافياً ملحوظاً خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث انخفض عدد أفرادها من 10,000 نسمة عام 1855م إلى 3,949 فقط بحلول عام 1881م ورغم هذا التراجع، حافظت هذه الجالية على حضورها المؤثر في تطوير بعض القرى الاستيطانية مثل لا ستيديا وديلي إبراهيم والقبة.

وفي سياق متصل، فشلت التوقعات الاستعمارية المتفائلة التي أعلنها لويس فيجون عام 1887 م – والتي توقعت وصول عدد الأوروبيين إلى 900,000 نسمة – في التحقق، حيث لم يتجاوز العدد الفعلي 620,000 أوروبي عام 1900م[2].

من بين المستوطنات الالمانية في الجزائر قرية لاستيديا[3]، التي تأسست عام 1846م كمركز للاستيطان الألماني في الجزائر،يرجع الفضل أن الجيش الفرنسي كان له دور أساسي في إنشاء القرية، حيث قام بتوجيه قوات الهندسة في صيف عام 1844 م للعمل على استغلال هذه العين.

[1] Alain Lardillier, Le Peuplement Francais En Algérie De 1830 À 1900 Les Raisons de son échec 2ditions de échec Éitions de L'atlanthrope, France, 1992,p 22.

[2] ibid, p 23.

[3] لاستيديا او عين ستيديا : أن التسمية قد تم تحريفها وتفسيرها بشكل خاطئ عبر الزمن. يبدأ الأمر بكلمة "عين" التي تعني "مصدر" أو "نبع"، بينما "ستيديا" لا تعني شيئًا في اللغة العربية، لذا تُفسر أحيانًا على أنها "غزيرة". الترجمة الصحيحة كان يجب أن تكون "عين سديدية"، في إشارة إلى مصدر مائي بلون صدئ يجدر الاشارة ان هذه الارض المستخدمة في إنشاء القرية مغتصبة حيث. كانت هناك نزاعات حول ملكية الأراضي، حيث ذكر المارشال بوجود وجود حيوانات برية في المنطقة، مما يدل على أن الأرض كانت تغطيها الأدغال والنباتات. و كانت تعيش هناك قبيلة بن تومي التي كانت تزرع الخضروات وتربي الماشية. و لم تستطع اثبات الملكية خلال عملية بناء القرية. في عام 1848م وقدمت سيدة تُدعى سينا بنت غيتار ملكية قطع من الأراضي وثائق تثبت ذلك، ولكن قضيّتها استمرت لمدة 11 عامًا في الإدارة دون حل . ينظر. Michel Drosson, op–cit, p 48,49

تم إنشاء نظام لجمع المياه عن طريق حفر قناة وطريق لتوصيل المياه إلى خزانات. تم تعزيز المنطقة بحماية عسكرية لتربية الأغنام، نظرًا لجودة الأعشاب الناتجة عن الهواء البحري. كما أن الجنود كانوا يتلقون أوامر صارمة للحفاظ على الأمن والانضباط في المنطقة، مما يعكس الاستعداد العسكري والاهتمام بالموقع الاستراتيجي لستيديا[1].

شهدت قرية لاستيديا نموذجاً مثيراً للاستيطان الألماني في الجزائر، حيث استقر مهاجرون من منطقة الراين بعد رحلة شاقة وصلت أولى دفعاتهم في خريف 1846م عانى المستوطنون الأوائل ظروفاً قاسية اعتمدوا فيها كلياً على المساعدات العسكرية الفرنسية من غذاء وبطانيات، بينما حصدت الأمراض أرواح العديد منهم في السنوات الأولى.

لكن عبر الصبر والمثابرة، تحولت القرية تدريجياً إلى مجتمع منتج، حيث شهدت نهاية أغسطس 1847 م بناء 80 منزلاً، وبدأت حقول القمح والشعير تزدهر. كما طور المستوطنون أنشطة اقتصادية جانبية مثل إنتاج الفحم وزراعة الخضروات للتسويق المحلي. وبحلول 1856م رغم الخسائر البشرية الكبيرة، تحققت معجزة صغيرة بتحول لاستيديا إلى قرية مستقرة تظهر قدرة ملحوظة على التكيف، حيث نجح هؤلاء المهاجرون – رغم كل الصعوبات – في تشكيل نواة مجتمع زراعي متكامل، محققين بذلك الحلم الاستيطاني الفرنسي في صيغته الألمانية، وإن كان ذلك بتكلفة بشرية عالية.[2]

كما شكلت قرية حمر العين نموذجاً دالاً لتجربة الاستيطان السويسري في الجزائر، حيث تأسست عام 1849 م في سهل متيجة بجهود الجيش الفرنسي الذي أنجز 51 منزلاً بحلول مايو 1850م استقبلت القرية أول ثماني عائلات من كانتون فاليز السويسري في يناير 1851م بعد تأخير تجاوز العام، وقدمت لهم الإدارة الفرنسية دعماً شاملاً شمل إعانة يومية (1.5 فرنك)، مؤناً غذائية، بذوراً زراعية وأدوات عمل.

[1] Michel Drosson, op-cit, pp 48, 49
[2] Jean-Maurice Di Constanzo, op-cit, pp 94, 95.

إلا أن القرية واجهت كارثة إنسانية مع حلول صيف 1851م حيث أهلكت حمى الملاريا 50 شخصاً، ما أدى إلى هروب 77% من السكان وبقاء 22 عائلة فقط (97 نسمة) بحلول ديسمبر[1].

شهدت القرية محاولات إنعاش متعددة، بدءاً من فبراير 1852 م مع وصول مستوطنين جدد من الألزاس والجزائر رفع العدد إلى 222 نسمة، وإنجاز تحسينات بنيوية كزراعة 1200 شجرة توت وبناء طرق، لكن عودة الأمراض صيفاً خفضت العدد إلى 169. ومع حلول 1858م تحولت القرية إلى مجتمع مستقر نسبياً بعد أن بلغ سكانها 238 نسمة، وتمتعت ببنية تحتية متكاملة (بلدية، كنيسة، نزل، مخبز)، حيث نجحت العائلات الفاليزية في الحصول على قطع أراضٍ كبيرة وبناء مساكن دائمة، رغم التحديات الصحية والبيئية التي واجهتها، لتصبح هذه التجربة نموذجاً لتحول مستوطنة فاشلة إلى قرية منتجة عبر الدعم الاستعماري المستمر والصمود البشري، وإن كان ذلك بتكلفة إنسانية باهظة[2].

4- تجنيد المهاجرين الألمان و السويسريين في اللفيف الاجنبي:

شكل تأسيس الفيلق الأجنبي الفرنسي في 10 مارس 1831م منعطفاً حاسماً في التاريخ العسكري الاستعماري، حيث مثّل حلّاً ذكياً لأزمتين متلازمتين: أزمة اللاجئين الأوروبيين الفارين من اضطرابات ما بعد ثورات 1830م والحاجة الماسة لقوات عسكرية في الجزائر. ضم الفيلق في صفوفه 2,196 جندياً ألمانياً و94 سويسرياً، مثلوا مع غيرهم نسيجاً متعدد الجنسيات من المنفيين السياسيين والمعدمين الاقتصاديين، على غرار ماكسيميليان إيخاكر الذي فرّ من التجنيد الإجباري في ألمانيا ليجد نفسه مجنداً في الفيلق.

لكن الهزيمة القاسية في معركة مكاتا 1835 كشفت عن خلل هيكلي في التنظيم العرقي للوحدات، ما دفع القيادة العسكرية إلى إعادة هيكلة شاملة عام 1836 عبر إنشاء "الفيلق

[1] Jean-Maurice Di Constanzo, op-cit, , p 96.
[2] Ibid, p 97.

الجديد" الذي اعتمد مبدأ الدمج الكامل للجنسيات، محوّلاً التنوع من نقطة ضعف إلى مصدر قوة، وممهّداً الطريق لتحول الفيلق إلى أداة مركزية في المشروع الاستعماري الفرنسي بشمال إفريقيا[1]

شهدت الفترة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر مشاركة بارزة لعدد من الشخصيات السويسرية والأوروبية التي لعبت أدواراً محورية في المشروع الاستعماري، ومن أبرزهم الجنرال جان إرنست هنري بامبرغ الذي لقي حتفه خلال حصار قسنطينة في أكتوبر 1837م متأثراً بجراحه بعد مقتل قائده دييرمون في المعركة نفسها. وكان لبامبرغ صلات عائلية عميقة بشؤون الجزائر، حيث دعم شقيقه أرمند فريدريك بيريجو – مستشار الدولة السويسري – مبادرات اقتصادية واستيطانية مهمة مثل تأسيس بنك الجزائر وتنظيم الهجرة الأوروبية.

وفي سياق متصل، برز السويسري هوبير سالادين من جنيف الذي خدم في بعثة عسكرية بالجزائر، ليقترح بعد عودته فكرة الاستعمار السويسري كحل لمشكلة الفقر في سويسرا. ورغم محدودية نتائج جهوده الأولية، إلا أنها مهدت الطريق لمشاريع لاحقة أكثر طموحاً مثل تأسيس شركة جنيف الاستعمارية، مما يعكس الدور المحوري الذي لعبه الأفراد ذوو الخلفيات العسكرية والاقتصادية في تشكيل السياسات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.[2]

5- تجنيس الألمان و سويسريين بالجنسية الفرنسية:

تكشف تحليلات السجلات الرسمية للتجنيس والوفيات (1830–1912م) عن خصائص ديموغرافية ومهنية مميزة للمهاجرين الألمان والسويسريين في الجزائر، حيث توضح عينة البحث المكونة من 40,000 وثيقة تجنيس – تضم 1,275 ألمانياً و647 سويسرياً – أن الألمان تمركزوا في المهن الحرفية (42%) والزراعية (28%)، بينما برز السويسريون في الزراعة

[1] Jean-Maurice Di Constanzo op-cit, p 13.
[2] Ibid, p 14.

المتخصصة (39%) والحرف اليدوية (35%). تعكس هذه التوزيعات المهنية طبيعة التخصصات الاقتصادية التي جلبها كل مجتمع من موطنه الأصلي[1].

كما ان طلبات المقدمة من اجل التجنيس كشفت عن الوظائف التي شغلها هاذين الفئتين و التي سنعرضها في **الجدول رقم 21:** الذي يبين الأنشطة المهنية للألمان والسويسريين بناءً على طلبات التجنس (بالنسبة المئوية):[2]

قطاع النشاط	النسبة (%) للألمان	النسبة (%) للسويسريين	قطاع النشاط الفرعي	النسبة (%) للألمان	النسبة (%) للسويسريين
نسيج	%16.2	%11	الفلاحون	%2.7	%3.5
الزراعة	%27.2	%19.9	الملاك	%4.2	غير متوفر
الصناعة، الميكانيكا	%2	غير متوفر	البناؤون	%1.8	%5.3
البناء والأشغال العامة	%6.3	%11	الحدادة	%0.9	%1.6
الأغذية، الضيافة	%5.4	%4.2	الجنود	%33	%37.6
الجيش الأجنبي	%38.6	%45.2	الضباط	%5.6	%7.6
الجيش، الدرك	%3.7	%0.4	الأنشطة الطبية	%1.4	%0.8
الدين	%0.7	%0.8	العدالة	%0	%0.4
المهن الذهنية والفنية	%3	%2.7	التجارة، الإدارة	%8.4	%11.3
النقل	%1.6	%2.3	التجار	%3.9	%1.3

[1] Jean-Maurice Di Constanzo, op-cit , p 68 .
[2] Ibid, p 105.

يُظهر الجدول أن الألمان والسويسريين في الجزائر انخرطوا بشكل رئيسي في الأنشطة العسكرية، حيث كان الجيش الأجنبي هو الخيار الأكثر شيوعًا بين كلا المجموعتين. كما يبرز الاختلاف في تفضيلاتهم للقطاعات الأخرى، حيث فضل الألمان العمل في الزراعة بينما كانت التجارة والإدارة أكثر جذبًا للسويسريين[1].

6-اندماج الالمان و السويسريين في المجتمع الاستعماري:

شكّلت السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تصوراً هرمياً للجنسيات الأوروبية، حيث تم تفضيل الألمان والسويسريين والبلجيكيين – كما تجلّى في خطاب صحيفة "لو بوبيلار" خلال الذكرى المئوية للاحتلال – على حساب المالطيين والإسبان والإيطاليين. يعود هذا التراتب العرقي إلى بدايات الاستعمار (1832-1833م)، عندما تبنّى منظّرو الاستيطان فكرة "الكوسموبوليتية الانتقائية" التي استندت إلى معايير ثقافية ودينية، حيث اعتُبرت شعوب شمال أوروبا – بحسب تقارير الدبلوماسيين مثل فيكونت دي فونتيناي – أكثر انضباطاً بسبب قيمها البروتستانتية ومهاراتها الزراعية.

وقد وجدت هذه النظرة تأييداً من مثقفين مثل بروسبر إنفانتين (Prosper Enfantin) من المدرسة السانسيمونية، الذي رأى في هذه المجموعات النواة المثالية لبناء مجتمع ريفي منتج، بينما تم تهميش جنسيات البحر المتوسط ضمن هذه الرؤية الاستعمارية التي مزجت بين التخطيط الديموغرافي والتصورات العرقية[2].

تميز الاستيطان الألماني في الجزائر بتركيزه على المناطق المحيطة بالعاصمة ووهران، حيث أظهر المستوطنون الألمان قدرة ملحوظة على التكيّف مع المناخ المحلي وتحولوا إلى مزارعين أكفاء، غير أن ضعف التدفق الديموغرافي وعدم وجود فائض سكاني بينهم أدى إلى اندماجهم السريع واختفائهم كمجموعة متميزة، على عكس الجاليات الإسبانية والإيطالية الأكثر

[1] Jean-Maurice Di Constanzo, op-cit , p 68 .
[2] ibid, pp 38, 39.

عدداً وتماسكاً. وقد شاركهم السويسريون والبلجيكيون والبولنديون هذه الخصائص الديموغرافية، حيث لم تكن أعدادهم كافية لتشكيل كيانات منعزلة، كما أنهم لم يسعوا أصلاً إلى ذلك. ويضاف إلى هذه الفسيفساء الاستيطانية عنصر سياحي متحرك، تمثله بشكل رئيسي جالية إنجليزية مؤقتة، تجذبها المناخات المعتدلة والمناظر الطبيعية الخلابة في الجزائر.

ولا يمكن إنكار الإسهامات النوعية التي قدمها هؤلاء الأجانب للمشروع الاستعماري، سواء على المستوى الزراعي أو الاقتصادي أو الحضاري، رغم تفاوت درجة تأثير كل مجموعة ومدى استمرار وجودها.[1]

واجه الألمان تحديات صحية بسبب المناخ الحار، واحتاجوا إلى غذاء غني وملابس ثقيلة ليواجهوا تأثيرات المناخ المختلف. كذلك، أثّر افتقار الجزائر للمساحات الخضراء والأشجار المألوفة لديهم سلبًا على رضاهم عن البيئة. ونتيجةً لذلك، اتجه العديد منهم إلى الحانات وأماكن الترفيه للتكيف، ما أدى إلى اضطرابات اجتماعية أثرت على التقاليد المحلية. هذا التباين الثقافي والاجتماعي بين المستوطنين الألمان والجنوبيين ساهم في صعوبة اندماج الألمان، وشكّل تحديًا لاستقرارهم الاجتماعي والنفسي في الجزائر[2].

لم تكن الجزائر المفضلة للمهاجرين الألمان، لا سيما في أواخر القرن التاسع عشر، فقد شكلوا في البداية جالية كبيرة، واستقطبتهم الدعايات الفرنسية الهادفة لتنويع الأصول الجنسية للمستوطنين. قدموا في شكل جماعات كبيرة، حتى شكلوا مجموعة بشرية هامة، بلغ تعدادها سنة 1855م حوالي 10,000 ألماني.

لكن تغير بوصلة الهجرة نحو مناطق بعيدة عن إفريقيا كالأمريكيتين قلل من أعدادهم، فلم يبق منهم سوى 5,722 في الإحصاء العام لسنة 1876م وأقل من 3,949 في إحصاء 1881م وقد مثلت النسبة المرتفعة للوفيات خلال العقود الأولى للاحتلال والتجنيس

[1] Maurice Wahl, Op-Cit, p 214.
[2] Louis de Baudicour, op-cit, p 187.

الأوتوماتيكي لعام 1889م عوامل ساهمت في اختفاء هذه الشريحة من المستوطنين واندماجها نهائياً مع سكان الألزاس واللورين بعد عام 1871م[1] وكان أغلب المستوطنين الألمان ينحدرون من بافاريا وبادونيا، اشتغل معظمهم في التجارة والزراعة .[2]

سنوضح تطور اعداد المهاجرين الالمان منذ سنة 1833م الى غاية 1876م في الجزائر من خلال **الجدول رقم 22:** [3]

لسنة	1833	1836	1841	1851	1856	1861	1866	1872	1876
العدد	692	783	1,547	2,854	5,440	5,816	5,436	4,933	5,722

يعكس الجدول تطور أعداد المهاجرين الألمان في الجزائر من سنة 1833م حتى 1876م، حيث بدأ العدد بـ692 مهاجرًا في عام 1833م، ثم شهد زيادة ملحوظة حتى بلغ 5,440 في عام 1856م. بعد ذلك، استمر العدد في التذبذب قليلاً، حيث وصل إلى 5,816 في 1861م، ثم انخفض قليلاً إلى 4,933 في 1872م. في عام 1876م، بلغ العدد الإجمالي 5,722 مهاجرًا، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في عدد المهاجرين الألمان بعد تزايد أعدادهم في العقود السابقة[4].

كان الغرب الجزائري بالفعل وجهة مفضلة للعديد من المهاجرين من بلدان أوروبا الوسطى، وخاصة من سويسرا. هؤلاء المهاجرون استقروا في مناطق مختلفة من الغرب الجزائري بسبب الفرص الاقتصادية المتاحة، مثل الزراعة والتجارة. وهران كانت من بين المدن الأكثر استقطابًا

[1] زياني فاتح، الواقع الاجتماعي والثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر (1871-1945) وأثره على الأهالي المسلمين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1 -حمة لخضر-، 2020-2021، ص 40.

[2] Ricoux René, op-cit, p 13.

[3] Fillias Achille, Dictionnaire des communes, villes et villages de l'Algérie, Imprimerie de Typographique et Lithographique J. Lavagne, Alger, 1878, p. 131.

[4] Ibid.

للمهاجرين، حيث ساهم السويسريون إلى جانب مجموعات أخرى في تطوير البنية الاقتصادية والتجارية للمنطقة.[1]

هـ- الاقلية المالطية في الجزائر :

شكّل المالطيون في الجزائر الاستعمارية ظاهرة ديموغرافية فريدة جمعت بين التناقضات، فبينما كانوا رعايا بريطانيين بحكم تبعية جزر مالطا للتاج البريطاني، حملوا هويةً متعددة الطبقات تجسدت في ملامحهم العربية-المتوسطية ولهجتهم المالطية الهجينة التي تمزج العربية بالإيطالية[2].

1- تطور الهجرة المالطيين نحو الجزائر:

شهدت الهجرة المالطية إلى الجزائر في القرن التاسع عشر تحولاً من نمط مؤقت إلى استقرار دائم، حيث زاد عدد المهاجرين المالطيين بشكل مطرد منذ عام 1833م أظهرت هذه الجماعات قدرة على التكيف مع البيئة المحلية أكثر من بعض المستعمرين الفرنسيين، الذين كانوا يبيعون أراضيهم للمالطيين بعد عدم نجاحهم في التأقلم مع الظروف المناخية والعمل. ومع مرور الوقت، تمكن المالطيون من توفير المال وشراء الأراضي، مما أدى إلى اندماجهم في النسيج الاستعماري[3].

أصبحت هذه الهجرة حلاً للحاجة الملحّة إلى العمالة في الجزائر، حيث لم تستطع فرنسا تحقيق نمو سكاني كافٍ لدعم الاستعمار. وخلصت تقارير رسمية، مثل تقرير لجنة بونيت عام 1833م إلى أن هناك ضرورة لجذب العمالة الأجنبية، بما فيها الألمان والمالطيين، للمساهمة في تطور المستعمرة. وهكذا، تحول هؤلاء المهاجرون تدريجيًا إلى عنصر أساسي في البنية الاستعمارية الدائمة، حيث أثبتوا أهمية وجودهم في دعم المشروع الاستعماري الفرنسي.[4]

[1] زياني فاتح، مرجع سابق، ص 41.

[2] Ricoux René, op-cit, p 12.

[3] Emile Temine. op-cit, p 42.

[4] Ibid.

2- اندماج المالطيين في المجتمع الاستعماري في الجزائر:

تمركز المالطيون بشكل رئيسي في شرق الجزائر، وخاصة في المدن الساحلية. المالطيون، الذين كانوا غالبًا تجارًا أو مزارعين، تمركزوا في بونة وفيليبفيل بنسبة 73%. مثل المهاجرين من جزر البليار في الغرب، كانوا مسؤولين عن إمداد الجيش الفرنسي في السنوات الأولى من الاستعمار[1].

حيث نجد المالطي على السواحل من البحار وكذلك بستاني. طبيعته التجارية، التي تقربه كثيرًا من اليهودي، تدفعه حتى إلى المناطق الداخلية المتقدمة. كما أنه يعمل كعطار، وصاحب نزل، وصاحب مقهى. وكما يفضل الإسبان ساحل وهران القريب من بلادهم، فإن المالطيين يقطنون بشكل رئيسي في ولاية قسنطينة، حيث يديرون منازل تجارية كبيرة[2].

تميز المالطيين بالتقشف والعمل الجاد، مما يساعدهم على تحقيق مستوى مادي مريح. يبدأون بتجارة بسيطة مثل بيع الحلوى والأسماك، ثم يتوسعون تدريجيًا لفتح محلات ومقاهي. اجتهادهم يمنحهم فرصة لمنافسة التجار الآخرين وتحقيق ثروة صغيرة[3]. يقومون بتقديم خدمات رخيصة وكميات وفيرة، مما يجذب العمال من جميع الجنسيات إلى محلاتهم.

و كان أهم نشاط اقتصادي لديهم هو تربية الماعز، حيث كانوا يبيعون الحليب في المدن، لكن مع الوقت واجهوا مشاكل بسبب تضرر الأراضي المزروعة. للالتفاف على هذه المشكلة، تحول العديد منهم إلى تربية الخنازير، حيث وجدوا فيها نشاطًا مربحًا نظرًا لعدم منافسة العرب في هذا المجال[4].

حيث توسعوا في أنشطتهم الاقتصادية لتشمل تربية الأبقار واستئجار المراعي الخصبة والمضاربة في الأسمدة. كما بدأوا بزراعة المحاصيل مثل البطاطس والبطيخ وبيعها في المدن

[1] Kamel Kateb, op-cit, p 28.
[2] Ricoux René,op-cit, p 12.
[3] Louis de Baudicour, op-cit, p 182.
[4] Ibid, p 183.

عبر مواطنيهم. بعضهم استخدم ثرواته لبناء مطاحن، وتاجروا في الحبوب، مستفيدين من قدرتهم على التحدث باللغة العربية، مما سهل لهم التعامل مع السكان المحليين. على الرغم من أنهم رعايا بريطانيون، يفضل المالطيون فرنسا ويشعرون بالارتباط بمستعمراتها، لكنهم يفتقرون في الجزائر إلى بعض الدعم الديني الذي يجدونه في موطنهم مالطا[1].

و- هجرات جنسيات أوربية أخرى الى الجزائر:

إلى جانب هذه الجنسيات الرئيسية الفرنسية و الاسبان الايطاليين و الالمان و السويسريين و المالطيين ، استقر في الجزائر أيضًا أفراد من دول أوروبية أخرى. كانت هذه المجموعات الصغيرة متنوعة جدًا، وساهمت في زيادة تعقيد النسيج الاجتماعي في الجزائر المستعمرة[2].

وقد تبنّت النخبة الاستعمارية الفرنسية، ممثلةً بكلوزيل وبوازو وكازي، رؤية لتحويل الجزائر إلى "أمريكا متوسطية" تجذب الأوروبيين المضطهدين، كما عبّر عنها رئيس الوزراء أدولف تيير عام 1836. إلا أن هذه الأحلام التوسعية اصطدمت بواقع مرير، حيث فشلت المحاولات المتكررة – سواء في عهد الملكية أو الإمبراطورية الثانية – في استقطاب أعداد كبيرة من المهاجرين المنافسين للتيار الرئيسي المتجه إلى الأمريكتين، مما كشف عن محدودية الجاذبية النسبية للمشروع الاستعماري الفرنسي في شمال إفريقيا مقارنةً بالعالم الجديد، رغم كل المحاولات لاستنساخ نموذج الهجرة الأوروبية الواسعة إلى الأمريكيتين

و بعد تردد اللجنة الإفريقية في عام 1833م عما إذا كان ينبغي قبول الفرنسيين فقط أو الفرنسيين والأجانب في الجزائر، أيدت اللجنة الخيار الثاني. في خطاب في 1836م عبّر أدولف تيير، رئيس مجلس الوزراء الفرنسي آنذاك، عن رغبته في تحويل الجزائر إلى ملاذ للأوروبيين الذين يعانون من الأزمات الوطنية، مشابهًا لأمريكا الشمالية في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

[1] Louis de Baudicour, op-cit, p 184.
[2] Ricoux René, op-cit, p 40.

رغم المحاولات لجذب المستوطنين من دول مثل سويسرا، وورتيمبيرغ، بادن، بروسيا، هولندا، بلجيكا، الدول الاسكندنافية، وحتى إيرلندا، وألمانيا وبريطانيا وحتى إيرلندا، كانت النتائج مخيبة للآمال. حاولت فرنسا خلال فترة الملكية ومن ثم الإمبراطورية الثانية، استقطاب مهاجرين من الدول التي كانت تُعتبر مصدرًا للهجرة إلى أمريكا، إلا أن هذه الجهود لم تكلل بالنجاح المتوقع، لتشكل هذه المحاولات فصلًا مهمًا في تاريخ الهجرة إلى الجزائر[1].

ان متابعة تطور هذه المجموعة غير المتجانسة، حيث كانت تضم 16 فردًا في عام 1833م وأكثر من 17,000 في عام 1876م في احصاء قدمه روني ريكو في عام 1876م تفصيل هذه الجنسيات الأخرى موضح في **الجدول رقم 23:**[2]

جدول يمثل احصائيات الهجرة لجنسيات اوربية مختلفة لسنة 1876م:

لجنسية	العدد	الجنسية	العدد
نمساويون ومجريون	192	**برتغاليون وسويسريون**	57
سويديون، نرويجيون ودنماركيون	185	**روماني وصربي**	1
هولنديون	141	**روس**	3,74

يعكس الجدول تنوع الجنسيات بين المهاجرين إلى الجزائر في الفترة الاستعمارية، حيث شمل مستوطنون من دول أوروبية متعددة. يظهر أن الألمان كان لهم العدد الأكبر بين المهاجرين، بينما كانت الجنسيات الأخرى مثل الروس والنمساويين تمثل أعدادًا أقل. هذا التعدد في الجنسيات يعكس السياسة الاستعمارية التي كانت تهدف إلى جذب مختلف الأعراق والثقافات للاستيطان في الجزائر[3].

[1] Georges Yver, op-cit, p 171.
[2] Ricoux René, op-cit, p 41.
[3] Ibid.

اما عن توزيعهم في مختلف ولايات الجزائر، نذكر مثلا البلجيكيون والهولنديون، انهم تمركزوا بشكل أساسي في. محافظة وهران كانت مركزًا رئيسيًا لاستيطان العديد من الجنسيات الأوروبية، حيث تركز فيها أغلب السكان من البروسيين البلجيكيين، الهولنديين، والبرتغاليين، بالإضافة إلى الإنجلو–إسبانيين.

كما تساوى عدد الروس في وهران مع عددهم في المحافظتين الأخريين. أما اليونانيون فقد تواجدوا بشكل رئيسي في محافظتي الجزائر وقسنطينة، في حين كان البولنديون يعيشون بأعداد كبيرة في الجزائر مع وجود قليل جدًا في قسنطينة ووهران[1].

و في تصنيف قدّمه الطبيبان فولي ومارتين في كتابهما التاريخ الإحصائي للاستعمار الجزائري من حيث السكان والصحة 1851م ، قسّموا السكان الأوروبيين الأجانب إلى مجموعتين :المنطقة الجنوبية، تضم الإسبان، الإيطاليين، البرتغاليين، اليونانيين، الأنغلو–مالطيين، واللومبارديين. المنطقة الشمالية، تشمل الألمان، البروسيين، السويسريين، والبلجيكيين[2].

اما عن الهجرة الإنجليزية إلى الجزائر بين 1830 و1870م كانت محدودة وزمنية، مع تركيز الوجود الإنجليزي في الموانئ الرئيسية مثل وهران، الجزائر، وعنابة. بدأت الهجرة البريطانية بشكل متزايد في عام 1843م نتيجة للاستثمارات الأوروبية والنشاط التجاري الفرنسي، لكن التدفق تراجع بعد الأزمة الاقتصادية في 1846م و اقتصرت الأنشطة على استيراد الخمور والموارد الطبيعية وتصدير الفحم والتبغ، مع بعض المحاولات الاستثمارية مثل دعوة الكولونيل سكوت للتعاون مع الأمير عبد القادر[3].

[1] J.-Ch.-M. Boudin, Histoire statistique de la colonisation et de la population en Algérie, Chez J.-B. Baillière, paris, 1853, p 07
[2] Gérard Crespo, Jean-Jacques,op-cit, p 17.
[3] Redouane Joëlle, op-cit, p 16,17.

لكن في الفترة بين 1853 و1870م، زاد الاهتمام البريطاني بالجزائر بعد الاستقرار السياسي وتحسن الأوضاع الاقتصادية البريطانية. توقيع معاهدة تجارية عام 1860م عزز التجارة الحرة، مما جعل الجزائر وجهة سياحية للأطباء والوعاظ البريطانيين.

رغم الزيادة في الزوار، بقي عدد الإنجليز محدودًا، حيث كانوا يقيمون بشكل موسمي، وفضلوا العيش في فنادق مريحة مثل "رغينس" و"الأواسي" وتجمعوا في مناطق مثل سانت أوجين ومصطفى–البيار[1].

على الرغم من الحضور الثقافي والاجتماعي، ظل البريطانيون منعزلين اجتماعيًا ولم ينخرطوا بشكل كبير في المجتمع الجزائري. تركزت حياتهم الاجتماعية على الأنشطة الثقافية مثل العروض المسرحية والرقصات.

مع تصاعد الأزمات مثل الحروب، فضل العديد منهم مغادرة الجزائر أو الانسحاب إلى المحطات الصحية الأوروبية. رغم هذا، تركوا بصمة ثقافية، شملت الحفاظ على معمار فيلات عثمانية ومعالم مثل حديقة جاتليفت وفيللا غاردنر، لكن تأثيرهم في العلاقات الجزائرية–الفرنسية–البريطانية ظل محدودًا حتى القرن العشرين[2].

يُعتبر مشروع توطين الإيرلنديين في الجزائر من أكثر المشاريع المثيرة للاهتمام. رغم أنها تبدو فكرة غريبة، إلا أن إيرلندا كانت خلال فترة تمتد من 1840 إلى 1870 م أحد أكبر مراكز الهجرة إلى أمريكا الشمالية، مما يفسر هذه المحاولة لتوجيه بعض المهاجرين نحو الجزائر[3].

كانت الظروف مواتية. الحرب الأهلية الأمريكية التي كانت مستمرة منذ أربع سنوات قللت من تدفق الهجرة الأوروبية إلى أمريكا. وبالتالي، أصبح الإيرلنديون أكثر ترددًا في الهجرة إلى أمريكا وبدأوا ينظرون إلى الجزائر كوجهة جديدة توفّر فرص عمل .[4]

[1] Redouane Joëlle, op-cit, pp 18-20.
[2] Ibid, pp 22-25.
[3] Georges Yver, les Irlandais en Algérie, Revue Africaine, vol, 60, Alger, 1919, p171.
[4] Ibid, p 181.

في عام 1869م، كانت الجزائر تعاني من نقص حاد في العمالة الزراعية، حيث اشتكت الصحف من ندرة الأيدي العاملة الأوروبية والقبائلية، مما دفع الحكومة الفرنسية إلى عرض الانتقال المجاني للعمال من جميع الجنسيات للمشاركة في العمل الزراعي.

في هذا السياق، اكتشف العقيد سكوت أن مناطق وهران وقسنطينة تتمتع بظروف مثالية لتأسيس مستعمرات إيرلندية، حيث توفر المياه العذبة، الأراضي الزراعية الصالحة، والمناخ الملائم. و قد زار سكوت مواقع مثل عين عمارة وعين سمارة في قسنطينة، التي كانت تحتوي على أراضٍ خصبة لزراعة الكروم.

لكن المشروع فشل بسبب اختيار مستوطنين غير مؤهلين للعمل الزراعي، إلى جانب الظروف الصحية السيئة ونقص الدعم الحكومي. هذه العوامل أدت إلى تفشي الأمراض، مما جعل بعض المهاجرين يعودون إلى بلادهم، بينما بقي الآخرون يعانون من الفقر والاعتماد على المعونات[1].

اما عن اليهود، يبرر روني ريكو عن عدم ادخالهم مع الاحصائيات الاوربيون و الاجانب لكونهم ليسوا من أصول أوروبية، لا ينبغي أن يظهروا في تصنيف السكان. ومع ذلك، يجب إبقاؤهم في هذا التصنيف، لأنهم منذ عام 1870م أصبحوا مواطنين فرنسيين. رغم أن معدل نموهم يميل إلى الارتفاع، فمن المحتمل أن تعداد هؤلاء السكان الأصليين قد تم بشكل غير منتظم تمامًا. الأرقام الرسمية ليست موثوقة كثيرًا، حتى الأحدث منها [2]

و يقول موريس وال عنهم التحولات التي شهدتها الجالية اليهودية في الجزائر بين عامي 1830 و1870م حيث أظهرت تقدمًا ملحوظًا في الاندماج مع الثقافة الأوروبية. يلاحظ أن العديد من اليهود تخلوا عن الزي التقليدي واعتمدوا الأزياء الأوروبية وأحيانًا بحماسة زائدة.

[1] Georges Yver, les Irlandais en Algérie, Revue Africaine, vol, 60, Alger, 1919, pp 191 ,222
[2] Ricoux René, op-cit, p 41.

وأصبح التعليم ذو أهمية كبيرة لديهم، حيث يرسل الأغنياء والفقراء أبناءهم إلى المدارس، ويضحون كثيرًا من أجل تعليمهم.

كما أن الفتيات من الأسر الميسورة يتعلمن الفنون الجميلة، بينما الشباب، بعد أداء الخدمة العسكرية، يعودون بروح وطنية واعتزاز بفرنسا، مما كان ينقص آباءهم .على الرغم من أن الكثيرين ما زالوا يعملون في التجارة بسبب تقاليد متوارثة، إلا أن البعض بدأ يتوجه نحو الزراعة والصناعة، في حين يعمل آخرون في المهن الحرة والحرف اليدوية.

ومع مرور الأجيال، بدأت آثار الماضي تتلاشى تدريجيًا، ويُتوقع أنه بفضل القدرة الكبيرة على التكيف التي يتمتعون بها، سيصبحون مدمجين بالكامل في المجتمع الفرنسي، بحيث لا يُميزهم شيء عن غيرهم من المواطنين .[1]

[1] Maurice Walh, op-cit, p 203.

الفصل الثاني: اهم المشاريع الفرنسية الاصلاحية في الجزائر 1919-1947م

1- قانون فيفري 1919م.

2- مشروع بلوم- فيوليت 1936م.

3- أمرية 07 مارس 1944م.

4- دستور 20 سبتمبر 1947م.

تميزت السياسة الفرنسية في الجزائر بتنوع اساليبها وتعدد وسائلها وذلك سعيا من الإدارة الفرنسية لإحكام السيطرة على التراب الجزائري واخضاع شعبه ، وقد ارتكزت هذه السياسة في العقود الاولى من الصراع على الاستيلاء على الارض باعتبارها المصدر الاساسي لقوت الجزائريين والعامل الحاسم في توطين المهاجرين الاوروبيين من مختلف الجنسيات.

لكن مع مطلع القرن العشرين ونتيجة للمتغيرات محلية ،اقليمية ودولية جاءت فرنسا بعدة اصلاحات سياسيه ادعت من خلالها العمل على تحسين وضع الاهالي والحفاظ على التوازن داخل المستعمرة بين الاقليات الأوروبية المستغلة للأرض وما عليها وبين الأغلبية الجزائرية المسلمة المستغلة دما وعرقا واقتصادا من بين هذه الاصلاحات والتي سنتناولها بالدراسة في هذا الفصل إصلاحات فيفري 1919م ومشروع بليون فيوليت 1936م و كذلك امريه 7 مارس 1944م واخيرا دستور 20 سبتمبر 1947م.

1-قانون 04 فيفري 1919م:

تشكلت الحركة الوطنية الجزائرية كرد فعل طبيعي للسياسات الاستعمارية القمعية، حيث تعود جذورها الأولى إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر مع ظهور النخبة المثقفة التي شكلت نواة العمل السياسي المنظم طالب بالإصلاحات في خضم ظروف محلية و دولية.[1]

أ- ظروف اعتماد اصلاحات 1919م :

شكل الوضع الدولي في أعقاب الحرب العالمية الأولى ضغطًا كبيرًا على الإدارة الفرنسية، دفعها إلى تبني إصلاحات استعجالية في الجزائر، لا تقل في أهميتها عن الضغوط الداخلية الناتجة عن تصاعد نشاط الحركة الوطنية آنذاك. فقد ربطت حرب الجزائر بمؤثرات خارجية ارتبطت بالصراعات الدولية، كما كان لا بد للجزائر أن تتأثر بالتيارين العربي والإسلامي

[1] صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930م، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة ، 2009، ص 189.

اللذين كانا يتجاذبان الأمة في تلك الفترة، خاصةً مع بلوغ الصراع بين القوميين العرب والعثمانيين ذروته.[1]

و قد عبَّر الفرنسيون عن مخاوف كبيرة من الدعاية المغرضة التي شنَّتها ألمانيا والدولة العثمانية، والتي هدفت إلى إثارة الاضطرابات في شمال إفريقيا عبر حملة دعائية مكثَّفة موجهة ضد المصالح الفرنسية. وقد تطوَّرت هذه الحملة إلى المطالبة باستقلال بلدان المغرب، ثم بلغت ذروتها بتأسيس "اللجنة الإسلامية لاستقلال إفريقيا الشمالية" في السابع من يناير 1916م والتي حظيت بدعم الأمير شكيب أرسلان، الذي وجَّه نداءً علنيًّا لدعم الخليفة العثماني والدعوة إلى تحرير الجزائر وتونس والمغرب. [2]

وقد شهدت مراسم تأسيس هذه اللجنة وتسيير أعمالها حضور شخصيات بارزة من ألبانيا والدولة العثمانية، بالإضافة إلى الأمير علي باشا وعدد من الشباب الجزائريين، الذين ضمّوا في صفوفهم مثقفين ساخطين أو متعصبين لفكرة التحرر من الاستعمار.[3]

سعت فرنسا جاهدةً إلى إرجاع جميع الاضطرابات التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة إلى تأثير الدعاية الألمانية–العثمانية، في محاولة لتصوير مستعمرتها الجزائرية على أنها واحة من الهدوء والولاء التام لباريس.

إلا أن مخاوف السلطات الفرنسية ازدادت عمقاً مع تصاعد الموجة الثورية في المشرق العربي، لاسيما ثورة الشريف حسين في الحجاز والشام ضد الحكم العثماني عام 1916م، وما

[1] صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين، مرجع سابق، ص 193.

[2] نفسه، ص 194.

[3] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية 1900–1930، ج 02، ط 02، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 1992م، ص 45.

رافقها من تحركات قومية عربية. كما أثار نجاح الثورة البلشفية في روسيا عام 1917م، مخاوف جدية لدى الفرنسيين من احتمال تسرب الأفكار الثورية إلى مستعمراتهم.[1]

وفي سياق متصل، برز عامل دولي جديد أثر بشكل حاسم في سياسة فرنسا تجاه الجزائر، يتمثل في صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية مؤثرة بعد الحرب العالمية الأولى. هذا التحول الجيوسياسي دفع باريس إلى اعتماد مقاربة إصلاحية حذرة، نظراً للدور المتعاظم للولايات المتحدة في صياغة السياسات الدولية وقدرتها على التأثير في موازين القوى العالمية. وقد جاءت هذه الإصلاحات في محاولة لاستباق أي تدخل دولي في شؤون مستعمراتها، ولإظهار نفسها كقوة استعمارية "مستنيرة."[2]

كما شكلت مبادئ ويلسون الأربعة عشر عام 1918م وخاصة مبدأ حق تقرير المصير، إلى جانب استقلال بولندا وتحرير دول البلقان، إطاراً فكرياً وسياسياً ألهم الحركات التحررية. ويشير عباس فرحات إلى كيف أن هذه الأحداث، بالإضافة إلى قيام الثورة البلشفية وتأسيس عصبة الأمم وصعود تركيا الكمالية وانتصارها على القوى الأوروبية، وكذلك حرب الريف بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي، أصبحت محور نقاشات واسعة في الأوساط الجزائرية.

وقد ساهمت هذه التحولات الدولية مجتمعة في تعزيز الوعي السياسي للشعب الجزائري ودفعت حركة الشباب نحو مزيد من القوة والاتساع، حيث رأى فيها الوطنيون الجزائريون مؤشرات على إمكانية تحقيق طموحاتهم التحررية في ظل النظام الدولي الجديد.[3]

اما على الصعيد الداخلي الجزائري، فقد شهدت السنوات التي سبقت إصدار قانون 1919م سلسلة من التطورات الحاسمة، حيث لجأت السلطات الفرنسية إلى تفعيل قانون منع الحج كرد فعل على موجات الهجرة الكبرى التي أعقبت تطبيق قانون التجنيد الإجباري سنة

[1] كارل شميث، تر: رانيا الساحلي، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2009، ص 33.

[2] نفسه.

[3] فرحات عباس، تر: ابو بكر الرحال ، ليل الاستعمار حرب الجزائر وثورتها، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص139 .

1912م وقد أسهمت هجرة أهالي تلمسان نحو المشرق بشكل خاص في تعزيز دوافع إصدار هذا القانون.

وفي سياق متصل، شهدت الفترة تصاعداً حاداً في وتيرة الاعتداءات ضد المستوطنين الأوروبيين وممتلكاتهم، حيث سجلت التقارير الرسمية وقوع 377 هجوماً خلال سنة 1916م فقط. وتكشف وثائق الشرطة الفرنسية في مدن الشرق الجزائري عن حالة من التذمر الشعبي المتصاعد، حيث عُثر في أغسطس 1914م على منشورات وكتابات جدارية تحمل عبارات نارية مثل: "لقد جاء اليوم الذي سيطرد فيه الرومي ابن الرومي إلى ما وراء البحار"، مما يعكس مدى الاحتقان السائد في تلك الفترة.[1]

و مع بروز حركة "الشباب الجزائريين" في أواخر القرن التاسع عشر كحركة إصلاحية سعت لتحقيق مكاسب سياسية عبر التعليم الفرنسي والمشاركة المؤسساتية، حيث اعتمدت على تقديم العرائض وعقد المؤتمرات والمطالبة بتوسيع الحقوق الانتخابية، إلا أن محدودية الاستجابة الاستعمارية وفشل مشروع "المساواة الجزائرية" كشف حدود هذا النهج، مما دفع الحركة –خاصة بعد الحرب العالمية الأولى– نحو اتساع قاعدتها الاجتماعية ليشمل الفلاحين والعمال وتبني خطاب وطني أكثر راديكالية، رغم تأخر تبلورها التنظيمي الكامل حتى العشرينيات.[2]

ففي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بدأت الحركة الوطنية الجزائرية تشهد تحوّلًا نوعيًا، مدفوعة بالضغوط الداخلية والتأثيرات الخارجية. وكان لتجنيد عشرات الآلاف من الجزائريين في الجيش الفرنسي خلال الحرب العالمية الأولى أثرٌ كبيرٌ في تعرّفهم

[1] احمد مسعود سيد علي، " اصلاحات شارل جونار بالجزائر 04 فيفري 1919م"، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد 04، العدد 02،2023 ، ص 68

[2] Julien Fromage, L’expérience des « Jeunes Algériens » et l’émergence du militantisme moderne en Algérie (1880-1919),dans un livre , Histoire de l'Algérie à la période coloniale, 1830-1962, Éditions Barzakh, Paris et Alger, 2012, pp 345-347.

على الحداثة الغربية واختلاطهم بمقاتلي المستعمرات الأخرى. وبعد انتهاء الحرب، ظهرت حركة صحفية أكثر جرأة، تُعبر عن مطالب الجزائريين وطموحاتهم.[1]

و بالتزامن مع ذلك، ومع مطلع القرن العشرين، بدأ الجزائريون في انتهاج أساليب جديدة للتنظيم والعمل السياسي، مما ساعد في إحياء الحركة الوطنية بأسلوب سلمي ومطالبي. وقد مثّلت الوفود الأهلية التي قدمت مطالبها للسلطات الفرنسية في باريس بين 1900م و 1914م رمزًا لهذا التغيير[2]، حيث طالبت بإلغاء قانون الأهالي الذي كان يمثل أحد أبرز مطالب الحركة الوطنية حتى إلغائه في 1947م، إضافة إلى تخفيف الضرائب، وإلغاء المحاكم الاستثنائية، وزيادة التمثيل النيابي، وتحسين نظام التعليم.[3]

و يجدر الاشارة الى ان الجزائريين قد تم تحديد وضعهم القانوني والسياسي للجزائريين بشكل نهائي بموجب "السيناتوس–كونسيلت" الصادر في 14 جويلية 1865م حيث تم اعتبارهم "رعايا" (Subjects) يحملون الجنسية الفرنسية لكنهم محرومون من المواطنة يختلف عن قانون المدني الفرنسي[4] بسبب بقائهم تحت وضع ديني شخصي.[5]

بالإضافة الى ما سبق، شهدت السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى (1900–1914م) ظهور تيار إصلاحي فرنسي مؤيد للحقوق الجزائرية، تمثل في شخصيات ليبيرالية بارزة مثل "روزي" (Rosie) ، و"ليغ"(Ligue) ، و"ميللي" (Milliet) ، و"موتي"

---

[1] صالح عباد، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين، مرجع سابق، ص 184.

[2] احمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية و الوطنية و نشاطه السياسي و الاجتماعي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 67

[3] ابو قاسم سعد الله ، تاريخ الحركة الوطنية ، ج2، مرجع سابق، ص 258 .

[4] يرتبط هذا الاستبعاد المدني بفكرة أن المواطنة الفرنسية تتطلب التبعية لقانون مدني، وهو ما تدعمه السلطات القانونية والإدارية الاستعمارية. رغم أن المرسوم كريميو في 1870م منح الجنسية الفرنسية لليهود الجزائريين، إلا أنهم فقدوا وضعهم الديني لصالح قانون المدني، مما أكد أن هناك تعارضًا بين المواطنة الفرنسية والحالة الدينية. استمر هذا الاستبعاد حتى عام 1944م . ينظر: Laure Blévis , Quelle citoyenneté pour les Algériens ?, dans un livre, Histoire de l'Algérie à la période coloniale, 1830-1962, Éditions Barzakh, Paris et Alger, 2012, p 496.

[5] Ibid.

(Moutier)"جوريس" (Jaurès) و"بيورد" (Bouvard) و"فيفيري" (Vivier) الذين حذروا من مخاطر تجاهل مطالب الجزائريين.

وقد عبّر هذا التيار عن مواقفه عبر صحف مؤثرة كـ"لو تان" و"لاروفي دو أنديجان"، حيث نددوا بالقوانين الاستثنائية ودعوا لإصلاحات عاجلة. ومن اللافت أن بعض هؤلاء المصلحين، مثل "بيورد"، قد تنبأوا بتحول الجزائر إلى "إيرلندا جديدة" إذا استمرت السياسات القمعية فإن العنصر المقهور قد ينشد الحكم الذاتي، بينما أصر "جوريس" على ضرورة إبقاء قوة عسكرية كبيرة (300,000 جندي) لقمع أي انتفاضة محتملة. هذه المواقف، وإن ظلت محدودة التأثير، كشفت عن وجود وعي فرنسي بخطورة الأوضاع في المستعمرة، كما مثلت سنداً معنوياً للنخبة الجزائرية المطالبة بالإصلاح.[1]

شهد مطلع القرن العشرين تصاعداً ملحوظاً في النقاشات الدائرة حول وضعية الجزائريين القانونية داخل الإطار الاستعماري الفرنسي. فقد أبرزت الممارسات الفرنسية تناقضاً صارخاً في معايير منح المواطنة، حيث منحت فرنسا سكان بعض مستعمراتها –مثل المستوطنات الهندية الفرنسية وبلديات السنغال الأربع– حقوق المواطنة الكاملة مع احتفاظهم بمرجعياتهم الدينية والقانونية الخاصة[2].

أثار هذا التمييز الجليّ سجالاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية الفرنسية، حيث طرح العديد من المفكرين والإصلاحيين تساؤلات محرجة عن أسباب حرمان الجزائريين من هذه الحقوق رغم كون الجزائر جزءاً من الأراضي الفرنسية حسب الدعاية الاستعمارية. وقد انعكس هذا الجدل في الصحف الفرنسية الكبرى التي بدأت تنشر تحليلات مقارنة لوضع المستعمرات المختلفة[3].

[1] شارل اندري جوليا ، افريقيا الشمالية تسيير القوميات الاسلامية و السيدة الفرنسية تر: المنجي، الطيب مهري، الصادق المقدم، فتحي زهير، الحبيب الشطي، ط3 ، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م، ص 49

[2] Laure Blévis, op-cit, p 497.

[3] ibid

في المقابل، عمّق هذا الوضع من أزمة الشرعية الاستعمارية في الجزائر، حيث بدأت النخبة الجزائرية المثقفة تطرح أسئلة حرجة عن طبيعة هذا "الاستثناء الجزائري" ضمن الإمبراطورية الفرنسية. كما غذّى هذه النقاشاتَ تباينُ المواقف داخل المؤسسة الفرنسية نفسها بين تيار يرى ضرورة "استيعاب" الجزائريين عبر منحهم حقوقاً محدودة، وآخر متشدد يرفض أي تنازلات قد تهدد الهيمنة الاستعمارية[1].

هذه الإشكالية القانونية لم تكن مجرد نقاش أكاديمي، بل تحولت إلى أحد المحركات الأساسية لتشكل الوعي الوطني الجزائري، حيث كشفت زيف ادعاءات "الرسالة الحضارية" الفرنسية، وعمقت القناعة بضرورة النضال من أجل الحقوق الكاملة.[2]

بين عامي 1880 و1900م قُدّمت عدة اقتراحات قوانين من نواب ينتمون إلى أقصى اليسار في فرنسا، تهدف إلى منح الحقوق المدنية والجنسية الفرنسية لـ "المسلمين الأهالي" في الجزائر، مع الحفاظ على وضعهم الشخصي الإسلامي. ورغم أن هذه الاقتراحات لم تحظَ باهتمام كبير في البرلمان ولم تُناقش بجدية، إلا أنها أثارت جدلًا عنيفًا في الصحافة الجزائرية، مما يعكس بروز أصوات معارضة في فرنسا نفسها.

كما ارتبطت هذه الاقتراحات بمبادرات لإدخال الخدمة العسكرية في الجزائر، حيث اعتُبرت الجنسية امتدادًا طبيعيًا للواجب العسكري. ومع ذلك، أعادت الحرب العالمية الأولى، بمشاركة المستعمرين في المجهود الحربي، فتح النقاش حول منح الجنسية للأهالي الجزائريين.[3]

و قد عبر هؤلاء عن آرائهم في هذه الصحف بصراحة وقد كتب في هذا الصدد " اننا لا نكتفي بان نطلب منهم الرضوخ لنا لكننا في وطيس الحرب نخطبه ودهم ونستدعيهم للجيش"[4]

[1] Laure Blévis, op-cit, p 497.
[2] Ibid.
[3] ibid, p 498.
[4] احمد مسعود سيد علي، مرجع سابق، ص 68.

و وافقتهم في هذا الرأي " جمعية حقوق الانسان "، و بعض نواب البرلمان أمثال " ألبان روزى "، و " جورج ليغ" و "هنري لوازي" الذين شنو حملة شعواء من جهة ضد ما في القانون الأصلي من إجحاف و نظام البلديات المختلطة حيث يسيطر المتصرفون، و من جهة أخرى ضد اتجاه الأهالي للمطالبة بتوسيع حق جميع البلديات.[1]

وفي مطلع سنه 1916م انضمت جمعيه الحلف الفرانكو الاسلامي رابطه حقوق الانسان ولجنه شمال افريقيا للعمل الفرانكو الاسلامي لهاته الفئات الليبراليه وتبنت مطالب الموالين الجزائريين في البرلمان الفرنسي[2]

و سارع الاشتراكيون المعمرون بأن لا سبيل للحل مطلقا دون أن يتحصلوا على تحسين جوهري لمصالحهم الاقتصادية بما لم يحتويه أجل ذلك تصريحهم الرسمي. و لم يسجل التاريخ حملة لصالح الأهالي أشد من تلك الحملة حسما و اتساع نطاق، على أن الوعود انتهت بتأجيل و بمماطلة[3].الوعود التي قطعها بوانكاريه للأهالي بمنحهم تعويضات مقابلة تحميلهم الخدمة العسكرية المفروضة عليه سنة 1912م.[4]

ظهرت في تلك الفترة سلسله المشاريع الإصلاحية التي جاءت قبل 1919م والتي تقدمت بها بعض الشخصيات السياسية من الحكومة الفرنسية والنواب البرلمانيين الى البرلمان الفرنسي تقدم في مدة ستة أشهر عرضت أمام غرفة النواب من طرفهم امثال "ألبن روزي"، و"جورج ليق" و"دوازي(Doisy) "، "بوسونو(Boussenot) "، "بليسان(Blysin) "، "أوت ا ري " (Outrey)و"فيوليت (Violette) "و"لاقروسيليار.(Lagrossilliére) " تضمنت محاوله

[1] شارل اندري جوليان، مصدر سابق ، ص 49

[2] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية 1830-1900، ج 01، ط 04، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 1992م، ص 259.

[3] شارل اندري جوليان، مصدر سابق ، ص 49

[4] نفسه ، ص 50.

محتشمة خوفا من اللوبي الكولونيا لي لتخفيف شروط الحصول على المواطنة الفرنسية بالنسبة للمجندين المتقاعدين المسلمين في الجيش وتخص هذه المشاريع المواضيع التالية[1]:

1- مقترح ألبن روزي (A.Rozet) و جورج ليق (G.Leygues) و(L. Millevoye): بتاريخ 4 أفريل 1914 م. يخص المقترح تسهيل حصول العسكريين وقدماء المحاربين الأهالي الجزائريين والتونسيين والمغاربة على صفة المواطن الفرنسية.[2]

2- مقترح M. Lagrosillière و A. Grodet و R. Boisneuf و G. Candace و G. Boussenotو G. Diagne و E. Outrey: يهدف هذا المقترح إلى تحديد الشروط التي تمكّن الأهالي الجزائريين وسكان المستعمرات والمحميات من الحصول على الحقوق المدنية والسياسية، أو ما يُعرف بـ"صفة الناخب للأهالي[3]."

3- مقترح النائب :P. Blysin يسعى إلى تسهيل إجراءات منح صفة المواطن الفرنسي لفئة معينة من العسكريين وقدامى المحاربين في الجزائر[4].

4- مقترح G. Boussenot و :E. Outrey يركز هذا المقترح على تنظيم وتحديد الشروط التي تخول الأهالي المدنيين والعسكريين في الجزائر الحصول على صفة المواطنة الفرنسية[5].

5- مقترح :M. Viollette يتناول هذا المقترح مسألة "تجنيس الأهالي (La Naturalisation des indigènes)"، أي منح الجنسية الفرنسية للسكان الأصليين.[6]

وفي 25 نوفمبر 1914م وجه كليمينصو[1] الذي كان عندئذ رئيسا للجنه العلاقات الخارجيه في مجلس الشيوخ ولينج الذي كان رئيس لجنه العلاقات الخارجيه في مجلس النواب رساله

[1] احمد مسعود سيدي علي، مرجع سابق، ص 68.
[2] J. Off. Chambre des députés, projets des lois et rapports annexe N°820.
[3] Ibid.
[4] Ibid, le 15 Juin 1915 .
[5] Ibid, le 24 Juin 1915.
[6] Ibid, le 23 Septembre 1915.

مشتركه الى رئيس الوزراء يلحان فيها على الاصلاح الوضع المعنوي والمادي في الجزائر بدون تأخير[2] لكن كل ذلك لم يسفر عن نتيجة[3]

في عام 1916م اقترح "جورج ليق" و"جورج كليمنصو" منح الجنسية الفرنسية للمسلمين الجزائريين مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية وتوسيع الهيئة الانتخابية، لكن لم تحظَ هذه الإصلاحات بدعم كافٍ سوى من الحاكم السابق "جونار"، مما أدى إلى إجهاضها وعدم عرضها على البرلمان. لاحقًا، طُرحت مشاريع أخرى بين 1918 و1923م لكنها فشلت أيضًا بسبب انشغال فرنسا بالحرب.[4]

اللافت للانتباه موقف جورج كليمنصو الذي كان حريصًا على الإصلاحات عام 1915م أثناء وجوده خارج السلطة، لكنه تجاهل المطالبة بها عندما أصبح رئيسًا للحكومة الفرنسية عام 1916م .بل على العكس، واجه الانتفاضات الجزائرية بقسوة شديدة، واستمر هذا النهج حتى عام 1918م، حين أُعيد تعيين جونار حاكمًا عامًا على الجزائر .عندها، عاد كليمنصو ليُعلن مجددًا عن "وعد الشرف "الذي كان قد قطعه للجزائريين.[5]

---

[1] جورج كليمنصو: ولد في 28 من سبتمبر 1841 م في مقاطعة مولبرين في اقليم فونيه على الساحل الفرنسي الغربي برع منذ شبابه بعدد من العلوم فقد درس الطب والاعلام وفي عام 1869 م بدا حياته العملية تم انتخابه عام 1876م عضوا في مجلس النواب الفرنسي و اصدر جريدة في باريس اسماها العدالة وكان ذلك عام 1880 م كان الهدف منها توجيه النقد للوزارة الفرنسية والوزراء لعدم كفاءتهم في العمل السياسي و كان انتقاداته سببا لسقوط عدد من الوزارات في فرنسا آنذاك . في عام 1902 م اصبح وزيرا للداخلية الفرنسية ثم رئيسا للحكومة الفرنسية عام 1906 م حتى عام 1909م وفي عام 1917م اعيد تعيينه رئيسا للوزراء للمرة الثانية ووزيرا للدفاع في الوقت نفسه و كان كليمينصو يبلغ من العمر 76 سنة و بقي في منصبه رئيسا للحكومة الفرنسية حتى استقالته عام 1920م. حوراء علي حسين الطاهر، "موقف كليمنصو تجاه المانيا في مؤتمر الصلح"، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد03، جامعة ذي القار، 2024، ص 227.

[2] احمد الخطيب، مرجع سابق ، ص 70

[3] شارل اندري ، مصدر سابق، ص 50.

[4] خميسة مدور ، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة 1865–1962م، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و العاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 02، 2017–2018، ص 131.

[5] انظر الملحق رقم 01 المتضمن الخطاب الكامل للوالي العام جونار في سابع من نوفمبر 1918م حول الاصلاحات السياسية

وبتأثير من الحكومة الفرنسية صوت المجلس المالي على لائحة يلغي بها الضريبة العربية وفي نفس السنه قدمت الحكومة الفرنسية الى مجلس الوطني مشروعا بخصوص الاصلاحات في الجزائر كان قد صاغه النائب ماريوس موتي Marius Mouttetمستند فيه الى اقتراحات كل من كليمينصو، لينغ و جونار التي تقدموا بها سنه 1915م وهكذا، تحوَّل هذا المشروع إلى قانونٍ سُنَّ في فبراير 1919م[1]

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، اشتد النقاش حول حقوق الجزائريين المدنية، لا سيما مع بروز دور "الشباب الجزائري" المثقف الذي طالب بإصلاحات سياسية متنوعة .فبينما دعا تيار منهم إلى الاندماج الكامل في المجتمع الفرنسي والتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، آثر آخرون التركيز على المطالبة بتوسيع الحقوق السياسية دون ربطها بالتجنيس الجماعي.

برز في هذه المرحلة قادة مثل الدكتور بن ثامي والنقيب خالد الذين استطاعوا إيصال مطالبهم عبر الشبكات السياسية والإعلامية في فرنسا، حيث قدموا "بيان الشباب الجزائري" إلى الرئيس الفرنسي عام 1912م، مطالبين بزيادة المشاركة السياسية مقابل قبولهم بالتجنيد الإجباري الذي فُرض عام 1911م[2].

على الرغم من مقاومة الإدارة الاستعمارية في الجزائر، أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوماً في يناير 1914م زادت بموجبه نسبة المنتخبين الجزائريين في المجالس المحلية .غير أن الحرب العالمية الأولى أدت إلى تأجيل الإصلاحات المزمعة، لكنها في المقابل أعادت إحياء مطالب التغيير نظراً للمساهمة الكبيرة للجزائريين في المجهود الحربي.

خلال الفترة بين 1915–1916م، تقدم النواب بسبع مشاريع قوانين في البرلمان الفرنسي تهدف إلى تسهيل حصول الجزائريين –خاصة العسكريين– على الجنسية الفرنسية مقابل

[1] احمد الخطيب، مرجع سابق، ص 70.

[2] Laure Blévis, op-cit, p 499.

التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية .إلا أن هذه المبادرات واجهت معارضة شديدة، مما كشف استمرار التمييز في المنظومة الاستعمارية رغم الوعود الإصلاحية.[1]

شهدت الفترة بين 1865 و1919م تباطؤًا كبيرًا في منح الجنسية الفرنسية للجزائريين، حيث لم يُجنّس سوى نحو ألفي شخص فقط، وهو ما يكشف بوضوح سياسة القيود المشدّدة التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية .غير أن الضغوط المتزايدة من قبل بعض البرلمانيين الفرنسيين أجبرت السلطات على مراجعة سياستها في الجزائر.

في مواجهة هذه المطالب الإصلاحية، سعى الحاكم العام للجزائر تشارلز لوتي (Charles Lutaud)إلى عرقلة تنفيذ أي إصلاحات جذرية .لكن بحلول عام 1918م، تقدّم النائب ماريوس موتيه (Marius Mouttet) بمشروع قانون مخفّف، تم إعداده بالتعاون مع إدارة الشؤون الاستعمارية، ليكون متوافقًا مع مصالح الإدارة الاستعمارية .وقد تحوّل هذا المشروع لاحقًا إلى قانونٍ سُمّي باسم "قانون جونار "بعد إقراره و نص القانون على:

1. **إجراءات خاصة للتجنيس** :فتحت أمام فئات معينة من الجزائريين، كالعسكريين الذين أثبتوا ولاءهم، أو أولئك الذين أظهروا اندماجًا مع الثقافة الفرنسية (كمعرفة القراءة والكتابة بالفرنسية أو تقلد مناصب عامة). شملت الإجراءات أيضًا النخب المالكة للأراضي والمناصب الانتخابية، أو أولئك المرتبطين بأفراد مُجنسين.

2. **توسيع الحقوق الانتخابية** :خُصصت حقوق انتخابية على المستوى المحلي للجزائريين غير المجنسين، مع إعفائهم من نظام "الأنديجينا"، وتمكين المستشارين البلديين المسلمين من المساهمة في انتخاب رؤساء البلديات[2].

[1] Laure Blévis, op-cit , p 499.
[2] ibid, p 500.

أ- محتوى القانون فيفري 1919م :

انطلقت مناقشات واسعة من خلال جلسات البرلمان التي بدأت جلساتها في 07 نوفمبر من سنة 1918م حول مشروع قانون يهدف إلى منح الأهالي المسلمين الجزائريين بعض الحقوق السياسية. ، حيث تناول النائب غاستون تومسون، مع عدد من النواب الآخرين، أهمية مكافأة الأهالي المسلمين على ولائهم لفرنسا وخدماتهم خلال الحرب خصوصا بعد خطاب ألقاه الحاكم العام جونار في مايو 1918م دعا إلى تعديل النظام الضريبي للجزائريين لتخفيف الأعباء عنهم وضمان توزيع عادل للضرائب. كما اقترح برنامجاً حكومياً يهدف إلى منح الجزائريين نصيباً عادلاً من النفقات العامة، بما يعزز حقوقهم ويضمن لهم حياة كريمة.[1]

تمحورت المداخلات حول ضرورة الاعتراف بخصوصية الجزائريين الثقافية ورفض فرض الثقافة الأوروبية عليهم بالقوة، بل السعي إلى تحسين أوضاعهم المعيشية والسياسية بما يتوافق مع تقاليدهم. وبعد مناقشات مستفيضة، صوت البرلمان على المواد المختلفة للمشروع، وتم اعتماد أغلبها بعد إدخال بعض التعديلات لضمان توازن الحقوق بين الأهالي والمستعمرين الفرنسيين. شكلت هذه الجلسة علامة فارقة في مسار الإصلاحات التشريعية المتعلقة بالجزائر، حيث أكدت على أهمية التقدم ضمن إطار يحترم الفروق الثقافية ويراعي الخصوصية الجزائرية.[2]

و قد نشرت الجريدة الرسمية بتاريخ 6 فيفري 1919م القانون الجديد الذي تم التصويت عليه في 30 يناير من قبل مجلس الشيوخ، والذي يوسّع الحقوق السياسية للأهالي الجزائريين. هذه "الميثاق الجديد" لحقوق الأهالي الجزائريين و ينقسم إلى جزأين القسم الاول عالج كيفية وصول الجزائريين إلى صفة مواطن فرنسيا اما القسم الثاني فيوضح الوضع السياسي للمسلمين الجزائريين الذين ليسوا مواطنين فرنسيين.[3]

[1] J .off. Débats parlementaires. Chambre des députés, N:125, séance du 07 Novembre 1918.
[2] Ibid.
[3] Le Temps (journal) , 11-02-1919.

و لم يكن بمقدور الجزائريين الأصليين الحصول على الجنسية الفرنسية سابقاً إلا كمنحة خاصة. وهنا النص الذي قام كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب بتبني القانون، ووقع رئيس الجمهورية مرسوم القانون الذي يوضح ما يلي:

القسم الاول: حول منح السكان الأصليين في الجزائر صفة المواطن الفرنسي

المادة 1: يمكن للسكان الأصليين في الجزائر الحصول على صفة المواطن الفرنسي بموجب أحكام الاستفتاء الاستشاري بتاريخ 14 يوليو 1865 م ووفقًا لهذا القانون.[1]

المادة 2 :يحصل أي جزائري، بناءً على طلبه، على صفة المواطن الفرنسي إذا استوفى الشروط التالية:

1. أن يكون عمره 25 عاماً؛
2. أن يكون أحادي الزواج أو أعزب؛
3. ألا يكون قد حُكم عليه بجريمة أو جنحة تُفضي إلى فقدان الحقوق السياسية، وألا يكون قد تعرّض لعقوبة تأديبية نتيجة أعمال عدائية ضد السيادة الفرنسية، أو لتبشير سياسي أو ديني، أو أنشطة تهدد الأمن العام؛
4. أن يكون قد أقام لمدة سنتين متتاليتين في نفس البلدية في فرنسا أو الجزائر، أو في دائرة إدارية مشابهة في مستعمرة فرنسية أو بلد تحت الحماية الفرنسية[2].

ويجب، بالإضافة إلى ذلك، أن يستوفي أحد الشروط الخاصة التالية:

- أن يكون قد خدم في الجيش البري أو البحري ويثبت حسن سلوكه بشهادة من السلطة العسكرية؛

[1] Bulletin municipal officiel de la ville d'Alger, 05-02-1919.
[2] Le Temps (journal) , 11-02-1919.

- أن يعرف القراءة والكتابة بالفرنسية

- أن يكون مالكًا أو مزارعًا لعقار زراعي أو مالكًا لعقار حضري، أو أن يكون مدرجًا في قوائم الضرائب أو الضرائب البديلة، لمدة لا تقل عن عام في نفس البلدية لمهنة مستقرة؛

- أن يكون موظفاً عمومياً أو يتقاضى معاشاً تقاعدياً لقاء خدمات عامة

- أن يكون قد شغل منصباً عاماً منتخباً؛

- أن يكون حاملاً لوسام فرنسي أو شرف خاص منحه إياه الحكومة الفرنسية

- أن يكون من أبناء السكان الأصليين الذين أصبحوا مواطنين فرنسيين، في حين أن طالب الجنسية قد بلغ سن الثامنة عشر على الأقل.

زوجة من أصبح من السكان الأصليين مواطنًا فرنسيًا بعد زواجه يمكنها التقدم بطلب للحصول على الجنسية تبعًا للشرط الجديد بعد زواجها.[1]

المادة 3 : يجب على المواطن الجزائري المسلم الذي يرغب في الاستفادة من هذا القانون أن يوجه طلبًا إلى قاضي السلام أو إلى السلطة التي تحل محلّه، وذلك في نسختين ويجب أن يرفق بالوثائق التالية:

1. شهادة ميلاده أو، في حالة عدم توفرها، شهادة إثبات صادرة بناءً على شهادة أربعة شهود، يتم تحريرها من قبل قاضي السلام أو القاضي المحلي في مكان الإقامة.

2. الوثائق التي تثبت استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة 2.

3. مستخرج من السجل العدلي.

4. شهادات ميلاد أولاده القاصرين أو شهادات إثبات تحل محلها.

[1] Le Temps (journal), 11-02-1919.

يقوم كاتب المحكمة بتسليم المشتكي إشعارًا باستلام طلبه، ويرسل نسخة من الطلب إلى الحاكم العام للجزائر دون تأخير[1].

المادة 04 : في الشهر الذي يلي تسجيل الطلب في مكتب قاضي الصلح، يقوم القاضي بدعوة مقدم الطلب، ويتحقق مما إذا كان يستوفي الشروط اللازمة، ويبلغ النتيجة للأطراف المعنية: للمقدم الطلب، ولعمدة أو مدير بلديته، وللادعاء العام، وللحاكم العام الذين يجب عليهم، في غضون خمسة عشر يومًا، إقرار استلامهم للنتيجة وتقديم ملاحظاتهم التي يعتقدون أنها مفيدة.

ثم يتم إرسال الملف الكامل دون تأخير إلى كاتب المحكمة المدنية في المنطقة، ويُعلم بذلك الادعاء العام والحاكم العام.

المادة 05 : إذا كان مقدم الطلب مقيمًا في فرنسا أو في مستعمرة فرنسية أو في بلد محمي، فإنه يجب أن يرسل طلبه إلى قاضي الصلح الذي يقع ضمن نطاق بلديته الأصلية أو إلى السلطة التي تحل محله. يمكن لهذا القاضي أن يعطي تفويضًا إلى أي قاضي صلح آخر أو إلى السلطة الفرنسية التي تحل محله للقيام بالإجراءات اللازمة للفحص[2].

المادة 06 : إذا لم يتم الاعتراض من قبل الحاكم العام أو الادعاء العام في غضون شهرين من تاريخ تسجيل الطلب في مكتب المحكمة المدنية، وفقًا للمادة 7 أو 8 من هذا القانون، فإن المحكمة الابتدائية، في أول جلسة علنية، تعلن أن مقدم الطلب قد استوفى الشروط المنصوص عليها في القانون ويُقبل كمواطن فرنسي. تُسجل هذه القاعدة في هامش شهادة ميلاده وشهادة زواجه.

[1] Le Mobacher (journal) , 15 -02- 1919.
[2] Bulletin municipal officiel de la ville d'Alger, 1919-02-05.

إذا لم يكن مقدم الطلب مسجلًا في سجلات الحالة المدنية، فسيتم تسجيل نفس الملاحظة في شهادة التوثيق التي تم إعدادها وفقًا للمادة 3. ستكون هذه الوثيقة البديلة لشهادة الميلاد أو الزواج ويتم إيداعها في مكتب المحكمة الابتدائية وأمانة البلدية.

المادة 07: في حالة الاعتراض من قبل الحاكم العام أو الادعاء العام، يتم إبلاغ هذا الاعتراض في المواعيد المحددة عن طريق إرسال رسالة بسيطة إلى كاتب المحكمة. تقوم المحكمة بمراجعة ما إذا كان الاعتراض قائمًا على عدم استيفاء أحد الشروط المنصوص عليها في المادة 2، أو إذا كان هناك حكم قضائي بسبب أحد الأفعال المقررة في تلك المادة.

في الجلسة العلنية، في غضون شهر، ستقوم المحكمة إما بقبول الاعتراض أو برفعه. في هذه الحالة الأخيرة، ستعلن في حالة قبول الاعتراض من قبل الحاكم العام أو الادعاء العام، وفي حال لم يتم التوصل إلى أي اعتراض خلال المهلة المحددة، يُعلن القاضي في أول جلسة علنية أن مقدم الطلب قد استوفى الشروط المنصوص عليها في القانون ويتم قبوله كمواطن فرنسي[1].

المادة 08: في نفس الفترة الزمنية المحددة في المادة 6 (شهرين)، يمكن للحاكم العام، بموجب مرسوم صادر عن مجلس الحكومة ومصدق عليه من قبل وزير الداخلية، أن يعترض بسبب عدم الكفاءة على القرار الصادر من المحكمة، ويجب أن يتم رفض الطلب في هذه الحالة بعد خمس سنوات قبل أن يتمكن من تقديمه مجددًا.[2]

المادة 09: يحق الطعن بالنقض ضد قرار المحكمة الابتدائية، سواء من قبل الادعاء العام أو من قبل المعني بالأمر. سيكون الطعن موقوفًا لتنفيذ القرار. يتم تقديم الطعن والفصل فيه وفقًا للأشكال والشروط المحددة في مرسوم 2 فبراير 1852م وفي قانون 5 فبراير 1811م ستتم إشعارات الطعن إلى الادعاء العام أو من قبله.

[1] Bulletin municipal officiel de la ville d'Alger, 1919-02-05, p 30.
[2] Le Temps (journal), 11-02-1919.

المادة 10: تعفى الوثائق القضائية من الرسوم ويتم تسجيلها دون أي تكاليف. ستُمنح نسخ من سجلات الحالة المدنية مجانًا على ورق عادي للمعنيين أو لقاضي الصلح. هذه النسخ ستُذكر في رأس النص ببيان وجهتها الخاصة، ولن يمكن استخدامها لأي غرض آخر.

المادة 11: تترتب على قرارات المحاكم المنفذة وفقًا للمادة 6 و7 و9 أعلاه الآثار التي ربطها الاستفتاء الاستشاري لعام 1805م بمنح صفة المواطن الفرنسي.

القسم الثاني: الوضع السياسي للسكان المسلمين الأصليين في الجزائر الذين ليسوا مواطنين فرنسيين[1].

المادة 12. السكان الأصليون الجزائريون المسلمون الذين لم يطلبوا أن يكونوا مواطنين فرنسيين يُمثلون في جميع الهيئات التشريعية في الجزائر (المندوبين الماليين، المجلس الأعلى للحكومة، المجالس العامة، المجالس البلدية، اللجان البلدية، دواوين القرى) من قبل أعضاء منتخبين، ويجلسون بنفس الصفة ومع نفس الحقوق مثل الأعضاء الفرنسيين، مع مراعاة أحكام المادة 11 من القانون العضوي في 2 أغسطس 1875م

في الجمعيات التي يجلس فيها أعضاء من السكان الأصليين معينين من قبل الإدارة، لا يمكن أن يكون عددهم أكبر من الأعضاء المنتخبين. يشارك المستشارون البلديون من السكان الأصليين، حتى وإن لم يكونوا مواطنين فرنسيين، في انتخاب رؤساء البلديات ونوابهم.

ويترتب على هذا النص أن المستشارين البلديين من السكان الأصليين يتمتعون الآن بنفس حقوق المستشارين الفرنسيين، باستثناء ما يتعلق بحقهم في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ. وبشكل خاص، يعود لهم حق المشاركة في انتخاب رؤساء البلديات، وهو الحق الذي كانوا قد امتلكوه من عام 1876 إلى 1884م والذي قام "لو تامب" بالإشارة إلى أهميته بشكل متكرر.

[1] Bulletin municipal officiel de la ville d'Alger, 1919-02-05.

المادة 13: تستثني من الجمعيات الانتخابية الموظفين الذين يمتلكون سلطة على السكان الأصليين، وهي تدبير كان قد تم المطالبة به لفترة طويلة. في جميع الحالات، تتعارض مع المناصب كالمستشار البلدي، المستشار العام والمندوب المالي، وظائف القائد، الآغا، الهاوغها، أمين البلدية المختلطة، نائب المحافظ، حارس الريف، حارس الغابات، ضابط الشرطة، وفرسان البلديات المختلطة .من جهة أخرى، سيتم أيضًا قبول السكان الأصليين في الوظائف العامة. أولئك الذين سيتم تسجيلهم في القوائم الانتخابية، وهو ما سيحدد بموجب مرسوم قريبًا، لن يكونوا عرضة للعقوبات الخاصة، والمعروفة بعقوبات "الاستعمار[1]."

المادة 14: يُقبل السكان الأصليون المسلمون الذين ليسوا مواطنين فرنسيين في الوظائف العامة، بنفس الشروط التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون. ومع ذلك، سيحدد مرسوم قائمة الوظائف التي لا يمكنهم شغلها إلا إذا كانوا مواطنين فرنسيين.

أولئك الذين سيتم تسجيلهم في القوائم الانتخابية لا يمكن أن يُدانوا فيما يتعلق بالمخالفات والجرائم، إلا عن نفس الأفعال ومن قبل نفس المحاكم التي يحاكم فيها المواطنون الفرنسيون، مع مراعاة التدابير الخاصة التي تم تشريعها لحماية وحفظ الغابات بموجب قانون 21 فيفري 1903م وأحكام قانون 14 جويلية 1914 م المتعلقة بالرقابة الخاصة.

وأخيرًا، تجد "الدواوير"، تلك الخلايا الصغيرة في المجتمع البلدي، التي كانت في الماضي جزءًا من البلدية الأوروبية الكبرى الكاملة الصلاحيات ، الآن حرية التصرف في مواردها. ويجب أن يعاد تنظيمها بموجب مرسوم لاحق بناءً على الانتخابات[2].

المادة 15: في الدوّار التي تم تحديدها بموجب السناتوس–كونسولت 22 افريل 1863م وفي جميع مجموعات السكان الأصليين الذين تم تزويدهم ب "دجمعة" (مجلس محلي)، ستكون المساهمات المقدمة نقدًا أو عينًا من قبل سكان الدوار لصالح الطرق المحلية والريفية،

[1] Le Temps (journal), 11-02-1919.
[2] Ibid.

بعد خصم الحصص المقتطعة لصالح الإدارات، وإيرادات الأملاك المشتركة التي تعود للدوار، محصورة في إطار تلك المخصصات المحلية فقط[1].

المادة 16: تنطبق أحكام هذا القانون على كامل الأراضي المدنية للجزائر. تم مناقشة هذا القانون واعتماده من قبل مجلس الشيوخ ومجلس النواب، وسيتم تنفيذه كقانون دولة. صدر في باريس، في 1 فيفري 1919م بموجب توقيع رئيس الجمهورية ر. بوانكاريه، وبموجب توقيع وزير العدل لويس نوي ووزير الداخلية ج. بامس.[2]

ان القاء نظره سريعة على هذا القانون تبين انه يحتوي على ايجابيات وعلى سلبيات وثغرات في المظاهر الإيجابية فيه تبدو في توسيع دائرة المقترعين وزياده عدد اعضائهم واسترجاع العمل بنظام الجماعة ومنح جزائريين حق المشاركة في الانتخاب رؤساء البلديات وقد اثار هذا الحق معارضه المستوطنين الاوروبيين كما سنرى في الفصل الثالث.[3]

اما السلبيات فتبدو في روح القانون غير الديمقراطي الذي ابقى على نظام الهيئتين الانتخابيتين الهيئة الاولى المكونة من ناخبين اوروبيين فرنسيين ويمثلون ثلاثة ارباع اعضاء في المجالس المنتخبة وهيئه الثانية مكونة من ناخبين جزائريين يمثلون اربع اعضاء مع العلم ان عدد الجزائريين يفوق كثيرا عدد الاوروبيين. كذلك فان منطقه الجنوب الجزائري لم يشملها القانون وبقيت خاضعة للحكم العسكري مباشر والمجالس التمثيلية فيها يعين اعضائها من قبل الحاكم العسكري ثم ان القانون المذكور استمر في التفريق بين الرعاية الفرنسية الجزائريين وبين المواطنين الفرنسيين.

ومن جهة اخرى فان قانون 1919م لم يضع حدا لقانون الاهلي قانون الانديجينا وغيره من القوانين الاستثنائية في المجلس الوطني الفرنسي بينما كان هذا الحق ممنوحا بالفرنسية الجزائر هذا الرغم من ان هذا المطلب كان قد نادى به بعض الجزائريين واقترحته ايضا خلال

[1] Le Mobacher (journal) , Samedi 15 Février 1919.
[2] Bulletin municipal officiel de la ville d'Alger, 1919-02-05.
[3] احمد الخطيب، مرجع سابق، ص 72.

الحرب بعض الشخصيات السياسية الفرنسية كما راينا سابقا مثل كليمنصو ولينغ و جونار و غيرهم.[1]

ج- رد فعل الجزائريين على الاصلاح فيفري 1919م:

وجد اغلب الجزائريين ان هذه الاصلاحات ضئيلة جدا[2] فمن جهة كان قانون 1919م يهدف إلى دمج الجزائريين المسلمين في النظام السياسي الفرنسي، مما شجع "الشبان الجزائريين" على السعي للمواطنة الفرنسية كوسيلة لتحقيق حقوق سياسية أوسع. ومع ذلك، قوبلت هذه الرؤية بمعارضة من شخصيات وطنية مثل الأمير خالد، الذي رفض فكرة التجنيس للحفاظ على الهوية الجزائرية الاسلامية المستقلة.[3]

كما أدى القانون إلى فتح باب المشاركة السياسية، لكنه فرض شروطًا صعبة قيدت الوصول الكامل للمواطنة، مما عكس التوترات بين الرغبة في المساواة والحفاظ على الهوية الوطنية[4].

---

[1] احمد الخطيب، مرجع سابق ، ص 73.

[2] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج 2، مرجع سابق، ص 278.

[3] ان عملية تجنيس المسلمين في الجزائر واجهت تحديات كبيرة نظرًا لاعتبارات ثقافية ودينية تجعلهم مترددين في قبولها، ويعتبرونها تهديدًا لهويتهم. كما اعتبر تعدد الزوجات، يعتبر تعدد الزوجات، الذي يتعارض مع القيم الفرنسية، العائق الرئيسي أمام منح الحقوق السياسية للمسلمين الجزائريين. ومع ذلك، يظهر النص أن القرآن لا يفرضه، بل يبيحه بشروط صارمة. يتطلب تعدد الزوجات وجود سبب مهم للزواج من امرأة أخرى، القدرة المالية الكافية لتأمين حياة كريمة ومستقلة لكل زوجة، والالتزام بالعدل التام بين الزوجات. من الناحية العملية، يعد تحقيق هذه الشروط صعبًا على المسلمين الفقراء ويكاد يكون محظورًا على الأغنياء الذين يخشون الله، نظرًا لأن القرآن يحذر من صعوبة تحقيق العدالة الكاملة بين الزوجات، مفضلًا الزواج بامرأة واحدة لتجنب الوقوع في الظلم. الذي يتعارض مع القيم الفرنسية، العائق الرئيسي أمام منح الحقوق السياسية للمسلمين الجزائريين رغم تعديل القوانين لتسهيل التجنيس بعد 1919، فإن التجنيس الفردي لم يعالج القضية بفعالية، حيث ظل العدد ضئيلًا.للمزيد ينظر مقالة تعالج تبرر فشل الاصلاحات : L'Elan Républicain (journal) , 2 ème Année, №14, (28 Avril 1937).

[4] charles Robert Ageron , (une politique algérienne libérale sous la troisième république (1912 -1919)),Revue Historique moderne et contemporaine, tome 6 N°2 , avril-juin1959,p 146.

اما اعضاء النخبة ايضا شعروا بخيبة امل بخصوص القانون اذ كانوا يأملون ان يكون اكثر كرما ويمنح الجنسية الفرنسية لكافه الاهالي الجزائريين دون تمييز ودون الوقوف امام عقبه الاحوال الشخصية الإسلامية.[1]

فقد اوضح فرحات عباس ايضا في كتابه الشاب الجزائري موقفه بدقه من الاصلاحات فيفري 1919م حيث كتب " لم تستفد الجزائر المسلمة من الاصلاحات التي جاءت بها الإدارة فرنسيه سنه 1919م حتى بعشر التضحيات التي قدمتها لا جل من حقها ان يكون لها على الاقل حرية التعريف بمشاعرها والدفاع عن مصالحها اذا الظاهر ان مجرد الانين والصراخ هو من وجهه نظرها دليل على أسوا انواع الجحود"[2]

و يضيف القول " لم تغير من حالتنا بل بقينا رعايا من اهل الذمة ان صح هذا التعبير وبقيه القوانين تقوم حاجزا بين العرب والفرنسي" و بهذا عبر عن رأيه الذي هو حال كل النخبة من خيبة الامل بعد الاطلاع على الاصلاحات[3].

كما أن سياسة التجنيس الفردي للمسلمين في الجزائر لم تكن فعالة، إذ تم استقبالها بتحفظ كبير من قبل السلطات الفرنسية وأيضًا بتردد من قبل السكان المحليين لأسباب دينية. يُظهر التاريخ أن هذه السياسة لم تحقق سوى نتائج ضئيلة: ففي 51 عامًا من 1865م إلى 1916م ، لم تتجاوز عمليات التجنيس سوى 1729 حالة، بمعدل 34 حالة سنويًا. ومع تسهيلات قانون 1919م ارتفع العدد قليلًا ليصل إلى 83 حالة سنويًا في المتوسط.

تجربة التجنيس الفردي، حسب النص، لم تحل "المسألة الجزائرية"، وظل السكان المسلمون مواطنين من الدرجة الثانية، محرومين من حقوقهم الكاملة. ويشير النص أيضًا إلى مقارنة مع اليهود في الجزائر، الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية بشكل جماعي من خلال

[1] احمد الخطيب، مرجع سابق، ص 73.

[2] فرحات عباس، الجزائر من المستعمرة الى الاقليم الشاب الجزائري (1930) متبوع بتقرير الى الماريشال بيتان (افريل 1941)، تر: احمد منور ، الجزائر، 2007، ص 124.

[3] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 86.

مرسوم كريميو لعام 1870م أن سياسة منح الحقوق السياسية كانت موجهة لليهود في الجزائر كما هو الحال مع المسلمين لاحقًا. المشرعون الفرنسيون افترضوا أن الفئات الغنية والمعتبرة بين اليهود ستكون متحمسة لنيل الجنسية الفرنسية والانخراط في المجتمع الفرنسي، متوقعين أن يتبنوا الحضارة الفرنسية ويقتربوا منها بفضل ذكائهم وانفتاحهم على التقدم.[1]

و من هنا نخرج بنتيجة هي استحالة المواطنة ضمن الوضع الشخصي فرغم تقديم قانون 4 فبراير 1919 م كإنجاز في الصحافة الليبرالية الفرنسية، إلا أنه لم يحقق تغييرًا جذريًا في وضع الجزائريين. فإجراءات التجنيس ظلت معقدة ويخضع تنفيذها لسلطة الحاكم العام، ما قلل من تأثير القانون مقارنة بالتطلعات الإصلاحية السابقة. كان التوسع في الجسم الانتخابي أبرز إنجاز[2] حيث شمل أكثر من 400,000 ناخب، يمثلون حوالي 40% من السكان الذكور الجزائريين فوق 25 عامًا.

[1] L'Elan Républicain (journal) , 28 Avril 1937.
[2] Laure Blévis, op-cit, p 501.

1-المشروع بلوم- فيوليت[1] 1936م:

شهدت الجزائر تطورًا في المشهد السياسي في فترة ما بين الحربين العالميتين ، مثل ظهور حركات جديدة كفدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين عام 1927م و نشأت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس عام 1931م و تأسيس نجم شمال إفريقيا، أول حزب وطني جزائري تأسس في باريس عام 1926م هذه الحركات ساهمت في فضح التمييز الاستعماري والدفاع عن الحقوق الجزائرية في الساحة العامة[2].

أ- اوضاع الجزائر قبل المشروع بلوم -فيوليت:

عين الليبرالي موريس فيوليت سنه 1925م حاكما عاما على الجزائر[3] خلال العشرينات، وأصبح عضوا في مجلس الشيوخ و قيادي في الحزب الاشتراكي الفرنسي و نظرا لخبرته بالشؤون الجزائرية. قدّم سنة 1936م مشروع عرف بمشروع فيوليت [4]

---

[1] موريس فيوليت : (1960-1970 م) سيناتور ماسوني من رجال حزب الاشتراك الفرنسي كان حكما للجزائر من عام 1925 الى غايه 1927 م وزير للدولة مكلف بالشؤون الجزائر في الحكومة الجبهة الشعبية مهندس مشروع بلون فيوليت كان له دور في ترسيخ سياسه فرنسا في المستعمرات ها الخاصة كما كان ابرز من ابرز منظريها وهو الذي اضطهد الحركة الوطنية بالجزائر سنه 1936 م ولكن تجربته في الجزائر والمعاصرة لذكرى وحرصه الشديد على ان لا تفلت الجزائر من قبضه فرنسا جعلت منه خبيرا بشؤون الأهلية اقترح قانون يمنح المواطنة الفرنسية لنخبه الأهلية وحق التصويت مع الفرنسية قدمه بمناسبه الذكرى المئوية للجزائر الفرنسية لمده سبع سنوات وقد تنبا به في كتابه الصادر عام 1931 م بعنوان هل تدوم الجزائر؟ انه اذ بقيت الجزائر اقطاعيه خاصه بالمستوطنين فان فرنسا ستخسرها في غضون 20 سنه واوضح مذكرا بمطالب الشباب الجزائري قائلا اذا اقترف فرنسا الخطيئة التي لا تغتفر ولم نفهم هؤلاء الشباب فانهم سينساقون كما في الهند الصينية الى شعور وطني ساخط ولم يلبث المستقبل الى ان اكد صحه اقواله. ينظر كل من: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 1989، ج 01، دار المعرفة، الجزائر، 2006 ،ص379 .و لمياء بوقرة، "مشروع موريس فيوليت مؤامرة سياسيه واجتماعيه ضد الجزائر "، مجله علوم الانسان والمجتمع ، مجلد 01، العدد 04، 2012 ،ص 315.و شارل روبير اجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصر، تر:عيسى عصفور ، ط01، منشورات عويدات، بيروت باريس 1982، ص 120.

[2] Laure Blévis, op-cit, p 501.

[3] صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910 1939م، بن مرابط، 2015، ص 374

[4] خميسة مدور، (مشروع بلوم فيوليت اصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية و سلطة اللوبي الجزائري 1936-1938م)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 02، العدد 04، 2016، ص 141

يهدف الى السير بالمستعمرة الجزائرية الى طريق الاندماج التدريجي و ذلك بسماح للأهالي بالتعليم والمساواة في الحقوق بين الجزائريين و الفرنسيين ولقد لقيت افكاره استحسانا كبيرا من نخبه الشبان الجزائريين الفرنسة آنذاك التي كانت منذ زمن تناضل من اجل الاندماج[1]

وتقضي فكرته بإعطاء ما ينجر عن حقوق المواطنة الفرنسية لعدد كبير من المثقفين المسلمين كي يشاركوا مع نفس الفرنسيين في انتخابات القسم الفرنسي بالمجالس النيابية اما بقيه المسلمين فتستقل بقسمها الثاني على ان يكون المسلمون ممثلين بالمجالس النيابية الفرنسية[2]

اما من الناحية الاقتصادية فيرى فيوليت انه لابد من تحسين الاوضاع الاقتصادية للمسلمين خاصة ان الثروة في الجزائر قبل الحرب العالمية الأولى كانت موزعة بشكل غير عادل بين الأوروبيين والمسلمين. فقد أشار إلى أن الأوروبيين يمتلكون ما نسبته 63% من إجمالي الثروة الجزائرية، في حين يمتلك المسلمون 37% فقط. ورغم ذلك، يرى فيوليت أن هذه النسبة لا تعكس الواقع بدقة، حيث يعتقد أن ثروة الأوروبيين أعلى من المعلن وأن ثروة المسلمين أقل بكثير[3].

فالأوروبيون كانوا يسيطرون على أغلب الموارد الاقتصادية، حيث امتلكوا الأراضي المزروعة بالعنب، والخضروات، والقطن، والفاكهة، والبقول، بالإضافة إلى أخصب الأراضي الزراعية المستخدمة في إنتاج الحبوب. وقد دفع الأوروبيين 73% من الضرائب، بينما دفع الأهالي 27%. ورغم ذلك، أكد فيوليت أن هذا التوزيع لا يعكس العدالة، مشيرًا إلى أن

[1] صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910–1939، بن مرابط، ، 2015، ص ص 374،375.

[2] احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، 1956، ص 169.

[3] توفيق المدني، الجزائر –تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجرافتها الطبيعية والسياسية وعناصر سكانها ومدنها ونظاماتها وقوانينها ومجالسها وحالتها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية– ، المطبعة العربية، الجزائر،1931م ص 283.

الأهالي، بناءً على محدودية ثرواتهم، كانوا يتحملون أعباءً ضريبية تفوق قدراتهم بكثير مقارنة بالأوروبيين.

أما عن حالة الأهالي، فقد وصف فيوليت الظروف المعيشية للمسلمين بأنها مزرية للغاية، إذ كانت أغلب العائلات تسكن في أكواخ مصنوعة من أغصان الأشجار أو بيوت حجرية رديئة، محاطة بأسوار من شجر التين الشوكي. وكانت أدواتهم المنزلية تكاد تقتصر على آنية الطبخ لتحضير وجبة يومية بسيطة لا تكفي لسد احتياجاتهم الغذائية. هذه الظروف المعيشية السيئة أدت إلى انتشار الفقر والانحطاط الصحي، إضافة إلى الأمراض التي كانت تفتك بالسكان[1].

وفيما يتعلق بالضرائب، أشار فيوليت إلى ان استمرار وجود ما يسمى بـ"الضرائب العربية" في المناطق الجنوبية العسكرية. تمثل عبئًا إضافيًا على الأهالي، مما زاد من استنزاف ثرواتهم المحدودة وساهم في تفاقم معاناتهم الاقتصادية والاجتماعية[2].

لكن هذه التصريحات العالية التي تدل على انه يريد ان ينال المسلمون بعض حقوقهم ازعجت و اقلقت الاوروبيين كثيرا[3]و كان قد سبق للمفوضون الماليون موازنة هذا الحاكم العام لأنها كانت تنص على المساهمة في ميزانية فرنسا الحربية، و على اثر ذلك سعى النائبان تومسون و مورينو في الحصول على استدعاء له من بوانكارييه و عزل فيوليت في 9 نوفمبر 1927م.[4]

[1] توفيق المدني، الجزائر –تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجرافتها الطبيعية والسياسية وعناصر سكانها ومدنها ونظاماتها وقوانينها ومجالسها وحالتها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، مصدر سابق، ص 283.

[2] نفسه، ص 283

[3] نفسه، ص 71

[4] شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص 119، 120 .

فالحملة الأوروبية ضده اضطرته الى مغادره الولاية العامة مأسوفا عليه من اغلب المسلمين ويقول توفيق المدني في هذا الصدد انه يتذكر له كلمه ألقاها اثناء خطابه في حفلة المتخرجين مدارس العربية الرسمية " تذكروا ايها الساده انكم و ان لم تحوزوا على حقوق الوطني فان لكم كرامه الرجال" [1]

وبهذه الكلمات حذر موريس فيوليت أوروبيو(المستوطنين) الجزائر قائلا: "هؤلاء يعني الاندماجيون يطالبون بفرنسا وطنا لهم واذا رفضتم لهم ذلك اليوم فانهم لا محال سيبحثون يوما عن وطن اخر لهم يعني الوطنية الجزائرية". [2]

ذكر ايضا في كتابه هل ستعيش الجزائر؟ الصادر سنه 1931م[3] بمناسبه مرور قرن على الاحتلال على ضرورة اجراء تغيير في السياسة الفرنسية اتجاه الجزائر فقال: " اذا استمرت بدون تغيير فستشكل خطر على المستقبل إمبراطورتينا... اعتقد انه غداة الاحتفالات حان الوقت في قول الاشياء الضرورية لقد قطعنا وعودا ولم نفي بها ومن الواضح ان ما عشناه في الاحتفالات مئوية من حماس الافتتان بالجزائر لم يدفعنا الى النظر في مساله الجزائرية"

و اضاف قائلا " في خمسة عشر او عشرين سنه ستكون في الجزائر اكثر من عشرة ملايين وطني منهم مليوني من النساء والرجال متشبعون بالثقافة الفرنسية فهل سنجعل من هؤلاء ثوارا ام فرنسي؟ وهل سيعمينا ما يعتبره بعض مصلحه ماديه مباشره لهم (يقصد المستوطنين) حتى نضمن لهم إمبراطورتينا الأفريقية و مصير البلاد؟.. فاذا كان الأمر كذلك

[1] توفيق مدني الجزائر مصدر سابق صفحه 70

[2] صالح بالحاج ، مرجع سابق، ص 375.

[3] ويهدف نشر الكتاب الذي يبرر فيه فكرته المحورية ان فرنسا لمصلحتها ومن اجل ضمان بقائها في الجزائر عليها ان تقبل ادماج النخبة في الامه الفرنسية لقطع الطريق على الوطنية .صالح بالحاج، مرجع سابق، ص .375

واذا لم تتدخل فرنسا لتفرض وجهة نظر اكثر عدلا وانسانية فان الجزائر سوف يقضى عليها بالزوال".[1]

ب – محاوله الاصلاح الأولى لموريس فيوليت من 1930 الى 1935م:

خلال تولّي موريس فيوليت منصب الحاكم العام للجزائر بين عامي 1925 و1927م، سعى إلى جعل فترة حكمه منعطفًا نحو سياسة استعمارية جديدة، تختلف عن النهج التقليدي القائم على القمع والتمييز. فقد حاول تبني خطاب إصلاحي أكثر "إنسانية"، يهدف إلى كسب ولاء الشباب الجزائري عبر إحياء آمالهم في الاندماج ضمن المجتمع الفرنسي[2].

ركّز فيوليت على تعزيز الحوار بين المجتمعين الجزائري والأوروبي في الجزائر، معتمدًا على فكرة أن الإصلاح التدريجي قد يُخفّف من حدة التوترات. وفي هذا الإطار، أولى اهتمامًا خاصًا بمسألة تجنيس النخبة الجزائرية، معتبرًا أن منح الحقوق السياسية للنخبة المثقفة أكثر جدوى من تعميمها على القاعدة الشعبية. كما رأى أن إلزام هذه النخبة بالتخلي عن هويتها الدينية أو الثقافية قد يُضعف شرعيتها أمام جمهورها، مما دفعه إلى تبني موقف أكثر مرونة تجاه عقائد الأفراد الشخصية.

غير أن هذه الإصلاحات ظلت محدودة الأثر، إذ لم تُغير من طبيعة النظام الاستعماري القائم على التمييز، بل حاولت فقط احتواء السخط الجزائري عبر استيعاب فئة محدودة من النخب دون المساس بالهيمنة الفرنسية.[3]

بعد تأسيس حكومة" الجبهة الشعبية[1] "بقيادة ليون بلوم [2]رئيسًا للمجلس، ضمّت في صفوفها عددًا من الشخصيات البارزة، مثل راؤول أوبوا نائب كاتب الدولة للداخلية والمكلف

[1] Maurice Viollette, L'Algérie vivre t'elle? , librairie Félix-Alcan, paris, 1931, p 47.

[2] امينه مسعودي، جيلاني تكران، الحاكم العام موريس فيوليت وسياسته تجاه الحركة الوطنية الجزائرية 12 مايو 1925م – 20 نوفمبر 1927م الأكاديمية للدراسة الاجتماعية والإنسانية، مجلد 14، العدد 02، القسم ب العلوم الاجتماعية جامعه الشلف، ص 42.

[3] نفسه .

بالشؤون الجزائرية، وموريس فيوليت المدافع عن حقوق الأهالي الجزائريين[3]، وماريس موتي وزير المستعمرات والخبير في الشؤون الاستعمارية، خاصةً الجزائرية.

أثار تشكيل هذه الحكومة حماسًا كبيرًا في الجزائر وشمال إفريقيا، كونها ضمّت أحزابًا وشخصياتٍ طالما نادت بالعدالة والكرامة لأهالي المنطقة أثناء وجودها في المعارضة. وبعد

---

[1] بعد الانتخابات التشريعية التي جرت في 26 أبريل و3 مايو 1936، تشكلت حكومة "الجبهة الشعبية" من ائتلاف للأحزاب والمنظمات السياسية والاجتماعية اليسارية، شملت الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية(CIFS) ، والفرع الفرنسي للأممية العمالية (OIFS)، والحزب الراديكالي الاشتراكي(SRP) ، ونقابة الكونفدرالية العامة للشغل .(TGC) حصل هذا التحالف على 60% من مجموع مقاعد البرلمان، وفاز أيضًا بأربع مقاعد من أصل عشرة مخصصة للجزائر، مما عزز تأثيره في البرلمان ومنحه دعماً كبيراً لتطبيق سياساته الإصلاحية. حمزي كمال، (نواب عمالة وهران بين 1936-1954 مسالك و مواقف)، جامعة الجزائر حوليات التاريخ و جغرافيا، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص 23

[2] ليون بلوم: (1872-1950م) وُلد ليون بلوم في 9 أبريل 1872 في باريس لعائلة من التجار اليهود القادمين من الألزاس. كان كاتبًا ومحاميًا اشتراكيًا من يهود فرنسا. تميّز بقدراته الأدبية منذ صغره، والتحق بمدرسة المعلمين العليا عام 1890، لكنه تركها في 1891 ليبدأ مسيرته كناقد أدبي، حيث أصبح جزءًا من الأوساط الأدبية الباريسية وصادق العديد من الكتاب المعروفين، مثل بورتو ريش، جيد، تريستان برنارد، وتأثر بشخصيات كبرى مثل بارس، أناتول فرانس، وكليمنصو. بالإضافة إلى ذلك، درس الحقوق ونجح في اجتياز امتحان الدخول إلى مجلس الدولة في عام 1895، حيث شغل فيه منصبًا مرموقًا حتى عام 1919 م دخل عالم السياسة من خلال البرلمان عام 1919م. تولى رئاسة مجلس الوزراء ثلاث مرات: الأولى في 1936-1937م، الثانية في 1938م، والثالثة بين 1946-1947م. للمزيد ينظر: الموقع www.universalis.fr/encyclopedie/leon-Blum تاريخ الدخول 09-09-2024 على 10:30 سا، عبد الرزاق توميات ، (الجزائريون و حكومة الجبهة الشعبية بين 1936-1939م بين مطالب الجزائريين الملحة و تقلبات السياسة الاستعمارية الفرنسية)، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية"، المجلد 14، العدد 14 ،يناير 2022، ص 883.

[3] عرف على فيوليت تعاطفه مع قضايا الجزائريين فكانوا يكونون له الود والعرفان بالجميل لا نه كانت له مواقف مشكوره في الميدان المطالبة بالحقوق المطالبة بالحقوق الجزائريين حتى صار يعرف بحبيب الجزائريين ولقبه المستوطنون بفيولة العربي فقط كتب عليه الشيخ ابراهيم سنه 1936 ما يلي: " لم يظفر سياسي فرنسي بمثل ما ظفر به من حب الجزائريين وامتلاك، كل ذلك لكلمه خير قالها وسع صالحه سعياه في مصلحتهم على ما يتطرق ذلك السعي من شكوك واحتمالات وعلى انه لم ينجز من سعيه قليلا ولا كثير " ولا على راي الابراهيمي يعبر عن راي الأغلبية العظمى للجزائريين خلال تلك الفترة حول هذا السياسي الفرنسي المشكوك في نواياه. ابو قاسم سعد الله ، تاريخ الحركة الوطنية، ج 03، مرجع السابق، ص ص 17 ،18 .

وصولها إلى السلطة وتحقيقها أغلبية برلمانية ساحقة، تعزّزت التوقعات بتحقيق وعودها الإصلاحية لتحسين أوضاع السكان المحليين.[1]

وفي أعقاب الاحتفالات بمرور مئة عام على احتلال الجزائر، ترأس موريس فيوليت لجنةً خاصّةً في مجلس الشيوخ الفرنسي مُكلَّفةً بدراسة الأوضاع في الجزائر واقتراح إصلاحاتٍ لمعالجتها. وقد قدّمت اللجنة مشروع إصلاحاتٍ عُرف لاحقًا باسم" مشروع فيوليت"، الذي تم طرحه رسميًا في 3 يوليو 1931م.[2]

و قد شمل مشروع فيوليت ثمانية فصول وثمانية وخمسين مادة، تضمّنت جملة من الإصلاحات الجوهرية التي هدفت إلى معالجة الأوضاع في الجزائر. حيث اقترح المشروع إصلاح النظام التعليمي وتحسين الوضع الزراعي، بالإضافة إلى منح فئة من الجزائريين حقوقاً مساوية للفرنسيين وإلغاء المحاكم الخاصة بهم. كما دعا إلى زيادة تمثيل الجزائريين في المجالس المحلية وإنشاء مجلس استشاري في باريس يضم تسعة أعضاء جزائريين (ثلاثة عن كل ولاية).

ولم يغفل المشروع الجانب الإداري، حيث اقترح تأسيس وزارة مختصة بالشؤون الأفريقية. أما فيما يخص المناطق العسكرية في الجنوب الجزائري، فقد تضمن المشروع منحها صفة الحالة المدنية عبر إنشاء بلديات مختلطة على غرار النظام المطبق في شمال البلاد. جاءت هذه المقترحات في محاولة لإيجاد حلول متوازنة للأوضاع في الجزائر، رغم ما أثاره المشروع من جدل بين مختلف الأطراف.[3]

[1] حمزي كمال، مرجع سابق، ص 23.

[2] ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الحركة الوطنية ، ج 03، مرجع سابق، ص 18.

[3] نفسه.

كما و اقترح منح الجنسيه الفرنسية من غير ان شرط التخلي عن احوالهم الشخصية وبهذا سيبلغ عدد الجزائريين المستفيدين من هذا المشروع نظريا حوالي 20 الى 50,000 ناخب وكان الهدف من هذا المشروع هو تصحيح قانون فيفري 1919م.[1]

تعرض مشروع فيوليت للرفض في أول تصويت أمام مجلس الشيوخ الفرنسي عام 1931م غير أنه ظلّ محلّ نقاشٍ واسع في الأوساط السياسية الفرنسية طوال العقد التالي. وبعد خمس سنوات من الجدل، أعاد وزير الدولة الفرنسي طرح المشروع على مجلس الوزراء في 15 أكتوبر 1936م ليُنشر لاحقًا في الجريدة الرسمية الفرنسية في 30 ديسمبر من العام نفسه، مما أعاد إحياء النقاش حول مصير الإصلاحات المطروحة.[2]

يجدر بالذكر أن مشروع فيوليت لم يكن المبادرة الإصلاحية الوحيدة في المشهد السياسي الفرنسي تجاه القضية الجزائرية خلال ثلاثينيات القرن الماضي، وإنما كان الأكثر شهرةً وتأثيراً بين سلسلة مشاريع أخرى. فقد برزت في تلك الفترة عدة مبادرات موازية مثل مشروع فيرنوت الذي نوقش في مجلس الشيوخ، ومشروع كوطولي (نائب ولاية قسنطينة)، ومشروع دوروكس (نائب ولاية الجزائر)

غير أن هذه المشاريع، على الرغم من أهميتها، لم تبلغ نفس مستوى الأهمية التاريخية التي حظي بها مشروع فيوليت، ويعود ذلك أساساً إلى سمة التقدمية التي ميزته. حيث تجاوز المشروع المقترحات التقليدية من خلال دعوته الجريئة إلى منح الحقوق المدنية للجزائريين الفرنسيين، في حين اكتفت المشاريع الأخرى بحلول جزئية وإصلاحات محدودة لم تلامس جوهر المشكلة الاستعمارية.

[1] لمياء بوقرة، مشروع بلوم فيوليت ، مرجع سابق، ص 316.

[2] ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص 18.

لقد جسّد مشروع فيوليت بذلك رؤية إصلاحية شاملة، وإن كانت غير كافية، إلا أنها ظلت الأكثر جرأة وتكاملاً بين كل المقترحات الفرنسية المقدمة لمعالجة الأوضاع في الجزائر خلال تلك المرحلة التاريخية الحاسمة.[1]

ج – المؤتمر الاسلامي و مشروع بلوم فيوليت1936م:

مع صعود الجبهة الاشتراكية إلى سدة الحكم، انبعثت آمال جديدة في صفوف الحركة الوطنية الجزائرية. ففي 7 يونيو 1936، شهدت سينما "الماجيستيك" بحي الباب الوادي بالجزائر العاصمة انعقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري، الذي مثّل محطة سياسية فارقة. شاركت في هذا المؤتمر كافة التيارات الوطنية من أحزاب وجمعية العلماء المسلمين، حيث تبنّى المجتمعون "ميثاق المؤتمر" الذي تضمن جملة من المطالب الجوهرية جاءت كالتالي:[2]

اولا: المطالب الدينية و الثقافية

- إلغاء سائر القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين.
- إلحاق الجزائر بفرنسا وإلغاء الوالجة العامة والنيابات المالية ونظام البلديات المختلطة.
- المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية لروح القانون الإسلامي وتحرير هذا القانون.
- فصل الدين عن الدولة بصفة تامة وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه.
- إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسًا صحيحًا.
- إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطة ذلك القيام بأمور المساجد والمعاهد الدينية والذين يقومون بها.

[1] ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق ، ص 20

[2] عمار عمورة، مرجع سابق، ص 173.

- إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية وإلغاء اعتبارها لغة أجنبية.

- الحرية التامة في تعليم اللغة العربية وحرية القول للصحافة العربية.

ثالثا: الإصلاحات الاجتماعية:

- التعليم الإجباري للبنين والبنات.

- الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري.

- جعل التعليم مشتركًا بين المسلمين والأوروبيين.

- الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات ومستوصفات وفي معاهد الإغاثة كالمطاعم الشعبية وإنشاء خزينة خاصة للعاملين من العمال[1].

الإصلاحات الاقتصادية:

- تساوي الأجر إذا تساوى العمل.

- تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة.

- توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة والصناعة والتجارة والحرف على الجميع وعلى مقتضى الاحتياج دون تمييز بين الأجناس.

- تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ومراكز لتعليم الفلاحين

- الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض.

- توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والعمال.

- إلغاء قانون الغاب.

[1] عبد الرزاق تومیات، مرجع سابق، ص 879.

سادسا مطالب سياسية:

- إعلان العفو السياسي العام.

- توحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات.

- إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه.

- النيابة في مجلس الأمة[1].

قد شكّل المؤتمر الإسلامي الجزائري وفداً ممثلاً لكافة التيارات الوطنية، ضمّ كوكبة من أبرز الشخصيات مثل عبد الحميد بن باديس، البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، الأمين العموري، الدكتور بن جلول وفرحات عباس، بالإضافة إلى ممثلين عن مختلف مناطق البلاد[2]. وفي يوليو 1936، قام هذا الوفد برحلة تاريخية إلى باريس حيث التقى بعدد من المسؤولين الفرنسيين البارزين.[3]

في الثاني والعشرين من جويلية1936م سلّم الوفد نسخة من مطالب المؤتمر إلى السيد أوبوا المسؤول عن الشؤون الأهلية، وإلى السيد ريجس نائب مدينة الجزائر. ثم تمّ في اليوم التالي لقاء هام مع رئيس الوزراء ليون بلوم نفسه، بحضور موريس فيوليت وجول موش. خلال هذا اللقاء، عبّر بن جلول باسم الوفد عن ثقة الجزائريين في حكومة الجبهة الشعبية، رغم المطالبة بإلغاء منصب الحاكم العام الواردة في الوثيقة.

وفي ختام الزيارة، أصدر مكتب رئيس الوزراء بياناً أشاد فيه بموقف الوفد، مؤكداً أن الحكومة قد بدأت فعلاً في تنفيذ بعض الإصلاحات، وأنها ستبحث المطالب الأخرى بعين

[1] عبد الرزاق تومیات، مرجع سابق، ص 879.

[2] نفسه ص 173

[3] عمار عمورة، مرجع سابق، ص 173.

الاعتبار. هذه الزيارة مثلت محاولة جادة للحوار، لكنها كشفت أيضاً عن هوة كبيرة بين طموحات الشعب الجزائري واستعدادات الإدارة الفرنسية للإصلاح الحقيقي.[1]

عند عودة الوفد الجزائري إلى أرض الوطن، نظّم تجمع شعبي كبير في ملعب البلدي بالعناصر، حيث قدّم الوفد تقريراً مفصلاً عن نتائج مهمتهم في باريس. وفي نفس السنة (1936م)، تقدّم النواب بمشروع قانون إلى البرلمان الفرنسي يمنح الجنسية الفرنسية لعدد من الفئات الجزائرية المختارة، وهم: الحاصلين على شهادات تعليمية، والمنتخبين، والعسكريين ذوي الرتب، والموظفين الإداريين، مع السماح لهم بالاحتفاظ بأحوالهم الشخصية الإسلامية.

إلا أن المشروع واجه معارضة شديدة من قبل المعمرين الأوروبيين، خاصة النواب الفرنسيين في الجزائر. حيث قاموا بحملة احتجاجية عنيفة، أرسلوا على إثرها وفداً إلى باريس للضغط على الحكومة لإلغاء المشروع، وهددوا بالاستقالة الجماعية والانفصال عن فرنسا في حال إقراره. في النهاية، استجابت حكومة الجبهة الشعبية لضغوط المعمرين وألغت المشروع، مما سبب خيبة أمل كبيرة للمؤتمر الإسلامي والحركة الوطنية الجزائرية، وكشف عن محدودية الإصلاحات التي كانت تنوي الحكومة الفرنسية تنفيذها فعلياً.[2]

د- اعادة طرح مشروع بلوم- فيوليت سنة 1936م:

ظل الحاكم العام السابق للجزائر موريس يعول على الدعم الذي وعده إياه رئيس الحكومة ليون بلوم. و مباشرة بعد توليه الحكم في الجزائر كحاكم عام عليها سنة 1936م شرع موريس فيوليت في التقدم بمشروعه الإصلاحي للمناقشة في البرلمان و الذي ذكر في الجريدة الرسمية الفرنسية يوم 30 ديسمبر 1936.م.[3]

---

[1] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج 3،مرجع سابق، ص 161.

[2] نفسه ، ص174.

[3] شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط 01، دار الامة، الجزائر، 2008، ص ص 728، 729.

ذ- محتوى القانون بلوم- فيوليت :

المادة 01 : يُقبل الجزائريون الأصليون الفرنسيون، دون أن يؤدي ذلك إلى أي تعديل في وضعهم أو حقوقهم المدنية، للتمتع بالحقوق السياسية للمواطنين الفرنسيين، بشكل نهائي، باستثناء ما يترتب على تطبيق التشريع الفرنسي بشأن إسقاط الحقوق السياسية. ويشمل ذلك الجزائريين الأصليين الفرنسيين في المقاطعات الثلاث بالجزائر، الذين يستوفون الشروط المحددة في الفقرات التالية:

- الجزائريون الأصليون الفرنسيون الذين غادروا الجيش بدرجة ضابط.

- الجزائريون الأصليون الفرنسيون الذين كانوا برتبة ضباط صف وتركوا الجيش برتبة رقيب أول أو رتبة أعلى، بعد أن خدموا لمدة خمسة عشر عامًا وحصلوا على شهادة حسن السلوك.

- الجزائريون الأصليون الفرنسيون الذين أتموا خدمتهم العسكرية وحصلوا على ميدالية عسكرية وصليب الحرب.

- الجزائريون الأصليون الفرنسيون الحاصلون على أحد الشهادات التالية: دبلوم التعليم العالي، البكالوريا للتعليم الثانوي، الشهادة العليا، الشهادة الابتدائية، شهادة إنهاء الدراسات الثانوية، شهادة من المدارس الدينية (مدارس مدراس)، شهادة التخرج من إحدى المدارس الوطنية الكبرى أو مدرسة وطنية للتعليم المهني، الصناعي، الزراعي أو التجاري، وكذلك الموظفون الذين تم توظيفهم عن طريق المسابقة.[1]

- الجزائريون الأصليون الفرنسيون الذين تم انتخابهم في غرف التجارة والزراعة، أو تم تعيينهم من قبل مجلس إدارة المنطقة الاقتصادية وغرف الزراعة في الجزائر وفقًا للشروط المنصوص عليها في المادة 2.

[1] J .o .doc .Parl .Chambre, annexe N : 1596, séance du 30 -12- 1936.

- الجزائريون الأصليون الفرنسيون الذين كانوا مندوبين ماليين، مستشارين عامين، مستشارين بلديين للبلديات ذات الصلاحيات الكاملة، أو رؤساء جماعات دجمعة، الذين مارسوا وظائفهم لمدة ولاية واحدة.

- الجزائريون الأصليون الفرنسيون الذين شغلوا وظائف الباشاغة، والأغوات، والقائدين لمدة لا تقل عن أربع سنوات.

- الجزائريون الأصليون الفرنسيون الذين حصلوا على رتبة قائد في وسام جوقة الشرف الوطني أو الذين تم تعيينهم فيها لأسباب عسكرية.

- العمال الجزائريون الأصليون الحاصلون على ميدالية العمل، وأمناء النقابات العمالية المنظمة رسميًا، بعد عشر سنوات من مزاولة مهامهم.[1]

المادة 02 : سيقوم مجلس إدارة المنطقة الاقتصادية بالجزائر، في جلسته التالية لتطبيق هذه القانون، بتعيين مائتي تاجر أو صناعي أو حرفي لكل قسم جزائري يتمتعون منذ ذلك الحين بالحقوق السياسية التي تمنحها المادة الأولى من هذا القانون، وذلك بقرار من الحاكم العام. كما ستقوم غرف الزراعة الثلاث في الجزائر بتعيين مائتي مزارع لكل منها، في ظل نفس الشروط ونفس الهدف. في أول جلسة سنوية تلي تطبيق هذا القانون، يقوم مجلس إدارة المنطقة الاقتصادية بتعيين خمسين تاجرًا أو صناعيًا أو حرفيًا لكل قسم جزائري، بينما تعين غرف الزراعة الخمسين مزارعًا لكل منها في نفس الشروط والهدف.

المادة 03 : أية إدانات واردة في القانون الصادر بتاريخ 2 فبراير 1852م في مادتيه 15 و16، وكذلك أي عزل يتعلق بالمناصب المذكورة في البندين 6 و7 من المادة الأولى، وأي شطب من قائمة جوقة الشرف أو من الحائزين على الميدالية العسكرية، يؤدي تلقائيًا إلى الشطب من القوائم الانتخابية.

[1] J .o .doc .Parl .Chambre, annexe N : 1596, séance du 30 -12- 1936.

المادة 04: يجوز لأي جزائري أصلي فرنسي مستفيد من أحكام هذا القانون أن يُحرم من هذه الامتيازات وفقًا لأحكام المادة 9، الفقرة 5 من القانون الصادر بتاريخ 10 أغسطس 1927.

المادة 05 : أحكام هذا القانون ليس لها أثر رجعي وتطبق فقط على الجزائريين الأصليين الفرنسيين الذين يستوفون حاليًا أو سيستوفون في المستقبل الشروط المحددة فيه.

المادة 06 : يتمثل تمثيل الجزائر في مجلس النواب بواقع نائب واحد لكل 20,000 ناخب مسجل أو جزء من 20,000.

حرر هذا القانون في باريس، في 29 ديسمبر 1936م ألبرت لوبران و بأمر من رئيس الجمهورية: رئيس الوزراء ليون بلوم؛ الوزراء كاميل شوتان، بول فاور، موريس فيوليت؛ وزير الداخلية[1]

هـ- رد فعل الجزائريين من المشروع:

اثار مشروع الإصلاح الانتخابي انقساماً واضحاً في الرأي العام الجزائري. فبينما رحّبت به فئة من المثقفين والنخبة باعتباره خطوة أولى نحو المساواة، قابلته الجماهير الشعبية –ولا سيما عمّال المهجر في فرنسا– بالسخط والاستنكار.

لقد عبّر أحد العمّال بمرارة عن هذا التناقض الصارخ: "أيُعقل أن ننشغل بحقّ التصويت بينما بطون أطفالنا خاوية؟ لقد بلغت بنا الحال أن يُقتطع ثمن الأقراط من آذان نسائنا لسدّ ديون الضرائب!" هذه الكلمات لم تكن مجرد شكوى عابرة، بل كانت صرخة مدوّية تكشف زيف الإصلاحات الشكلية التي تتجاهل الجوع والفقر المدقع[2].

[1] L'Afrique français (journal) ,1937, p 142.
[2] L'Humanité (journal) , 15 -01- 1937.

في القرى والمداشر، تحوّلت الحياة إلى جحيم يومي. فبينما كان الساسة في باريس والجزائر العاصمة يناقشون مواد القانون، كان الفلاحون يقتاتون على أعشاب البراري، والأطفال يموتون صمتاً من سوء التغذية. لقد كشف هذا المشروع عن الفجوة السحيقة بين مطالب النخبة السياسية وحاجات الشعب الحيوية، مما مهّد الطريق لتصاعد التيارات الرافضة للعمل السياسي التقليدي[1].

ظل مشروع فيوليت، رغم شهرته الواسعة بين المشاريع الإصلاحية الفرنسية في الثلاثينيات، موضوعاً لإشكالات عميقة وانتقادات لاذعة. فقد حمل المشروع تناقضاً جوهرياً بين سعيه لدمج النخبة الجزائرية في المنظومة الفرنسية من جهة، ومحاولته الحفاظ على الشريعة الإسلامية للأهالي من جهة أخرى. هذا التناقض ولّد مواقف متباينة، فبينما رأى فيه البعض حلاً توافقياً يمكن أن يمهد لتحسين أوضاع الجزائريين، اعتبره آخرون محاولة مبطنة لتمزيق النسيج الاجتماعي والهوية الوطنية الجزائرية. [2]

تعود أسباب فشل هذه المشاريع الإصلاحية إلى جملة من العوامل المتشابكة. أولاً، عانت الحكومة الفرنسية من ضعف بنيوي حال دون قدرتها على فرض إصلاحات جذرية في المستعمرة، خاصة في مواجهة المعمرين الأوروبيين الذين قاوموا أي تغيير يمسّ امتيازاتهم. ثانياً، واجه المشروع معارضة قوية من الحركة الوطنية الناشئة، حيث رأى حزب الشعب الجزائري فيه محاولة لترسيخ التبعية لفرنسا بدلاً من منح الاستقلال الكامل الذي كان ينشده.[3]

كما أبدت جمعية العلماء المسلمين تحفظات عميقة على المضامين الخفية للمشروع. فبحسب الشيخ البشير الإبراهيمي، كانت "ألفاظ المشروع براقة تخفي وراءها معاني غامضة" قد تهدد الهوية الدينية والثقافية للشعب الجزائري. هذه التحفظات، إضافة إلى التصدع الذي أصاب حكومة الجبهة الشعبية وسقوطها في 21 يونيو 1937م ثم التطورات الدولية

[1] L'Humanité (journal) , 15 -01- 1937.

[2] عبد الرزاق تومیات، مرجع سابق، ص 881.

[3] نفسه.

المتسارعة قبيل الحرب العالمية الثانية، كلها عوامل أسهمت في إخراج المشروع من دائرة النقاش السياسي، ليبقى مجرد صفحة من صفحات تاريخ المقاومة الجزائرية ضد الاستعمار[1].

[1] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج3،مرجع سابق، ص 21.

3- امرية 07 مارس 1944م:

خلال الحرب العالمية الثانية، كانت الجزائر تعيش أوضاعًا استثنائية تحت الاستعمار الفرنسي. خاصة بعد فشل مشروع بلوم–فيوليت في منح الجزائريين حقوقًا سياسية، تصاعدت حدة التوترات بين فرنسا وسكان الجزائر المحليين. على الرغم من مشاركة الجزائريين في المجهود الحربي الفرنسي، ظلوا محرومين من حقوقهم الأساسية، مما أدى إلى استياء واسع النطاق. في ظل هذه الظروف، ومع تصاعد الحركات الوطنية والمطالب بالاعتراف بحقوق الجزائريين، اضطرت فرنسا إلى اتخاذ خطوات لتهدئة الوضع وتخفيف الاحتقان السياسي، وهو ما مهد الطريق لإصدار أمرية 7 مارس 1944م.

أ- اوضاع الجزائر اثناء الحرب العالمية الثانية:

اندلعت الحرب العالمية الثانية في نهاية صيف عام 1939، حيث وجدت الجزائر نفسها طرفاً في الصراع بحكم تبعيتها الاستعمارية لفرنسا. وقد أثرت هذه الحرب بشكل بالغ على الأوضاع العامة في البلاد، حيث تفاقمت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[1]

فعلى الصعيد السياسي، واصلت الإدارة الاستعمارية الفرنسية سياساتها القمعية تجاه السكان الجزائريين، رغم التغيرات الكبيرة التي شهدتها القيادة الفرنسية. [2] وقد بلغت أزمة الثقة ذروتها مع سقوط فرنسا أمام ألمانيا النازية في 14 يونيو 1940م حيث تزايد الشعور باليأس بين الجزائريين، خاصة مع قصص الهزيمة التي نقلها الأسرى والمسرحون من الجبهات.

اما على المستوى الاقتصادي، فقد عانت الجزائر من تدهور حاد في الإنتاج الزراعي، وانتشرت ندرة المواد الأساسية مثل الغذاء والملابس، مما زاد من معاناة الفئات الفقيرة بشكل خاص. وقد تفاقمت هذه الأوضاع مع استمرار الحرب وتوسع نطاقها.

---

[1] محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939–1945): دراسة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإسلامية، جامعة وهران، عام 2015، ص 80.

[2] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج 03، مرجع سابق، ص 190.

شهدت المرحلة تحولاً مهماً مع نزول القوات الإنجليزية الأمريكية في شمال إفريقيا يوم 8 نوفمبر 1942. وقد أثار هذا التطور اهتمام النخب الجزائرية، حيث بدأوا يتطلعون إلى القوة الأمريكية الجديدة. وفي هذا السياق، قام فرحات عباس ورفاقه بالتواصل مع الدبلوماسيين الأمريكيين، وعرضوا رؤيتهم لنظام فيدرالي يربط الجزائر بفرنسا.[1]

في 20 ديسمبر 1942م تقدم الممثلون الجزائريون بخطاب إلى السلطات الفرنسية يربطون فيه المشاركة في المجهود الحربي بتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، أهمها إنشاء مجلس إسلامي تشريعي. إلا أن رد الحاكم العام جيرو جاء غامضاً وغير حاسم، حيث تجنب الرد المباشر على المطالب الجزائرية.[2]

دفع هذا الموقف الفرنسي المتصلب فرحات عباس إلى صياغة وثيقة أقل حدة عرفت بـ"بيان الشعب الجزائري"، لكن الرد الفرنسي ظل متحفظاً. وقد كشف موقف جيرو عن التمسك الفرنسي بالسيطرة الاستعمارية الكاملة على الجزائر، ورفض أي تغيير جوهري في نظام الحكم، مما عمق الهوة بين الطرفين وأسهم في تعزيز التيار الوطني الرافض للاستعمار[3].

اجتمع فرحات عباس مع مختلف التيارات السياسية، بما في ذلك ممثلو حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين وبعض المنتخبين. خلال اجتماع فيفري 1943م و تم تكليف فرحات عباس بصياغة "البيان الجزائري"، الذي تضمن مطالبة الحلفاء بتطبيق نظام جديد مستوحى من ميثاق الأطلسي ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها[4].

---

[1] شكّل نزول قوات الحلفاء في الجزائر ووهران بتاريخ 8 نوفمبر 1942، ضمن عملية "الشعلة"، تحولًا محوريًا في شمال إفريقيا. أعطت هذه العملية دفعة جديدة للفكر الوطني الجزائري، خاصة مع تنامي الخطاب المناهض للاستعمار وتصريحات القادة الأمريكيين التي بعثت الأمل لدى شعوب المستعمرات. وقد كان لهذا الإنزال أثر كبير في تنشيط الحركة الوطنية الجزائرية التي بدأت تستغل الظرف الدولي الجديد لإعادة تنظيم صفوفها والدعوة لتحرر الجزائر. محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق، ص 839.

[2] شارل روبير اجيرون ، مرجع سابق، ص 137.

[3] شارل اندري جوليا، مصدر سابق، ص 313.

[4] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص105

تألف البيان من قسمين: الأول قدّم تقييماً لأوضاع الجزائر تحت الاستعمار، والثاني حدد المطالب الوطنية، أبرزها: إلغاء الاستعمار، منح دستور خاص يضمن الحرية والمساواة دون تمييز عرقي أو ديني، الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية، إصلاحات زراعية، حرية الصحافة والتعليم الإجباري، الفصل بين الدين والدولة، والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

استهدف البيان الدفاع عن هوية الجزائريين كمسلمين، مع التركيز على ضرورة نيل الاستقلال في إطار مبادئ الحرية والمساواة، بدلاً من السعي للمواطنة الفرنسية. ولتعزيز مصداقية البيان، قام فرحات عباس بجولات مكثفة عبر الجزائر لجمع التأييد له من مختلف الشخصيات الوطنية[1].

في سياق سعيه لتحسين الوضع السياسي في الجزائر، كتب فرحات عباس نصًا أقل حدة من السابق، وهو "بيان الشعب الجزائري"، بعد الضغوط من الحاكم العام بيريطون (Peyrouton)في 31 مارس 1943م تم الإعلان عن هذا البيان كأساس لإصلاحات مقبلة، حيث تم التوقيع عليه من قبل 56 من كبار الشخصيات والمسؤولين المسلمين. ولإضفاء الشرعية على هذه الخطوة، تم تشكيل لجنة لدراسة الإصلاحات الإسلامية. وفي 26 مايو 1943م قدم المندوبون المسلمون برنامجًا سياسيًا يتضمن مشروع إصلاحات يتكامل مع البيان.

كان المشروع الإصلاحي يتضمن تصورًا لجزائر مستقلة إداريًا بعد الحرب، عبر دعوة جمعية تأسيسية منتخبة من قبل جميع سكان الجزائر. كما اقترح أن تتحول الحكومة العامة إلى حكومة جزائرية تضم وزراء من الفرنسيين والمسلمين بالتساوي، تحت رئاسة سفير لفرنسا يكون مفوضًا ساميًا عامًا[2].

[1] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق ص 106.

[2] شارل روبير اجيرون، مرجع سابق، ص 148.

لكن هذا المشروع الإصلاحي قوبل بالرفض من طرف الجنرال كاترو[1]، الذي عُين من قبل الحكومة الفرنسية. وفي الوقت نفسه، أصدر كاترو قرارات متناقضة[2]، حيث تم دعوة المفوضيات المالية التي كانت معطلة منذ عام 1939م لكن المندوبين المسلمين رفضوا المشاركة فيها. وفي 22 سبتمبر 1943م تم تشكيل لجنة جديدة للإصلاحات الإسلامية التي أعدت مجموعة من الإصلاحات. وفي 12 ديسمبر 1943م أعلن الجنرال ديغول عن الإصلاحات في خطاب له في قسنطينة[3].

أبدى الحاكم العام الجديد، كاترو استعداده لإصلاحات محدودة ضمن الإطار الفرنسي، لكنه رفض البيان واعتبر فرحات عباس متمردًا. تصاعد التوتر، ونتيجة لذلك، تم اعتقال فرحات عباس وسايح عبد القادر في سبتمبر 1943م بتهمة العصيان، حيث وُضعا رهن الإقامة الجبرية حتى إطلاق سراحهما في ديسمبر من العام نفسه[4].

[1] كاترو: عين بتاريخ 3 جوان 1943 واليًا عامًا بدلًا من «بيروطون»، ومندوب الدولة للشؤون الإسلامية. وقد ولد بسعيدة وقضى جانبًا وافرًا من حياته العامة بإفريقيا الشمالية وبالشرق الأدنى.كان كاترو ديبلوماسيًا أكثر منه عسكريًا، وعلى حدٍ من الذكاء جعله لا يشاطر زملاءه الحاملين للنجوم أفكارهم المسبقة. ورغم أنه كان يفضل التفاوض على العمل، فإنه لا ينفر عند الاقتضاء من سلوك طريقة القوة، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالأهالي. وقد ذُهل عند قدومه من إنجلترا لبقاء قلوب الفرنسيين في الجزائر موالية لحكومة «فيشي»، إذ كان «بيتان» يوفر لهم النظام الذي يتصورونه لازمًا، يعني إخضاع الأهالي للسلطة، وحماية أملاكهم، والمحافظة على امتيازاتهم كأقلية .شارل اندري جوليا، مصدر سابق، ص 324.

[2] وقد صرّح الجنرال كاترو أمام اللجنة يوم 28 جوان 1943م مثل الجنرال «جيرو»، أن النصر يجب أن يكون الشغل الشاغل، وليس من المناسب في الظرف الراهن أن تشوش العقول بإجراءات سابقة لأوانها. وأكد أنه سيحصل على ما يلزم في الوقت المطلوب، ولكن على صعيد الوحدة الفرنسية. شارل اندي جوليان، مصدر سابق، ص 324.

[3] شارل روبير اجيرون، مرجع سابق، ص 148.

[4] فرحات عباس ، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 110.

و في 12 ديسمبر 1943م أعلن الجنرال ديغول في خطاب له في قسنطينة عن مجموعة إصلاحات تعهدت فرنسا محاولا من جانبه استرضاء الوطنيين [1]بتنفيذها لتحسين أوضاع الجزائريين. شملت الإصلاحات وعودًا بمنح الجنسية الفرنسية لآلاف الجزائريين دون المساس بأحوالهم الشخصية الإسلامية، وزيادة تمثيلهم في المجالس المحلية، وإتاحة وظائف إدارية للجزائريين المسلمين المؤهلين[2].

عُيّنت لجنة مكونة من 16 عضوًا، بينهم 6 جزائريين معروفين بولائهم لفرنسا، لدراسة الإصلاحات وتقديم توصياتها. ومع ذلك، كانت مقترحات اللجنة محدودة، مثل مشروع "فالور"، الذي منح الجزائريين الجنسية الفرنسية مع تقييد حقوقهم السياسية. في 7 مارس 1944م أصدر ديغول أمرًا رسميًا يمثل الرد الفرنسي على "البيان الجزائري"، إلا أن هذه الإجراءات لم تلبي الطموحات الوطنية[3].

ب- **محتوى الامرية الصادر بتاريخ 7 مارس 1944م:**

ناقشت الامرية وضعية المسلمين الفرنسيين في الجزائر. فيما يلي ترجمة لنص القانون المؤرخ بـ 7 مارس 1944م الذي أعلنت فيه اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني برئاسة الجنرال ديغول منح بعض الجزائريين حق المواطنة الفرنسية[4]

المادة الأولى: يتمتع المسلمون الفرنسيون في الجزائر بجميع الحقوق نفسها، ويلتزمون بجميع الواجبات ذاتها المفروضة على الفرنسيين غير المسلمين. وتتاح لهم جميع الوظائف المدنية والعسكرية.

---

[1] ناهد ابراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918–1939، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر 2001، ص 290.

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، تر: امحمد بن البار، ج1، شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر ، 2011 ، ص 868.

[3] نفسه، ص 868.

[4] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج 03، مرجع سابق، ص 237.

المادة الثانية: يطبَّق القانون دون تمييز بين المسلمين الفرنسيين وغير المسلمين الفرنسيين. وتُلغى جميع النصوص الاستثنائية التي كانت تُطبَّق على المسلمين الفرنسيين.

غير أن المسلمين الفرنسيين الذين لم يعلنوا صراحةً رغبتهم في الخضوع الكامل للقانون الفرنسي يظلون خاضعين لأحكام الشريعة الإسلامية والعادات البربرية فيما يخص الأحوال الشخصية. وتظل المنازعات المتعلقة بهذه الأمور من اختصاص الهيئات القضائية التي تنظر فيها حالياً.ويظل النظام العقاري خاضعاً للقوانين السارية.

المادة الثالثة: يعتبر مواطنين فرنسيين بصفة شخصية، ويُدرجون على القوائم الانتخابية نفسها الخاصة بالمواطنين غير المسلمين، ويشاركون في الانتخابات ذاتها، المسلمون الفرنسيون من الذكور الذين بلغوا 21 عاماً وينتمون إلى الفئات التالية:

- الضباط السابقون

- حامل لأحد الشهادات التالية: شهادة التعليم العالي، شهادة البكالوريا للتعليم الثانوي، الشهادة العليا، الشهادة الابتدائية، شهادة الدراسات الابتدائية العليا، شهادة إنهاء الدراسات الثانوية، شهادات المدارس، شهادة التخرج من مدرسة وطنية كبيرة أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني الصناعي، الزراعي، أو التجاري، شهادة في اللغة العربية والبربرية[1]

- الموظفون أو وكلاء الدولة، الولايات، البلديات، الخدمات العامة أو المفوضة، سواء كانوا في الخدمة أو في التقاعد، الحاصلون على وظيفة دائمة تخضع لنظام قانوني، وفقًا للشروط التي سيتم تحديدها بموجب مرسوم.

- الأعضاء الحاليون أو السابقون لغرف التجارة والزراعة.

[1] J.off, 18-03-1944 , p 217, 218.

- الشيوخ، الأغوات، والقواد الذين شغلوا مهامهم لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولم يتم اتخاذ أي إجراء لاحق بحقهم للإقالة.

- الشخصيات التي شغلت أو تشغل مناصب مندوب مالي، مستشار عام، مستشار بلدي في بلدية قائمة بذاتها، أو رئيس جمعية.

- أعضاء وسام الشرف الوطني.

- رفاق وسام التحرير.

- حاملو ميدالية المقاومة.

- حاملو الميدالية العسكرية.

- حاملو ميدالية العمل وأعضاء المجالس النقابية للعمال التي تم تشكيلها بصفة قانونية، بعد ثلاث سنوات من أداء وظائفهم.

- المستشارون في مجال العمل الحاليون والسابقون.

- الأدوات القضائية.

- الأعضاء الحاليون والسابقون في مجالس إدارة الجمعيات الحرفية والزراعية.

- الأعضاء الحاليون والسابقون في المجالس القطاعية للجمعيات الحرفية والزراعية[1].

المادة 04 : سيُدعى المسلمون الفرنسيون الآخرون للحصول على الجنسية الفرنسية، وستحدد الجمعية الوطنية التأسيسية الشروط والإجراءات لهذه العملية.اعتبارًا من الآن، يمكن لأولئك الذين تزيد أعمارهم عن 21 عامًا ومن الذكور أن يستفيدوا من أحكام مرسوم 9 يناير،

[1] J.off, 18-03-1944 , p 217, 218.

ويشاركون في الانتخابات الخاصة بالتمثيل في المجالس البلدية، والمجالس العامة، والوفود المالية كما ينص عليها المرسوم.

يحدد التمثيل في المجالس العامة والوفود المالية بنسبة تعادل 25٪ من الإجمالي الكلي لهذه الهيئات.بالنسبة للمجالس البلدية، تكون النسبة 25٪ أيضًا، باستثناء الحالات التي لا تصل فيها نسبة السكان المسلمين الفرنسيين إلى هذا الرقم مقارنة بإجمالي سكان البلدية. في هذه الحالة، سيكون التمثيل متناسبًا مع نسبة السكان المسلمين.

المادة 05 : يحق لجميع الفرنسيين، دون تمييز، الترشح للمجالس المنتخبة، بغض النظر عن الهيئة الانتخابية التي ينتمون إليها.

المادة 06 : يُحتفظ بوضعية سكان منطقة ميزاب وكذلك سكان المناطق الصحراوية الخاصة.

المادة 07: سيتم تحديد طرق تنفيذ هذه الأوامر بموجب مرسوم.

المادة 08: سيتم نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية للجمهورية فرنسا و التي سيتم نشرها في الجريدة الرسمية للجزائر، سيتم تنفيذها كقانون.الجزائر، 7 مارس 1951م ديغول بواسطة اللجنة الفرنسية لتحرير الوطن ، المفوض في الداخلية، جيرمان دَستِي.المفوض في الشؤون الإسلامية، كانو المفوض في العدل، غافوي دي باشيون.[1]

إلى جانب الإصلاحات السياسية، تناولت "لجنة الإصلاحات" الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمسلمين الفرنسيين في الجزائر. وقدمت اللجنة تقريرها إلى "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني (C.F.L.N) "في 4 أفريل 1944l ثم إلى "الحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية (G.P.R.F) "في 9 أوت 1944م كان المشروع يشمل مخطط تنمية يمتد لعشرين سنة، موزعاً على مخططات خماسية، حيث درست الأوضاع المعيشية في المدن والقرى،

[1] J. off ,18-03-1944, p 218.

الأحوال الصحية، المساعدات الطبية، وتطبيق نظام الضمان الاجتماعي على العمال المسلمين الفرنسيين، بالإضافة إلى صناعة الجزائر، واهتمام بالصناعة التقليدية، وتعليم الأطفال، والحياة الريفية. لكن ما يلاحظ هو أن بعض هذه الإصلاحات كان من المقرر تنفيذها بعد عشرين سنة، والبعض الآخر بعد ثلاثين سنة.

تعرضت "اللجنة المختلطة" أيضًا لمسألة التعليم العام، حيث عهدت إلى "فيار" في 24 جانفي و15 فيفري 1944م وصادقت على برنامج تعليم شامل يمتد لعشرين سنة. كما عهدت إلى الدكتور تامزالي بمسألتي النظافة والإسعاف في 20 جانفي و17 فيفري 1944م أما الصناعة الحرفية والسكن المدني والريفي، فقد تمت معالجتها في 26 فيفري و4 مارس 1944م.

كما عُهدت لميرسيي مسألة التشريع الاجتماعي وتحسين شروط العمل في 28 جانفي و15 فيفري 1944م ولـ"رنكيرل" مسألة خلق صناعات جديدة وتوظيف عدد متزايد من العمال في 29 فيفري و4 مارس 1944م.

وكان تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفلاحين المسلمين محل العديد من الجلسات، حيث بعد أربع جلسات عمل بين 17 فيفري و14 مارس 1944م قررت اللجنة انتظار نتائج التحقيق الإداري حول إمكانيات إعادة هيكلة الفلاحين. كما تم عقد اجتماعات لجنة فرعية ترأسها "آستيي" في جوان 1944م وتم مناقشة تقريرها في جلسة في 5 و8 جويلية 1944م كما تم دراسة تمويل الإصلاحات المقترحة مرتين: في 4 و14 مارس 1944م ثم في 5 و6 جويلية 1944م[1].

[1] حمزي كمال، القضية الجزائرية امام البرلمان الفرنسي 1919-1954م (من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية)،اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، 2009-2010م، ص 294.

ج- حقيقة امرية 07 مارس 1944م:

يظهر من خلال مناقشة أمرية 7 مارس 1944م أنها جزء من سياسة تهدف إلى دمج المسلمين في الجزائر ضمن النظام الفرنسي، حيث كانت خطة فرنسا تقضي بجعل الأهالي "فرنسيين في الروح" من خلال تعليمهم باللغة الفرنسية ودمجهم في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. كان الهدف هو تحقيق المساواة بين المسلمين وغيرهم من المواطنين الفرنسيين في مجالات مثل النظافة، الإغاثة، ظروف العمل، والسكن، بالإضافة إلى استفادتهم من القوانين الاجتماعية والفرص الاقتصادية[1].

ومع ذلك، كانت هذه الإصلاحات جزءًا من سياسة دمج كانت تحتاج إلى تنفيذ شامل ومتكامل، وهو ما كان موضع تساؤل. هل ستُنفذ هذه الإصلاحات بالكامل، أم ستظل مجرد اقتراحات، كما كان الحال مع لجان إصلاح سابقة؟ كانت أمرية 7 مارس 1944م بمثابة رد عملي من لجنة التحرير الوطني على البيان الذي صدر في 3 فبراير 1943م حيث تحققت بعض جوانب مشروع "بلوم–فيولت" لعام 1936م والذي كان قد توسع ليشمل الاعتراف بالمواطنة الفرنسية للمسلمين.

لكن سرعان ما تبين أن هذا المشروع كان قديمًا، وغير مناسب للمرحلة الجديدة من التطور السياسي في إفريقيا الشمالية. بالرغم من أنه كان "ثوريًا" من الناحية القانونية، فإنه لم يكن يتماشى مع التحولات السياسية الجديدة، التي كانت تميل نحو التفكير الانفصالي وزيادة تأثير الحركات السياسية التي تمثل المسلمين[2].

[1] حمزي كمال، مرجع سابق، ص 295.

[2] نفسه.

ذ- رد الفعل الجزائرين على أمرية 7 مارس 1944م:

أجمعت الأحزاب والمنظمات السياسية، باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري وبعض الشخصيات من النواب والمنتخبين المسلمين في المجالس المحلية، على رفض "أمرية 7 مارس 1944". واعتبرت هذه الإصلاحات "قليلة جدًا ومتأخرة جدًا"، ووصفت بأنها "غير شاملة وغير كافية وغير مفيدة"، مشيرة إلى أنها لا تتوافق مع مطالب الجزائريين كما عرضها "بيان الشعب الجزائري"، ولا حتى مع التضحيات التي قدمها الجزائريون خلال الحرب.

كان الخيار المطروح أمامهم هو الاختيار بين محافظية "أمرية 7 مارس 1944م" وثورية "بيان 3 فيفري 1943 م "، وليس بين محافظية "مشروع بلوم-فيولت 1936م " وثورية "أمرية 7 مارس 1944" كما أرادت "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني.[1]

و قد برز فرحات عباس كأحد القيادات السياسية الجزائرية في هذه الفترة، فأسس منظمة "أصدقاء البيان الجزائري"، التي أصبحت صوت الجزائريين الرافضين للمساواة المشروطة والجنسية الفرنسية. رفع أعضاء المنظمة شعارات تدعو إلى رفض الجنسية الفرنسية وتأكيد الهوية الجزائرية[2].

حيث كتب مقالًا في صحيفة "لا دِبش دي قسنطينة" هاجم فيه بشدة "كاترو" و "غونون"، وكل من هم على شاكلتهم، الذين حاولوا إحياء أساليب الاستعمار من خلال إغراء المسلمين واستخراج أصواتهم، مما يؤدي إلى ابتعادهم عن حضارتهم ودينهم. وعلى غرار زعيمهم، رفضت النخبة الجزائرية عرض "كاترو" ورأت فيه مجرد "سخرية سفيهة[3]."

كما سعى على توحيد الجهود السياسية من خلال التواصل مع شخصيات بارزة مثل مصالي الحاج في معتقله وممثلي جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، لتشكيل جبهة موحدة.

[1] حمزي كمال، مرجع سابق، ص 297.

[2] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج 03، مرجع سابق، ص 222.

[3] حمزي كمال، مرجع سابق، ص 297

قادت هذه المنظمة حملات شعبية، منها مقاطعة الانتخابات البلدية الفرنسية، ودعت الجزائريين لعدم تسجيل أسمائهم في القوائم الانتخابية الفرنسية، تعبيرًا عن رفضهم للتبعية. كما أصدرت جريدة أسبوعية باسم "المساواة "للدفاع عن مطالبهم، مؤكدة ضرورة تحقيق استقلال الجزائر بدلًا من التمسك بكونها أرضًا فرنسية.

في يونيو 1944م ألقى عباس خطابًا في خنشلة، حذر فيه من خطورة الوضع، مشددًا على أن الجزائر يجب أن تتحرر بالتوازي مع تحرير فرنسا. كانت هذه التحركات من بوادر المقاومة المنظمة التي استمرت حتى اندلاع الثورة الجزائرية في 1954م[1]

كما انطلقت أصوات العلماء تنعت من يقبل بالجنسية الفرنسية بالكفر والخيانة . وكان بعض القياد يدافعون عن قرار مارس ، ولكن الحملة التي وجهها ضدهم الأصدقاء والعلماء جعلتهم يتخلون عن موقفهم . وقد وعد عباس على لسان الأصدقاء بأنهم سيعملون على توزيع الثروات على الفلاحين والبروليتاريا الوطنية ، وأنهم يقفون ضد الإقطاع والطبقات الممتازة ، وأنهم يهدفون إلى إقامة جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا بعد أن تتحرر من فكرة الاستعمار والإمبريالية.

وبعد عشرين سنة وصف عباس قرار مارس بأن الحوادث كانت قد تجاوزته وإنه كان عبارة عن خلاصة لمشروع فيوليت – بلوم سنة 1936م وأن الشعب الجزائري كله رفضه وقد اعترف الحاكم العام كاترو الذي كان مسؤولاً على إصدار أمر مارس بأن الوطنيين المناضلين ، لم يقبلوا بالقرار لأنهم وجدوه غير كاف ، حسب تعبيره ، وطالبوا من أجل ذلك بالحقوق السياسية[2]

[1] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج 03، مرجع سابق، ص 222

[2] نفسه.

في هذا الصدد، قام أحد المؤلفين الفرنسيين المختصين في شؤون شمال إفريقيا بتحليل مواقف الجزائريين من "أمرية 7 مارس"، حيث أبرز تباين ردود الأفعال بين مختلف التيارات السياسية. فبينما رحب المعتدلون بالقرار، عارضه بشدة كل من الإبراهيمي ممثلاً عن العلماء ومصالي الحاج زعيم حزب الشعب. أما فرحات عباس فقد دعا إلى إقامة علاقة تعاون بين الشعبين الجزائري والفرنسي، في حين طالب أوزقان الزعيم الشيوعي بمنح الجزائريين حقوقاً سياسية أوسع.[1]

ما يلاحظ على مواقف الأحزاب و المنظمات السياسية الجزائرية – عدا الحزب الشيوعي الجزائري و بعض الشخصيات و النواب و المنتخبين في المجالس المحلية – من "أمرية 7 مارس 1944م"، هو رفض تلك الإصلاحات، معارضة المواطنة الفرنسية، العدول النهائي عن "مشروع بلوم–فيولت"، التخلي الكلّي عن سياسة الإلحاق و الإدماج، التمسك ب" بيان 3 فيفري 1943م"، والمناداة بالوطن الجزائري و بالمواطنة الجزائرية.

و لم يقتصر الموقف الجزائري على الرفض المبدئي ل "أمرية 7 مارس" بل تجسد عمليا في تأسيس فرحات عباس، في 14 مارس 1944م، أي بعد أسبوع فقط، "جبهة أحباب البيان و الحرية "بغرض " جعل مألوفة فكرة أمة جزائرية، و مرغوبة فكرة تأسيس جمهورية متحدة فدراليا مع جمهورية فرنسية مجددة، معادية للاستعمار و معادية للإمبريالية[2]

[1] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص 223

[2] حمزي كمال، مرجع سابق، ص 298.

4 –دستور 20 سبتمبر 1947م:

بعد احداث 8 ماي 1945م ومحاوله تشتيت الحركة الوطنية بالقمع والسجن والتشريد دون جدوى لم تجد الحكومة الفرنسية بدا من الرجوع ولو مؤقتا الى سياسة الاصلاحات ولو اغضبت المستعمرين ولم ترضي الوطنيين فأصدرت حكومة بول رماديي (Paul Ramadie) شبه دستور خاص بالجزائر[1]

أ- ظروف صدور قانون 20 سبتمبر 1947م:

كانت الحكومة الفرنسية اقل ادراكا للتطور الذي شهده العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقد بنت جميع الحلول التي قدمت لمواجهه الحركة الوطنية الجزائرية على مبدا السيادة الفرنسية[2]

وبعد ان شعرت فرنسا بالخطر المطالب الجزائرية وخشيه نمو الحركة الوطنية في شمال افريقيا خصوصا وانها كانت قد زادت ضعفا من ناحيه وكانت الحركة العربية نحو الوحدة والتحرر قد اخذت في السير من ناحيه اخرى فنشرات الجامعة العربية فخشيت الاتصال بين عرب الشرق الادنى وبين رجال المغرب وابنائه.

حيث اعتقد الفرنسيون ان روح القومية واسس القومية الجزائرية مستورده من الخارج اي من الشرق الاوسط فحاولت السلطات الفرنسية الابعاد بين عرب الشرق الاوسط وبين عرب شمال افريقيا خاصه بعد ان كانت الجامعة العربية تأخذ سيرا حديثا وتشارك نفسها في قضايا العرب فشعرت فرنسا بالخوف على ممتلكاتها في شمال افريقيا[3]

---

[1] عبد الله شريط، محمد الميلي ، الجزائر في مرأة التاريخ، ط 1، مكتبة البعث، قسنطينة، 1965، ص 225

[2] صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة محاضرات القاها الدكتور صلاح العقاد على طلبه قسم الدراسات التاريخية والجغرافية 1963 – 1964، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1964م، ص 54.

[3] جلال يحيى ، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830– 1960م، دار المعرفة، مصر، 1959، ص ص 301، 302

و الدليل على ذلك ما جرى اثناء مناقشات مجلس الجمهورية في 29 أغسطس 1947م اثناء تقديم اصلاحات ضمن دستور الجزائر، حيث دافع بعض النواب عن الوجود الفرنسي، مؤكدين أن الاستعمار كان يهدف إلى تحقيق الأمن والتنمية وليس الاستغلال و أشاروا إلى أن فرنسا عملت على تحسين الظروف الصحية والاجتماعية، رغم التحديات القائمة، وأن الاستيطان كان محدوداً وموجهاً لتنمية الأراضي المهجورة. مؤكدين على أهمية التعاون بين الفرنسيين والمسلمين الجزائريين الذي ترسخ عبر التاريخ والحروب العالمية. ودعا النواب إلى رفض الدعوات الانفصالية التي تهدد التعايش ومكتسبات الجزائر المشتركة[1].

هذا من جهة الحكومة الاستعمارية الفرنسية اما من جهة الجزائريين فلقد شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية تحولاً جوهرياً في بنية الحركة الوطنية الجزائرية ومسارها النضالي. فمن جانب السلطات الاستعمارية الفرنسية، استمر نهج القمع الممنهج الذي تجلى في حل الأحزاب السياسية الوطنية وعلى رأسها حزب الشعب الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري، وإيداع الزعيم مصالي الحاج السجن.

أما على الصعيد الجزائري، فقد برز تحول نوعي في الحراك الوطني تمثل في تبلور قومية جزائرية أكثر تنظيماً وتصميماً، حيث استأنفت الأحزاب نشاطها بعد عام 1942م وتوج هذا التحول بإصدار فرحات عباس "بيان الشعب الجزائري" عام 1943م الذي مثل نقلة نوعية في المطالب الوطنية.

ولكن الأحداث اتخذت منحى أكثر حدة بعد مجازر 8 مايو 1945 في سطيف وما تلاها من قمع وحشي، حيث تمايزت القومية الجديدة بثلاث سمات رئيسية: أولاً، القطيعة مع النموذج التقليدي للقومية، ثانياً، تحولها إلى حركة جماهيرية عابرة للطبقات، ثالثاً، تبلور فكرة الاستقلال التام كهدف استراتيجي.

[1] J. Off. Déb. Parl, N° 107, Séance du Vendredi 29 Août 1947, p 1950.

وقد انعكس هذا التمايز في انقسام المشهد السياسي بين تيارين رئيسيين: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (UDMA) الذي نادى بالفيدرالية، وحزب الشعب الجزائري (PPA)الذي تبنى خطاً استقلالياً صرفاً. وفي محاولة لامتصاص الغضب الشعبي، أقرت فرنسا قانون 20 سبتمبر 1947 الذي جاء متأخراً ومحدوداً، فشل في تلبية تطلعات الشعب الجزائري نحو الحرية والاستقلال، والسيادة[1].

وهو عباره عن مشروع قانون الاساسي للجزائر الذي وضعه الحزب الشيوعي الجزائري وقدمه نوابه كل من جماد عبد الرحمن الشريف واليس سبورتيس و بييرفايي و كذلك مختاري محمد الى البرلمان يوم 13 مارس 1947م يحمل هذا المشروع عنوان القانون الاساسي ويقع في 36 صفحه نصفها الاول تحليل الحالة الجزائر ولمشروع القانون نفسها ونصفها الثاني مواد القانون نفسه وعددها 60 ماده ولم ينص على المطبعة التي طبعته وكذلك المكان وكتب على اعلى ورقه الغلاف فوق العنوان الاساسي عباره نحو الحرية والديمقراطية وتحتها القانون الاساسي للجزائر واحيطه العبارتان بدائرة وكتبت تحتها مشروع القانون الاساسي الذي الفه الحزب الشيوعي الجزائري على المجلس وقدمه نواب الى المجلس الوطني الفرنسي في 13 مارس 1947م.

وقد ذكروا في المقدمة بان الوقت قد حان لا نشاء قانون اساسي للجزائر بعد ان دخلت الأنظمة الرئيسية لدستور الجمهورية الفرنسية الرابعة حيز التنفيذ وبعد ان اصبحت الحالة في الجزائر جد خطيره في الميادين الغذائية والاقتصادية والسياسية واللباس واصبح التأخير في التغيير ينذر بانتشار دعاية رجعية ضد فرنسية بين مختلف العناصر المؤلفة لسكان الجزائر وبالأضرار بمصالح الشعب الفرنسي والسكان الجزائريين[2]

[1] Tayeb Chenntouf, L'assemblée algérienne et l'application des réformes prévues par le statut du 20 septembre 1947, dans un livre , Les chemins de la décolonisation de l'empire colonial français, 1936-1956 , op-cit, p 367-375

[2] يحيى بوعزيز، الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائريه من خلال نصوصه 1912 1948م، طبعه خاصه، دار البصائر للنشر والتوزيع، 2009، الجزائر ، ص 6

وقد اقترح هذا القانون اعتبار الجزائر قطرا مشتركا مع الاتحاد الفرنسي وتطبيق المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين المسلمين والأوبين وحريه العبادة وفصل الدين الاسلامي عن الدولة وترسيم اللغة العربية وتعميم تعليمها على قدم المساواة مع الفرنسية في كل مراحل التعليم وانتخاب مجلس جزائري من 120 عضو نصفهم اوروبيون ونصف الباقي مسلمون كذلك وفتح المجال الجزائريين في المجالس البلدية والعمالات والقرى.[1]

و قد تتبعت المناقشات البرلمانية عدة صحف فرنسية بإسهاب في مقالاتها نذكر من بينها جريدة الجي روبيبليكان (Alger républicain)، حيث كتبت عن جلسات الليلية في 22 اوت 1947م التي شهدتها الجمعية الوطنية الفرنسية و النقاشات الحادًة حول تعديلات مقترحة على النظام الأساسي للجزائر، بهدف منحها نوعًا من الحكم الذاتي التي اختلف النواب خاصة من الاشتراكيين وحزب الشعبي الفرنسي، حول تشكيل مجلس جزائري مستقل و اشارت الى رئيس الحكومة بول رامادييه محاولا تهدئة الخلافات من خلال تقديم تنازلات، ووعد بطرح مسألة الثقة لضمان دعم حزبه. كان النقاش مشحونًا، لدرجة انه كشف عن صراع داخلي في الحكومة الفرنسية حول كيفية التعامل مع القضية الجزائرية[2].

في جلسة تشريعية استثنائية، بُحث مشروع القانون الخاص بالنظام الأساسي للجزائر وفق إجراءات مستعجلة. حيث عقد "مؤتمر الرؤساء" جلسات مكثفة متواصلة شملت فترات صباحية ومسائية وليلية، امتدت حتى صباح اليوم التالي. وقد وزعت مدد النقاش بشكل متوازن بين التشكيلات البرلمانية الرئيسية الممثلة في: الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، الحزب الشيوعي، الحركة الجمهورية الشعبية، اتحاد الجمهوريين المقاومين، الحزب الجمهوري للحرية، المجموعة المسلمة الجزائرية المستقلة، الحزب الاشتراكي(SFIO) ، تجمع اليسار الجمهوري، والجمهوريين المستقلين.

[1] يحيى بوعزيز، الاتجاه اليمني في الحركة الوطنية الجزائريه من خلال نصوصه 1912 1948م ، مرجع سابق، ص 07.
[2] Alger républicain (journal) , 22 Aout 1947.

واستُكملت المناقشات ببحث مستفيض للتعديلات المقترحة، في مسعى لاختتام الأعمال التشريعية في موعد أقصاه ليلة السبت إلى الأحد أو صباح الأحد الموافق 31 أغسطس 1947م. وقد اتسمت هذه الجلسات التاريخية بكثافة النقاشات التي تناولت أحد أهم الملفات الاستعمارية الفرنسية في تلك المرحلة، حيث مثلت محاولة أخيرة للإدارة الفرنسية لاحتواء الأزمة الجزائرية المتصاعدة عبر إصلاحات دستورية محدودة[1].

بعد مسار تشريعي طويل شمل أكثر من أربعين جلسة نقاشية بدءاً من تقديم المشروع في 20 يوليو 1947، أقرت الجمعية الوطنية الفرنسية "قانون الجزائر" في 27 أغسطس 1947 بعد مفاوضات مكثفة بين الكتل البرلمانية المختلفة. وقد اعتمدت آلية تصويت مرنة تتراوح بين الأغلبية البسيطة في الحالات العادية وأغلبية الثلثين بعد تأجيل 24 ساعة للقرارات الاستثنائية التي يطلبها الحاكم العام أو لجنة المالية أو ربع الأعضاء.

أما بخصوص الميزانية الجزائرية، فقد خضعت لآلية خاصة تقضي بمصادقة الجمعية الجزائرية عليها ثم إقرارها بمرسوم مشترك من وزيري الداخلية والمالية الفرنسيين. وجاءت نتائج التصويت النهائي لتعكس قبولاً واسعاً للمشروع حيث حصل على 319 صوتاً مؤيداً (78.2%) مقابل 89 معارضاً (21.8%) من إجمالي 408 ناخبين، متجاوزاً بذلك الأغلبية المطلوبة البالغة 206 أصوات بأكثر من 110 أصوات، مما يمثل إجماعاً برلمانياً ملحوظاً رغم استمرار المعارضة[2].

وقد توزعت المعارضة للقانون بين عدة تيارات سياسية، حيث تصدرها نواب الحزب الجمهوري الليبرالي (P.R.L) بعدد 34 نائباً، ومن أبرز المعارضين في هذه المجموعة أندريه بيير، الجنرال أويميران، باراتشين، وبرسيت. وجاءت في المرتبة الثانية مجموعة المستقلين والجمهوريين الفلاحين بـ30 صوتاً معارضاً، بينما سجل الحزب الشيوعي ومؤيدوه 14 صوتاً رافضاً. أما المجموعة الراديكالية–الاشتراكية فقد عارضت بـ7 أصوات فقط.

[1] J Off. Déb.Par, Conseil de la Republique , séance 29 Aout 1947, N° 107 p 1915
[2] L'Écho d'Alger (journal) ,1947-08-28.

وعلى صعيد الامتناع عن التصويت، برز موقف حزب UDSR الذي امتنع عمداً عن التصويت بكل أعضائه الـ13، بينما غاب عن الجلسة 7 نواب من مجموعة المسلمين المستقلين و5 نواب من مجموعة "من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في الجزائر". ويذكر أن جميع النواب الحاضرين الآخرين صوتوا لصالح القانون، باستثناء أولئك الذين تم إعفاؤهم من التصويت أو تغيبوا لأسباب إجازية.

هذا التوزيع للأصوات يعكس الخريطة السياسية المعقدة لتلك الفترة، حيث تجاوزت الأصوات المؤيدة بكثير مجموع الأصوات المعارضة والامتناع، مما يؤكد القبول الواسع للقانون رغم وجود معارضة واضحة من بعض الأجنحة السياسية[1].

ب- **محتوى قانون 20 سبتمبر 1947م:**

احتوى قانون 20 سبتمبر 1947م[2] على ثمانية فصول وستين مادة جاءت تضمنت التالي:

يتناول الفصل الأول النظام السياسي وتنظيم السلطات العامة في الجزائر، حيث ينص على عدة مبادئ وأحكام، أهمها:

1- **الشخصية المدنية والاستقلال المالي:** الجزائر تعتبر مجموعة عمالات تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، مع تنظيم خاص تحدده مواد القانون[3].

---

[1] L'Écho d'Alger (journal) ,1947-08-28.

[2] للاطلاع على النص الاصلي الكامل للقانون باللغة الفرنسية انظر الملحق رقم 01 .

[3] شعرت فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بخطورة الحالة في مستعمراتها الأفريقية وبداية مطالبه شعوب هذه المستعمرات بحقوقهم الطبيعية خصوصا بعد ان شاركوا بأرواحهم ودمائهم في تحرير فرنسا نفسها من الاحتلال الناسي فقررت فرنسا تحويل مستعمراتها فيما وراء البحار الى اتحاد فرنسي وكأنها تسخر من شعوب هذه المستعمرات بادعائها عليهم أنها ستعاملهم معاملة الند لاند أو معاملة أفراد الأسرة الواحدة . ولكنها كانت تحاول التشبه بالكومنولث البريطاني واقتبست منه المظهر دون الجوهر وكان الاستعمار الفرنسي في ذلك أكثر رجعية وجموداً من الاستعمار البريطاني الذي واصل تطوره حتى يطيل من أجله . و ضمن هذا الإطار، منحت فرنسا لمستعمراتها الحق في إرسال نواب وشيوخ وطنيين إلى البرلمان الفرنسي، بحيث يكون عددهم مساوياً لنظرائهم الفرنسيين في المستعمرات. كما أنشأت "مجلس الاتحاد الفرنسي" =

2- **المساواة بين المواطنين** :يُعلن عن المساواة الفعلية بين جميع المواطنين الفرنسيين في الجزائر دون أي تمييز على أساس الأصل أو العرق أو اللغة أو الدين. يتمتع المواطنون بجميع الحقوق السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ويخضعون لنفس الواجبات، مع إمكانية تقلد الوظائف العامة في مختلف القطاعات.

3- **حقوق المواطنين وفق قانونهم الخاص** :المواطنون الذين لم يتنازلوا عن قوانينهم الخاصة يظلون خاضعين لأحكامها فيما يتعلق بالأحوال الشخصية والمواريث، مع الحفاظ على حقوقهم المدنية والسياسية الكاملة.

4- **حق الانتخاب للنساء المسلمات** :تمنح النساء المسلمات حق الانتخاب، مع تحديد شروط ممارسته من قبل المجلس الجزائري.

5- **صلاحيات الحاكم العام** :يمثل الحاكم العام حكومة الجمهورية الفرنسية، وهو مسؤول عن ضمان الحريات الدستورية وترؤس مداولات مجلس الحكومة، ويخضع للمساءلة أمام حكومة الجمهورية الفرنسية.

6- **المجلس الجزائري** :يتم إنشاء مجلس جزائري لإدارة المصالح الخاصة بالجزائر بالتعاون مع الحاكم العام.

=بسلطات استشارية فقط، دون صلاحية إصدار التشريعات الخاصة بالمستعمرات. وفي حالة الجزائر، التي اعتبرتها فرنسا جزءاً من أراضيها، عكست هذه الإجراءات تعنتاً استعمارياً، حيث بقي الهدف الحقيقي هو استمرار الهيمنة مع إظهار صورة خادعة للتطور والمساواة و رغم اعتبار فرنسا أن مقاطعات الجزائر الثلاث: قسنطينة والجزائر ووهران، تُكمّل مقاطعاتها الرئيسية، إلا أنها لم تمنح الجزائر الحقوق نفسها التي يتمتع بها الفرنسيون. بدلاً من ذلك، فرضت نظاماً تشريعياً مشابهاً لذلك المطبق في دول "الاتحاد الفرنسي"، مع الإصرار على أن الجزائر جزء من فرنسا إدارياً وسياسياً. جلال يحيى، مرجع سابق، ص ص 305، 306.

7- **مجلس الحكومة** :يتألف من ستة مستشارين للحكومة، يتم تعيين اثنين منهم من قبل الحاكم العام، وينتخب اثنان من قبل المجلس الجزائري سنويًا، بالإضافة إلى رئيس المجلس ونائبه[1].

الفصل الثاني من القانون الأساسي للجزائر عام 1947م يتناول النظام التشريعي في الجزائر، وينظم العلاقة بين القوانين الفرنسية وتطبيقها في الجزائر، مع تحديد كيفية اتخاذ القرارات التشريعية وتنفيذها. فيما يلي النقاط الرئيسية لهذا الفصل:

1- الغاء النظام السابق :المادة 8 تلغي المراسيم السابقة المتعلقة بالتشريع، بما في ذلك الأمرية الصادرة في 22 يوليو 1834م، وتؤكد أن حكومة الجمهورية الفرنسية مسؤولة عن تنفيذ القوانين الفرنسية القابلة للتنفيذ في الجزائر.

2- تطبيق القوانين الفرنسية :المواد 9 و 10 تؤكد أن القوانين والمراسيم المتعلقة بالحريات الدستورية، والأحوال الشخصية مثل الزواج، المواريث، الحالة المدنية، وكذلك الحقوق الخاصة بالخدمات الملحقة (مثل الخدمات الاجتماعية أو الصحة)، ستظل قابلة للتنفيذ في الجزائر.

3- الاتفاقيات الدولية :المادة 11 تنص على أن الاتفاقيات الموقعة مع القوى الخارجية ستُطبق قانونًا في الجزائر.

4- التنظيمات الأساسية :المادة 12 تحدد أن القوانين المتعلقة بالنظام العسكري، التجنيد، النظام الانتخابي، التنظيم الإداري، النظام القضائي، وقوانين العقوبات، يجب أن تُنظم فقط بالقانون الفرنسي.

[1] J.O.R.F, lois n° 17-1853 du 20 septembre 1947 portant statut organique de l'Algérie p 9470.

5- **توسيع القوانين إلى الجزائر** :المادة 13 تسمح للبرلمان الفرنسي بتوسيع بعض القوانين إلى الجزائر بناءً على اقتراح من المجلس الجزائري أو بناءً على رأي منه.

6- **استثناءات تطبيق القوانين الجديدة** :المادة 14 تُشير إلى أن القوانين الجديدة التي لم تشملها المواد السابقة لن تُطبق على الجزائر، ولكن يمكن للمجلس الجزائري اتخاذ قرارات لتوسيع القانون الفرنسي ليشمل الجزائر أو لتكييفه مع الظروف المحلية.

7- **موافقة الحكومة الفرنسية** :المادة 15 تحدد أن القرارات التي يتخذها المجلس الجزائري يجب أن يتم الموافقة عليها بواسطة مرسوم من الحكومة الفرنسية لتصبح نافذة، مع إمكانية للحاكم العام بطلب إعادة النظر في النصوص[1].

8- **نفاذ القرارات** :المادة 16 توضح أنه إذا لم تمنح الحكومة الفرنسية الموافقة في غضون ستة أسابيع، فإن القرارات التي تم اتخاذها تصبح نافذة قانونًا دون الحاجة إلى موافقة الحكومة.

الفصل الثالث يتناول النظام المالي للجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي، ويتطرق إلى تنظيم الإيرادات والنفقات، وإجراءات الميزانية، بالإضافة إلى كيفية إدارة الممتلكات العامة، الاقتراض، وضمان الحقوق المالية للمؤسسات الجزائرية.

1- إدارة الممتلكات العامة المادة 17: يمكن للجزائر إنشاء مؤسسات ومرافق خاصة بها، مثل السكك الحديدية وخطوط النقل الجوي، ويمكنها أيضًا منح امتيازات لهذه المشاريع. و لا يمكن القيام بأي عمليات اقتراض أو منح ضمانات أو امتيازات إلا بموجب قرارات من

[1] J.O.R.F , 20 septembre 1947 op-cit, p 9471

المجلس الجزائري، والتي يجب أن تصبح نافذة وفقًا للإجراءات المحددة في المادتين 15 و 16 من الفصل السابق.

2- لإيرادات والنفقات المادة 18: الايرادات تشمل الضرائب من جميع الأنواع، رسوم، مساعدات، وجميع المنتجات الأخرى المتحصلة من الأراضي الجزائرية. و النفقات تشمل الخدمات المدنية التي تمثل العبء الأكبر، مع استثناء بعض النفقات العسكرية والأمنية التي تتحملها الدولة الفرنسية[1].

3- تقسيم النفقات المادة 19: تنص على تنقسم النفقات إلى "إجبارية" مثل دفع الديون المستحقة، النفقات العسكرية، رواتب الموظفين، والمساهمات في النفقات العسكرية والأمنية. و لا يمكن إجراء أي نفقات أخرى إلا من خلال قانون أو قرار يتم التصويت عليه من قبل المجلس الجزائري

4- إجراءات فرض الضرائب المادة 20:إنشاء أو إلغاء الضرائب أو تغييرها يتطلب موافقة المجلس الجزائري وفقًا للإجراءات القانونية. أي ضرائب أخرى أو رسوم يجب أن تكون منصوص عليها في القانون أو بقرار من المجلس الجزائري.

5- إعداد الميزانية المادة 21: يتم إعداد مشروع الميزانية من قبل الحاكم العام، ويخضع لرقابة وزيري الداخلية والمالية، ثم يصادق عليه المجلس الجزائري.

6-التعديلات على الميزانية المواد 22 – 25: يمكن تعديل الميزانية إذا تم اكتشاف أخطاء في تقديرات الإيرادات أو في تخصيص الأموال. **و** في حالة عدم التوازن المالي، يتم تقديم مشروع الميزانية المعدل للمجلس الجزائري لتصويته، وإذا لم يتم التوازن، يتم تحديد طرق التوازن من قبل الحكومة.

[1] J. Off , 20 septembre 1947 op-cit, p 9470.

7-الخزينة الجزائرية المادة 26 :يتم تمويل خزينة الجزائر من الإيرادات المتحصلة لصالح الخدمات المالية.يمكن للحاكم العام منح قروض مؤقتة للمؤسسات الجزائرية بعد موافقة المجلس الجزائري ووزير المالية.

8- رصيد الاحتياط المادة 27:يتم تخصيص فائض الإيرادات لتشكيل رصيد احتياطي. و لا يمكن سحب هذا الرصيد إلا لدفع الديون المستحقة، تصفية عجز الميزانية، أو لمواجهة الأزمات العامة.يتم تخصيص فائض رصيد الاحتياط للمشاريع العامة بعد سداد الديون وتصفيتها[1].

يتضح من هذا الفصل أن الجزائر كانت مقيدة في قدرتها على اتخاذ قرارات مالية مستقلة، حيث كان يشرف على ميزانيتها الحاكم العام الفرنسي، وفرضت إجراءات معقدة للموافقة على الضرائب والنفقات، وكان المجلس الجزائري محدودًا في سلطاته المالية اقتصادياً، و ما يفسره ان فرنسا تعتمد بشكل كبير على الجزائر، حيث استُخدمت البلاد كمصدر للمواد الخام التي تُرسل إلى فرنسا لتصنيعها، ثم تُعاد إلى الجزائر للتوزيع. حافظت فرنسا على هذا النظام الاقتصادي الاستغلالي، رافضة تطوير الصناعات المحلية في الجزائر حتى لا تفقد مكاسبها. كما اعتمدت على القوى البشرية الجزائرية في تشغيل مصانعها والمشاركة في حروبها الاستعمارية.

من جهة أخرى، استفادت فرنسا من موقع الجزائر الاستراتيجي، سواء كميدان دفاعي في الحرب العالمية الثانية أو كجزء من استراتيجيتها في حلف شمال الأطلسي، مما عزز أهميتها كإقليم يخدم مصالحها الاستعمارية المباشرة[2].

الفصل الرابع من القانون يتناول **تشكيل وتسيير المجلس الجزائري**، ويشمل النقاط الرئيسية التالية:

[1] J.O.R.F , 20 septembre 1947 op-cit, p 9471.

[2] جلال يحيى ، مرجع سابق، ص 306

1- تشكيل المجلس الجزائري في المواد 30-31: يتكون المجلس الجزائري من 120 عضوًا: 60 ممثلًا للمواطنين من القسم الأول و60 ممثلًا من القسم الثاني. الأعضاء يُنتخبون لمدة ست سنوات بنظام الاقتراع العام وبطريقة دورتين، مع إمكانية التجديد. أعضاء القسم الأول هم المواطنون الذين يحملون الجنسية الفرنسية وبعض الفئات الأخرى من المواطنين الجزائريين المعترف بهم.أعضاء القسم الثاني هم مواطنون جزائريون يتمتعون بحقوق معينة ويشمل العديد من الفئات مثل الموظفين، الضباط، أصحاب الشهادات، وأعضاء سابقين في المجالس السياسية.

2- الانتخاب والتأهل المواد 32-34: يجب أن يكون الناخب في سن 23 عامًا على الأقل.

أعضاء المجلس لا يمكن ملاحقتهم قانونًا بسبب آرائهم في المجلس. و الانتخابات تتم وفقًا للقوانين التي تحكم انتخابات الجمعية الوطنية الفرنسية.

3-عمل المجلس الجزائري المواد 35-37 المجلس ينعقد في الجزائر العاصمة، ويعقد ثلاث دورات سنوية عادية تستمر لمدة ستة أسابيع، ويمكن عقد دورات استثنائية إذا لزم الأمر.

يتم انتخاب مكتب المجلس سنويًا، ويشمل رئيسًا وثلاثة نواب للرئيس وأمناء، مع توزيع متساوٍ بين الأعضاء من القسمين. و يتم انتخاب لجان من بينها لجنة المالية التي تقوم بفحص القضايا المالية.

4-صلاحيات المجلس وقراراته المواد 38-40: يمكن للحاكم العام حضور جلسات المجلس، وله الحق في أخذ الكلمة. **و** تُتخذ قرارات المجلس بالأغلبية، مع ضرورة الموافقة من القسمين لتفعيل بعض القرارات الهامة. للمجلس الحق في وضع نظام داخلي لتحديد أسلوب عمله وجدول أعماله.

4-الميزانية والضرائب المواد 43-44: المجلس الجزائري يدرس ويصادق على ميزانية الجزائر من خلال لجنة المالية **كما** يمكن للمجلس اقتراح تعديلات في الميزانية أو الضرائب، ولكن يجب أن يتم ذلك عبر لجنة المالية أولًا.

5-حل المجلس المادة 46: يمكن حل المجلس في حالة مخالفة تدابير محددة أو رفض التصويت على الميزانية. إذا تم حل المجلس، يتم إجراء انتخابات جديدة خلال شهرين، ويُشكل مجلس جديد وفقًا للقوانين المعمول بها

الفصل الخامس: السلطات الإدارية للحاكم العام للجزائر

المادة 47 :سلطات الحاكم العام في الخدمات المدنية والعدالة والتعليم.

المادة 48 :دور الإدارة المركزية في تنظيم النظام الإداري.

المادة 49 :استخلاف الحاكم العام في حال غيابه.

الفصل السادس: تدابير مختلفة وانتقالية

المادة 50 :إلغاء النظام الخاص بأراضي الجنوب ودمج ميزانية أراضي الجنوب.

المادة 51 :تطبيق المراسيم التي توسع القوانين إلى الجزائر.

المادة 52 :تطبيق قوانين سابقة ولاحقة في الجزائر[1].

الفصل السابع: الجماعات المحلية

المادة 53 :تشمل الجماعات المحلية البلديات والعمالات، ويتم إلغاء البلديات المختلطة، مع تطبيق التعديلات تدريجيًا وفقًا لقرارات المجلس الجزائري.

المادة 54 :يُحدد تنظيم البلديات والعمالات بالقانون.

[1] J.O.R.F , 20 septembre 1947 op-cit, p 9472.

المادة 55 :تُدار الجماعات المحلية بواسطة المجالس المنتخبة بالاقتراع العام المباشر والسري.

الفصل الثامن: تدابير ملحقة

المادة 56 :يتم انفصال الديانة الإسلامية عن الدولة وتطبيق قوانين 1905 و1907، مع اعتبار الأعياد الإسلامية الكبرى أعيادًا شرعية.

المادة 57 :اللغة العربية تعتبر لغة رسمية إلى جانب اللغة الفرنسية، مع تنظيم تدريسها في جميع المراحل التعليمية.

المادة 58 :يجب انتخاب المجلس الجزائري في موعد أقصاه 15 جانفي 1948، وسيتم حل الجمعية المالية بعد الاجتماع الأول للمجلس. سيتم تطبيق النظام التشريعي المحدد في الفصل الثاني من القانون.

المادة 59 :يمكن إصدار مراسيم تحدد نظام إدارة عمومية استنادًا إلى مقترحات الحاكم العام وتقرير وزير الداخلية.

المادة 60 :إلغاء قانون 19 ديسمبر 1900 المتعلق بميزانية الجزائر الخاصة وجميع التعديلات ذات الصلة، وكذلك إلغاء أمرية 15 سبتمبر 1945 التي أنشأت الجمعية المالية. سيتم تطبيق القانون الحالي كقانون دولة اعتبارًا من بدء تنفيذ النظام الانتقالي.

ج- رد فعل الجزائريين على القانون العضوي 20 سبتمبر 1947م:

أثار إقرار القانون العضوي للجزائر في 21 سبتمبر 1947م ردود فعل متباينة بين مختلف الأطراف. فقد نص القانون على اعتبار الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا، مع منح الجنسية الفرنسية للجزائريين وضمان المساواة النظرية في الحقوق والواجبات، إلى جانب فصل الدين عن الدولة. كما أقام نظاماً تمثيلياً من خلال مجلس جزائري مؤلف من 120 عضواً (60 جزائرياً و60 فرنسياً) يتمتع بصلاحيات محدودة في دراسة الميزانية واقتراح المشاريع،

شريطة موافقة الحكومة الفرنسية. ورغم ما تضمنه من مبادئ كالمساواة في التوظيف العام، فإن القيود المفروضة على الصلاحيات الفعلية للمجلس واستمرار الهيمنة الفرنسية جعلت هذه الإصلاحات شكلية.[1]

لقد مثّل القانون العضوي للجزائر لعام 1947م محاولة فرنسية يائسة لترقيع الوجه القبيح للاستعمار بمساحيق ديمقراطية زائفة. فمن حيث المبدأ، أصرّ على ضمّ الجزائر قسراً إلى فرنسا، ونزع الهوية الوطنية عبر فرض الجنسية الفرنسية، في تجاهل صارخ لإرادة الشعب الجزائري. أما من حيث الآلية، فقد كرّس التمييز الصارخ حين ساوى بين مليون مستوطن و9 ملايين جزائري في التمثيل النيابي، محوّلاً الديمقراطية إلى مهزلة.

ولم يكتفِ بذلك، بل سلخ كل صلاحيات حقيقية عن المجلس المنتخب، محوّلاً إياه إلى دمية بيد الإدارة الاستعمارية. وقد أدرك الجزائريون خدعة هذا "الدستور المزوّر" فانبروا لفضحه، حيث كشف المثقفون والسياسيون الوطنيون عن تناقضاته الجوهرية، وبيّنوا كيف حوّلته فرنسا إلى أداة جديدة لقمع الحركة الوطنية تحت غطاء من الإصلاحات الشكلية. وهكذا، بدلاً أن يكون أداة سلام، أصبح هذا القانون دليلاً إضافياً على استحالة الإصلاح في ظل الاستعمار.[2]

إن هذا القانون كان بمثابة صدمة لفرحات عباس ومناضلي الحزب الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري على أساس الآمال الكبيرة المعلقة على مشروع دستور الجمهورية الجزائرية، حيث يرى أن جميع هذه الإصلاحات قد طالب بها الأمير خالد سنة 1920م باستثناء حق التصويت ولم تكن إذا بالأمر الجديد[3]

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية ،ج2، مرجع سابق، ص 879، 1027.

[2] جلال يحيى، مرجع سابق، ص 308

[3] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص134

على إثر ذلك جاء رد رئيس مصطفاي الحزب عنيفا، حيث أمر مستشاريه بالاستقالة من مجلس الجمهورية من خلال رسالة بتاريخ 31أوت 1947م، أهم ما جاء فيها " إننا نحتج ضد قانون الجزائر التنظيمي الذي فرضه البرلمان الفرنسي على أغلبية السكان الجزائريين وعلى هذا الأساس نوجه لكم استقالتنا من عضوية مجلس الجمهورية وبدون الإلحاح كثيرا على المساومات التي قامت بها الأحزاب في غيابنا حول هذا القانون فإننا نلحظ عليه العيوب التالية:

1- تم إقراره بالتصويت في غياب المنتخبين المسلمين الممثلين للشعب الجزائري ودون أي اعتبار لتطلعات الشعب.

2- نرى في هذا الدستور خرقا و تناقضا لدستور الجمهورية الرابعة[1] و مادته "رقم 82"التي نصت على أن الأحوال الشخصية لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تشكل سببا في سقوط الحقوق و الحريات بصفة المواطنة الفرنسية

اما حركة الانتصار بالحريات الديمقراطية والتي هي الاخرى لم يصوت اعضائها الخمسة على مشروع القانون فأنها اكدت عدم مشاركتها في الجمعية الوطنية مع عدم تقديم استقالة نوابها لا نها في حاجه اليهم في باريس ورفضت ان تعطي فرنسا حق وضع القانون الجزائر كما تعرضت الحركة الى انتقاد داخلي بين مؤيد لتوجه سياسي واخر يدعو الى التوجه تخلصا من مهازل فرنسا.[2]

وعندما لم يأخذ البرلمان الفرنسي في الاعتبار المسالة الوطنية تبنى الوطنيون من حزب حركة من اجل انتصار الحريات والديمقراطية ابتداء من مؤتمرهم الاول فبراير 1947م

[1] J.Off.R.F, Constitution de 27 Octobre 1946.

[2] العربي غانم، سياسه اصلاحات الفرنسية في الجزائر وردود فعل وطنيه، رسالة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، كليه العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والاثار ، جامعه 08 ماي1945 قالمه، 2012-2013، ص 110.

استراتيجية جديده وهي العمل العسكري مع المنظمة الخاصة[1] ومن جهة الجماهير الشعبية الجزائرية فأنها لم تعد تثق في السياسة الاصلاحات ولا في الاصلاحيين بل كل طموحها هو الاستقلال والتخلص من الاستعمار الذي طال امده واخذت تطلع الى العمل الثوري الفعلي وليس الى اعاده الادماج والتجنس[2]

كما رفضت جمعيه علماء المسلمين دستور 1947م جمله وتفصيلا وقد وصفه البشير الابراهيمي بالوليد ناقص الذي لم يشرع جديدا ولم يزرع مفيدا ولم يزيد على النقل هذه القضية من ميدان الى ميدان ومن يد الى يد اين قلها من فرنسا الى الجزائر ومن البرلمان يسيطر عليه الافراد الى شبه برلماني يسيطر على الفرد ليدفع الغضاضة عن فرنسا اللائكيه ويلصقها بفرنسا المسلمة[3]

و باستثناء الحزب الشيوعي الجزائري الذي أيد قانون 20 سبتمبر 1947م، معتبرًا إياه تقدمًا مهمًا نحو الحقوق والمساواة بين الفرنسيين والجزائريين. رأى الحزب أن الإصلاحات مثل تأسيس مجلس جزائري، إلغاء نظام أراضي الجنوب والبلديات المختلطة، تعزيز تعليم اللغة العربية، فصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية، وحق المرأة المسلمة في الانتخاب هي خطوات إيجابية ستتبعها إصلاحات أكبر مستقبلاً[4].

رأى الجزائريون ان الاستعمار الفرنسي قد تمكن بهذا الدستور الابتر وبوسائله الرجعية الفاسدة من استغلال الجزائر وتسخيرها لمصلحه مستوطنين وجر كل ذلك في وقت سرى فيه الروح الاستقلالية بين الشعوب العالم اجمع سريانا النار في الهشيم وتحررت فيه دول كثيره في اسيا وافريقية ليست احسن من الجزائر ولهذا شعر الجزائريون بالتحدي وبإفلاس السياسة

[1] محفوظ قداش، الجزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954 م ،تر: محمد المعراجي، منشوراتanep، الجزائر، 2008، ص 365

[2] العربي غانم، مرجع سابق، ص 110.

[3] محمد البشير ابراهيمي، اثار الامام محمد البشير الابراهيمي، ج03، ط01، عيون البصائر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997 ، ص 109.

[4] حمزي كمال، مرجع سابق، ص 272.

الفرنسية فلم يكن لها من نتيجة الا ان تدفع الجزائريين دفع النحو حمل السلاح والدفاع عن الانفس وانتزاع الحرية المغتصبة[1]

[1] جلال يحيى ، مرجع سابق، ص 310، 311.

الفصل الثالث: رد فعل المستوطنين من الاصلاحات الفرنسية في الجزائر

1- موقف الاقلية الاوربية من قانون فيفري 1919م

2- موقف الاقلية الاوربية من مشروع بلوم فيوليت 1936م

3- موقف الاقلية الاوربية من امرية 07 مارس 1944م

4- موقف الاقلية الاوربية من دستور 20 سبتمبر 1947م

ان مشاريع الإصلاحية التي أتت بها الإدارة الاستعمارية و التي تناولناها بالدراسة في الفصل السابق كان لها تأثير على المهاجرين الاوروبيين (المستوطنون) فكان للأخيرة رد فعل حسب ما يقضيه حال لان هذه الأقلية الأوروبية التي كانت تعيش في الجزائر ككتله قوية اقتصاديا على حساب الجزائريين المسلمين. في هذا الفصل سنتناول بالدراسة ما عرفته هذه المشاريع الإصلاحية من ردود الافعال بين تأييد و رفض و معارضة من جانب هذه الفئة الممثلة في شعب ومنتخبين واحزاب سياسية فرنسية.

1- موقف الاقلية الاوربية من قانون 04 فيفري 1919م:

تمكنت إصلاحات قانون 1919م من إحداث تحولات نسبية على الساحة السياسية الجزائرية، حيث شملت إلغاء الضرائب الأهلية والقوانين الزجرية، وتوحيد النظام الضريبي، بالإضافة إلى توسيع قاعدة الناخبين في المجالس التمثيلية المحلية. ورغم أن هذه الإصلاحات لم تحقق المساواة الكاملة بين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين، إلا أنها أثارت مخاوف الأخيرين، الذين رأوا فيها تهديداً لامتيازاتهم[1].

لذلك، شن المستوطنون حملة ضغط مكثفة في فرنسا للمطالبة بإلغاء هذه الإصلاحات، مستغلين نفوذهم السياسي والاقتصادي. وقد نجحوا في إفراغ الكثير من المكاسب التي حصل عليها "الأهالي" من مضامينها، حيث تم التراجع عن بعض الحقوق الممنوحة، وأعيد العمل ببعض أحكام "الأنديجانا" (القوانين الاستثنائية)، مما أعاد فرض القيود على الجزائريين وقوض الآمال في إصلاح حقيقي.[2]

قدم فرحات عباس في كتابه "الشاب الجزائري" تحليلاً لاذعاً لردود الفعل العنيفة التي قابل بها المستوطنون الأوروبيون إصلاحات 4 فبراير 1919م. فبينما رأت فرنسا في هذه الإصلاحات منحةً تستحقها الجزائر المسلمة التي حاربت إلى جانبها، اعتبرها المستوطنون

[1] عمار عموره ، موجز في تاريخ الجزائر، ط 01، دار ريحانه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002 ، ص164.

[2] نفسه.

انتهاكاً لحقوقهم المزعومة. ويصف عباس بمهارة سردية ذلك المشهد الدال في "هيلوبوليس" (قالمة)، حيث رمى رئيس البلدية الأوروبي – في نوبة غضب هستيرية – نص الإصلاحات أرضاً وداس عليه بقدميه وهو يصرخ: "هذا ما أفعله بقانونهم!"، في إشارة واضحة إلى فرنسا.

لكن عباس يلفت الانتباه إلى المفارقة التاريخية الكبرى: فذلك المستوطن الغاضب، القادم من كل حدب وصوب، والذي استمد وجوده وقوته من الاستعمار الفرنسي، كان في حقيقة الأمر يدوس على "التعبير الحر للإرادة الفرنسية" ذاتها التي أوجدته وحمته. وهنا يكمن التناقض الجوهري في عقلية المستوطن التي ترفض حتى التنازلات الشكلية التي تمنحها لها الدولة الأم، ناسيةً أنها لم تكن لتحظى بتلك الامتيازات لولا الظهير الاستعماري.[1]

أ- موقف المستوطنون الأوربيون على اصلاح 1919م:

أثارت إصلاحات فبراير 1919م موجة رفض شديدة من المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، حيث قوبلت بمعارضة شرسة منذ مراحلها الأولى كمجرد مشروع قانوني. لم يتردد المستوطنون في التهديد بأن هذه الإصلاحات ستؤدي إلى "حرب بين الفرنسيين والأهالي"، وفق تعبيرهم الصريح الذي يعكس عمق رفضهم لأي تغيير في الوضع القائم. [2]

وقد تعددت أشكال سوء الفهم المتعمد لمضمون هذه الإصلاحات، حيث شاع بين الأوروبيين اعتقاد خاطئ بأن القانون يمنح الجنسية الفرنسية تلقائياً للسكان الأصليين كما حدث مع اليهود عام 1870م بينما تصور آخرون أنه يسمح لأي "أهلي" أن يصبح مواطناً فرنسياً بمجرد تقديم طلب مع الاحتفاظ الكامل بوضعه الشخصي الإسلامي، بما في ذلك تعدد الزوجات وقواعد الميراث والوصاية الإسلامية التي تتعارض مع القانون الفرنسي[3].

[1] فرحات عباس، الشاب الجزائري، مصدر سابق، ص 111.
[2] charles Robert Ageron , une politique algérienne libérale sous la troisième république (1912 -1919), op-cit, p 147.
[3] La Dépêche algérienne (journal) 13-04-1919.

من ناحية أخرى، أثار منح حق التصويت المحدود للجزائريين مخاوف هستيرية بين المستوطنين، حيث تصوروا أن التفوق العددي للسكان الأصليين سيمكنهم من إلغاء أصوات الفرنسيين في الانتخابات. كما لم يتردد بعضهم في الادعاء بأن إلغاء الضرائب "العربية" سيخلق عجزاً مالياً في الميزانيات المحلية والبلدية، متناسين أن هذه الضرائب كانت في جوهرها أداةً للاستغلال الاستعماري.[1]

وقد تفاقم هذا الرفض بسبب التأخر الكبير في نشر النص الرسمي للقانون، حيث لم يتم إعلانه في الجريدة الرسمية للحكومة العامة للجزائر إلا في 2 افريل 1919م مما ترك المجال واسعاً لانتشار التفسيرات المغلوطة والتهويلات المتعمدة المحصلة النهائية، كشفت هذه المواقف المتشددة عن جوهر الإشكالية الحقيقية، حيث رأى المستوطنون في هذه الإصلاحات المحدودة علامةً على ضعف الحكومة الفرنسية أمام الصحوة الوطنية الجزائرية، وتعبيراً عن بداية انهيار نظام الهيمنة الاستعماري الذي ضمن لهم امتيازاتهم لعقود.

لم يكن رفضهم مجرد رد فعل على بنود القانون، بل كان تعبيراً عن إصرار مرَضي على الحفاظ على نظام التمييز والاستغلال، مما جعل أي محاولة للإصلاح السلمي ضمن المنظومة الاستعمارية محكومةً بالفشل منذ البداية.[2]

و تصاعدت حدة المعارضة بين المستوطنين الأوروبيين إلى حد دفع بعضهم إلى الدعوة لمقاطعة الانتخابات المقبلة، حيث أعلنوا بلهجة متشائمة: "سنغرق في سيل من الناخبين الأصليين الجدد، ولم يعد من الجدوى التصويت، سنمتنع عن التصويت!". هذا الموقف المتطرف يعكس الخوف العميق الذي سيطر على الأوساط الاستيطانية من أي تغيير ديموغرافي في المعادلة الانتخابية. [3]

[1] La Dépêche algérienne (journal) 13-04-1919.

[2] محفوظ قداش ، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص 70.

[3] La Dépêche algérienne (journal) 13-04-1919.

في محاولة لتهدئة هذه المخاوف، بذل الحاكم العام جونار جهوداً مضنية لتصحيح المفاهيم الخاطئة. ففي تصريح لصحيفة "لا ديبيش الجزائرية"،la dépéche algérienne سعى إلى طمأنة المستوطنين بالقول: "إن الذين يعبرون عن هذه المخاوف يجهلون الحقائق، فهم يخافون من خطر وهمي". وأوضح أن الناخبين الجزائريين سيظلون محصورين في دوائر انتخابية منفصلة، حيث سيصوتون فقط لمرشحيهم من نفس الطائفة في المجالس البلدية والعامة والمالية، دون أن يؤثروا على التمثيل الأوروبي.[1]

ولم يكتفِ جونار بهذا التوضيح، بل خصص خطاباً صحفياً مفصلاً لشرح مضامين قانون 4 فيفري 1919م مؤكداً أنه قد أسيء فهمه بشكل كبير. فنفى أن يكون القانون يمنح الجنسية الفرنسية تلقائياً كما حدث مع اليهود عام 1870م أو أنه يسمح بالجمع بين الجنسية الفرنسية والاحتفاظ بالشريعة الإسلامية. بل على العكس، أشار إلى أن القانون يشدد شروط التجنيس مقارنة بمرسوم 1865، حيث رفع سن الحصول على الجنسية إلى 25 عاماً و اشترط الإقامة لمدة سنتين في نفس البلدية كما منح الحاكم العام حق النقض لأسباب تتعلق بعدم الأهلية

كما أكد جونار على وجود ضمانات مؤسساتية تمنع أي تفوق للجزائريين، حيث تم إنشاء هيئتين منفصلتين للحفاظ على التوازن الطائفي. وختم تصريحه بمحاولة طمأنة المستوطنين بأن القانون "لا يحتوي على أي شيء من شأنه إقلاقهم"، في محاولة واضحة لامتصاص غضبهم وإقناعهم بعدم المبالغة في تقدير مخاطر هذه الإصلاحات المحدودة. [2]

لكن هذه المحاولات التهدئية لم تكن كافية لاستيعاب مخاوف المستوطنين المتجذرة، الذين ظلوا ينظرون إلى أي تنازل، ولو كان شكلياً، على أنه بداية لانهيار نظام الامتيازات الاستعمارية الذي ارتكزوا عليه لعقود.[3]

[1] La Dépêche algérienne 13-04-1919.
[2] Ibid.
[3] Ibid

تصاعدت حدة المعارضة الأوروبية للإصلاحات بشكل لافت، رغم كل محاولات التهدئة التي بذلها الحاكم العام جونار. ففي منعطف خطير، عبر صحيفة (ليكودالجي) عبر مقالة كتبها برنارد انسي (Bernard Ancey) يطلب من الرئيس الجديد للحكومة الفرنسية حين ذاك (ابييل) M. Abel إلى "سحق أي نزعة استقلالية لدى الأهالي قبل فوات الأوان". وقد تجاوزت مطالب أنسي مجرد معارضة الإصلاحات إلى الدعوة الصريحة لإلغاء قانون فيفري 1919م والعودة إلى نظام "السيناتوس كونسولت" الصارم لعام 1885م الذي كان يمنح السلطات الاستعمارية الفرنسية صلاحيات مطلقة في قمع أي مظهر من مظاهر المطالبة بالحقوق. [1]

هذه الدعوة المتطرفة لم تكن سوى تعبير صارخ عن العقلية الاستعمارية المتصلبة التي سيطرت على أوساط المستوطنين. فقد كشفت عن رفضهم المطلق لأي تغيير في الوضع القائم، حتى لو كان شكلياً أو محدوداً، كما عبرت عن خوفهم المرضي من فقدان الامتيازات التي تمتعوا بها لعقود على حساب السكان الأصليين. والأهم من ذلك، أن هذه الدعوة أظهرت إصراراً لا يتزعزع على الحفاظ على نظام التمييز الطائفي الذي كان قائماً. [2]

في تحليله للوضع، حاول أنسي تبرير موقفه المتشدد بالتحذير من أن الإصلاحات قد تؤدي إلى عواقب وخيمة. فمن ناحية، رأى أنها قد تثير انتفاضة شعبية واسعة بين صفوف "الأهالي"، ومن ناحية أخرى، اعتقد أنها قد تعزز الحركة الوطنية وتضفي شرعية على مطالبها. كما حذر من أن هذه الخطوات الإصلاحية قد تقوض في النهاية أسس النظام الاستعماري القائم. [3]

لكن هذه الدعوة العنصرية، رغم ما بدا عليها من حجج، كانت في جوهرها تعبيراً عن عقلية استعمارية متحجرة رفضت قراءة علامات التغيير. كما شكلت دليلاً دامغاً على فشل سياسة الإصلاحات الجزئية التي انتهجتها الحكومة الفرنسية. ومن المفارقات أن هذه المواقف

[1] L'Écho d'Alger (journal) 17-08-1919.
[2] ibid.
[3] Ibid.

المتطرفة ساهمت، دون قصد، في تعبئة الوطنيين الجزائريين وتأجيج مشاعرهم الرافضة للاستعمار.

وهكذا، بدلاً من أن تحقق الإصلاحات الاستقرار المنشود، زادت من عمق الشرخ بين الطائفتين، وأكدت بما لا يدع مجالاً للشك أن الخيار الثوري هو السبيل الوحيد لتحرير البلاد. لقد أصبح واضحاً أن أي أمل في إصلاح حقيقي ضمن المنظومة الاستعمارية كان مجرد وهم، وأن مواقف المستوطنين المتشددة هذه كانت تقود، دون أن تدرك، نحو اندلاع ثورة التحرير الكبرى. [1]

ب- موقف رؤساء البلديات و النواب المنتخبون من اصلاح فيفري 1919م:

بمجرد أن انتشر خبر وضع المشروع المذكور حيز التصويت من قبل البرلمان، ثار الرأي العام الفرنسي في الجزائر معارضًا بشدة أي توسيع للحقوق السياسية لصالح الأهالي[2]

مدعيًا أن ذلك سيؤدي إلى انقلاب كبير يهدد بتحطيم السيادة الفرنسية. فتنادت المجالس العمالية والنيابية، وقام البرلمانيون بما في وسعهم للتشهير والتحذير من الخطر الداهم الذي يهدد الجزائر. وكان ولاة المقاطعات الثلاث في مقدمة الحملة، حيث حذر والي وهران من دخول "أشد العناصر الرجعية تعصبًا" إلى المجالس الجمهورية، فيما حذر والي قسنطينة من العودة إلى الصراع الطائفي والاضطرابات والثورات المتزايدة.[3]

أما والي الجزائر العاصمة فقد نبه إلى احتمال نشوب فتن خطيرة تهدد مستقبل المستعمرة، بدلاً من الألفة والوئام الذي كان سائدًا. وحتى عميد كلية الحقوق موران الاختصاصي في التشريع الإسلامي، خاض هو بدوره المعركة لإقامة الحجة على خوض جميع الاصلاحات

[1] L'Écho d'Alger (journal) 17-08-1919.

[2] خاصة النص القاصي بمشاركة الاعضاء الجزائريين في انتخاب رؤساء المجلس البلدية. احمد الخطيب مرجع سابق، ص 74.

[3] L'Écho d'Alger (journal) ,28-05-1920

السياسية ما لم يتمكن الأهالي من تحسين حالهم بتحسين معرفتهم للغة الفرنسية ، وتعودهم العمل وحبهم[1].

كما احتج مجلس رؤساء البلديات على القوانين غير مناسبه التي تمت المصادقة عليها حول الحرب وتطبيقها في الجزائر وطلب المجلس بان يعيد ممثلوا الجزائر والمجالس الجزائرية دراسة كل القوانين التي تمت المصادقة عليها بطريقه غير شرعيه خلال الحرب.[2]

علاوة على ذلك فقد شكلوا وفدا مكونا من 246 عضو من رؤساء البلديات وتوجهوا الى باريس من اجل مقابله رئيس الوزراء وابلاغه ان قانون 1919م يعرقل مسيرة المبادئ الكبرى للسياسة الفرنسية بالجزائر القائمة على اعتبار الجزائر فرنسيه[3]

وهكذا قام رؤساء البلديات الجزائر بتقديم عرض عن الوضع السياسي الاهلي الاضطراب والقلق الانزعاج غياب الامن الحذر بين الفرنسيين والاهالي و العودة الى حرب العصابات التي اعاد احيائها نشاط الانتخابي ليفرز استقامة التعصب والروح الإسلامية وكان موقفهم فيما يخص القضية الأهلية محددا بوضوح اذا قانون 4 فيفري 1919م ان لم يتم تعديله فورا فسيضع حدا لسطوة فرنسا على رعيانا المسلمين ان هذا القانون بتسليحه الاهالي بورقه الانتخاب قد سمح للقادة الدينيين ولسكان العرب بتغذية التعصب المعادي لفرنسا لأغراض انتخابية.[4]

لقد رأى المستوطنون الأوروبيون في منح حق الانتخاب للجزائريين خطراً وجودياً يهدد هيمنتهم، حيث اعتبروه بوابة لخلق حركة قومية إسلامية موحدة. فما كان منهم إلا أن سارعوا إلى اتخاذ إجراءات قمعية[5]، حيث صوتت معظم المجالس البلدية – التي يسيطرون عليها – على وقف بيع الأسلحة لأي جزائري يحمل بطاقة ناخب، وذلك رغم المعارضة الشعبية الواسعة.

[1] شارل اندري جوليان، مصدر سابق، ص 50.

[2] L'Écho d'Alger (journal) ,28-05-1920

[3] شارل روبير اجيرون، المسلمون الجزائريون و فرنسا، دار الرائد للكتاب، الجزائر ، 2007، ص 270.

[4] L'Écho d'Alger (journal) 28-05-1920.

[5] L'Écho d'Alger (journal) 01-06-1920.

هذه الإجراءات التعسفية لم تكن سوى البداية لمسلسل التراجع عن إصلاحات جونار، حيث أظهرت الأقلية الأوروبية تمسكاً متطرفاً بنظام التمييز الطائفي.

لقد كشفت مواقف المستوطنين عن رؤية استعمارية عنصرية تقوم على تصورات متخلفة، حيث قسموا المجتمع الجزائري إلى فئات وفق معايير عرقية ودينية. فمن ناحية، قبلوا بمنح بعض الحقوق لـ"الأهالي الراقيين" فقط، ومن ناحية أخرى، اعتبروا أن "العربي البربري" لن يرتقي في سلم الحضارة ما دام محافظاً على هويته الإسلامية. هذه النظرة الدونية تجلت في إصرارهم على ربط أي إصلاح حقيقي بالتخلي الكامل عن الهوية الوطنية لصالح "المواطنة الفرنسية" المزعومة[1]

و لم تكن هذه المواقف مجرد تصريحات عابرة، بل تحولت إلى ممارسات فعلية تعكس تصميم الأوروبيين على مقاومة الإصلاحات بكل الوسائل. ففي مستغانم، اتخذ اتحاد النقابات الفلاحية قراراً جريئاً بمقاطعة دفع الضرائب ما لم تتخذ الحكومة إجراءات قمعية ضد "الأهالي". هذا الموقف المتطرف لم يكن سوى حلقة في سلسلة طويلة من الإجراءات التي هدفت إلى إفشال أي محاولة لإصلاح النظام الاستعماري، مما يؤكد أن الأقلية الأوروبية كانت مستعدة لخرق كل القوانين والأعراف من أجل الحفاظ على امتيازاتها.[2]

لقد اتخذت الغالبية العظمى من الممثلين الأوروبيين موقفاً متشدداً ضد أي إصلاحات، حتى البسيطة منها. ما يثير السخرية أن بعضهم تظاهر بدعم إلغاء الضرائب العربية، لكن حججهم كشفت نواياهم الانتهازية، بعيدة كل البعد عن التعاطف الحقيقي مع معاناة المسلمين.

[1] L'Écho d'Alger (journal) 31-10-1924.

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 71.

وصل الأمر إلى حد المطالبة بما سموه "ضريبة الدم"، في خطوة تظهر مدى استهانتهم بالتضحيات الجزائرية. الصحف والممثلون الأوروبيون لم يكتفوا بذلك، بل شرعوا في التقليل من المجهود الحربي الجزائري، وانخرطوا في حسابات مالية مهينة.[1]

خلال المناقشات حول إلغاء الضرائب العربية، برزت تصريحات النواب الأوروبيين التي تعكس رفضهم لأي مساواة ضريبية تحت ذرائع واهية. فالنائب العام رادون صرح بصراحة" :سأصوت ضد إلغاء الضرائب العربية لأن في ذلك ظلماً للسكان، وليس هذا الوقت المناسب لمثل هذه القرارات. إن رفع العبء عن زيد لتحميله عمراً هو الجور بعينه"!، مضيفاً بتهكم" :سندفع الضرائب ليس طواعيةً، بل لأننا مضطرون، وسنحتفظ بذكرى مريرة."

أما النائب أوداي، فبرر موقفه بالقول" :لن أصوت لإلغاء الضرائب العربية ليس لأني ضد المساواة الضريبية، بل لأن التوقيت غير مناسب"، ملمحاً إلى أن بعض أعضاء المجالس المالية كانوا يرون الأمر كذلك قبل أيام قليلة فقط[2].

لكن الأكثر تطرفاً كان النائب مورينو، الذي صرح" :مع ضرائبنا الخاصة بالأهالي، لم يكن لديهم حجة ليستغلوها ضدنا، لكننا انتزعناها من أيديهم! لو لم نُجرِ هذا الإصلاح في 1919م كنا سنفعله في 1920 أو 1921م "!، في إشارة إلى مطالبة النخبة الجزائرية بتسوية الضرائب مقابل مشاركتهم في الحرب ويقصد بذلك مطالبه النخبة بتسوية الضرائب مقابل مشاركه الجزائريين في الحرب حيث اكد الامير خالد ان حصيلة تضحيه الاهالي خلال الحرب كانت تقدر بحوالي 80,000 و 150,000 .[3]

و في خطاب يمثل ذروة التبرير الاستعماري، قدم النائب مورينيو عام 1922م رؤية مشوهة لتاريخ المنطقة، محولاً حملة الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م إلى "عملية ضد

[1] نفسه، ص ص 71، 66.

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق ، ص 89.

[3] نفسه.

القراصنة" تهدف لحماية الملاحة البحرية. هذا السرد المتعمد يتجاهل تماماً الأسباب الحقيقية للغزو والتي تضمنت أزمات مالية وسياسية داخل فرنسا نفسها. أما ادعاء إنفاق 7–8 مليارات فرنك لتحسين البلاد، فيتناقض مع الوقائع التي تظهر تركيز الاستثمارات الفرنسية على خدمة المستوطنين فقط، بينما ظل الجزائريون يعانون التهميش والفقر المدقع.

الأكثر إثارة للاستهجان محاولة مورينيو تبرير التدخلات الفرنسية في تونس والمغرب بحجة حماية سكان قسنطينة، في تجاهل صارخ لوحدة النسيج الاجتماعي المغاربي الذي ظل قائماً لقرون قبل الاستعمار. وخلص مورينو الى اننا موجودون في شمال افريقيا طبعا لحق الدفاع الشرعي وهذا حق طبيعي يخص الشعوب كما يخص الافراد"

لقد قدم مورينيو رؤيته للجزائر قبل الاحتلال الفرنسي واصفاً إياها بأنها بلاد تعاني من التخلف والفوضى. وذكر أن الأرض كانت قاحلة تعصف بها المجاعات المتكررة التي كانت تحصد السكان دون رحمة، كما انتشرت الأوبئة التي أتت على الأخضر واليابس. وأشار إلى أن القبائل كانت تعيش في حالة حرب دائمة، تسودها نظام الغارات، في غياب تام للأمن والنظام، ووصف هذا الوضع بأنه فوضى همجية.

في الجانب الاقتصادي، أكد مورينيو أن الفرنسيين وجدوا البلاد تفتقر لأي تنظيم مالي، فقاموا بإنشاء هذا النظام وجعلوه أداة للتقدم. ووصف حالة الطرق قبل الاحتلال بأنها كانت سيئة للغاية، حيث لم يكن هناك أي طرق معبدة أو مسالك جيدة. ثم استعرض الإنجازات الفرنسية في مجال البنية التحتية، مشيراً إلى بناء السكك الحديدية وتطوير نظم الري وهندسة المياه[1].

في مجال الخدمات الاجتماعية، ذكر مورينيو أن الفرنسيين أدخلوا النظام التعليمي إلى بلد لم تكن فيه أي مدارس أو هيئات تعليمية. كما تحدث عن إنشاء المستشفيات والعيادات وتوفير

[1] محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 90.

خدمات التمريض في مجتمع كان يفتقر تماماً لأي مؤسسات للرعاية الصحية أو النظافة العامة.

أشار أيضاً إلى التقدم الاقتصادي الذي تحقق في المجالات الزراعية والتعدينية والتجارية، وكذلك في مجال التشريعات الاجتماعية. ولاحظ زيادة عدد السكان المسلمين من مليوني نسمة عام 1881 إلى خمسة ملايين، مما اعتبره دليلاً على التحسن في الأوضاع المعيشية.

واختتم مورينيو كلامه بالقول إن فرنسا قد استبدلت الفوضى بالنظام، وجلبت الأمن والإدارة المستقرة محل الفوضى الشاملة التي كانت سائدة قبل الاحتلال [1]

ج- موقف بعض الشخصيات الفرنسية من قانون 04 فيفري 1919م:

تباينت مواقف الشخصيات الفرنسية بشأن قانون 1919م الذي أُقر في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، حيث انقسمت الآراء بين من رأى فيه خطوة إصلاحية وبين من اعتبره أداة لتعزيز التمييز والاستعمار[2].

1- الاراء المؤيدة للاصلاحات 1919م:

رأى المؤرخ الفرنسي اليسار اندري نوشي المتخصص في تاريخ الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية ان قانون 1919م قد منع الأهالي المسلمين من الإستفادة من الحقوق السياسية بسبب العوائق الكثيرة التي وضعها خاصة شرط الإقامة لسنتين وان هذا القانون صيغ خصوصا للموالين الى الإدارة الفرنسية دون غيرهم من الأهالي.[3]

لقد أشار الكاتب "بيرنار"، وهو أحد المؤيدين البارزين للحكم الفرنسي في الجزائر، إلى أن هذه الإصلاحات يمكن أن تساهم في ربط الأهالي الجزائريين شيئاً فشيئاً بالعمل الحضاري

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص 90.

[2] عابد ميمونة، برنو توفيق ، (موقف الأقلية الأوروبية من إصلاحات فيفري 1919م)، مجلة المواقف، المجلد 19 ،العدد: خاص، فيفري 2024، ص 279.

[3] نفسه.

الفرنسي، وأن تساعد على ترتيب وضعهم السياسي. في حين أوضح "شارل أندري جوليان" أن تشريع 1919م م هو أهم تشريع قبل قانون 1947 م، لكنه انتقد السياسة التي وضعت العوائق أمام حصول الجزائريين على الجنسية الفرنسية.[1]

و اشار عميد كلية الحقوق بالجزائر "ميليو (Milliot) "والمسؤول عن مصلحة الشؤون الأهلية بالحكومة العامة ، وصف هذه الإصلاحات بأنها "إصلاحات صائبة"، بل أن هناك من رأى فيها "معلمًا تشريعيًا كبيرًا[2]."

بالاضافة الى "روبر غوتي (Robert Gautit) "الذي استنكر مضمون قانون 1919 م، بسبب اشتراطه من الجزائريين التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية للحصول على الجنسية الفرنسية، كما انتقد استمرار العمل بقانون الأهالي والفصل بين القسمين الانتخابيين، مما منع الجزائريين من التمثيل النيابي في المجلس الوطني الفرنسي وأبقى تمثيلهم في المجالس المحلية غير فعّال.

بالإضافة إلى ذلك، أشار إلى غياب أي آلية لمراقبة السلطات المحلية في الجزائر من قبل باريس، وأكد أن القانون لم يوفر طريقة عملية لدمج الجزائر في فرنسا، وأن الانتخابات الجديدة لم تمنح الجزائريين فرصة لممارسة الديمقراطية بشكل حقيقي.[3]

2-الاراء المعارضة للإصلاحات 1919م :

نذكر في هذا الصدد و خوفا من هذه المقترحات المشاريع الاصلاحية راسل الحاكم العام وزير الداخلية الفرنسي في 30 افريل 1919م تناولت الرسالة مقترح قانون يهدف إلى منح الجنود الجزائريين والتونسيين والمغاربة الذين خدموا فرنسا خلال الحرب صفة "المواطن الفرنسي". ورغم إشادة الحاكم بفكرة الاعتراف بجهود هؤلاء الجنود، إلا أنه أعرب عن مخاوفه

[1] مدور خميسة، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية، مرجع سابق، ص 164.

[2] عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية و الثورة الجزائرية، ج2، ص 89

[3] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية،ج 2، مرجع سابق، ص 277.

من منح الجنسية الفرنسية لهم تلقائيًا دون دراسة كافية، نظرًا لعدم استيعابهم الكامل للثقافة والقيم الفرنسية، مما قد يسبب اضطرابات اجتماعية وسياسية في المستعمرات. وطلب من الوزير النظر بعناية في هذه الملاحظات للحفاظ على كرامة المواطنة الفرنسية واستقرار النظام الاستعماري[1].

ولم يتوان عميد كليه الحقوق "موران" الاختصاصي في التشريع الاسلامي في خوض هذه المعركة بإقامه الحجه على جميع الاصلاحات السياسية ما لم يتمكن الاهالي من تحسين حالهم بتحسين معرفتهم باللغة الفرنسية وبتعودهم للعمل وحبهم له و بالتسامي الى مبدا النظر الى المسائل من خلال المصالح المشتركة[2]

ر- فشل المستوطنين في ايقاف التصويت على قانون 04 فيفري1919م:

لم يكن تعصب الأوروبيين ضد الجزائريين المسلمين أقل حدة من تعصبهم حتى للإصلاحات الاجتماعية و الثقافية. فقد تمكنوا من تجميد كل المحاولات الإصلاحية التي أطلقتها الحكومة الفرنسية عام 1912م ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، زادت الأوضاع سوءًا، حيث ساهمت الحرب في تعطيل تلك الإصلاحات. ومع ذلك، كان للجزائريين دور بارز في ميدان آخر، وهو القتال إلى جانب فرنسا ضد ألمانيا، حيث جندت الحكومة الفرنسية 173 ألف جزائري في صفوف جيشها، قُتل منهم 56 ألفًا، أي ما يعادل 31٪ من خسائر فرنسا في المشاة، مقارنة بـ19٪ فقط من خسائر الجنود الفرنسيين[3].

وعقب انتهاء الحرب، طالب النواب الجزائريون بتنفيذ الإصلاحات المجمدة على الأقل. لكن المستوطنين الأوروبيين في الجزائر عارضوا هذه المطالب بشدة، رغم تواضعها. تمثلت الإصلاحات في إنشاء مجالس محلية منتخبة، وإلغاء الضرائب الخاصة المفروضة على

[1] خميسة مدور، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية،مرجع سابق ،ص 599.

[2] عابد ميمونة، برنو توفيق، مرجع سابق، ص 280.

[3] عبد الله شريط، محمد ميلي، مرجع سابق، ص 219

الجزائريين منذ بداية الاحتلال، وتخصيص تمثيل محدود لهم بنسبة 50٪ في المجالس العامة لضمان سيطرة الأوروبيين، مع السماح بمشاركتهم في الانتخابات البلدية.

ومع ذلك، اعتبر الفرنسيون هذه الإصلاحات تهديدًا للنظام ووسيلة "للفوضى والتخريب"، وهدد نوابهم بالانسحاب الجماعي إذا أقرت هذه التعديلات. لكن حكومة كليمانصو حينها تجاهلت تهديداتهم وأقرت الإصلاحات، رغم مقاومة المستوطنين.و بذلك فشل المستوطنون في ايقاف و الغاء اصلاحات 04 فيفري 1919م[1]

و في الحقيقة نجد ان القانون فيفري 1919م لم يطبق و تجاهله الادارة الفرنسية في بعض من تصرفاتها خاصة ما تعلق منه بالانتخابات و مثال على ذلك التعامل مع حقوق المسلمين الجزائريين في سياق التجنيس، حيث تُظهر أنه رغم منحهم بعض الحقوق مثل التصويت، فإن عملية التجنيس كانت معقدة وبطيئة، وكان يتم رفض العديد من طلبات التجنيس بناءً على تقارير أمنية مشبوهة.[2]

عندما تزايد عدد الجزائريين المُجنَّسين في بعض المناطق، بدأ المسؤولون الفرنسيون يُظهرون علامات القلق. وتجسَّد ذلك بوضوح في بلدية ميكلا (التي كانت تُعرف باسمها الفرنسي آنذاك)، التابعة لولاية الجزائر. ففي عام 1929م، فازت قائمة انتخابية مؤلَّفة من عشرة مستشارين بلديين، نصفهم من الأوروبيين والنصف الآخر من المسلمين الجزائريين المُجنَّسين. ولإثبات ولائهم للسلطات الاستعمارية، اختار المستشارون المُجنَّسون اثنين من الأوروبيين لرئاسة البلدية.

إلّا أن هذا القرار أثار موجة احتجاجات عارمة في منطقة القبائل، وصلت حدّ معارضة الإدارة الفرنسية نفسها، رغم أنها كانت من أبرز المدافعين عن سياسة تجنيس الجزائريين. وفي أعقاب هذه الأحداث، ألغى مجلس إدارة الجزائر نتائج الانتخابات، مُعللاً ذلك بأن تمثيل خمسة

[1] عبد الله شريط، محمد ميلي، مرجع سابق، ص 219.

[2] L'Elan Républicain (journal) , 28 -04- 1937

جزائريين مُجنَّسين (من أصول قبائلية) إلى جانب خمسة أوروبيين يُشكِّل "أغلبية غير مقبولة"، إذ كان يُفترض أن تظلّ السيطرة السياسية حكرًا على الأوروبيين.[1]

هكذا كانت السلطات الفرنسية تعامل الجزائريين المُجنَّسين في الانتخابات المحلية، حيث كان مبدأ "الأغلبية الأوروبية" مُقدَّسًا بغضّ النظر عن أصول الناخبين الأوروبيين (سواءً من أوروبا نفسها أو من مستوطنين آسيويين أو أمريكيين أو أوقيانوسيين).

بل إن الأمر كان ليتجاوز مجرد الاحتجاجات لو حقَّق القبائليون أغلبيةً في المجالس البلدية، أو لو اختاروا اثنين من بينهم لشغل المناصب القيادية (مثل تعيين معلمين محليين في مواقع سلطة). إذ كان مثل هذا السيناريو لَيُعتبر خرقًا صريحًا للهرمية الاستعمارية، ولأدّى إلى تدخّل فوري من الإدارة الفرنسية لإلغاء النتائج أو فرض وصايتها.[2]

[1] L'Elan Républicain (journal) , 28 -04- 1937.

[2] Ibid.

2- موقف الاقلية الاوربية من مشروع بلوم فيوليت1936م:

رغم فشل المستوطنين في إجهاض مشروع الاصلاحي الذي نتج عنه قانون فيفري 1919م في السابق، لم يثنهم ذلك من استخدام نفس الأساليب ضد مشروع بلوم فيوليت، و فيما يلي سنفصل في ردود الفعل كل من المستوطنين و النواب و السياسيين على المشروع.

أ- معارضة المستوطنين للمشروع فيوليت قبل و بعد اصداره :

أثار مشروعُ الإصلاح الانتخابي الذي قدَّمه موريس فيوليت قلقًا بالغًا في الأوساط الأوروبية بالجزائر. لم يقتصر الأمر على مشاعر عدم الارتياح، بل تجاوزها إلى الخوف بين الجالية الفرنسية في شمال إفريقيا، كما لاحظ بول بلانشارد في مقاله بعد جولةٍ سريعةٍ في المنطقة. بل إن بعض الفرنسيين – الذين استقرت عائلاتهم منذ ثلاثة أو أربعة أجيال في الجزائر – باتوا يعبِّرون عن إحباطهم واضطرابهم، خاصةً مع تصاعد حملات التحريض في الأوساط العُمّالية المحلية، والتي رافقتها أحداثٌ دموية[1].

لكنَّ الأخطر من الاضطرابات الميدانية – التي يمكن للسلطات احتواؤها – هو انتشار الأفكار الجديدة بين النخبة المسلمة، والتي بدأت تُطالب بحقوقٍ أوسع. وفي هذا الصدد، يُعبِّر بلانشارد عن حديثٍ دار مع أحد شيوخ الطرق الصوفية بالجنوب، الذي قال وهو يجلس تحت صورةٍ كبيرةٍ لفيوليت: "العرب والفرنسيون جسدٌ واحد.. إذا اشتكى عضوٌ منه تداعى له سائر الجسد بالحمى. والآن، المرض يستوجب علاجًا عاجلًا[2]".

كما يذكر الكاتب أن العرب باتوا مقتنعين – أو يُظهرون ذلك – بأن فرنسا كانت ستهزم في الحرب لولا مشاركتهم، لذا فهم لا يطالبون بحقوقهم فحسب، بل يرون أن من واجب فرنسا سدادُ هذا "الدَّيْن" عبر منحهم تمثيلًا نيابيًا"[3].

[1] Paul Blanchard de la Brosse , Projet Blum-Viollete D'accorder le droit de vote a 20.000 Algériens assimilés un grave probléme national devant la conscience française , L'Asie française, 1er avril 1937, p. 106.
[2] Ibid, p 107
[3] ibid, p 108 .

و رأى المستوطنون ان هذا المشروع يعد تساهل كبير من جانب فرنسا ولذلك كتب احد ممثليهم يقول من العبث ان تطلبوا منا ان نذهب ابعد من ذلك لان هذا مستحيل وفي مناسبه اخرى قال مستوطن اخر ان هذا المشروع مشروع رجل فرنسي وردنا عليه اننا فرنسيون ولكننا نقيم في الجزائر وهذا يدل على ان المستوطنين راوا ان هذا المشروع لا يصلح للفرنسيين الذين يقيمون في الجزائر لأنه لا يجعل لهم التفوق الذي ينشدونه ولذلك فهو في نظرهم مستحيل التطبيق في الجزائر.[1]

أفادت جريدة L'Élan Républicain في تقريرٍ نشرَه اتحاد الحزب الراديكالي أن منحَ الحقوق السياسية للمسلمين الفرنسيين في الجزائر جاء مع صعود حكومة الجبهة الشعبية، تحقيقًا لأمنيةٍ طالما حلمت بها فئات واسعة من المجتمع. وقد أعاد هذا القرار إحياء آمال المسلمين الجزائريين، ودفع بمطالبهم القديمة إلى واجهة المشهد السياسي مرةً أخرى، لا سيّما تلك المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن الحق في الحصول على الجنسية الفرنسية.

ويُدرك المسلمون الفرنسيون في الجزائر أن النوابَ الجزائريين – الذين يمثلون مصالح المستوطنين الفرنسيين حصريًا – لا يُعنون بأحوالهم، لذا يُطالبون اليوم بإصلاحاتٍ عاجلةٍ لا تقبل التأجيل. فهم يُعبّرون عن تمسُّكهم بانتماء الجزائر إلى "العائلة الفرنسية الكبرى"، ويَرْفضون أي سياساتٍ تُكرّس التفرقة بينهم وبين المواطنين الفرنسيين. ويَرَوْن أن تحقيقَ هذا الاندماج يبدأ بمنحهم الجنسية الفرنسية عبر عمليات تجنيسٍ جماعية، إلا أن النخبَ المسيطرة في الجزائر تُحارب هذه المطالب، وتُصرّ على حصر منح الجنسية في إطار التجنيس الفردي – وهي آليةٌ بطيئةٌ ومليئةٌ بالعقبات[2].

[1] . ناهد ابراهيم الدسوقي ، مرجع سابق، ص 167 .

[2] L'Elan Républicain (journal) , 2 ème Année, №14, 28 Avril 1937.

و من هذه التصريحات السابقة نستنتج ما قوبل به المشروع من معارضة شديدة من قبل المستوطنين الفرنسيين (الكولون)، الذين خافوا من فقدان سيطرتهم السياسية في الجزائر لصالح الجزائريين. فسارعوا وكعادتهم إلى رفض هذا المشروع، لأنه سيجعل في نظرهم من الجزائريين أغلبية في المجالس المحلية، وهو الأمر الذي يجعل مصالحهم عرضة للخطر فبمجرد ان بدأت مناقشة المشروع في البرلمان الفرنسي، حتى قوبل بالرفض عام 1935م بعد التصويت. ومع ذلك، حاولت الجبهة الشعبية الفرنسية إعادة إحيائه عندما أدرجت فيوليت ضمن أعضاء الحكومة. إلا أن الضغوط التي مارسها المعمرون الفرنسيون في الجزائر حالت دون ذلك.[1]

لم تتردّد هذه الفئة في استخدام كلّ الوسائل المتاحة للضغط وإفشال المشروع، حيث سخّرت ثرواتها الطائلة لهذا الغرض دون تردّد. وتشهد على ذلك حادثةٌ رواها فرحات عباس عن لقائه بإيميل مورينو في باريس، الذي صرّح له قائلًا" :ان إنجاز أي عمل يحتاج إلى المال ."وكشف مورينو أن "رابطة الشيوخ ومدن الجزائر" – التي تمثّل مصالح المُعمرين – أنفقت أكثر من 200 مليون فرنك في حملتها الضارية ضد مشروع فيوليت، وهو مبلغٌ خياليّ يعكس حجم الجهد المالي الذي بذلته الطبقة الاستعمارية للحفاظ على امتيازاتها الاقتصادية والسياسية[2].

في عام 1938م، دفعت الحكومة الجديدة برئاسة دلاديه إلى إسدال الستار نهائياً على مشروع الإصلاح. وقد وجد هذا القرار دعماً واسعاً من معظم رؤساء بلديات الجزائر، الذين رأوا في المشروع تهديداً وجودياً للهيمنة الفرنسية. [3]

وبحسب تصريحاتهم الرسمية، فإن المصلحة العليا لفرنسا كانت تقتضي رفض هذا المشروع جملة وتفصيلاً، وذلك لسببين رئيسيين الاول هو الحفاظ على التفوق العرقي والثقافي للعنصر الفرنسي و الثاني تمثل في صيانة إشعاع الحضارة الفرنسية في شمال أفريقيا [1].

[1] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص 19

[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 124.

[3] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص 19

لم يكتفِ المستوطنون بإفشال المشروع ومنعه، بل شرعوا في تقويض المشاريع الإصلاحية المتبقية التي لم تُنفَّذ بعد. فسَنُّوا قوانين قمعية استهدفتها، ودخلت حيِّز التنفيذ سريعًا، لا سيما في ثلاثينيات القرن الماضي[2].

خلال تلك الفترة، شهدت الجزائر تصاعدًا حادًّا في التوتُّرات بين السلطات الاستعمارية الفرنسية وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، التي كانت تُركِّز على إحياء المجتمع الجزائري عبر التعليم والإصلاح الديني. إلا أن السلطات الفرنسية رأت في أنشطة الجمعية بُعدًا سياسيًّا مُتخفيًا وراء غطاء ديني، فشنَّت حملة مراقبة مشدَّدة استهدفت مؤسساتها، خاصة المساجد والمدارس القرآنية التي أشرفت عليها، حيث أغلقت بعضها ومنعت عددًا من العلماء من إلقاء خطبهم.

بل تجاوز الأمر ذلك إلى إصدار توجيهات صارمة لرصد أي تجمُّعات أو خطب تحمل توجّهًا إصلاحيًّا أو سياسيًّا، بدعوى الخوف من انتشار الأفكار المستوحاة من الحركة الوهابية والنهضة الإسلامية، التي كانت تتصاعد في مناطق أخرى من العالم الإسلامي، وعلى رأسها الجزيرة العربية[3].

في حين رأت الجمعية في هذه الإجراءات محاولة لإعاقة جهودها في نشر التعليم والوعي الديني بين الجزائريين، وواجهت تلك التضييقيات بالاحتجاج في مقالاتها وخطبها، معتبرةً أن الهدف منها هو منع المسلمين من استعادة هويتهم الثقافية والدينية. كما أثار ارتباط الجمعية بحركات وطنية أخرى، مثل حزب "الدستور" التونسي، مخاوف إضافية لدى السلطات الاستعمارية، التي اعتبرت هذه النشاطات تهديدًا لوضعها في المنطقة.[4]

---

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج 1، مرجع سابق، ص 542،543.

[2] L'Afrique française, 1933, p 139.

[3] Ibid.

[4] Ibid , p 140.

اعتمدت حجج الأوروبيين المعارضين لمشروع بلوم–فيوليت الإصلاحي للجزائريين على محورين رئيسيين: أولًا: إذا كان الهدف من هذه الإصلاحات هو مكافأة الجزائريين على مشاركتهم في الحرب العالمية الأولى إلى جانب فرنسا، فإن الجزائر ليست المستعمرة الوحيدة التي قدمت تضحيات عسكرية. فإلى جانب سكان شمال إفريقيا، شاركت شعوب إفريقيا الغربية والإستوائية ومدغشقر والهند الصينية (فييتنام، لاوس، كمبوديا) بقوات كبيرة أثبتت كفاءتها في ساحات القتال، دون أن تمنح فرنسا تلك المستعمرات حقوقًا مماثلة[1].

ثانيًا: اتجه النقاش إلى مقارنة مستوى تطور النخبة الجزائرية بغيرها من المستعمرات، وخاصة الهند الصينية. فقد تساءل المعارضون: إذا كان الدافع للإصلاح هو ارتفاع مستوى المثقفين الجزائريين، فماذا عن نخبة الهند الصينية التي تخرجت من أرقى المدارس الفرنسية وحصلت على أعلى الشهادات الأكاديمية؟ بل إن الأوضاع المعيشية في الهند الصينية – كما زعموا – كانت أكثر قسوة من ظروف الجزائريين، خاصة في مناطق مثل شمال "أنام" (وسط فيتنام) ودلتا "تونكين" (شمال فيتنام)، حيث تفوق الفقر هناك ما هو عليه في الجزائر"[2].

اعتبر المعارضون الأوروبيون أن منح حق التصويت حتى لفئات محدودة من الجزائريين الأصليين سيفتح الباب أمام توسيع هذا الحق تدريجياً ليشمل أغلبية السكان المحليين. وفي هذه الحالة، سيصبح العنصر الفرنسي أقلية سياسية، مما يعني فقدان الهيمنة الأوروبية على المشهد السياسي في الجزائر[3].

وقد طرح المعارضون تساؤلاً يستند إلى منطق المفاضلة بين المستعمرات: إذا كان من المنطقي منح الجزائريين حق التصويت، فلماذا لا يُطبَّق الأمر نفسه على سكان "كوشينشينا" (جنوب فيتنام) الذين – بحسب زعمهم – لا يقلون عن الجزائريين في القدرات العقلية والولاء لفرنسا، بل ربما فاقوهم في الكفاءة العملية والنشاط؟

[1] P. B. de La Brosse, op-cit, p 106-108.
[2] Ibid.
[3] Ibid.

وبناءً على هذه الحجج، التي اعتبرها المؤيدون للإصلاح حججاً واهية، شنّ الأوروبيون عبر الصحف والمنابر حملة شرسة ضد أي إصلاح قد يُعزز حقوق "الأهالي"، معتبرين أن ذلك سيُهدد الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا.[1]

ب- معارضة المنتخبين الاوربيين لمشروع بلوم فيوليت 1936م:

لقد عبَّر المُنتخَبون الأوروبيون في الجزائر عن رفضهم المطلق لأي محاولة لتوسيع الحقوق السياسية للسكان الأصليين من خلال كل التنظيمات و الجمعيات التي يمثلونها. وكان جوهر مخاوفهم يتمحور حول الرؤية المستقبلية لتطور الخريطة الانتخابية، حيث أن الإحصاءات الديموغرافية كانت تشير إلى أن الناخبين المسلمين، الذين كانوا يشكلون أقلية في تلك المرحلة، سيصبحون الأغلبية الساحقة خلال فترة تتراوح بين 15 إلى 20 عاماً.

لقد صوَّر المعارضون هذا التحول على أنه ليس مجرد عملية إدماج تدريجية، بل بمثابة "إغراق" كامل للمؤسسات الانتخابية. وتحت غطاء هذه الحجج الديموغرافية، كان يكمن خوف أعمق من فقدان الهيمنة السياسية والثقافية، حيث زعموا أن هذا التوسع سيؤدي إلى سيطرة ما أسموه "التعصب الإسلامي" على الحياة السياسية، مع إمكانية – حسب زعمهم – فرض قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية تتعارض مع القيم الفرنسية.

هذه الرؤية الكارثية، التي بالغت في تصوير المخاطر واختزلت المجتمع الجزائري في صورة نمطية واحدة، كانت في الواقع تعكس رفضاً مطلقاً لفكرة المساواة السياسية بين المستوطنين والسكان الأصليين، وتكريساً لسياسة التمييز التي كانت سائدة في ذلك الوقت. وقد استُخدمت هذه الحجج بشكل منهجي في الخطاب السياسي والإعلامي الأوروبي لعرقلة أي إصلاح قد يُعزز حقوق الجزائريين.[2]

[1] P. B. de La Brosse, op-cit, pp 106-108.
[2] Ibid .

لقد استند البرلمانيون الأوروبيون في الجزائر، وعلى رأسهم سيناتور وهران روفريسنتك ونائبا المقاطعة سوران وأنجالبير، إلى حجج قانونية لإدانة مشروع الإصلاح، معتبرين أنه يشكل "فظاعة قانونية" بسبب احتفاظه بالازدواجية التشريعية.

فقد صرحوا بقلق واضح: "كيف يمكن لقانون واحد أن يجمع بين ناخبين يتمتعون بنفس الحقوق السياسية، لكنهم يخضعون لأنظمة قانونية متناقضة؟ فبينما يلتزم الفرنسيون بالقوانين المدنية الحديثة، يحتفظ الجزائريون بقانون أحوال شخصية مستمد من الشريعة الإسلامية – حسب وصفهم – الذي يجيز تعدد الزوجات، والطلاق التعسفي، ويحرم البنات من جزء كبير من الميراث[1]."

هذه الحجج، التي ركزت على الاختلافات في منظومة الأحوال الشخصية، كانت في جوهرها تعكس رفضاً جوهرياً لفكرة المساواة الكاملة بين المواطنين، وتكريساً لسياسة التمييز القانوني. كما أن انتقاداتهم لبعض الممارسات التي ارتبطت بالأحوال الشخصية الإسلامية جاءت انتقائية، إذ تجاهلت تماماً الانتهاكات الواسعة لحقوق المرأة الأوروبية في تلك الفترة، بينما بالغت في تصوير النظام القانوني الإسلامي بصورة سلبية أحادية.

وبذلك، تحولت قضية الأحوال الشخصية إلى ذريعة قانونية لتبرير الاستمرار في سياسة التفرقة، في حين أن الجدل الحقيقي كان حول الخوف من فقدان الامتيازات الاستعمارية أكثر من كونه دفاعاً عن مبادئ المساواة والعدالة"[2]

كما أعلن النائب الاشتراكي الراديكالي جوستافينو من الجزائر عزمه على تقديم 'السؤال المسبق' عند مناقشة المشروع الحكومي في البرلمان، وذلك بعد اجتماع مجلس الوزراء. حيث عرض السيد فيوليت، وزير الدولة، الخطوط العريضة للمشروع عقب قرار المجلس. من جهته، دعا السيد ليون بلوم النواب الجزائريين الموجودين في باريس لإطلاعهم على تفاصيل المشروع،

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص 541.

[2] نفسه.

الذي يهدف إلى منح حق التصويت لنحو 20,000 من الأهالي، مما سيزيد الهيئة الانتخابية بنسبة 10%. وقد جرى الاتفاق على أن يتم توسيع هذه الحقوق تدريجيًّا ليشمل فئات أخرى من السكان الأصليين، خاصة بعد أن تبين أن الغاية من الاجتماع كانت إعلامهم وليس استشارتهم".[1]

وفي هذا الصدد كتبت صحيفة لوطان LeTemps مقال جاء بعنوان حادثة بين رئيس الحكومة وأعضاء البرلمان الجزائريين اثناء عرض مشروع يتعلق بممارسة الحقوق السياسية لبعض فئات الفرنسيين في الجزائر الذي دعا السيد ليون بلوم النواب الجزائريين الموجودين في باريس يوم أمس لإطلاعهم على تفاصيل المشروع الذي سينتهي إلى منح حق التصويت لحوالي 20,000 من الأهالي، مما يزيد الهيئة الانتخابية بنسبة عشرة بالمائة، مع الاتفاق على أن توسيع هذه الحقوق الجديدة سيتم بشكل تدريجي ليشمل فئات أخرى من السكان الأصليين[2].

ولكن بينما كان أغلب أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الجزائريين الذين كانوا قد حذروا الحكومة منذ فترة طويلة من مخاطر هذه الخطوة، يعتقدون أنهم دُعوا للاستشارة وكانوا يستعدون لتجديد اعتراضاتهم، قطع رئيس الحكومة الحوار قائلاً إن الاجتماع كان فقط لإعلامهم بقرار نهائي تم اتخاذه مسبقاً.

تأثّر أعضاء البرلمان من موقف رئيس الحكومة، وقام السيد رو، السيناتور من وهران، والسيد بول سورين، والسيد إنجالبير، نواب نفس المنطقة، بإعداد وتقديم البيان التالي إلى الصحافة، وأكده النائب مالارميه، نائب الجزائر ووزير سابق، الذي كان أيضاً معارضاً للمشروع، مؤكداً الاتجاهات السائدة في أروقة البرلمان.

وقالوا في البيان: "كنا نظن أن هذا الاجتماع كان بهدف طلب رأينا حول هذا المشروع. ولكن رئيس الحكومة فاجأنا بوضعنا أمام أمر واقع، حيث أخبرنا أن القرار قد اتُخذ نهائيًا من

[1] Le Temps (journal) 1937-01-01.
[2] Ibid.

قبل مجلس الوزراء في اليوم السابق، وأوضح أنه كان من باب المجاملة فقط أنه أراد إعلامنا بتفاصيل المشروع قبل تقديمه".

وتابعوا: "تفاجأنا تمامًا من هذا الإعلان، ولكننا حاولنا إبداء آرائنا بالتناوب، لكن رئيس الحكومة رفض تمامًا أي نقاش، معتبرًا أن النقاش كان غير ذي جدوى بما أن القرار قد تم اتخاذه بالفعل لقد رفعنا نحن وزملاؤنا اعتراضًا حادًا ضد مشروع من شأنه أن يثير بوضوح مشاعر قوية في الجزائر. لن تقبل الأغلبية من السكان الفرنسيين في مدننا وقُرى الجزائر أن يكون هناك فئتين من الناخبين في نفس الهيئة الانتخابية، أحدهما يخضع تمامًا للقوانين المدنية الفرنسية، والآخر يمكنه الحفاظ على وضع ديني يتناقض مع هذه القوانين، ويشمل ذلك السماح بتعدد الزوجات، والطلاق التلقائي للنساء، واستبعاد الفتيات من الميراث، وغيرها".

وأشاروا أيضًا إلى أنه: "من خلال القبول التلقائي للقبول التدريجي للناخبين، سيكون للمسلمين الجزائريين أغلبية قريبًا في الجزائر، مما سيؤدي إلى مزيد من التوترات العرقية في كل انتخابات، هذا بالإضافة إلى الأثر الكبير الذي سيتركه هذا الإصلاح على السيادة الفرنسية في الجزائر". و أوضحوا أن "هذه المبادرة الحكومية ستثير بلا شك مشاعر قوية في الجزائر وقد تؤدي إلى اضطرابات مؤسفة[1]".

كذلك نجد من بين الحجج التي استُند إليها في رفض مشروع بلوم–فيوليت، التخوّف من أن يؤدي منح الحقوق السياسية إلى تجنيس الأهالي، مما قد يحوّل المحاكم والمجالس البلدية والتشريعية إلى أدوات تُستخدَم ضدهم أنفسهم. فقد رأى المعارضون أن المشروع سيعرّض الأهالي لخطر التمييز والاضطهاد، وقد يُثير صراعات عرقية وفتنًا تهدد استقرار الجزائر، بل وتُشعل نزاعات داخلية بين المواطنين.

كما عبّر بعض رؤساء البلديات عن قناعتهم بأن المشروع قد يصبح سلاحًا في أيدي المشاغبين والمتطرفين، خصوصًا من غير المؤهّلين للانتخاب والذين يحملون مشاعر عدائية

[1] Le Temps (journal) 1937-01-01.

تجاه فرنسا. وفي هذا السياق، أعلن رئيس بلدية وهران معارضته الصريحة للمشروع، محذّرًا من أنّه قد يُولّد توترات اجتماعية وعرقية تزيد من حدة العداء تجاه السلطة الفرنسية. وهو الرأي نفسه الذي أكّدته رؤساء بلديات مقاطعة قسنطينة، والذين اعتبروا أن المشروع قد يغذّي المشاعر المعادية لفرنسا ويُعزّز نفوذ التيارات المتطرّفة المحلية.[1]

و في نفس السياق شهدت العاصمة الجزائرية حدثاً سياسياً بارزاً ي يوم 15 يناير 1937م تمثل في تجمع ثلاثمائة رئيس بلدية من مختلف أنحاء البلاد، وذلك للتعبير عن رفضهم القاطع لمشروع بلوم–فيوليت. جاء هذا الاجتماع في إطار موجة معارضة واسعة للمشروع الإصلاحي الذي أثار جدلاً حاداً في الأوساط السياسية الفرنسية بالجزائر.

أصدر المجتمعون لائحة احتجاجية رسمية عبرت عن مخاوفهم العميقة من تداعيات المشروع. وجاء في حيثيات الاعتراض أن النظام الانتخابي القائم كان يخصص ثلث مقاعد المجالس المحلية للمنتخبين بصفة أهلية، وهو ما اعتبروه نظاماً متوازناً يكفل تمثيلاً مناسباً لمختلف مكونات المجتمع[2].

أعرب رؤساء البلديات عن قلقهم البالغ من أن المشروع الجديد سيسمح لمجموعة صغيرة من الناخبين الخاضعين للقانون العرفي المحلي – لا يتجاوز عددهم خمسة ناخبين في بعض الحالات – بإحداث تغيير جذري في طبيعة هذه المجالس المحلية. وحذروا من أن السيطرة ستنتقل إلى ما وصفوها بـ"العادات والتقاليد الأهلية"، وهو تعبير كان يعكس نظرة استعلائية تجاه المكون المحلي للمجتمع الجزائري.

كما تضمنت اللائحة تحليلاً متشائماً للآثار المباشرة المتوقعة للمشروع، خاصة في المناطق الريفية. حيث رأى الموقعون أن تطبيق المشروع سيؤدي إلى تحول سريع في تركيبة

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص 542.

[2] نفسه، ص 551.

البلديات المختلطة، مع ما يرافق ذلك من تغيرات في موازين القوى المحلية. وأكدوا أن هذه التغيرات ستقوض بشكل جذري ما أسموه "السيادة الفرنسية" في الجزائر.

وجه المجتمعون انتقاداً لاذعاً لمنهجية إعداد المشروع، مشيرين إلى غياب أي دراسات ميدانية جادة تقيم آثاره المحتملة على مستوى كل بلدية. وطالبوا بإجراء تقييم شامل لكل وحدة إدارية قبل عرض المشروع على البرلمان، حتى يتمكن النواب من فهم كامل التداعيات التي قد تترتب على هذا الإصلاح السياسي.

جاءت هذه اللائحة في سياق تاريخي دقيق، حيث مثلت ذروة تصاعد موجة المعارضة للمشروع الإصلاحي. وقد كشفت الوثيقة عن رؤية استعمارية عميقة الجذور، تجلت في الخوف من فقدان الهيمنة الفرنسية، وفي النظرة الدونية للمكونات المحلية للمجتمع الجزائري. كما أظهرت اللائحة محاولة إخفاء المصالح الذاتية للمستوطنين الفرنسيين وراء شعارات الحفاظ على الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.[1]

وأرسلوا وفدًا إلى باريس للضغط على السلطات الفرنسية وإجبارها على التخلي عنه، كما أن شيوخ بلديات المستوطنين بالجزائر قاموا بتهديد الإدارة الفرنسية، بأنه في حالة عدم تراجعها عن تطبيق هذا المشروع فإنهم سيقومون بتقديم استقالتهم[2] .

و شرعت الصحافة الفرنسية في الجزائر وعلى رأسها صحيفة "صدى الجزائر" في تنظيم حملات شرسة ضد المشروع، وذلك بنشر مقالات تحمل عناوين حادة ولاذعة ضده ومن أمثلة ذلك نذكر: "هل ستضيع الجزائر منا؟"، "التصويت لصالح مشروع بلوم فيوليت معناه التصويت لصالح الحرب الأهلية"، "مشروع فيوليت هو سلاح جديد معاد لفرنسا"، "كل المعادين لفرنسا هم مع مشروع فيوليت[3]."

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص 551.

[2] شارل روبير اجيرون، مرجع سابق، ص 734.

[3] نفسه ، ص 735.

ج- موقف شخصيات سياسية رافضة لمشروع بلوم-فيوليت:

شكّلت المواقف الرافضة لمشروع بلوم-فيوليت تياراً قوياً في المشهد السياسي الفرنسي إزاء الملف الجزائري. ومن بين أبرز هذه الأصوات المعارضة، برز موقف راؤول أوبو الذي مثّل الاتجاه المحافظ الداعي إلى الحفاظ على الهيمنة الفرنسية في الجزائر. كان أوبو يرى أن بقاء الجزائر تحت السيادة الفرنسية مسألة غير قابلة للنقاش، معتبراً أن أي تنازلات في هذا الصدد ستقود إلى زعزعة مكانة فرنسا وهيبتها في مستعمرتها.

وقد عبّر عن معارضته الصريحة للمشروع الإصلاحي، الذي اعتبره خروجاً عن المبدأ الأساسي المتمثل في "إدماج المسلمين في الحضارة الفرنسية"، وهو المبدأ الذي كان يرى فيه الضمانة الوحيدة لاستقرار الجزائر وازدهارها تحت الجناح الفرنسي.[1]

اما على الجانب الحكومي، فقد تجلّى الموقف الرافض في تصريحات إدوارد دلاديه، رئيس الوزراء الذي خلف ليون بلوم على رأس الحكومة الفرنسية. اتخذ دلاديه موقفاً حازماً إزاء المشروع، وصل إلى حد التهديد الصريح للوفد الجزائري الذي حاول مناقشة الأمر معه. وأعلن دون مواربة أن البرلمان الفرنسي سيرفض المشروع جملة وتفصيلاً. وكانت حجته الرئيسية تتمحور حول فكرة "عدم توافق المشروع مع الشخصية الإسلامية"، وهي الحجة التي استخدمها لتبرير رفض أي تغيير في الوضع القائم الذي كان يضمن هيمنة الفرنسيين على مقاليد الأمور في الجزائر.[2]

د- موقف الاحزاب السياسية من المشروع بلوم- فيوليت1936م:

لم تشكل المواقف الفرنسية تجاه مشروع بلوم-فيوليت كتلةً متجانسة، بل انقسمت بشكل واضح حسب الانتماءات السياسية والأيديولوجية. فقد وقفت الأحزاب الموالية للجبهة الشعبية، التي كانت تقود الحكومة الفرنسية آنذاك، موقفاً داعماً للمشروع من حيث المبدأ، معتبرةً أنه

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص 605.

[2] لمياء بوقروة، مشروع بلوم فيوليت مؤامرة ساسية و الاجتماعية، مرجع سابق، ص 334.

خطوة ضرورية نحو تحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة التي نادت بها.[1]في المقابل، تصدت القوى اليمينية والمعادية للإصلاحات للمشروع بعنف، حيث رأت فيه تهديداً للهيمنة الفرنسية في الجزائر.

1- الاحزاب اليسارية المؤيدة لمشروع بلوم فيوليت:

- الحزب الشيوعي الفرنسي:

جسدت الحركات الشيوعية الفرنسية موقفاً داعماً بقوة لمشروع الإصلاح الانتخابي في الجزائر، حيث رأت فيه خطوة تقدمية على عدة أصعدة. عبر الشيوعيون عن اقتناعهم بأن هذه الإصلاحات ستعزز الروابط بين الجزائر وفرنسا، مؤكدين على إخلاص الشعب الجزائري المسلم للجمهورية الفرنسية وقيمها.

وقد بنت هذه الحركات تأييدها للمشروع على ثلاثة أسس رئيسية: أولاً، الإيمان بأن توسيع الحقوق السياسية للمسلمين سيسهم في تعزيز الوحدة الوطنية ويقوي التماسك الاجتماعي. ثانياً، الاعتقاد بأن هذه الخطوة تشكل رداً استباقياً على المطامع الألمانية في شمال أفريقيا، حيث حذرت من تنامي النفوذ النازي بين بعض الفئات في الجزائر، خاصة في مدينة وهران[2].

كما أبرز الشيوعيون البعد الاجتماعي للإصلاحات، مشددين على ضرورة أن ترافقها إجراءات عاجلة لمكافحة الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية للسكان. وفي الوقت نفسه، دعوا إلى حزم أكبر في مواجهة ما وصفوها بـ"العناصر المتمردة" التي تهدد أمن فرنسا في المنطقة.

هذا الموقف الداعم للإصلاحات جاء في سياق تاريخي دقيق، حيث سارع الشيوعيون إلى المطالبة بإقرار المشروع بشكل سريع، معتبرين أنه سيمكن الشعب الجزائري من نيل حقوقه

[1] شارل روبير اجيرون، مرجع سابق ، ص 735

[2] L'Humanité (journal) , 15 -01- 1937.

السياسية، وفي نفس الوقت سيشكل سداً منيعاً في وجه التهديدات الخارجية والمحلية التي تواجه المصالح الفرنسية[1].

- الحزب الاشتراكي الفرنسي:

أبدى هذا الحزب اهتمامًا ملحوظًا بمشروع فيوليت، وقد تجسد ذلك بشكل واضح في مؤتمره الذي عقد يومي 11 و 12 جويلية 1937م حيث خرج بتوصيات رئيسية تمثلت في:الموافقة على مشروع "بلوم فيوليت." و دعي الى تحقيق الإصلاحات السياسية والإدارية في أقرب وقت ممكن، بحيث تصبح الجزائر مقاطعة فرنسية مماثلة للمقاطعات الأخرى، مع ضمان تمتع جميع المواطنين بنفس الحقوق السياسية والاجتماعية[2].

2- الاحزاب اليمينية المعارضة للمشروع بلوم فيوليت:

امام تحرك الجبهة الشعبية حرصت تجمعات اليمين في الجزائر، المدافعون على الاستعمار عن رفضهم و من أهم الأحزاب اليمينية التي اتخذت موقفًا واضحًا ضد مشروع فيوليت الحزب الاجتماعي الفرنسي و الحزب الشعبي الفرنسي.

- موقف الحزب الاجتماعي الفرنسي(FSP) :

ظهر الحزب الاشتراكي الفرنسي في جويلية 1936م كامتداد لحركة "صلبان النار" التي حلت بمرسوم حكومي في 8 جوان من نفس العام. وقد أسس هذا الحزب العقيد ديلاروك، الذي كان قد حذر منذ 1935 م من مخاطر ما أسماه "يقظة الإسلام" على الوجود الفرنسي في الجزائر.

[1] L'Humanité (journal) , 15 -01- 1937.

[2] مدور خميسة، مشروع بلوم– فيوليت: اصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية و سلطة اللوبي ، مرجع سابق، ص 130.

ورث الحزب الجديد شبكة واسعة من التنظيمات التابعة لحركة صلبان النار، التي كانت قد نشطت في الجزائر منذ 1929م، وجذبت العديد من الأهالي وخاصة قدماء المحاربين تحت إشراف شخصيات مؤثرة مثل إيباعزيزن، نقيب هيئة المحامين في تيزي وزو.

وبعد تأسيسه، قاد الحزب حملة إعلامية وسياسية شرسة ضد مشروع بلوم–فيوليت الإصلاحي، حيث خاضت صحف مثل "لانتيكولور" و"لاكسيون" معركة اعلامية ضده منذ 1937م جاعلة من معارضة هذا المشروع محور افتتاحياتها حتى مطلع 1938م.[1]

اعتبر الحزب الاشتراكي الفرنسي (FSP) مشروع فيوليت تهديداً صريحاً للسيادة الفرنسية في الجزائر. في هذا الإطار، تبنى الحزب برنامجاً إصلاحياً محدوداً عبر أستاذ الفلسفة "ستانيز دوفو" من ثانوية قسنطينة، ركز على ثلاثة محاور رئيسية: نشر التعليم الفرنسي، تنمية القطاع الزراعي، وتوزيع جزئي لأراضي الدولة. جاء هذا البرنامج في سياق متأثر بأحداث بنك شعيب آلي وارتفاع الضرائب والتطورات السياسية في فرنسا[2].

اتخذ الحزب موقفاً متناقضاً من حقوق الجزائريين، فمن ناحية منح حق التصويت لمن تنازلوا عن الأحوال الشخصية الإسلامية، ووافق على منح الجنسية لقدامى المحاربين خلال مؤتمر 23 أكتوبر 1938م برئاسة الكولونيل "دوالر وال". ومن ناحية أخرى، أصر على عدم المساس بالسيادة الفرنسية، معارضاً أي تجنس للجزائريين الحافظين على أحوالهم الشخصية[3].

استند الحزب في رؤيته إلى قانون "سيناتيس كونسيلت" الذي اعتبر الجزائريين مواطنين فرنسيين، لكنه اشترط للإدماج الكامل إرادة حرة واختياراً شخصياً، مع تفادي أي إجراء قسري مشابه لما طبق على اليهود. يظهر تحليل هذا الموقف أن الحزب سعى من خلال هذه السياسة

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج1، مرجع سابق، ص 537.

[2] خميسة مدور، مشروع بلوم فيوليت اصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية و سلطة اللوبي ، مرجع سابق ص 130.

[3] نفسه.

إلى كسب ولاء الجزائريين، وتحويلهم عن تأييد الجبهة الشعبية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الهيمنة الفرنسية تحت غطاء إصلاحي ظاهري.[1]

- **موقف الحزب الشعبي الفرنسي(Parti populaire français)**:

مثل هذا الحزب آلة حرب حقيقية ضد مشروع "بلوم فيوليت"، فقد أدان سياسة الاندماج وعمل على منع كل دعم للمشروع، وكانت السياسة الإمبريالية الاشتراكية هي الشغل الرئيسي للحزب.[2] وهو ما أوضحته جريدة" Le Pionniers"[3] ، لسان حال فيدرالية الجزائر للحزب

[1] خميسة مدور، مشروع بلوم فيوليت اصلاحات ضائعة بين تماطل حكومة الجبهة الشعبية و سلطة اللوبي ، مرجع سابق ص 130.

[2] محفوظ قداس، مرجع سابق، ص 539.

[3] جريدة Le Pionnier أسبوعية ناطقة باسم الحزب الشعبي الفرنسي في الجزائر. تم نشرها في 10فبراير 1938م وكانت منبرًا يعبر عن مواقف الحزب من الأحداث السياسية والاجتماعية في الجزائر، خاصةً في ما يتعلق بالحركة الاستعمارية الفرنسية. تهدف المجلة إلى دعم التوجهات السياسية للحزب في الجزائر، بما في ذلك معارضته للمشاريع التي كانت تهدد الهيمنة الاستعمارية، مثل مشروع بلوم–فيوليت الذي كان يهدف إلى منح بعض الحقوق السياسية للمواطنين الجزائريين.
تعتبر Le Pionnierأداة هامة في الحملة السياسية للحزب، حيث كانت تعبر عن رفض واسع لتمديد الحقوق السياسية لجزائريين، ولتقديم اعتراضات حادة على محاولات الحد من السلطة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.
تشتم فيها فيوليت بكل انواع اوصاف "فيوليت، البرلماني المحترف، كان أيضًا حاكمًا عامًا للجزائر. ولإيقاف شرّه، اضطر الجزائريون إلى طرده بركلات في مؤخرته"."فيوليت، البرلماني المحترف، كان أيضًا مشرّعًا. لقد جعل من الممكن تمرير قانون سمح له بتبني ابنة أخته دون دفع الضرائب. وهو ما جلب له في ذلك الوقت صفعة مدوية من الرأي العام.""فيوليت، البرلماني المحترف، كان أيضًا وزيرًا، لأن الجمهورية أحيانًا تمنح المناصب لمن لا يستحقها".
"إذن، أخذ فيوليت ثأره من الجزائريين، لأن هذا الرجل ذو الوجه الحزين يعرف كيف يحمل في قلبه الأحقاد. جعل من مشروعه — مع حرف "P" الكبير، مع احترامكم — قضية حياة أو موت. كان فيوليت، البرلماني المحترف، يرغب في العودة ليصبح حاكمًا عامًا للجزائر. وكان يعاني من هذه الرغبة، إذ أن تجربته الأولى لم تكن كافية له. إن تبني مشروعه سيتيح له تحقيق هذه الرغبة. فيوليت. يمكنه أن يصبح مرة أخرى حاكمًا عامًا لهذا البلد. ولكنه سيُطرد مرة ثانية بركلة في مؤخرته. ولكن هذه المرة، لن يكون وحده في الرحيل: ستكون فرنسا هي التي ستُلقى في البحر معه. فيوليت، البرلماني المحترف، الحاكم الفعلي للنظام، الأب بالتبني الرخيص، الوزير الرخيص، هو أيضًا خائن للأمة. ونحن نعلم جيدًا ماذا يعني ذلك.. LE" MARCHAND DE MARRONS" و تعني "تاجر الكستناء"بالفرنسية. ستخدم هذه العبارة بشكل مجازي في السياق الذي ذكرته للإشارة إلى شخص ما بطريقة ازدرائية أو ساخرة. قد يكون المعنى هنا هو استهزاء أو تحقير لشخص يُنظر إليه على أنه مبتذل أو غير ذو قيمة حقيقية في سياق أكبر. في هذا السياق، قد تكون العبارة تحمل دلالة سلبية على شخصية فيوليت، التي تم وصفها بالخيانة والتضليل. للاطلاع على المزيد من التفاصيل ينظر: 10-02-1938 , Le Pionnier.

الشيوعي الفرنسي في عددها الصادر بتاريخ 10 فبراير 1938م أن الجزائر بأكملها، عبر ممثليها المنتخبين، وقفت كتلة واحدة يوم الثلاثاء ضد مشروع بلوم–فيوليت.

نظم الممثلون فورًا المقاومة الفرنسية في الجزائر وقرروا الاستقالة الجماعية من مناصبهم إذا تم التصويت على المشروع الإجرامي في المجلس. كشفت النقاشات السلوك المشين للحاكم السابق الذي، لدعم طموحاته، لم يتردد في اللجوء إلى الأكاذيب والافتراءات. السيد فيوليت لم يعد يجب أن يجلس على مقاعد مجلس الشيوخ، بل على مقاعد المحاكم الجنائية.[1].

وفي مؤتمر للحزب المنعقد في جانفي 1937م ناهض مشروع بلوم فيوليت محتجا على هذه الإساءة الخطيرة للسيادة الوطنية الفرنسية في المقاطعات الجزائر الثلاثة وتبنى مشروع مضاد يهدف الى انشاء هيئه انتخابيه مسلمه لجميع الفرنسيين الذين كانوا يرغبون في الاحتفاظ بحق القانون الاحوال الشخصية حيث ستقوم هذه الهيئة بانتخاب ممثلين لغرفه النواب بشروط المواطنين الفرنسيين نفسها.[2]

و في مؤتمره الأول المنعقد بتاريخ 3 يناير 1937، قدم الحزب الشعبي الفرنسي عريضة رسمية عبّر فيها عن معارضته الشديدة لمشروع بلوم–فيوليت، معتبراً إياه "مرحلة أولى لإنشاء هيئة ناخبة تضعف النفوذ الفرنسي". وجاء في نص العريضة احتجاجاً صريحاً على ما وصفه بـ"الانتهاك الأول والجسيم لمبدأ السيادة الفرنسية" في المقاطعات الجزائرية الثلاث.

كما دان الحزب المشروع الحكومي ووصفه بأنه "أداة تفرقة بين المسلمين" من ناحية، ومحفزاً "لحملات التشويش والشغب المعادية لفرنسا" من ناحية أخرى، والتي – حسب زعمه – يروّج لها الحزب الشيوعي الذي وصفه بـ"عميل الخارج". وقد مثّلت هذه العريضة بياناً واضحاً

[1] Le Pionnier (journal) , 1938-02-10.

[2] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج 1، مرجع سابق، ص 538

للموقف المتصلب الذي تبناه الحزب إزاء أي محاولات إصلاحية تمسّ بالهيمنة الفرنسية في الجزائر[1]

- موقف حزب التجمع الوطني للعمل الاجتماعي:

تشكل هذا التجمع المعارض في جويلية 1936م على يد الأب لامبير، الراهب السابق الذي تحول إلى العمل السياسي لمواجهة المد الإصلاحي للجبهة الشعبية، وذلك رداً على صعود نفوذ اتحاد المنتخبين المسلمين والمؤتمر الإسلامي. وقد نجح في حشد المواطنين الرافضين لتوجهات الجبهة الشعبية ومشروع بلوم–فيوليت الإصلاحي.

في تجمع ضخم بالعاصمة الجزائرية يوم 10 اوت 1936م، اجتمع أكثر من 25 ألف شخص من مختلف التيارات المعارضة، في محاولة لوقف الإصلاحات الأهلية التي أقرتها الحكومة. وألقى الأب لامبير كلمة مثيرة قال: "نعم اننا بصدد قتل الجزائر الفرنسية هناك محاوله عسكره ابناء الاسلام الذين ليس لهم الا رايه واحده وقد يقال لهم لنرمي بالفرنسية الى البحر وسنصبح ساده هذه البلاد."[2]

في خضم الجدل الدائر حول مشروع بلوم–فيوليت الإصلاحي، برز مشروع بول سورين كمحاولة صريحة لإفشال أي أمل في تحقيق المساواة السياسية بين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين. قدّم نائب وهران هذا المشروع الذي يقوم على مبدأ الفصل الانتخابي الصارم، حيث دعا إلى إنشاء هيئتين انتخابيتين منفصلتين تماماً، واحدة للأوروبيين وأخرى للجزائريين، مع ضمان بقاء السلطة الفعلية في أيدي الأقلية الأوروبية.

استند سورين في مشروعه إلى نتائج تصويت سابق في مجلس وهران البلدي، حيث حظي بدعم الأغلبية الساحقة من المستشارين الأوروبيين. جاء هذا المشروع في وقت حرج، مع تصاعد المطالب الوطنية وتزايد الضغوط الدولية على فرنسا لإنهاء سياسة التمييز. إلا أنه بدلاً

[1] محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية، ج 1، مرجع سابق ، 539،550.

[2] نفسه، ص ص 540.–540

من الاستجابة لهذه المطالب، سعى المشروع إلى تكريس نظام الفصل العنصري تحت غطاء من الشرعية القانونية.

تكمن خطورة هذا المشروع في أهدافه الخفية التي ترمي إلى تجميد الوضع القائم ومنع أي تطور ديمقراطي حقيقي. فقد صمّم النظام الانتخابي المقترح بحيث يحافظ الأوروبيون على هيمنتهم السياسية رغم كونهم أقلية عددية. كما تضمن إجراءات تمنع أي تحالف بين النواب المسلمين والأوروبيين، مما يحول دون أي تمثيل فعلي لمصالح الجزائريين[1].

د- فشل المشروع بلوم-فيوليت بسبب قوة المستوطنين:

تحت ضغط المستوطنين الذين رفضوا المشروع جملة وتفصيلًا، اضطرت الحكومة الفرنسية إلى الرضوخ لمطالبهم وذلك بسحب المشروع والتراجع عنه سنة 1939م.[2] و فشلت الحكومة الفرنسية في تنفيذ مشروعها الرامي إلى دمج الجزائريين في النظام الفرنسي، حيث كانت تطمح إلى جعل المسلمين في الجزائر يحملون الجنسية الفرنسية دون التخلي عن قوانينهم الشخصية الخاصة. لكن، مع سقوط حكومة بلوم في 21 جويلية 1937م انتهت آمال تنفيذ المشروع، وحتى بعد تشكيل حكومة "شوتان" في 30 جويلية 1937م فشل مؤيدو المشروع في إحيائه مجددًا[3].

و يعود ذلك الى ازدياد نفوذ المستوطنين الأوروبيين في الجزائر بشكل كبير منذ عشرينيات القرن الماضي، حيث تمكنوا من تركيز سلطتهم في المجالين الاقتصادي والسياسي. ففي الجانب الاقتصادي، سيطروا على صناديق القروض الفلاحية ووسعوا نفوذهم ليشمل قطاعات اقتصادية حيوية متعددة. أما سياسيًا وإداريًا، فقد تعمق حضورهم بشكل لافت، حيث أصبحت مصالحهم الخاصة تتفوق في كثير من الأحيان على مصالح الدولة الفرنسية ذاتها. ولم يقتصر

[1] Le Temps. (journal) 1937-01-01.

[2] فرحات عباس، ليل الاستعمار، مصدر سابق، ص 174

[3] شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع سابق، ص 738، 739.

نفوذهم على الجانبين الاقتصادي والسياسي فحسب، بل امتد ليشمل أهم مراكز صنع القرار، بما في ذلك الجهاز القضائي والأمني، إضافة إلى السيطرة على وسائل الإعلام ومراكز الإدارة المحلية، حتى أنهم أصبحوا يملكون تأثيرًا حاسمًا على قرارات الوالي العام نفسه.[1]

استخدم المستوطنون استراتيجيات دقيقة للسيطرة على الولاة العامين الجدد. فقد كانت صحافتهم الاستعمارية تبالغ في الترحيب والمدح لهم عند تعيينهم، مع إظهار قوة المستوطنين كتحذير ضمني. هذا جعل الولاة أسرى لفكرة واحدة: أن أي محاولة لمعارضة المستوطنين أو مواجهتهم ستنتهي بفشل الوالي نفسه و من ثم عزله.

وهكذا، حتى الولاة الذين أتوا بنزعات تحررية أو يسارية سرعان ما تحولوا إلى رموز للرجعية والعنصرية نتيجة الضغط الهائل الذي مارسه المستوطنون عليهم و هذا ما يفسر فشل حكومة بلوم فيوليت في تجسيد الاصلاح[2]

مع تولي إدوارد دالادير رئاسة الحكومة الفرنسية، شهد الملف الجزائري تطوراً حاسماً. ففي 22 أفريل 1938م، قدم رؤساء البلديات في الجزائر استقالاتهم الجماعية بعد تأكيدات رسمية بعدم إعادة طرح مشروع بلوم–فيوليت. ورغم تأييد دالادير الشخصي – منذ 1935 – للإصلاح الانتخابي الذي يمنح المسلمين حق التنازل عن أحوالهم الشخصية، إلا أن موقف الحكومة ظل غامضاً وغير محسوماً.

في 9 جويلية1938م طالب دالادير بتوضيحات حكومية رسمية حول مصير المشروع، لكن دون أن يحدد أي جدول زمني للمناقشة. ثم تصاعد الموقف عندما رفضت الحكومة الفرنسية حتى استقبال الوفد الجزائري للمفاوضة، مدعية أن المشروع "يتعارض مع مبادئ

[1] عبد الله شريط محمد ميلي، مرجع سابق، ص 220.

[2] نفسه.

الشريعة الإسلامية". وأصدرت تهديدات صريحة باستخدام القوة العسكرية للحفاظ على الأمن إن لزم الأمر.[1]

شكّل فشل الجبهة الشعبية في تنفيذ إصلاحاتها بالجزائر، وخاصة فيما يتعلق بمنح حقوق التصويت للجزائريين، منعطفاً حاسماً في المسار السياسي للجزائر. فبينما كانت هذه الإصلاحات تمثل آخر محاولة جادة لتحسين أوضاع الجزائريين في إطار النظام الاستعماري، فإن إجهاضها أغلق نهائياً باب الإصلاحات السلمية، وحوّل مسار الحركة الوطنية من المطالبة بالاندماج والمواطنة الفرنسية إلى النضال من أجل الاستقلال التام.[2]

و هنا يبرز الفرق الجوهري بين تجربة كليمنصو الناجحة في إجبار البرلمان الرجعي على المصادقة على قانون 1919م، وعجز ليون بلوم عن كسب تأييد مجلس الشيوخ لمشروعه الإصلاحي. ويعود هذا الفشل إلى عدة عوامل، أبرزها المعارضة الشرسة داخل البرلمان، ومخاوف محيط بلوم من التبعات السياسية، فضلاً عن الضغوط الكبيرة التي مارسها المستوطنون والمعمرون في الجزائر.

وفي اعتراف متأخر بأهمية هذه الإصلاحات، أقر النائب جاك شوفالييه خلال احتفالية اليوبيل الفضي لفيوليت سنة 1952م بصوابة رؤية الوزير فيوليت الإصلاحية، معترفاً بخطأ المعارضين الذين أجهضوا المشروع، وبالفرصة الضائعة لإصلاح النظام الاستعماري من الداخل.[3]

[1] شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، مرجع سابق، ص 738، 739.

[2] Claire Marynower, 1936. Le Front populaire en Algérie et le Congrès musulman algérien, dans un livre Histoire de l'Algérie à la période coloniale, 1830-1962, op-cit, p 599.

[3] شارل اندري جوليان، مصدر سابق، ص 51، 52.

3- رد فعل الاقلية الاوربية على امرية 07 مارس 1944م:

اثارت الأمرية التي منحت المسلمين الجزائريين إمكانية الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية ردود فعل معارضة واسعة النطاق في مختلف الأوساط الفرنسية. وقد تنوعت هذه المواقف الرافضة وتمايزت بشكل لافت، حيث اختلفت حدة الاعتراض وطبيعته تبعاً لتباين المصالح والانتماءات السياسية والرؤى الإيديولوجية. وسنستعرض في ما يلي تفصيلاً لهذه المواقف المختلفة، مع تحليل لأسبابها الخفية وظاهرها المعلن.

أ- معارضة المستوطنين لسياسة ديغول و اصداره لأمرية مارس 1944م:

اظهر المستوطنون الأوروبيون في الجزائر موقفاً عدائياً صريحاً تجاه سياسة الجنرال ديغول الإصلاحية منذ خطابه في قسنطينة يوم 12 ديسمبر 1943م وقد قوبلت وعود ديغول بمنح حقوق أكبر للجزائريين برد فعل متشكك ورفض قاطع من قبل هذه الفئة التي اعتبرت نفسها حجر الأساس للوجود الفرنسي في شمال إفريقيا[1].

تصاعدت حدة المعارضة مع صدور الأمرية في 7 مارس 1944م، حيث رأى المستوطنون في هذه الإصلاحات خطراً وجودياً يهدد امتيازاتهم ومكانتهم. فمن ناحية، خشوا من إدراج الجزائريين المتجنسين في الهيئة الناخبة مما قد يقوض هيمنتهم السياسية. ومن ناحية أخرى، اعتبروا أن لجنة التحرير الوطني قد تجاوزت صلاحياتها بإصدار هذه القرارات دون مراعاة مصالح "الفرنسيين الجزائريين".[2]

بلغت المعارضة ذروتها بتصريحات دراماتيكية من قادة المستوطنين، حذروا فيها من أن تطبيق هذه الإصلاحات سيجبرهم على التخلي عن ممتلكاتهم ومغادرة الجزائر إلى فرنسا الأم.

---

[1] علي زياني، شعيب مقنونيف، (ديغول و المسألة الجزائرية امرية 07 مارس 1947م انموذجا)، مجلة رفوف، المجلد 11، العدد01، 2023، ص 572.

[2] نفسه، ص ص 572،573.

كما عبروا عن مخاوفهم من أن تزيد هذه السياسة من حدة العداء بين الطائفتين، معتبرين أن الإجراءات "متسرعة ومتطرفة" ولن تحقق سوى الفشل.

في جوهر الأمر، كشف هذا الموقف عن عمق ارتباط المستوطنين بنظام الامتيازات الاستعماري، وعن رفضهم المطلق لأي مساس بموقعهم المتفوق في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للجزائر. كما أظهر إصراراً على الحفاظ على الوضع القائم رغم تغير الظروف الدولية وبروز مطالب التحرر في المستعمرات[1] .

شكَّلت فكرة "جزأرة فرنسا (francisation partielle) "مصدر قلقٍ بالغٍ للعناصر الأوروبية المحافظة في الجزائر، مما أثار ردود فعلٍ عنيفةً ضدَّ المشروع. وفي مواجهة هذه المعارضة، دافع الحاكم العام عن السياسة المتبَّعة بحماسٍ، مُؤكِّدًا أنها لا تُضعف الاندماج بين الجزائر والمتروبول، بل على العكس، تُعزِّز أواصر الارتباط بينهما.

من جهة أخرى، عبَّر الجنرال "كاترو" عن تحفُّظاته العميقة أمام اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني، محذِّرًا من "العواقب الوخيمة" التي قد تترتَّب على تطبيق هذا النظام. فقد رأى أنَّ النخبة الجزائرية لن تقبل بـ"هذا النظام المتميِّز"، الذي من شأنه أن يقطع صلتها بالجماهير، مما سيولِّد لديها "ضغائن مريرة". كما أشار إلى أنَّ مثل هذه السياسة قد تُتَّهم بأنها مُخطَّط استعماري يهدف إلى تقسيم المسلمين، عبر تفضيل النخبة وإخضاع العامة، مما سيوفر مادةً دسمةً للدعاية الوطنية التي ستجد آذانًا صاغيةً بين الساخطين[2].

وفي هذا السِّياق، اعتبر الجنرال "كاترو" أنَّ "أمرية 7 مارس 1944م" جاءت كردِّ فعلٍ على المحافظة السياسية المتصلِّبة لدى الأوروبيين، ومحاولةً لتحييد المناورات التي كان يشنُّها

[1] علي زياني، شعيب مقنونيف، مرجع سابق، ص 573.

[2] حمزي كمال، مرجع سابق، ص 292.

الوطنيون الجزائريون ضدَّ السياسة الاستعمارية. وبذلك، مثَّلت هذه الإجراءات محاولةً لإدارة الأزمة عبر توازنٍ دقيقٍ بين ضغوط المستوطنين ومخاطر التحرُّك الوطني المتنامي.[1]

يقول ابو القاسم سعد في هذا الشأن "أما المعمرون الفرنسيون فقد قبلوه ، بناء على كاترو أيضاً بدون اغتباط باعتباره أمراً واقعاً . وقبوله من طرفهم يعد ثورة في أعماقهم نظراً للأخطار التي تحدق بهم من أجله قبلوا أمر الحكومتهم بالأخذ بيد الجزائريين في طريق التطور[2]

و في تقريره المؤرخ في 4 أبريل 1944م إلى اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني(CFLN) ، شدد الجنرال كاترو على ضرورة تبني برنامج شامل للارتقاء الاجتماعي والتقدم الاقتصادي موجّه للسكان المسلمين الأصليين. وأوضح أن هذا البرنامج، رغم تنوع جوانبه، يستند إلى رؤية موحدة تتماشى مع الروح التي أملت الإصلاحات السياسية السابقة.

جاء في التقرير أن الهدف الأساسي لفرنسا يتمثل في "استيعاب السكان الأصليين بشكل فعّال"، بحيث يصبحون فرنسيين في القيم والهوية. ولتحقيق ذلك، ركز على ضرورة تعميم التعليم النموذجي باللغة الفرنسية، إلى جانب ضمان المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين المسلمين وغير المسلمين. وشملت هذه المساواة مجالات حيوية مثل الرعاية الصحية، وظروف العمل، والتأمينات الاجتماعية، والإسكان، والائتمان، فضلاً عن ضمان حد أدنى من مستوى المعيشة، سواء في القطاع الصناعي أو الزراعي[3].

وأكد كاترو أن سياسة الاستيعاب لا تتحقق إلا عبر إرساء مبدأ المساواة الاجتماعية، الذي يعكس – بحسب التقرير – "القيم الإنسانية للأمة الفرنسية". كما أشار إلى أن لجنة الإصلاحات

[1] حمزي كمال، مرجع سابق، ص 292، 293.

[2] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج3، مرجع سابق، ص 214

[3] Guy Pervillé, La commission des réformes musulmanes de 1944 et l'élaboration d'une nouvelle politique algérienne de la France, Les chemins de la décolonisation de l'empire colonial français, 1936-1956 Colloque organisé par l'IHTP les 4 et 5 octobre 1984, CNRS Éditions, Paris, 1986, p 357-365

الإسلامية استندت في توصياتها إلى هذه المبادئ، بالإضافة إلى اعتبارات التطور الديموغرافي الذي كان يُعتبر عاملًا حاسمًا في صياغة السياسات آنذاك.

هكذا قدّم التقرير رؤية متكاملة تربط بين الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، معتبرًا أنها ضرورة استراتيجية وأخلاقية لتعزيز الاندماج تحت الهوية الفرنسية.[1]

لكن كان الأمر متروكًا للجنة الفرنسية للتحرير الوطني (CFLN) والحكومات المؤقتة التي خلفته لجعل هذه المجموعة من المقترحات سياسة جزائرية لفرنسا. لكنهم لم يتبنوه إلا بشكل ناقص، مع قيود أضعفت تماسكه وفرص نجاحه. وعلى الرغم من وحدة الإلهام، فإن الملاءمة تبرر هنا دراسة منفصلة لمصير الإصلاحات السياسية، ومصير خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

في حين أبدى بعض المستوطنين معارضة شديدة للقرار مثل آراء بعض رؤساء المفوضيات المالية، ورجال القانون كأستاذ الحقوق "فيار" الذي كان يرى أن القانون ما زال غامضًا، في حين رأى "فالور" رئيس بلدية تلمسان ضرورة منح المواطنة تدريجيًا، وعلى مراحل، في انتظار أن تتقدم الجماعات بشكل كافٍ في الحضارة الفرنسية[3].

1- موقف المستوطنين من اجراءات اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني :

عبّر المستوطنون وغلاة اليمين عن استيائهم الشديد وغضبهم من الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني لصالح المسلمين الجزائريين. وعكست تقارير سرية وهامة من

[1] Guy Pervillé, La commission des réformes musulmanes de 1944 et l'élaboration d'une nouvelle politique algérienne de la France, op-cit, pp 357-365
[2] Ibid.

[3] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركة الوطنية، ج 03، مرجع سابق، ص ص 223، 224.

مختلف المناطق في المقاطعات الجزائرية الثلاث ردود فعل هذه الفئة القليلة لكنها المسيطرة، والتي أبدت رفضًا قاطعًا لأي إجراءات تهدد مكانتها أو تقلل من نفوذها[1].

فقد أشار مركز الإعلام والدراسات في مذكرة إلى أن المستوطنين أبدوا تحفظًا تجاه أمرية لجنة التحرير الوطني. وأوضحت المذكرة أن الإجراءات التي جاءت لصالح نخبة من المسلمين أثارت ردود فعل وتعليقات واسعة، خاصة من المستوطنين القدماء الذين استقروا منذ زمن طويل.

وبينما رأى البعض منهم فائدة في تقديم بعض التنازلات السياسية المحدودة، فإن الغالبية العظمى رفضت الامتيازات الممنوحة للمسلمين الجزائريين بموجب أمرية 17 مارس 1944م وبدأت بتنظيم جهودها لإفشال هذه التنازلات إذا ما رفضها المسلمون أنفسهم بحجة عدم كفايتها.

في مقاطعة قسنطينة، كشف تقرير سريٌّ وهام عن موقفٍ متشابكٍ من جانب الكولون (المستوطنين الأوروبيين)، إذ عبّروا عن استياءٍ عامٍ من أحكام "الأمرية" وتداعياتها على وضعهم في المقاطعة وعلى مستوى الجزائر ككل. فقد رأى المستوطنون أن هذه الإصلاحات تشكل تهديدًا مباشرًا لمصالحهم الاقتصادية والسياسية، خاصة في ظل تنامي نظرة المسلمين إليهم كفئةٍ استغلاليةٍ في أعقاب أزمات نقص اليد العاملة وارتفاع الأسعار.

كما سلّط التقرير الضوء على مخاوف الكولون البالغة من المادة (11) التي تنص على منح المسلمين تمثيلًا نسبيًا في المجالس المنتخبة، وخاصة المجالس البلدية بنسبة (25%). فقد فُسِر هذا الإجراء من قبل المستوطنين على أنه تقويضٌ متعمّدٌ لهيمنتهم التقليدية على هذه المؤسسات، والتي كانت حتى ذلك الحين حكرًا شبه كاملٍ على الأوروبيين.

[1] مدور خميسة، المسلمون الجزائريون و المواطنة الفرنسية ، مرجع سابق، ص 324

ولـم تكـن هـذه المخـاوف سياسـيةً فحسـب، بـل ارتبطـت أيضًـا بتبعاتهـا الاقتصـادية والاجتماعية. فمنح عشرات الآلاف من المسلمين حق المواطنة الكاملة – وفق رؤية الكولون – كان يعني تحولًا جذريًا في موازين القوى، قد يُفضي إلى تراجع نفوذ النخبة الاستعمارية في إدارة شؤون البلاد والتحكم في مواردها[1].

فبالنسبة إليهم: "فالجزائر تضم حوالي مليون أوروبي أمام 07 مليون مسلم، أثناء الانتخاب هؤلاء المنتخبين المسلمين سوف يتكتلون حول مترشح سيحدده رؤساؤهم السياسيون أو الدينيون، في هذا الوقت الأصوات الأوروبية ستكون أقل وتتبعثر.

وعبّر المستوطنون كذلك عن قلقهم من تزايد الشعور العدائي ضدهم من طرف المسلمين، فقد أورد نفس التقرير أن "موقف الكثير من المسلمين اتجاه الفرنسيين موقف مبهم، كما إن الغطرسة والفظاظة أصبح سلوك السكان الأصليين اتجاه الأوروبيين، خاصة وأن بعضهم يرى أن مصير فرنسا في الجزائر قد تمت تسويته لأن هذه المقاطعة ستصبح في يوم ما بفضل عملية الانتخاب يسيرها ويحكمها المسلمون."كما توقع المستوطنون أنه بتطبيق مضامين أمرية 17 مارس 1944م "سيقوم المواطنون الجدد (الجزائريون المسلمون) بالرحيل (سيزورون) جماعياً الدولة الأم (Métropole) بعد تحريرها وكثير من الأطباء والصيادلة، وأطباء الأسنان والعاملين سيستقرون في فرنسا."

و هو نفس الحال في مقاطعة وهران و لم تختلف مواقف المستوطنين فيها عن مستوطني مقاطعة قسنطينة، فهو استياء وسخط عام من أحكام الأمرية، حيث عبّر هؤلاء عن تخوفهم من أن تـؤدي المسـاواة إلـى تهديـد نفـوذهم وسـلطتهم فـي الحقـوق السياسـية إلـى قيـام المسـلمين الجزائريين بتأسيس النقابات والمطالبة بالمساواة المهنية معهم، وهو ما لا يمكن أن يقبلوا به.[2]

[1] مدور خميسة، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية ، مرجع سابق، ص 325

[2] نفسه، ص 326

و في مقاطعة الجزائر أبدى مستوطنو مقاطعة الجزائر استياءً حادًا جدًا من أحكام الأمرية، وتخوفهم من مصير بات يجري الحديث عنه في صمت "الانتهاء القريب لاستعمار الجزائر". في حين اعتبر البعض منهم أن نية اللجنة الفرنسية للتحرير قد تكون حسنة، لكن التطبيق يثبت جهلًا حقيقيًا بعقلية البلاد. ونتيجة لهذه الإصلاحات، اعتقدت فئة من المعمرين في هذه المقاطعة أن وقت المغادرة قد حان. باعتبار ان هذا الإصلاح "سيسمح بتشريع طوعي لحركات الإثبات لدى المسلمين وشراء ملكيات الفرنسيين ومغادرة الجزائر[1]."

2- رفض المستوطنين لنشاط زعماء الحركة لوطنية الجزائرية:

لعب المستوطنون الفرنسيون في الجزائر دورًا محوريًا في إفشال أي محاولة إصلاحية تهدف إلى تحسين أوضاع المسلمين الجزائريين خلال فترة الأربعينيات. فقد وقفوا بشدة ضد دستور 1944م الذي كان يهدف إلى منح بعض الحقوق السياسية والاجتماعية للسكان الأصليين، واعتبروه خيانةً لمصالحهم. بل ذهب بعضهم إلى حد التهديد بتقديم شكوى إلى منظمة الأمم المتحدة – التي كانت حديثة التأسيس آنذاك – متهمين فرنسا بالتخلي عن "الجزائر الفرنسية" وتسليمها، حسب زعمهم، إلى "أغلبية مسلمة متوحشة[2]."

ولم يكتفِ المستوطنون بالمعارضة السياسية، بل لجأ بعضهم إلى التهديد باستخدام القوة لإجبار الحكومة الفرنسية على التراجع عن هذه الإصلاحات. وكانت ذروة هذه المواجهة في أحداث 8 مايو 1945م، عندما نظم الجزائريون مظاهرات سلمية للمطالبة بالاستقلال بمناسبة نهاية الحرب العالمية الثانية، فقوبلت بقمع دموي من قبل السلطات الاستعمارية والميليشيات المسلحة للمستوطنين.

تشير المصادر التاريخية إلى أن الشرارة الأولى للعنف كانت رفع العلم الجزائري خلال هذه المظاهرات، وهو ما اعتبره المستوطنون والسلطات الفرنسية تحدياً صريحاً لهيمنتهم. وقد أسفرت

[1] مدور خميسة، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية ، مرجع سابق، ص 327

[2] ناهد ابراهيم دسوقي، مرجع سابق ، ص 292.

عمليات القمع الممنهج عن مقتل ما لا يقل عن 40,000 جزائري، خاصة في مناطق مثل سطيف وقالمة وخراطة، حيث مورست أبشع أشكال العنف الجماعي ضد المدنيين العزل.[1]

لقد مثّل النشاط السياسي للزعماء الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية، وخاصة جماعة "أحباب البيان والحرية"، مصدر قلق دائم للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر. وكان وجود قوات الحلفاء على الأرض الجزائرية خلال تلك الفترة عاملًا كابحًا منع المستوطنين من التصدي العنيف لهذا الحراك السياسي[2].

غير أن المشهد تغير جذريًا مع نهاية الحرب وانسحاب قوات التحالف من الجزائر، حيث شعر المستوطنون أن القيود التي كانت تكبح جماحهم قد زالت. فما أن بدأت تلوح في الأفق هزيمة النازية، حتى خرجت الميليشيات المسلحة للمستوطنين من مخابئها، مستعدة للانتقام من أي مظهر من مظاهر المطالبة بالاستقلال.

وقد كانت أحداث 8 مايو 1945 المحطة الدموية التي كشفت عن هذا التحول. فبمجرد أن خرج المتظاهرون الجزائريون في مسيرات سلمية للاحتفال بانتهاء الحرب والمطالبة بالحرية، واجهتهم القوات الاستعمارية والميليشيات المسلحة للمستوطنين بعنف مفرط. بدأ الأمر بقتل أحد المتظاهرين العزل، ثم ما لبث أن تحول إلى مجزرة مروعة امتدت عبر مدن شرق الجزائر، حيث استُخدمت الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين، وتم تنظيم حملات مطاردة وقتل ممنهجة[3]

3- سعي المستوطنين لالغاء امرية 7 مارس 1944م من خلال مؤامرة 08 ماي 1945م:

اذا كانت الحركات الوطنيه قد رفضت قانون 7 مارس 1944م فان الجالية الاوروبية من ناحيتها قد جعلت من هذا القانون عدوا يجب تحطيمه مهما كان الامر ومن بين المؤامرات التي

[1] ناهد ابراهيم دسوقي، مرجع سابق، ص 292.

[2] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 112.

[3] نفسه، ص 113.

كان ينوي المستعمرون استعمالها للقضاء على حركه انصار البيان والحريه من ناحيه وقانون 7 مارس من ناحيه اخرى مؤامره 8 ماي 1945م[1]

ففي ثلاثاء من الثامن ماي 1945م قام الاوروبيون بقمع وتحويل المظاهرة السلمية والمسموح بها قانونا الى مجزره رهيبة وذلك بقصد خلق الفزع والهلع في النفوس وحل الاحزاب السياسية المناهضة لهم ولسياستهم الهادفة الى استئثار بالسلطة والنفوذ والثروة وعدم السماح للجزائريين ان يقاسموا معهم السلطة.

وبالفعل فقد قامت سلطته الفرنسية بحل حزب الشعب واصدقاء البيان والحرية والقت القبض على فرحات عباس وحوالي 4560 مناضل منهم 396 في ولاية قسنطينة وحدها اما الاوروبيين فقد لقى 104 مستوطن اوروبي حتفهم في مواجهة بين السكان المسلمين والقوات الفرنسية وقد طالب الاوروبيون الحكومة الفرنسية بإعدام المتسببين في احداث 8 ماي 1945م ومنهم فرحات عباس[2]

لتفادي الحكومة الفرنسية تحمُّل مسؤولية المجازر التي ارتُكبت، شكَّلت لجنة تحقيقٍ أسندت رئاستها إلى الجنرال تْريبْيير .إلا أن الجنرال دوفال — الذي كان يشرف شخصيًا على تلك المجازر — طلب من اللجنة وقف التحقيق في غضون48 ساعة فقط من تشكيلها وبدء عملها. وقد كشفت التحقيقات الأولية أن المستوطنين الأوروبيين كانوا يعتقلون الجزائريين ويعدمونهم جماعيًّا، تحت أنظار السلطات الإدارية التي بدا أنها تشجِّعهم على ذلك[3].

والغريب أن هؤلاء المستوطنين لم يكتفوا بالمذابح التي ارتكبوها، بل طالبوا النواب والهيئات المالية (بما في ذلك بعض الجزائريين المتعاونين معهم) باتخاذ إجراءات أكثر قسوة، مثل:

[1] عبد الله شريط ، محمد الميلي، الجزائر في مرأة التاريخ، ط 01، طبع و نشر مكتبة البعث، قسنطينة، 1962، ص 225.

[2] عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962م،ط01، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص 240.

[3] يحيى بوعزير ، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 115.

- تمديد حالة الطوارئ.
- إنشاء محاكم عسكرية زجرية.
- تسليح المدنيين الأوروبيين في المناطق التي لم يُوزَّع فيها السلاح بعد.
- إعدام كل الزعماء الجزائريين دون محاكمة.
- تأجيل الإصلاحات التي كان مقررًا تطبيقها بموجب مرسوم 7 مارس 1944م.

بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، فطالبوا بعزل الوالي العام شاتينيو واستبداله بآخر من أصول أوروبية مولود في الجزائر، مع منحه صلاحيات مطلقة لتعزيز سياسة القمع والإرهاب، والقتل، والتشريد، والتعذيب تحت ذريعة "مواجهة الخطر الذي يهدد الوجود الفرنسي في الجزائر.[1]

و في هذا السياق، شبَّه المؤرخ يحيى بوعزيز هؤلاء المعمّرين الأوروبيين بالنعامة فعندما كانت الحرب قائمة بكل اهوالها ومصائبها، اختفوا عن الساحة وتركوا الجزائريين يحاربون الجيوش النازية والفاشية في الميدان يوجهونها بأموالهم و سواعدهم وصدورهم وعندما وضعت الحرب وعندما حطت الحرب اوزارها خرجوا من جحورهم ليرتكبوا تلك المجازر ضد من احرزوا لهم النصر ودافعوا عن بلادهم بالدم[2]

كانت النخبة الأوروبية في الجزائر تنظر إلى المواطنين المسلمين نظرة استعلائية صارخة، تجسدت في الممارسات اليومية التي حوّلت الأماكن العامة إلى ساحة للتمييز العنصري. ففي الأسواق والشواطئ ووسائل النقل، كان التعامل مع الجزائريين ينمّ عن شعور عميق بالتفوق العرقي، جعل فكرة المساواة في المواطنة ضرباً من المستحيل في عقلية المستوطن.

وتكشف وثيقة سرية صادرة عن مركز المعلومات والدراسات بتاريخ 9 مارس 1944م عن نموذج صادم لهذه العقلية، "في هذا الصباح كان مسلم متطور، متعلم بالفرنسية والعربية

[1] يحيى بوعزير ، سياسة التسلط الاستعماري، مرجع سابق، ص 115.

[2] نفسه، ص 116

يتجول مع أحد أصدقاءه الفرنسيين، فالتقيا فقير مسلم حائز على ميدالية عسكرية فالتفت الفرنسي إلى صديق وقال له: "هذا هو يا صديقي مواطن جديد...".

هذه العبارة التي تختزل فلسفة الاستعمار، لم تكن مجرد موقف فردي، بل تعبيراً عن رفض جماعي لفكرة أن يكون الجزائري – مهما بلغ من تعليم أو تضحيات – نداً للفرنسي. لقد كشفت هذه الحادثة كيف تحوّلت الإصلاحات الشكلية إلى أداة للسخرية بدلاً من أن تكون جسراً للمساواة، مما عمّق الهوة وزاد من إصرار الشعب الجزائري على نيل حقوقه كاملة غير منقوصة.[1]

ب – موقف الاحزاب الفرنسية من أمرية 07مارس 1944م:

تباينت مواقف الأحزاب السياسية الفرنسية إزاء السياسة الاستعمارية في الجزائر عام 1944، ولا سيما حول "أمرية 7 مارس 1944" التي مثلت محاولة إصلاحية هشة في ظل تناقضات عميقة.

1- تاييد الاحزاب اليسارية لأمرية 07 مارس 1944م:

مثلت "أمرية 7 مارس 1944" محاولة إصلاحية هشّة في المسار الاستعماري الفرنسي بالجزائر، حيث حاولت السلطات الفرنسية امتصاص الغضب المتصاعد عبر منح جزائريين محدودين الجنسية الفرنسية مع ضمانات نظرية للمساواة، وإلغاء النظام الانتخابي التمييزي، واعتماد مبدأ الوراثة في المواطنة. وقد لاقت هذه الإجراءات تأييداً من القوى التقدمية كالحزب الشيوعي والاشتراكي الفرنسيين الذين رأوا فيها خطوة نحو العدالة.[2]

[1] مدور خميسة، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية، مرجع سابق، ص ص 331، 332.
[2] حمزي كمال، مرجع سابق، ص 298.

- **الحزب الشيوعي الفرنسي (S.F.I.C) :**

دعم الحزب الشيوعي الفرنسي كالعادة سياسة الإلحاق والإدماج التي كانت تُمارس في عهد حكومة "الجبهة الشعبية"، على الرغم من فشلها السابق، ركّز على تعزيز وحدة الجمهورية الفرنسية، بما في ذلك أراضي ما وراء البحار، على أساس مبدأ المساواة في الحقوق والحريات بين جميع المواطنين. وقد شدّد أندريه مرسييه أمام الجمعية الاستشارية المؤقتة في جانفي 1944 م على ضرورة دمج سكان المستعمرات ضمن النظام السياسي الفرنسي، عبر إعدادهم للكفاءة السياسية وإدماجهم التدريجي في المجموعة الفرنسية.

في سياق متصل، قدّم بعض النواب، مثل لوزري، مقترحات تمنح الجنسية الفرنسية لعدد كبير من المسلمين، بينما اقترح آخرون، مثل مرسييه، منح الحقوق بشكل تدريجي لضمان اندماج أوسع ومستدام. ورأى هؤلاء أن النخبة المحلية ينبغي أن تُوسَّع لتشمل فئات جديدة من الأهالي المؤهّلين سياسيًا واجتماعيًا[1].

- **الحزب الاشتراكي الفرنسي(SFIO) :**

تبنى الحزب الاشتراكي الفرنسي (SFIO) رؤية مشابهة للحزب الشيوعي، مع تركيزه على تحقيق اتحاد الطبقة العاملة ضد الرأسمالية وتعزيز حقوق الأهالي السياسية و الاجتماعية.

كما أيّد الحزب الاشتراكي تصريح ديغول الذي دعا إلى توسيع الحقوق والحريات وضمان إشراك السكان المحليين في النظام السياسي الفرنسي. وعلى الرغم من التباينات بين الأحزاب، عكس النقاش العام توجّهًا نحو تحقيق التوازن بين الإصلاحات السياسية وضرورة الحفاظ على وحدة الجمهورية الفرنسية ومصالحها الاستعمارية أيّد الاشتراكيون الفرنسيون هذه الخطوة واعتبروها انتصارًا على العنصرية وتقدّمًا في سياسة الإلحاق والإدماج التي كانوا يناصرونها

[1] حمزي كمال، مرجع سابق، ص 298.

منذ عهد حكومة الجبهة الشعبية، رغم إخفاقاتها السابقة. كما اعتبروا "أمرية 7 مارس" استمرارًا لمشروع بلوم–فيوليت لعام 1936م الذي تأخر ثماني سنوات[1].

2- معارضة الأحزاب السياسية اليمينية الفرنسية:

رفضت الأحزاب السياسية اليمينية الفرنسية امرية 07 مارس ، و رأت فيها خطرًا على فرنسا ومستقبل مستوطنيها في الجزائر. حيث زعمت هذه التيارات أن الإصلاحات من اختصاص الحكومة الشرعية، وليس "اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني"، التي هي هيئة مؤقتة.

كما أصرّت هذه الأحزاب على الإبقاء على القانون الخاص للجزائريين، مع رفض الدمج التام بين المواطنة الفرنسية والقانون الخاص. وأكدت أن ما منحته فرنسا للجزائريين منذ قانون 4 فبراير 1919م كان كافيًا، مشيرة إلى أن التنازلات التي قدمتها اللجنة تجاوزت حتى ما كان الجزائريون سيطالبون به بعد الحرب.[2]

[1] حمزي كمال، مرجع سابق ، ص 299.

[2] نفسه.

4-موقف الاقلية الاوربية على دستور 20 سبتمبر 1947م:

لم تطرأ تغييرات على مواقف المستوطنين بعد إصدار قانون 20 سبتمبر 1947م، حيث ظلت آراؤهم كما هي تجاه الإصلاحات التي بادرت بها الإدارة الفرنسية لصالح المسلمين الجزائريين سابقا و من في مايلي سنرصد مواقف الاقلية الاوربية مختلفة .

أ- معارضة المستوطنين قبل صدور القانون 20 سبتمبر 1947م :

سعى فرحات عباس بحماس إلى الترويج لمشروعه السياسي القائم على إقامة "جمهورية جزائرية مرتبطة فدراليا بفرنسا"، معتمداً في ذلك على جريدة "المساواة" لسان حال حزبه، بالإضافة إلى حملات التوعية عبر النداءات العامة التي وجّهها لمختلف شرائح المجتمع. وقد حاول عباس إقناع الجزائريين والأوروبيين على حد سواء بأن مشروعه يمثل الحل الأمثل للتخلص من المشاكل المستعصية، حيث أكد للمسلمين أن هذا المشروع "كفيل بالقضاء على تلك الرواسب"، في إشارة واضحة إلى رفضه لسياسة الإدماج الاستعماري.

وفي محاولة لكسب التأييد، طرح عباس رؤيته لمجتمع جديد يتساوى فيه المسلمون والأوروبيون كمواطنين جزائريين، قائلاً: "بفضله يمكن للمسلمين والأوروبيين أن يصبحوا مواطنين جزائريين، وحدت بيننا روح الوئام والتنازل المتبادل". كما دعا إلى اعتماد قانون انتخابي ثنائي يضمن تمثيلاً متوازناً للطائفتين في جميع المجالس المنتخبة والهيئات الإدارية[1] .

إلا أن هذه الدعوات قوبلت بمعارضة شديدة من الأوروبيين الرجعيين، الذين سارعوا إلى اتهام عباس بالسعي للانفصال عن فرنسا. وفي مواجهة هذه التهم، بذل عباس جهوداً حثيثة لتفنيد هذه الادعاءات من خلال سلسلة من اللقاءات مع السياسيين الفرنسيين، حيث أكد باستمرار على التزامه بسياسة الاعتدال والارتباط بفرنسا، معتبراً أن مستقبل الجزائر يتوقف على هذا الارتباط.

[1] فرحات عباس،. ليل الاستعمار، مصدر سابق ، ص131

وقد تجسّدت أفكار عباس الفيدرالية عملياً عندما صادق المجلس العام لولاية قسنطينة في أبريل 1947 على مذكرة استمدت مبادئها من رؤيته، حيث طالب أغلبية الأعضاء فرنسا بوضع قانون تقدمي يحترم الشخصية الجزائرية، ويضمن الحق في استقلال جزئي للجزائر ضمن الاتحاد الفرنسي.[1]

وهو ما أدى لتصاعد مخاوف المعمرين من الأفكار المطروحة من طرف حزب(الاتحاد الديموقراطي لبيان الجزائري) التي ستؤدي دون شك حسبهم إلى ضياع امتيازاتهم الاقتصادية بالمستعمرة من جهة و كذا تساويهم مع السكان المسلمين مما يعني خضوعهم لمنطق العدد في أي مجالس محلية مستقبلية قد يقرها القانون الجديد و بالتالي فقدانهم للسلطة[2]

و للحيلولة دون حدوث هذا تكتلوا لتهديد حكومة الجمهورية الفرنسية بالتمرد على قراراتها و بالانفصال عن الميتروبول ،بحيث جاء على لسان أحدهم: إذا تخلت عنا فرنسا سنطلب من هيئة الأمم المتحدة أن تمنحنا الحق في تقرير المصير.[3]

ب- اعتراض نواب البرلمانيون اثناء المناقشات البرلمانية للدستور1947:

لقي النص الحكومي معارضة شديدة، خاصة من مجموعة مكونة من 11 نائبًا الذين ظلوا يعارضون بشدة طوال المناقشات. وقد أدت هذه المعارضة إلى تمديد النقاشات لفترة طويلة، حيث كانت أغلبية اللجنة لا تمثل أغلبية الجمعية الوطنية، مما أدى إلى حدوث صراعات مستمرة. عمل هؤلاء النواب على جمع الدعم من المعتدلين ومن تجمع اليسار، كما حاولوا إقناع أعضاء حزب "الحركة الجمهورية الشعبية[4] (M.R.P.) "بموقفهم.

[1] حميد، عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق ص124

[2] فرحات عباس،. ليل الاستعمار، مصدر سابق ، ص132

[3] حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق ص125

[4] من الملاحظ أن المشروع شهد تحولًا تدريجيًا نحو اليسار خلال الجلسات. فقد صوت أعضاء اللجنة المعتدلون، مثل أعضاء تجمع اليسار والاتحادين، معًا، بينما امتنع أعضاء اللجنة من حركة الإصلاح الاجتماعي (M.R.P) المقترحات التي=

إلا أنهم اضطروا للاعتراف بأن المشروع الحكومي، الذي كانوا يرونه مفرطًا بالفعل، قد تم تدهوره أكثر مع مرور الوقت بسبب تدخل اليسار المتطرف.

ومع مقاومتهم، تم التوصل إلى تسوية بعد مفاوضات طويلة، حيث تم رفض أحد النصوص المقترحة من قبل م. جيكوبّي بـ304 أصوات مقابل 280، بينما تم تبني نص م. بوريه بـ412 صوتًا مقابل 0. تضمن النص النهائي على أن القرارات سيتم اتخاذها بالأغلبية، لكن يمكن أن يتم التصويت بأغلبية الثلثين إذا طلب ذلك الحاكم العام أو عدد كافٍ من النواب.

وبعد العديد من المناقشات، تم اعتماد المشروع رغم أن بعض النواب عبروا عن تحفظاتهم. في خطاب رسمي، طلب م. راماديه دعمًا واسعًا للنظام، مؤكدًا أن التصويت يجب أن يعكس وحدة الشعب الفرنسي وليس مجرد صراع بين الأحزاب أو الأغلبية[1].

ج- معارضة المستوطنين بعد صدور دستور 1947م :

على الرغم من أن الدستور كان مجحفا في حق الجزائريين و لم يأتي بجديد يغير من وضعهم إلا أن المستوطنين قد عارضوه و قاموا بإنشاء جمعية الدفاع عن الجزائر الفرنسية وشنوا حربا إعلامية ضده للقضاء عليه و إبطال العمل به[2]

حيث كان المستوطنون الفرنسيون في الجزائر يعارضون بشدة أي إصلاحات أو امتيازات تُمنح للجزائريين، وهو ما انعكس بوضوح في تصريحاتهم للصحافة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، تصريح "آبو" Abbo أحد كبار المستوطنين، الذي حذر من أن الخطر لا يكمن فقط في انتفاضات الجزائريين، بل أيضًا في احتمال حدوث تمرد مسلح من قِبَل المستوطنين أنفسهم إذا قدمت فرنسا تنازلات للجزائريين وأكد في تصريحه قائلاً: "في عام 1936م، أفشلت برنامج

=قدمها السيد رابيه أو الشيوعيون. هذه التعديلات قد تؤدي إلى فوضى ونشاط استثنائي خلال النقاش العام القادم. للمزيد ينظر :.L'Écho d'Alger 05-08-1947

[1] L'Écho d'Alger (journal) ,1947-08-28.

[2] عباس، فرحات. ليل الإستعمار، مصدر سابق، ص134

بلوم–فيوليت، والحكومة استسلمت لمطالبي. فماذا يريد الجنرال ديغول من تدخله في هذه القضية ان العربي كلما اعطيته شيئا الا وطلب شيئا اخر افهموني انا حقا اعرف كيف اقهرهم واذلهم" .

كان منطق المستوطنين الفرنسيين خلال هذه الفترة واضحًا في رفضهم المطلق لأي تغيير للواقع الاستعماري السائد. لم يُظهروا أي استعداد للتنازل أو مراجعة سياساتهم، رغم الدعوات التي أطلقها بعض الفرنسيين الليبراليين، مثل ليون بلوم، صاحب المشروع الإصلاحي لعام 1936م الذي عبّر عن رأيه قائلاً "إن الاستعمار، بمعناه القائم على الاحتلال العسكري واستغلال الأمم بالقهر، هو نظام أدانه الضمير العصري، وينتمي إلى حقبة مضت من تاريخ الإنسانية".لكن هذا المنطق الاستعماري لم يتغير بسبب تعنّت المستوطنين [1].

د- موقف المنتخبون الاوربيون من دستور 1947م:

في مقال له بصحيفة "ليكودالجي"، قدم الصحفي باريتو (M Baretaud) تحليلاً دقيقاً للمشاعر المتفجرة التي أثارها المشروع الإصلاحي في الجزائر. حيث أبرز حالة التوتر والقلق التي اجتاحت الأوساط الأوروبية، والتي قابلها غضب شديد في صفوف الجزائريين. وفي تفاصيل مثيرة، روى باريتو كيف توجه وفد مكون من خمسة نواب عن قائمة الاتحاد من ولاية الجزائر – برئاسة السيد باريتو رئيس المجلس العام للولاية – إلى وزارة الداخلية في الساعة 11:30 صباحاً، حيث استقبلهم الوزير ديبرو.[2]

خلال اللقاء، قدم رئيس الوفد شرحاً مفصلاً عن الزلزال السياسي الذي أحدثه المشروع، مبرزاً استقالة 21 مستشاراً عاماً ورؤساء بلديات ونوابهم بالولاية احتجاجاً، مع توقعات بتوسع هذه الموجة الاحتجاجية لتشمل الولايات المجاورة. وأعرب النواب عن استيائهم الشديد من

[1] قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري و الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940–1954م،اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية،2010–2011م، ص 157.

[2] L'Écho d'Alger (journal) ,02-08-1947.

إقصائهم عن عملية صياغة المشروع، مؤكدين أن تشاور الحكومة معهم كان سيمكن من تقديم صيغة أكثر قبولاً.

ورداً على هذه الانتقادات، حاول الوزير ديبرو تهدئة الأجواء بالزعم أن بنود المشروع "ليست خطيرة"، لكن النواب أصرّوا على أن ثلاث نقاط جوهرية ستقوض النفوذ الفرنسي: الإبقاء على مرسوم 7 مارس، ومبدأ التمثيل المتساوي، واعتماد التصويت بالأغلبية البسيطة. وقد اختتم الوفد زيارته بتقديم مذكرة رسمية لرئيس الحكومة تضمنت مطالبهم بعدم ربط الثقة بالمواد المثيرة للجدل، في مشهد يعكس عمق الأزمة السياسية التي خلّفها المشروع[1].

و في مقال اخر في نفس الصحيفة اشار الى تزايد حركة الاحتجاج من قبل رؤساء البلديات في الجزائر ضد مشروع قانون الوضعية الجزائرية في ثلاث ولايات جزائرية. وقد أعلن السيد ريبول، نائب رئيس الاتحاد لرؤساء بلديات ولاية وهران، أنه حصل على تأييد 80 رئيس بلدية من أصل 110 في المنطقة. هؤلاء الرؤساء أرسلوا رسالة تلغرافية إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، يتعهدون فيها بتقديم استقالاتهم إذا لم يتضمن مشروع القانون التعديلات التالية:

1. تشكيل هيئتين انتخابيتين متميزتين من خلال الوضع الشخصي.
2. المناقشة والتصويت على مواد مشروع القانون في أقسام منفصلة في الجمعية الجزائرية.
3. إلغاء مجلس حكومي قد يكون بداية لتشكيل حكومة جزائرية مستقلة.

وقد شدد رؤساء البلديات على "الانفعالات الشديدة" التي أثارها التسرع الغريب وغير المبرر في تبني المشروع، وطالبوا السيد فينسنت أوريول والسيد راماديه "بمراعاة الرأي الواضح والمعلن من قبل الممثلين الأكثر تأهيلاً للمواطنين الفرنسيين في المنطقة".

[1] L'Écho d'Alger (journal) ,02-08-1947.

هـ- موقف الاحزاب الفرنسية من دستور 1947م :

شهد المشهد السياسي الفرنسي خلال مناقشات دستور 1947م أزمة حكومية عميقة، حيث وجدت حكومة بول رامادييه نفسها في موقف بالغ الحساسية وسط انقسام حاد بين القوى السياسية. فقد وقف الاشتراكيون وحزب الحركة الشعبية الجمهورية (MRP) كأعمدة الدعم الأساسية للحكومة، بينما تشكلت جبهة معارضة قوية تضم الحزب الشيوعي من اليسار، والجمهوريين المستقلين وأحزاب اليمين التقليدية من اليمين.

هذا الاستقطاب الحاد خلق أجواءً مشحونة بالتوتر أثناء التصويت على الثقة، حيث تحول البرلمان إلى ساحة لصراع إيديولوجي يعكس التناقضات العميقة في المشهد السياسي الفرنسي ما بعد الحرب. وقد مثّلت هذه الأزمة اختباراً حقيقياً لاستقرار الجمهورية الرابعة الناشئة، حيث كشفت عن هشاشة التحالفات الحكومية وعدم قدرتها على تجاوز الانقسامات العميقة حول القضايا المصيرية، لاسيما فيما يتعلق بالسياسة الاستعمارية وإعادة بناء فرنسا ما بعد الحرب. و في ما يلي سنتطرق لموقف كل حزب على حدى[1].

أ- دعم الحزب الاشتراكي الفرنسي(S.F.I.O) :

يستنتج من خطاب سياسي لقي موليه Guy Mollet الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي(S.F.I.O) خلال عام 1947م في خطاب نشرته جريدة لوبوبيلار يناقش موليه موقف الحزب الاشتراكي بشأن الوضع السياسي في الجزائر والمستعمرات الفرنسية الأخرى، ويُظهر دعمه لفكرة الحرية والتعاون المتبادل بين الفرنسيين والجزائريين.

و دعى إلى سلسلة من الإصلاحات السياسية التي تهدف إلى إنهاء النظام الاستعماري في الجزائر وتحقيق المساواة بين الفرنسيين والجزائريين. حيث أدان الحزب الاشتراكي استغلال

[1] L'Echo d'Alger (journal) , 05.09.1947.

الإنسان في المستعمرات، خاصة الجزائر، ودعا إلى تحرير الشعوب عبر نظام الاتحاد الحر، الذي يتجنب كل أشكال الانفصال أو الوصاية الدولية.

وانتقد موليه بشدة الوضع الاستعماري السائد، الذي حرم الجزائريين المسلمين من حقوقهم السياسية وترك السلطة في يد الأقلية الأوروبية. كما طالب بإلغاء النظام الاستعماري القائم على الديكتاتورية السياسية للمستعمرين الأوروبيين، داعيًا إلى استبدال المجالس المعينة من قبل الاستعمار بمجالس محلية منتخبة.[1]

أما بالنسبة للتعاون بين الأوروبيين والعرب في الجزائر، أكد موليه أن الحزب الاشتراكي لا يسعى لإلغاء وجود الأوروبيين في الجزائر، بل يهدف إلى ضمان حقوقهم جنبًا إلى جنب مع حقوق العرب. واعتبر أن الجزائريين المسلمين يجب أن يكونوا شركاء في الاتحاد الفرنسي، وأن يكون لهم دور أساسي في مستقبل فرنسا الذي يعتمد على العدالة الاجتماعية والتعاون الديمقراطي بين الشعوب.

كما شدد موليه على أن الجزائر يجب أن تكون جزءًا من الاتحاد الفرنسي، الذي يجسد اتحادًا ديمقراطيًا اجتماعيًا يقوم على موافقة الشعوب وليس بالقوة. واعتبر أن الاتحاد الفرنسي الذي تأسس في عام 1947 م هو بداية لمرحلة من التعاون الحر بين الجزائريين الأوروبيين، مؤكداً على ضرورة تعزيز التعاون المتبادل والمتساوي بين شعوب الإمبراطورية الفرنسية.[2]

ب-الاحزاب المعارضة لدستور 1947م:

بينما أبدت بقية الأحزاب السياسية الفرنسية رفضها لمضامين قانون الجزائر من خلال مبادرات متعددة، أبرزها فيدرالية الجزائر للحركة الجمهورية الشعبية، الحزب الراديكالي، الحزب الراديكالي الاشتراكي، والحزب الجمهوري للحرية، تحت مظلة لجنة "التجمع الجمهوري والاتحاد الجزائري". في بيان شديد اللهجة، حذرت اللجنة من خطورة اعتماد هذا المشروع، قائلة:

[1] L'Écho d'Alger (journal) ,02-08-1947.
[2] Ibid.

"احذروا، أنتم من تتجاهلون مصيرنا ومستقبلنا، ومستقبل الجزائر وفرنسا. ليس لكم الحق في الخطأ". هذا التحذير كان موجهاً بشكل مباشر إلى الحكومة الفرنسية.[1]

شهد المشهد السياسي الفرنسي عام 1947 م حدثاً بارزاً تمثل في استقالة النائب بيار-إدوار فيار(P-E. VIARD) ، نائب الجزائر، من حركة الجمهوريين الشعبين(.M.R.P) ، في خطوة أثارت جدلاً واسعاً. وقد جاءت الاستقالة عبر رسالة موجهة إلى رئيس الحزب موريس شومان، شرح فيها فيار أسباب انفصاله عن الحزب الذي ظل وفياً له لسنوات طويلة.

وقد برر فيار خطوته الجريئة بالخلاف الجوهري مع حزبه حول مشروع الحكومة الخاص بوضع الجزائر، حيث كتب: "في أكتوبر الماضي، شاركت ضمن القائمة الموحدة في الجزائر كممثل لحركة الجمهوريين الشعبين، وكان أساس هذا التحالف – رغم تباين المواقف السياسية بين أعضائه – الاتفاق على ضرورة إقرار قانون عضوي جاد وحر للجزائر، يحول دون المغامرات السياسية والمزايدات الشعبوية". وأضاف بحسرة: "لطالما عُرفت بمواقفي الجريئة والليبرالية، وقد بذلت جهدي لإقناع زملائي في المتروبول بوجهة نظري، ولكن عندما وافق الحزب على النص الحكومي، وجدت نفسي عاجزاً عن الموافقة على ما يخالف مبادئي."

واختتم فيار رسالته المؤثرة بتأكيد إخلاصه للمبادئ التي آمن بها: "إن استقالتي هذه، وإن كانت قاسية على قلبي، إلا أنها لا تعني تخلياً عن مبادئي. سأواصل نضالي مع زملائي في قائمة الاتحاد، متمنياً أن تظل فرنسا قوية، والجمهورية عادلة، والجزائر فرنسية". هذه الكلمات الأخيرة التي رفعها شعاراً "عاشت فرنسا! عاشت الجمهورية! عاشت الجزائر الفرنسية!"، كشفت عن عمق المأساة التي عاشها هذا السياسي المحترف، الذي وجد نفسه مضطراً لاختيار بين ولائه الحزبي وإيمانه السياسي، فاختار بكل شجاعة أن يظل وفياً لضميره[2]

[1] مدور خميسة، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية ، مرجع سابق، ص 414.

[2] L'Écho d'Alger (journal) ,05-08-1947.

في 13 جويلية 1947، شهدت العاصمة الجزائرية حدثاً سياسياً فارقاً مع انعقاد الاجتماع الاستثنائي للجنة "التجمع الجمهوري والاتحاد الجزائري"، الذي مثل منعطفاً حاسماً في مسار المعارضة للمشروع الإصلاحي الحكومي. وقد وجه المنظمون دعوة عاجلة للمنتخبين لحثهم على "تحمل مسؤولياتهم التاريخية" في مواجهة ما وصفوه بـ"القانون المشؤوم" الذي يهدد – حسب رأيهم – بتمهيد الطريق للتخلي عن الجزائر.

و لم تكن ردود الفعل متأخرة، حيث تجلت إرادة المنتخبين بوضوح في المجلس الوطني عبر موقف رافض جماعي للمشروع، وهو الموقف الذي لقى ترحيباً واسعاً في أوساط الأحزاب الممثلة، باعتباره تعبيراً أميناً عن تطلعات 411,111 ناخباً قدموا أصواتهم الثمينة. كما أطلق المشاركون نداءً عاجلاً لمستشاري الجمهورية، مطالبين بإجراء تعديلات جوهرية على النص التشريعي المقترح بما يحفظ السيادة الوطنية ويضمن استقرار السلم الاجتماعي في الجزائر، مؤكدين على أهمية التزام فرنسا بمسؤولياتها تجاه مستعمرتها[1].

هـ-موقف بعض الشخصيات الفرنسية المؤيد لمشروع لقانون 1947م:

1- موقف زعيم التيار الاشتراكي ليون بلوم (Léon Blum) :

في تصريحاته لجريدة "لوبوبيلار"، قدم ليون بلوم زعيم التيار الاشتراكي تحليلاً عميقاً لدستور 1947م الذي اعتبره لحظة فارقة في المسار الاستعماري الفرنسي بالجزائر. وصف بلوم هذا الدستور بأنه يمثل قطيعة مع سياسة الاستيعاب الفاشلة، مؤكداً أنه يشكل اعترافاً رسمياً بوجود "مشكلة جزائرية" مستقلة تتطلب حلاً جذرياً. وأشار إلى أن هذا المشروع جاء متأخراً، لكنه يحمل في طياته بذور التغيير التي قد تنقذ ما يمكن إنقاذه من العلاقة الفرنسية-الجزائرية. [2]

[1] مدور خميسة ، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة 1865-1962م، مرجع سابق، ص 415.

[2] Le Populaire (journal) , 02-08-1947

اعتبر بلوم أن هذا الدستور يمثل "حلاً وسطاً" غير مرضٍ تماماً لأي من الأطراف، وهو ما يفسر المعارضة الشديدة التي واجهها من الجانبين. من ناحية، رفضه الجزائريون لعدم تلبيته طموحاتهم الوطنية المشروعة، ومن ناحية أخرى عارضه المستوطنون الأوروبيون الذين رأوا فيه تهديداً لامتيازاتهم الموروثة. وأوضح بلوم أن هذا الرفض المزدوج كان متوقعاً، لأنه يحاول التوفيق بين ما يعتبره غير قابل للتوفيق: تطلعات الشعب الجزائري إلى الحرية، وإصرار المجتمع الاستعماري على الحفاظ على هيمنته. [1]

دعا بلوم البرلمان الفرنسي إلى التصويت على المشروع دون تأخير، محذراً من العواقب الوخيمة لأي مماطلة. وأكد أن هذا الدستور، رغم نواقصه، يمثل الفرصة الأخيرة لإنقاذ الوجود الفرنسي في الجزائر بطريقة سلمية. كما نبّه إلى تعقيدات التطبيق العملي، الذي يتطلب حكمة بالغة لإقناع الجزائريين بأنهم يحصلون على حقوقهم، وفي نفس الوقت طمأنة المستوطنين بأن مصالحهم لن تتعرض للخطر.

من الناحية الاستراتيجية، رأى بلوم في هذا الدستور وسيلة للحفاظ على النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا، وتعزيز صورة فرنسا في العالم الإسلامي، وخاصة في المحافل الدولية كالأمم المتحدة. لكن تحليله الواقعي أشار إلى أن هذا الحل المؤقت لم يكن كافياً لمعالجة جذور الأزمة.[2]

2- موقف رئيس بلدية مدينة الجزائر جاك شوفالييه:

ادرك جاك شوفالييه خطورة الأوضاع التي سادت الفترة الممتدة بين إصدار القانون الأساسي عام 1947 م واندلاع الثورة عام 1954م، حيث لاحظ تنامي السيطرة الاستعمارية بدلاً من تراجعها، على عكس ما كان متوقعاً من هذا القانون. وقد جاء ذلك استجابةً مباشرةً

[1] شارل اندري جوليا، مصدر سابق، ص 353.

[2] Le Populaire (journal) , 02-08-1947.

لمخاوف المستوطنين الأوروبيين، حيث فضلت السلطات الاستعمارية تهدئة مخاوفهم على حساب حقوق الجزائريين المسلمين[1].

في مواجهة هذا الوضع المتأزم، دعا شوفالييه إلى ضرورة تخفيف القبضة الأمنية والإدارية على الأفراد، أو على الأقل تطبيق القانون الأساسي لعام 1947 م بأمانة وموضوعية. وقد أطلق على سياسته الإصلاحية تسمية "سياسة الوفاق"، سعياً منه لإيجاد حلول وسطى تمنع تصاعد التوتر.

ولترجمة هذه الرؤية إلى واقع عملي، أسس شوفالييه اتحاداً ضم عدداً من أعضاء المجالس البلدية، محاولاً خلق قناة اتصال بين مختلف المكونات. إلا أن هذه المحاولة واجهت تحديات جسيمة، حيث اصطدمت بصلابة المواقف من الجانبين: تصلب المستوطنين في رفضهم لأي تنازلات، وتشدد الحركة الوطنية في مطالبها المتزايدة بالاستقلال.

جاءت سياسة شوفالييه متأخرةً وغير كافية لاحتواء الأزمة المتصاعدة، حيث فشلت في تحقيق التوازن المطلوب بين مطالب الجزائريين المشروعة وحقوق المستوطنين. وقد كشفت هذه التجربة عن عمق الهوة بين الطرفين، وعجز الإصلاحات الجزئية عن معالجة جذور الصراع.[2]

3- موقف النائب الاشتراكي موريس رابييه (Maurice RABIER):

أثار موريس رابييه، النائب الاشتراكي عن عمالة وهران، قضية الإصلاحات السياسية والاجتماعية في الجزائر خلال النقاشات السياسية الفرنسية، حيث كشف عن مشروع طموح يهدف إلى منح الجزائر حكماً عضوياً يعزز الحكم الذاتي تحت السيادة الفرنسية. إلا أن هذا المشروع واجه معارضة شديدة من القوى الاستعمارية في الجزائر، خاصة من المستوطنين

[1] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 62

[2] نفسه، ص 62.

الأوروبيين الذين سعوا للحفاظ على امتيازاتهم، والنخب السياسية الموالية للاستعمار التي عملت على إبقاء الوضع القائم.[1]

برز دور الاشتراكيين الفرنسيين في دعم هذا المشروع الإصلاحي، حيث أظهروا تضامناً ملحوظاً مع تطلعات الشعب الجزائري نحو العدالة الاجتماعية والسياسية. لكن هذه المساعي اصطدمت بتحديات جسيمة، لعل أبرزها الضغوط الكبيرة من المستوطنين الأوروبيين الذين رأوا في أي إصلاح تهديداً لمصالحهم. وقد استدعى رابييه تجربة فشل مشروع بلوم–فيوليت عام 1936م، الذي كان يهدف إلى توسيع الحقوق السياسية للجزائريين، لكنه قوبل بالرفض من قبل القوى الاستعمارية، مما عزز القناعة بأن النضال من أجل الحقوق في الجزائر سيكون طويلاً وعسيراً.

في ختام تصريحاته، أكد رابييه على أهمية التضامن بين الاشتراكيين الفرنسيين والحركات السياسية الجزائرية، داعياً إلى العمل المشترك من أجل تحقيق تسوية عادلة تضمن استقلالاً ذاتياً حقيقياً للجزائر. هذه الرؤية مثلت محاولة جادة لإيجاد حل سلمي للأزمة، لكنها جاءت متأخرة في ظل تصاعد المطالب الاستقلالية وتصلب المواقف الاستعمارية.[2]

4-موقف الصحفي و المؤرخ الفرنسي شارل اندري جوليا (Ch.-André Julien):

في مقالة تحليلة نشرها الصحفي و المؤرخ الفرنسي في جريدة لوبوبيلار حول وضع الجزائر ومستقبل الاتحاد الفرنسي، كتب عن أهمية الدستور 1947م للجزائر والذي كان قيد النقاش في تلك الفترة. جوليان أشار إلى أن قرارات البرلمان المتعلقة بهذا الموضوع ستؤثر بشكل حاسم على مستقبل الاتحاد الفرنسي، وعلى مكانة فرنسا في العالم الإسلامي

[1] Le Populaire (journal) , 02-08-1947.
[2] Ibid.

وفي سياق النقاش، أكد على ضرورة التعاون بين الجزائريين الأوروبيين والمسلمين، مشددًا على أهمية تمثيل كل من الأقلية الأوروبية (المستوطنين) والأغلبية المسلمة في البرلمان بشكل متساوٍ لضمان التوافق بين الطرفين.

كما أشار جوليان إلى أن هناك معارضة شديدة من بعض القوى الرجعية التي تخشى من إدخال المسلمين في العملية السياسية، مستشهداً بالتاريخ حينما كانت هناك مخاوف مماثلة في عام 1919م وعام 1936م لكنها لم تمنع تقدم القوانين مثل أمر 7 مارس 1936م الذي منح بعض الحقوق للمسلمين.

في المقابل، دعا جوليان إلى ضرورة الاعتراف بأن التقدم لا يتحقق إلا من خلال التعاون المشترك بين الجزائريين بمختلف خلفياتهم، محذرًا من الانعزالية والانغلاق، سواء من الجانب الاستعماري أو من الجانب المسلم. ختامًا، أكد جوليان على أن الدستور الجديد يجب أن يكون بمثابة نقطة انطلاق لتطوير سياسة جديدة تتسم بـ اللامركزية، مما سيساعد في الحفاظ على الروابط بين الجزائر وفرنسا بشكل ديمقراطي ومتوازن.[1]

5- موقف الأمين العام للاتحاد الفرنسي الإسلامي كلود دو فريمينفيل (Claude de Freminville):

في خطابٍ ناري نشرته صحيفة "لوبوبيلار"، حذّر كلود دو فريمينفيل، الأمين العام للاتحاد الفرنسي الإسلامي، من تكرار أخطاء الماضي بقوله: "لا تسمحوا للجن الشيطانيين من الرجعية أن يعيدوا ما فعلوه ضد مشروع إدوارد ديبرو كما نجحوا في 1936م ضد مشروع بلوم–فيوليت". بهذه الكلمات القوية، حاول دو فريمينفيل كسر الحاجز النفسي الذي يعيق أي إصلاح حقيقي في الجزائر .

يطرح الكاتب سؤالاً جوهرياً: هل تستطيع الشعوب المسلمة تطبيق المشاريع الإصلاحية؟ ويجيب بثقة: "نعم، بشرط أن نعرف كيف نشجعهم في هذا الاتجاه". وينتقد بمرارة الصورة

[1] Le Populaire (journal) , 02-08-1947.

النمطية التي تروجها الصحف الباريسية عن المسلمين، داعياً إلى رؤية أكثر موضوعية تتجاوز الأحداث الإرهابية لتشمل القدرات الحقيقية للشعب الجزائري. يؤكد أن المشاركة الفعلية للمسلمين في إدارة شؤونهم – ضمن الإطار الفرنسي – هي جوهر المشروع الحكومي المطروح.

ورغم اعترافه بأن القانون ليس مثالياً وخضع لتعديلات عديدة، إلا أنه يرى في وجوده خطوة إيجابية. ويتوقع قبول الأغلبية المسلمة له "بدون حماسة ولكن بإخلاص"، بينما يعارضه فقط أقصى اليمين الأوروبي في الجزائر. ويبدي ثقته في التطبيق الأمين بوجود الحاكم العام إيف شاتينيه، الذي يتمتع بثقة غير مسبوقة من الطرفين.[1]

في ختام مقاله، ينتقد دو فريمينفيل الأحكام المسبقة ضد الجزائريين، مشيراً إلى أن بعض السلوكيات التي توصف بالهمجية قد تكون رد فعل طبيعياً على الاستغلال والظروف القاسية التي يعيشها العمال الجزائريون في فرنسا. هذه الرؤية الإنسانية تحاول كسر الصورة النمطية وتقديم فهم أعمق لأسباب التوترات الاجتماعية.[2]

و- اسقاط الحاكم العام شاتينيه تحت ضغط المستوطنين:

بعد ان رات السلطات الاستعمارية تخوفا المستوطنين من هذا القانون عملت على تهدئه روعهم واستجابت لمطلب قديم وهو اقاله الحاكم شاتينيه الذي كان معاصرا لحوادث قسنطينة وحد من جرائم المستوطنين حينذاك عين خلفا له الزعيم الاشتراكي ايدموند ناجيلان.[3]

---

[1] Le Populaire (journal) , 02-08-1947.

[2] Ibid.

[3] نيجيلين مارسيل إدموند (1892–1978): ولد في بلفور عام 1892 لعائلة من الألزاس هاجرت بعد هزيمة عام 1871 لتظل فرنسية. حملت حياته كلها بصمة مزدوجة للوطنية الجمهورية والاشتراكية التي التزم بها في عام 1910. بعد الدراسة في مدرسة بلفور الثانوية، ثم في مدرسة المعلمين العليا في سانت كلاود، حارب من أجل فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى، حيث كان أعاد الوسام العسكري والصليب الحربي. تم تعيينه أستاذا في مدرسة ستراسبورغ للمعلمين بعد النصر، وانتخب نائبا عن باس رين في عام 1929، ومستشارا لبلدية ستراسبورغ في عام 1925، والمستشار العام لباس رين في عام 1937. والنائب الأول لرئيس بلدية ستراسبورغ، تم تعيينه في عام 1939 لإعداد مدرسة ستراسبورغ للمعلمين. تركيب السكان الذين تم إجلاؤهم في دوردوني وإندر. مقاتل مقاومة في الحركة *القتالية* ، تم تفويضه إلى مجلس الشورى عام 1944، ثم انتخب نائبًا عن باس رين في الجمعية الوطنية عام 1945. في يناير 1946، عينه فيليكس جوين وزيرًا للتعليم الوطني، وهو المنصب=

شكّل تعيين إيف شاتينيه كحاكم عام للجزائر نقطة خلاف حادّة في المشهد السياسي الفرنسي. هذا الدبلوماسي الاشتراكي المحنك واجه معارضة شرسة منذ عام 1945 من غالبية النواب الذين اتهموه بكونه متساهلاً أكثر من اللازم مع التيارات الاستقلالية والقومية الإسلامية. وقد بلغت الأزمة ذروتها مع تشكيل حكومة روبرت شومان في نوفمبر 1947، حيث أدى تعيين خصوم شاتينيه في مناصب حساسة إلى تقويض موقعه بشكل كبير.[1]

كان المشهد السياسي مضطرباً بفعل التهديدات المتكررة بالاستقالة من وزير المالية رينيه ماير، الذي شكك في جدوى حكومة "القوة الثالثة". ورغم محاولات جول موتش الدفاع عن شاتينيه بناءً على توجيهات اللجنة الحزبية، إلا أن الضغوط السياسية كانت أقوى. في 4 فبراير 1948م اتخذ مجلس الوزراء قراراً مصيرياً بنقل شاتينيه إلى منصب دبلوماسي، وهو القرار الذي فشل جول موتش في إقناع اللجنة التوجيهية بقبوله.[2]

أدى تدخل رئيس الجمهورية فنسنت أوريول إلى تعيين نايجيلين كبديل، وهو الاختيار الذي حظي بقبول الأمين العام للحزب الاشتراكي غي موليت. وقد تمت المصادقة على هذا التعيين بالإجماع في مجلس الوزراء بتاريخ 11 فيفري 1948م دون أي اعتراض من اللجنة التوجيهية التي وصفته بأنه "الأفضل بيننا". عبر نايجيلين عن مشاعره المفعمة بالحماس قائلاً: "سأحاول ألا أرتكب أخطاء كبيرة، وأطلب منكم التحلي بالصبر والثقة بي... مؤكداً لكم إخلاصي لأفكاري و للاشتراكية."

لكن إدوارد ديبرو، في مذكراته اللاحقة "تذكار من متشدد"، قدم قراءة مختلفة للأحداث، معتبراً أن تعيين نايجيلين كان انتصاراً لرينيه ماير، حيث أن "سياسته ستطبق الآن بواسطة

=الذي احتفظ به لمدة عامين من قبل خلفائه جورج بيدولت، ليون بلوم، بول رامادييه وروبرت شومان. وحتى ذلك الحين، لم يكن يعرف الجزائر إلا من خلال الإشاعات أو من خلال قراءته. لقد قام برحلة رسمية واحدة فقط إلى هناك في عام 1946، بدعوة من الحاكم العام إيف شاتينيو.عينته حكومة روبرت شومان حاكمًا عامًا للجزائر. في 11 فبراير 1948.للمزيد ينظر: Guy Pervillé, L'Algérie les hommes et l'histoire, revue parcours, N°.12, Mai 1990, p.77-81.=

[1] Guy Pervillé, L'Algérie les hommes et l'histoire, op.cit, pp 77-81.
[2] Ibid.

اشتراكي سيقدم لها الدعم من اليسار". هذه التطورات كشفت عن عمق الانقسامات داخل الطبقة السياسية الفرنسية حول التعامل مع القضية الجزائرية، كما أظهرت هشاشة التحالفات الحكومية في مواجهة الأزمات الكبرى.[1]

من قبله لشعبيه مثله بين المستوطنين فأبطل بعض الاجراءات التحريريه التي ادخلها سلفه الشاتينو واصبح عضو الحزب الاشتراكي مثل كثير من زملائه في الحزب اليساري في فرنسا يميني في الجزائر[2]

ي- تجاهل النظام الاساسي للجزائر1947م و تزوير الانتخابات:

ظهر النظام الأساسي للجزائر عام 1947م كمحاولة يائسة لفرنسا لإيجاد حل وسط بين مطالب الجزائريين ورفض المستوطنين. هذا التشريع المزدوج الشخصية حاول الجمع بين مبدأين متناقضين: الاستيعاب (الجزائر أرض فرنسية) واللامركزية (الجزائر وحدة إدارية خاصة). في الواقع، لم يكن سوى أداة للمماطلة، حيث منع أي تقدم نحو الاستقلال الذاتي الحقيقي، بينما قدم امتيازات شكلية محدودة.[3]

على ارض الواقع، تحول هذا النظام إلى فشل ذريع. فمنذ تأسيس المجلس الجزائري عام 1948م وحتى 1954م، أهمل تماماً تطبيق الإصلاحات الأساسية المنصوص عليها. لم يتحقق فصل الدين عن الدولة، ولم يُنظم تعليم العربية، ولم تُمنح حقوق التصويت للنساء المسلمات. كل هذه القضايا ظلت حبراً على ورق، بينما انشغل المجلس بقمع الكوميونات المختلطة تحت ضغط وفود المعارضة.[4]

---

[1] Guy Pervillé, L'Algérie les hommes et l'histoire, op.cit, pp 77-81.

[2] صلاح العقاد، مرجع سابق، ص 62.

[3] Tayeb Chenntouf, L'assemblée algérienne et l'application des réformes prévues par le statut du 20 septembre1947, dans un livre , Les chemins de la décolonisation de l'empire colonial français, 1936-1956, op-cit, p p 367-375.

[4] Ibid.

المفارقة الصارخة كانت في رفض المستوطنين حتى لهذا النظام الشكلي، حيث أسسوا "جمعية الدفاع عن الجزائر الفرنسية" وشنوا حملة شرسة ضده. لكن الأكثر إيلاماً كان تزوير الانتخابات بشكل صارخ تحت إشراف الوالي العام نايجيلان ومدير الولاية سيوزي. عبر أساليب مبتكرة في التزوير – من تزوير الصناديق إلى التهديد المباشر للناخبين – تم إفراغ العملية الديمقراطية من مضمونها[1]

النتيجة كانت مجلساً مشوهاً: 43 مقعداً للمرشحين الموالين للإدارة الفرنسية مقابل 9 فقط لجبهة الانتصار و8 للاتحاد الديمقراطي. هذا التشكيل المزور ضمن للمستوطنين سيطرة مطلقة، حيث تحول المجلس إلى أداة لمنع تطبيق أي إصلاح حقيقي وعرقلة القوانين الفرنسية التي قد تحد من امتيازاتهم[2]

كما وصف المؤرخ شارل أندري جوليان بصراحة، أصبح التزوير الانتخابي "دعامة أساسية للدولة" في الجزائر. لقد تحول الحلم الاستعماري إلى كابوس للجزائريين: أرض تُنهب ثرواتها، وشعب يُستغل عمله، بينما أقلية مستوطنة تستمتع بثمار الجميع. هذا الواقع المزري هو ما مهد الطريق لثورة 1954، بعد أن أثبتت التجربة أن الإصلاح تحت الاستعمار كان مجرد وهم.[3]

فالواقع أن الاروبيين فى الجزائر كانوا دائما ومنذ القديم تراودهم هذه الاحلام . وهي الاستقلال في تسيير شؤون البلاد الجزائرية وعدم تدخل فرنسا فى هذه الشؤون الا اذا دعت الحاجة كامدادهم بجيشها لقمع الوطنيين أو شراء منتوجاتهم أو سد عجز الميزانية أو نحو ذلك وكانت كلمة الجزائر هي فرنسا تعنى عندهم قبل كل شيء أن الجزائر ليست ملكا للشعب الجزائري . وان فرنسا ليست شيئا آخر الا هم بحيث كانت الدولة الفرنسية تقوم بتمويل خزينة الادارة ، والشعب الجزائرى يقدم أذرعته وعرقه في خدمة الارض والمصانع . والاقلية الاوربية

[1] عباس، فرحات، ليل الإستعمار. مصدر سابق، ص134

[2] جلال يحي، مرجع سابق، ص ص 309، 310.

[3] عبد الله شريط محمد ميلي، مرجع سابق، ص 226.

تجنى ثمار الجميع . وشيئا فشيئا تعود الأوربيون الجزائر على هذه الاوضاع الغريبة حتى أصبحوا يرونها طبيعية ويرون تغيرها امرا لا يطيقونه[1]

[1] عبد الله شريط ، محمد ميلي، مرجع سابق، ص 226.

الخاتمة

يشكل موضوع الأقلية الأوروبية في الجزائر و الإصلاحات الفرنسية محورًا هامًا لفهم طبيعة العلاقة الاستعمارية وتأثيرها على مسار الأحداث. فقد تباينت مواقف هذه الفئة بين الدعم الحذر للإصلاحات لضمان استمرارية الامتيازات الاقتصادية والاجتماعية، وبين المعارضة الشديدة التي استندت إلى مخاوف من تهديد مكانتها في ظل أي تغيير سياسي.

و قد تناولت بالدراسة والتحليل كيف صنعت الادارة الاستعمارية هاته الفئة (المستوطنين) عبر مراحل من الهجرات الاوربية الى الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية و كيف أثرت هذه الاقلية الاوربية عبر المواقف على تنفيذ السياسات الإصلاحية في الجزائر، مما ساهم في تعميق الانقسام بين المجتمعين الأوروبي والجزائري، وأثر على مسار تطور الحركة الوطنية الجزائرية، وبعد الدراسة لهذا الموضوع خرجنا بنتائج سنستعرضها في مايلي:

- اتبعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية سياسة استيطانية ممنهجة لتعزيز الوجود الأوروبي في الجزائر، سواء عبر تشجيع الهجرة الفرنسية أو جذب أوروبيين من جنسيات أخرى (إسبان، إيطاليون، ألمان، سويسريون، مالطيون). أدى ذلك إلى ارتفاع عدد الأوروبيين من بضعة آلاف في 1830م إلى أكثر من مليون مستوطن بحلول منتصف القرن العشرين، مما غيّر التوازن الديموغرافي لصالح الأقلية الأوروبية على حساب السكان الأصليين.

- ان الهجرة الأوروبية إلى الجزائر عرفت تنوعاً واضحاً في أصول المهاجرين وتوزيعهم الجغرافي، حيث شكل الفرنسيون النخبة السياسية والإدارية وتمركزوا في المدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة) والأرياف الخصبة (متيجة، الشلف)، بينما كان الإسبان الأكثر عدداً بين الأوروبيين غير الفرنسيين وتمركزوا في غرب الجزائر (وهران) حيث عملوا في الزراعة والبناء، في حين استقر الإيطاليون في المناطق الساحلية (عنابة، سكيكدة) وبرعوا في الصيد البحري والأشغال العامة، أما الألمان والسويسريون الذين جذبتهم السلطات الفرنسية لدعم المشاريع الزراعية فقد تراجعت أعدادهم بسبب

صعوبة التكيف مع المناخ، في حين تميز المالطيون بنشاطهم التجاري وتمركزوا في شرق الجزائر

- اتباع فرنسا سياسة تجنيس منهجية لدمج الأوروبيين في المنظومة الاستعمارية، حيث فرض قانون 1889م التجنيس التلقائي على الأجيال الثانية من المهاجرين، مما أدى إلى تحول جذري في البنية الديموغرافية. هذه السياسة استهدفت طمس الهويات الأصلية للمجتمعات المهاجرة (الإسبانية، الإيطالية، المالطية) عبر آليات متعددة: تعميم التعليم الفرنسي، توحيد النظام القانوني، وتشجيع الزواج المختلط. وقد نجحت هذه الإستراتيجية في خلق كتلة أوروبية متجانسة نسبياً تدعم الوجود الفرنسي، حيث انخفضت نسبة الإسبان المولودين في إسبانيا من 58% عام 1886 إلى 28% فقط عام 1906م بينما ارتفعت نسبة المتجنسين فرنسياً من 12% إلى 43% خلال نفس الفترة، مما يعكس فعالية هذه السياسات في إعادة تشكيل الهوية الجمعية للمستوطنين لصالح المشروع الاستعماري

- أظهر قانون فيفري 1919م محدودية الإصلاحات التي كانت الإدارة الاستعمارية مستعدة لتقديمها للجزائريين المسلمين، حيث ربط المواطنة بالتخلي عن الهوية الدينية والثقافية. هذه القيود عكست رفضًا جوهريًا لمبدأ المساواة، مما عمّق الإحباط بين النخبة والجماهير المسلمة، وأدى إلى استمرار عزوفهم عن طلب المواطنة الفرنسية. ومع ذلك، ساهم هذا القانون والانتخابات التي أعقبته في إيقاظ الوعي السياسي لدى الجزائريين، وأدى إلى ولادة الحركات الوطنية التي أصبحت لاحقًا حجر الأساس للنضال من أجل التحرر. وهكذا، مثّل هذا القانون بداية تحول سياسي واجتماعي في الجزائر، حيث أصبح واضحًا أن التغيير الحقيقي لا يمكن أن يأتي إلا من خلال النضال ضد النظام الاستعماري.

- أظهرت مواقف الشخصيات الفرنسية من قانون 4 فيفري 1919م تباينًا واضحًا، حيث اعتبر بعضهم أن القانون يمثل خطوة إيجابية نحو تحسين وضع الجزائريين وربطهم بالحضارة الفرنسية، بينما اعتبره آخرون أداة لتعزيز التمييز والاستعمار، مما يبرز الانقسامات العميقة داخل المجتمع الفرنسي تجاه القضايا الاستعمارية.

- ان لمعارضة الأقلية الأوروبية لهذا القانون تأثيرات سياسية طويلة الأمد، حيث أظهر عدم استعداد هذه الأقلية للتعايش مع المطالب الوطنية للجزائريين، مما أدى إلى تفاقم الأزمات السياسية والاجتماعية في الجزائر

- أدى موقف الأقلية الأوروبية الرافض لقانون 4 فيفري 1919م إلى تعميق التوترات العرقية والاجتماعية في الجزائر، حيث ساهم في تعزيز مشاعر القومية لدى الجزائريين وزيادة المطالبات بحقوقهم السياسية والاجتماعية، الأمر الذي أسهم في تأجيج الحركة الوطنية الجزائرية ضد الاستعمار.

- ان مشاريع الإصلاح مثل مشروع بلوم–فيوليت الاستعمارية الذي كان بين التقييد والمراوغة اظهر تردد السلطات الفرنسية في منح حقوق حقيقية للجزائريين المسلمين، حيث ركزت على استمالة النخبة مع إبقاء الأغلبية في وضعية التهميش، مما جعل هذه الإصلاحات غير كافية لإحداث تغيير جذري في بنية النظام الاستعماري.

- رغم فشل هذه المشروع بلوم فيوليت الا انه اسهم في تصاعد الوعي الوطني و تعزيز النقاش حول قضية المواطنة والحقوق السياسية، مما دفع الحركة الوطنية الجزائرية إلى تصعيد مطالبها، وأصبح من الواضح أن التحرر من الاستعمار لن يتحقق إلا من خلال النضال الجماعي بعيدًا عن الحلول الجزئية.

- تجسد أزمة مشروع بلوم فيوليت 1936م الصراع المستمر بين الاستعمار والمطالب الوطنية، حيث يتضح أن المستوطنين الأوروبيين استخدموا كل الوسائل المتاحة لحماية مصالحهم، في الوقت الذي كان فيه الجزائريون يأملون في تحسين

وضعهم السياسي والاجتماعي. إن فشل هذا المشروع الإصلاحي يسلط الضوء على التحديات التي واجهتها الحركة الوطنية الجزائرية في سعيها لتحقيق حقوقها، ويعكس أيضًا عجز النظام الاستعماري عن التكيف مع المطالب المتزايدة لسكان البلاد الأصليين

- ان ردود الفعل المختلفة تجاه مشروع "بلوم–فيوليت"، توضح أن التوترات السياسية والاجتماعية كانت تعكس انقسامًا عميقًا في المجتمع الفرنسي حول قضايا الجزائر. ففي حين كان هناك دعم من الأحزاب اليسارية، مثل الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي، لمشروع "بلوم–فيوليت" كوسيلة لتحقيق الإصلاحات السياسية والاجتماعية والمساهمة في استقرار الجزائر، كان هناك مقاومة قوية من الأحزاب اليمينية التي اعتبرت هذا المشروع تهديدًا للسيادة الفرنسية.

- ان الاصلاحات غير كافية ومحدودية التغييرالتي جاء بها أمرية 7 مارس 1944م اظهرت

- استمرار السلطات الفرنسية في تقديم إصلاحات شكلية لم تحقق المساواة الحقيقية، حيث ظلت عملية منح المواطنة انتقائية ومحدودة، مما عمّق الشعور بالتمييز والاستياء بين الجزائريين المسلمين.

- – أن أمرية 7 مارس 1944م رغم كونها خطوة نحو دمج المسلمين في المجتمع الفرنسي ومنحهم حقوق المواطنة، قد عمّقت الانقسامات بين المستوطنين الفرنسيين والحركات الوطنية الجزائرية. فقد رفض المستوطنون هذه الإصلاحات بشدة، معتبرين إياها تهديدًا لهيمنتهم في الجزائر، مما أدى إلى تصاعد التوترات السياسية والاجتماعية، وزيادة المشاعر المعادية بين الطرفين، وهي التي ساهمت في تأجيج الصراع الذي نشب لاحقًا في الجزائر.و كشفت التباين الحاد في مواقف الأحزاب الفرنسية، حيث دعمت الأحزاب اليسارية الإصلاحات كخطوة نحو المساواة والاندماج،

بينما عارضتها الأحزاب اليمينية والمحافظة خوفًا من تهديد مصالحهم الاستعمارية، مما يعكس الصراع حول هوية الجزائر ومستقبلها في السياق الفرنسي.

- ساهمت هذه الإصلاحات المحدودة وما تلاها من أحداث مأساوية، مثل مجازر 8 مايو 1945م في تصاعد المقاومة السياسية في تقوية الوعي الوطني الجزائري ودفع الحركات الوطنية إلى تبني مواقف أكثر حزمًا، مما سرّع في تطور النضال من أجل الاستقلال.

- رغم المحاولات المتكررة لحكومات الجمهورية الرابعة لإصلاح الوضع عبر إدماج

- الجزائريين المسلمين في النظام الفرنسيمن خلال دستور الجزائري لسنة 1947م. إلا أن هذه الإصلاحات ظلت شكلية وغير فعالة. تصاعد العنف السياسي والمقاومة من قبل المستوطنين حال دون تطبيق هذه الإجراءات، مما زاد من تأجيج التوترات وأفقد الجزائريين الثقة في الحلول السلمية.

- أن دستور 20 سبتمبر 1947م شكّل خطوة هامة في تاريخ الجزائر الاستعماري، حيث عكس التوترات السياسية والاجتماعية بين المستوطنين الأوروبيين والحركة الوطنية الجزائرية. رغم محاولات الحكومة الفرنسية إجراء إصلاحات لدمج الجزائريين في النظام الفرنسي، إلا أن المعارضة القوية من المستوطنين وبعض الأوساط السياسية الفرنسية أبرزت الصعوبات التي واجهت هذه الإصلاحات. وبالتالي، فإن هذا الدستور لم يُفضِ إلى تغييرات جوهرية في الواقع الاستعماري، بل أظهر بوضوح الانقسامات العميقة التي كانت تميز العلاقات بين مختلف مكونات المجتمع الجزائري، مما ساهم في تعميق الهوة بين الطموحات السياسية للجزائريين ورفض المستوطنين لأي تحولات قد تضر بمصالحهم.

- إن قانون 1947م، رغم كونه خطوة إصلاحية في الظاهر، أظهر محدودية الاستجابات الاستعمارية لاحتياجات الشعوب المحتلة، حيث اتضح أن أي حل وسط

دون إرادة حقيقية للتغيير الجذري كان مصيره الفشل في ظل غياب العدالة وتغليب مصالح القوى الاستعمارية على حساب حقوق الشعوب.

- مع استمرار التمييز والقمع من قبل الإدارة الفرنسية و بفشل المشاريع الإصلاحية، أصبح واضحًا أن الاستقلال لن يتحقق إلا عبر الكفاح المسلح. أدى هذا الإدراك إلى التفاف قطاعات واسعة من الشعب الجزائري حوله، مما مهد الطريق لاندلاع الثورة التحريرية كخيار لا رجعة فيه لتحقيق السيادة الوطنية.

الملاحق

الملحق رقم 01: سجل أو تقرير يخص جدول بالمهن المختلفة التي يمارسها الأجانب الذين وصلوا إلى وهران منذ الأول من أكتوبر 1835 والذين لا يزالون يعيشون في هذه المدينة في الأول من يوليو 1836م[1].

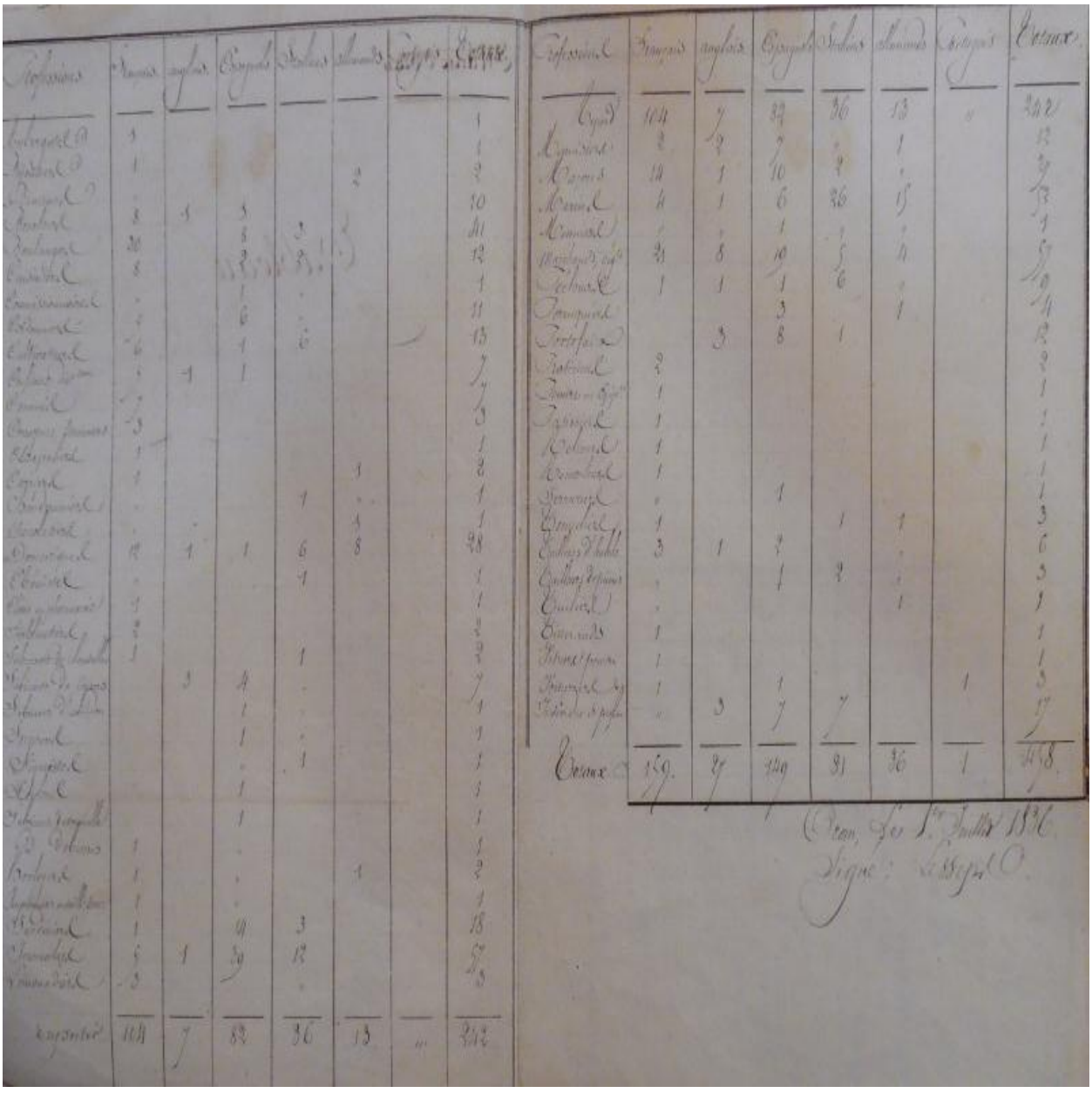

[1] C.A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853, Registre statistique de la répartition des nationalités européennes selon leur profession dans la province d'Oran en 1836.

الملحق 02: الجدول احصائي للأوروبيين الذين وصلوا إلى وهران منذ 1 أكتوبر 1835، والذين ما زالوا مستقرين فيها حتى 1 جويلية 1836م[1].

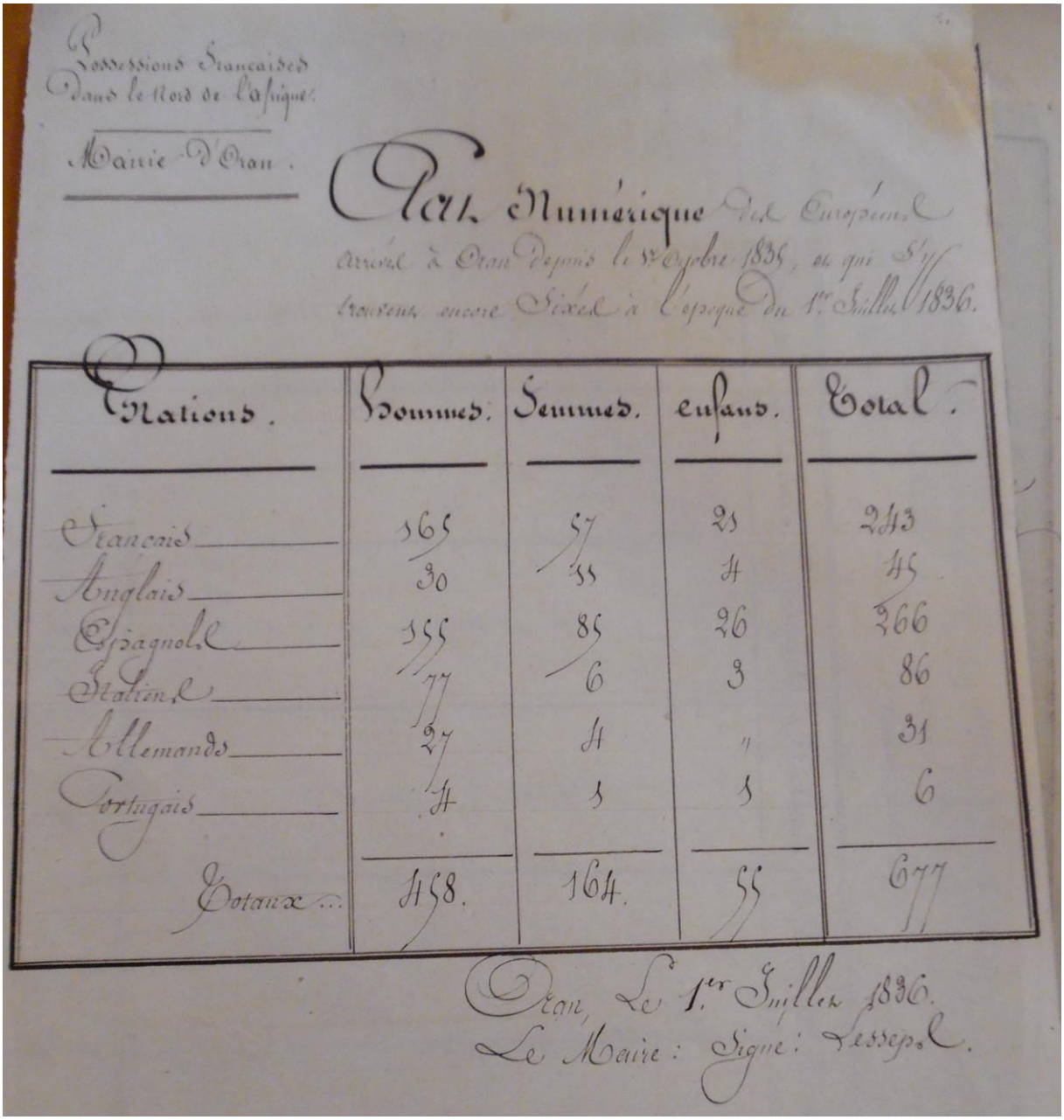

Possessions Françaises
Dans le Nord de l'Afrique.

Mairie d'Oran.

Etat Numérique des Européens arrivés à Oran depuis le 1er Octobre 1835, au qui s'y trouvent encore fixés à l'époque du 1er Juillet 1836.

Nations.	Hommes.	Femmes.	Enfans.	Total.
Français	165	57	21	243
Anglais	30	11	4	45
Espagnols	155	85	26	266
Italiens	77	6	3	86
Allemands	27	4	"	31
Portugais	4	1	1	6
Totaux...	458.	164.	55	677

Oran, Le 1er Juillet 1836.
Le Maire: Signé: Lesseps.

[1]C. A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853, Registre statistique datant du 1er juillet 1836, émis par la mairie d'Oran pendant la période de la colonisation française de l'Algérie.

الملحق رقم 03: جداول إحصائية تقارن عدد السكان الإسبان الذين وصلوا (Arrivés) وغادروا (Départs) تلمسان خلال عدة أشهر بين عامي 1847 و 1848م[1].

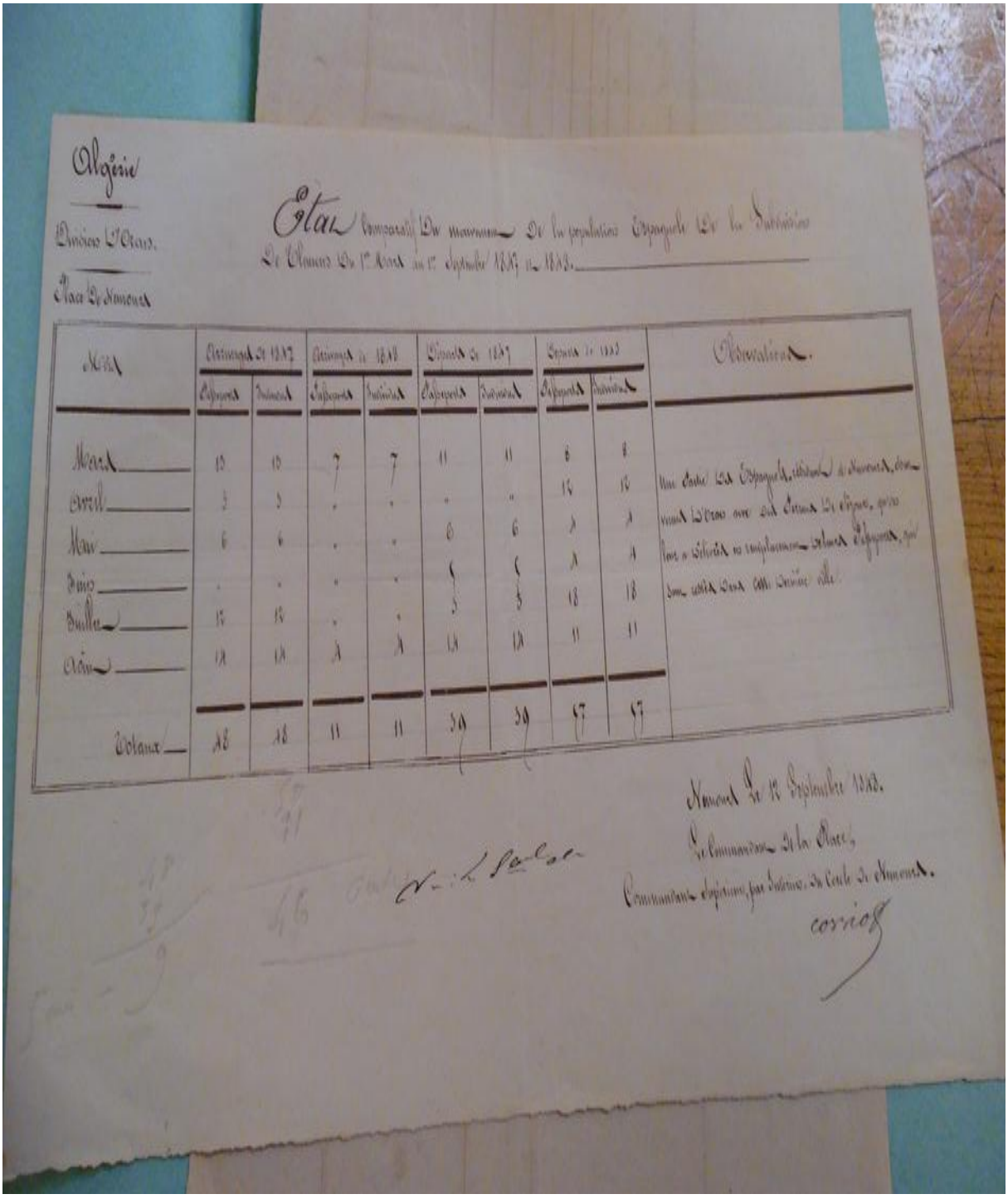
Algérie

Division d'Oran.

Place de Nemours

État comparatif du mouvement de la population Espagnole de la Subdivision de Nemours du 1er Août au 1er Septembre 1847 et 1848.

Mois	Effectif de 1847		Effectif de 1848		Départs de 1847		Entrées de 1848		Observations.
	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	Hommes	Femmes	
Mars	10	10	7	7	11	11	8	8	
Avril	3	3	"	"	"	"	14	14	
Mai	6	6	"	"	6	6	3	3	
Juin	"	"	"	"	1	1	1	1	
Juillet	15	15	"	"	3	3	13	13	
Août	13	13	4	4	13	13	11	11	
Totaux	47	47	11	11	34	34	47	47	

Nemours le 12 Septembre 1848.

Le Commandant de la Place,

Commandant Capitaine, par Intérim du Cercle de Nemours.

[1] A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853, Une étude des Espagnols résidant actuellement de la Colonie de Tlemcen du 1847 au 1848.

الملحق رقم 04: جدول إحصائي يقارن عدد السكان الإسبان الذين وصلوا وغادروا مقاطعة وهران خلال عدة أشهر بين عامي 1847 و 1848م[1].

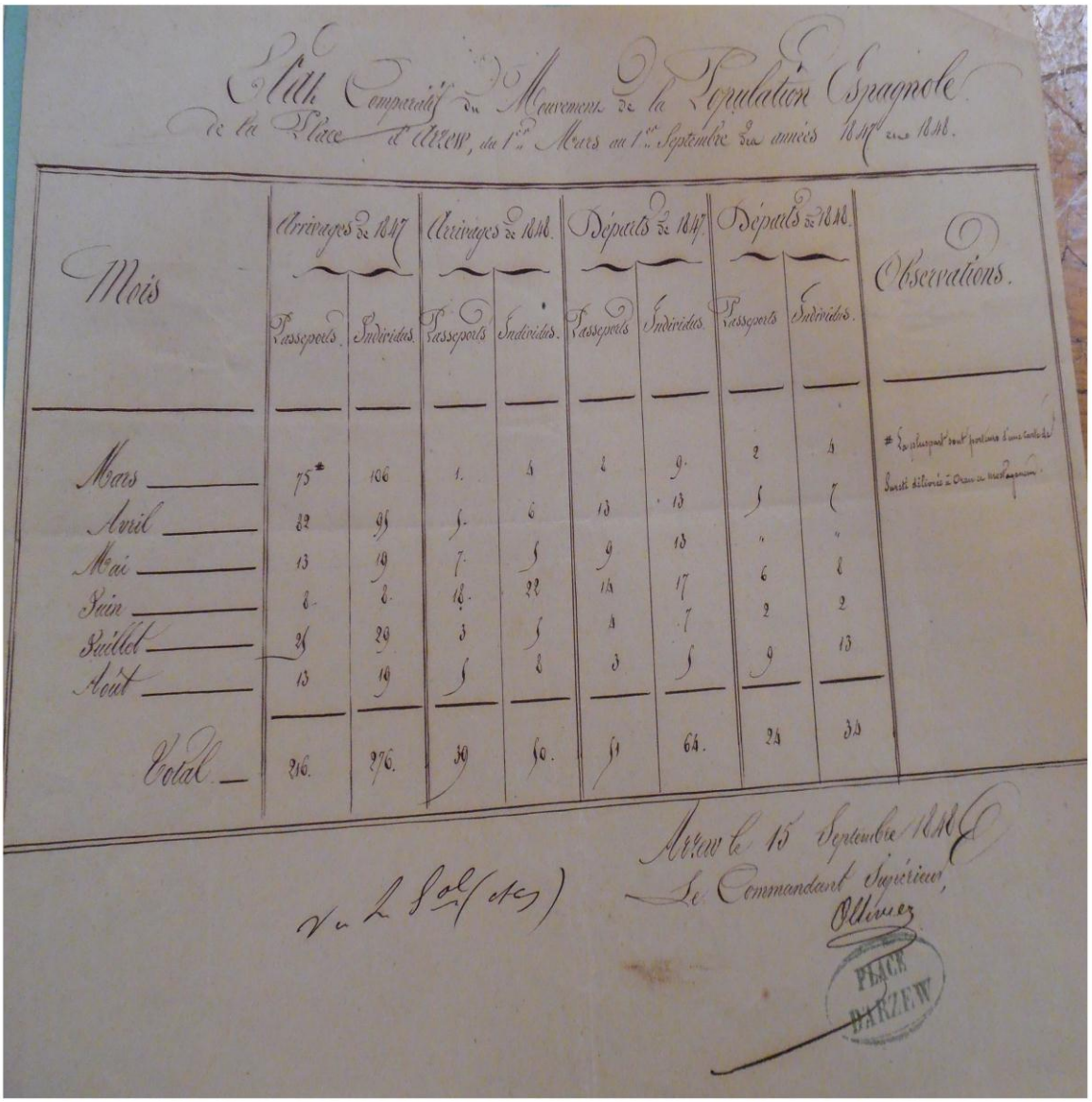

Etat Comparatif du Mouvement de la Population Espagnole de la Place d'Arzew, du 1er Mars au 1er Septembre des années 1847 et 1848.

Mois	Arrivages de 1847		Arrivages de 1848		Départs de 1847		Départs de 1848		Observations
	Passeports	Individus	Passeports	Individus	Passeports	Individus	Passeports	Individus	
Mars	75*	106	1	1	2	9	2	4	* La plupart sont partis à une seule fois pour la Société Bélloni à Oran ou Mers-el-Kebir.
Avril	22	95	5	6	13	13	5	7	
Mai	13	19	7	5	9	15	"	"	
Juin	8	8	18	22	15	17	6	8	
Juillet	26	29	3	5	1	7	2	2	
Août	13	19	5	8	3	5	9	13	
Total	216.	276.	39	50.	51	64.	24	34	

Vu Le Sol(ate)

Arzew le 15 Septembre 1848

Le Commandant Supérieur,

Ollivier

PLACE D'ARZEW

[1] C. A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853, Tableau statistique comparant le nombre d'Espagnols arrivés et partis de la province d'Oran pendant plusieurs mois entre 1847 et 1848

الملحق رقم 05: أمر صادر بتاريخ 12 جوان 1851م من وزير الحرب الفرنسي الى المسؤولين المحليين حول تصنيف الطوائف المسيحية للمستوطنين في وهران منذ13 ديسمبر 1848م[1].

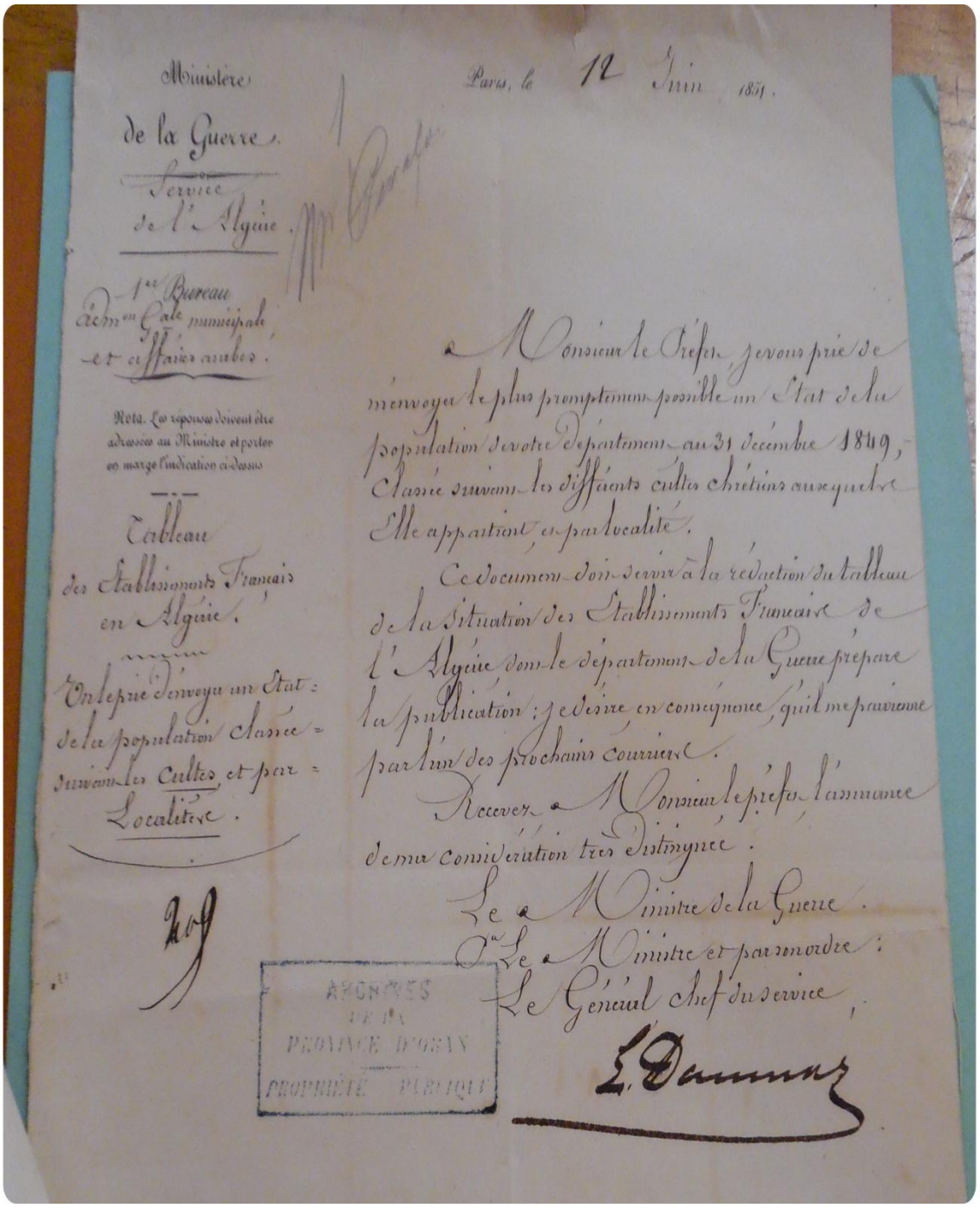

Ministère
de la Guerre.
Service
de l'Algérie.
1er Bureau
Adm.on Gale municipale
et affaires arabes.

Nota. Les réponses doivent être adressées au Ministre et porter en marge l'indication ci-dessus

Tableau
des Etablissements Français
en Algérie.

En reponse d'envoyer un Etat
de la population classée
suivant les Cultes et par
Localités.

Paris, le 12 Juin 1851.

A Monsieur le Préfet, je vous prie de
m'envoyer le plus promptement possible un Etat de la
population de votre Département au 31 décembre 1849,
classée suivant les différents cultes chrétiens auxquels
elle appartient, et par localité.

Ce document doit servir à la rédaction du tableau
de la situation des Etablissements Français de
l'Algérie dont le département de la Guerre prépare
la publication; je désire en conséquence qu'il me parvienne
par l'un des prochains courriers.

Recevez, Monsieur le Préfet, l'assurance
de ma considération très distinguée.

Le Ministre de la Guerre.
P.o Le Ministre et par ordre:
Le Général Chef du service,

L. Daumas

ARCHIVES
DE LA
PROVINCE D'ORAN
PROPRIÉTÉ PUBLIQUE

[1]C. A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853 , Arrêté ministériel français du 12 juin 1851 concernant la classification des confessions chrétiennes des colons à Oran.

ملحق رقم: 06 جدول إحصائي يضم تصنيف السكان الأوروبيين في مقاطعة وهران حسب الطوائف المسيحية (كاثوليك، بروتستانت، يهود) موزعين على عدة مناطق مثل وهران وضواحيها، مرسى الحجاج، أرزيو، مستغانم، وغيرها[1]

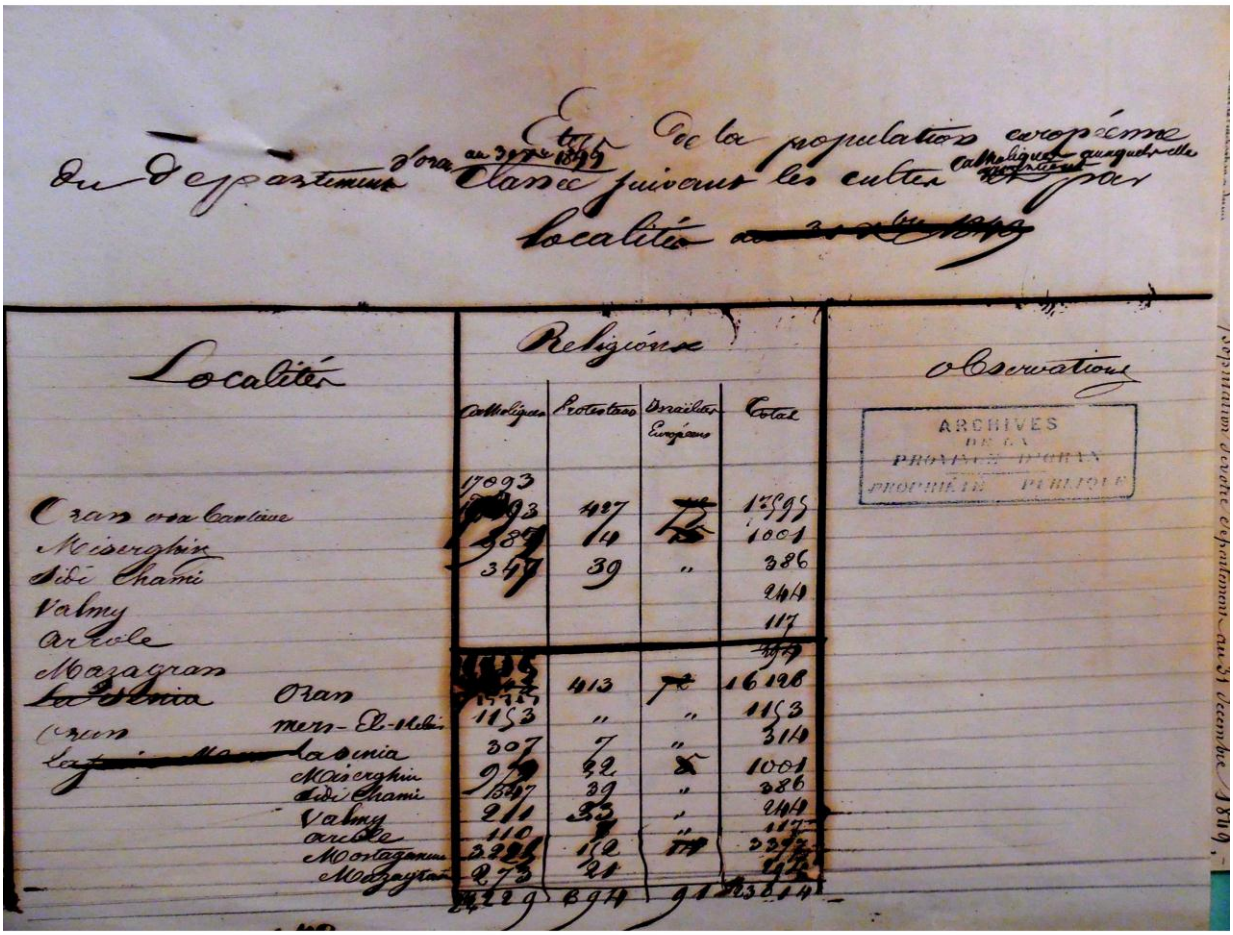

[1]C. A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853. Tableau statistique hypothétique : Répartition de la population européenne dans la province d'Oran selon les confessions chrétiennes (catholiques, protestants) et juive, répartis sur plusieurs régions comme Oran et ses environs

الملحق رقم 07: خطاب الوالي العام جونار بتاريخ السابع نوفمبر 1918م حول الاصلاحات السياسية في الجزائر[1]

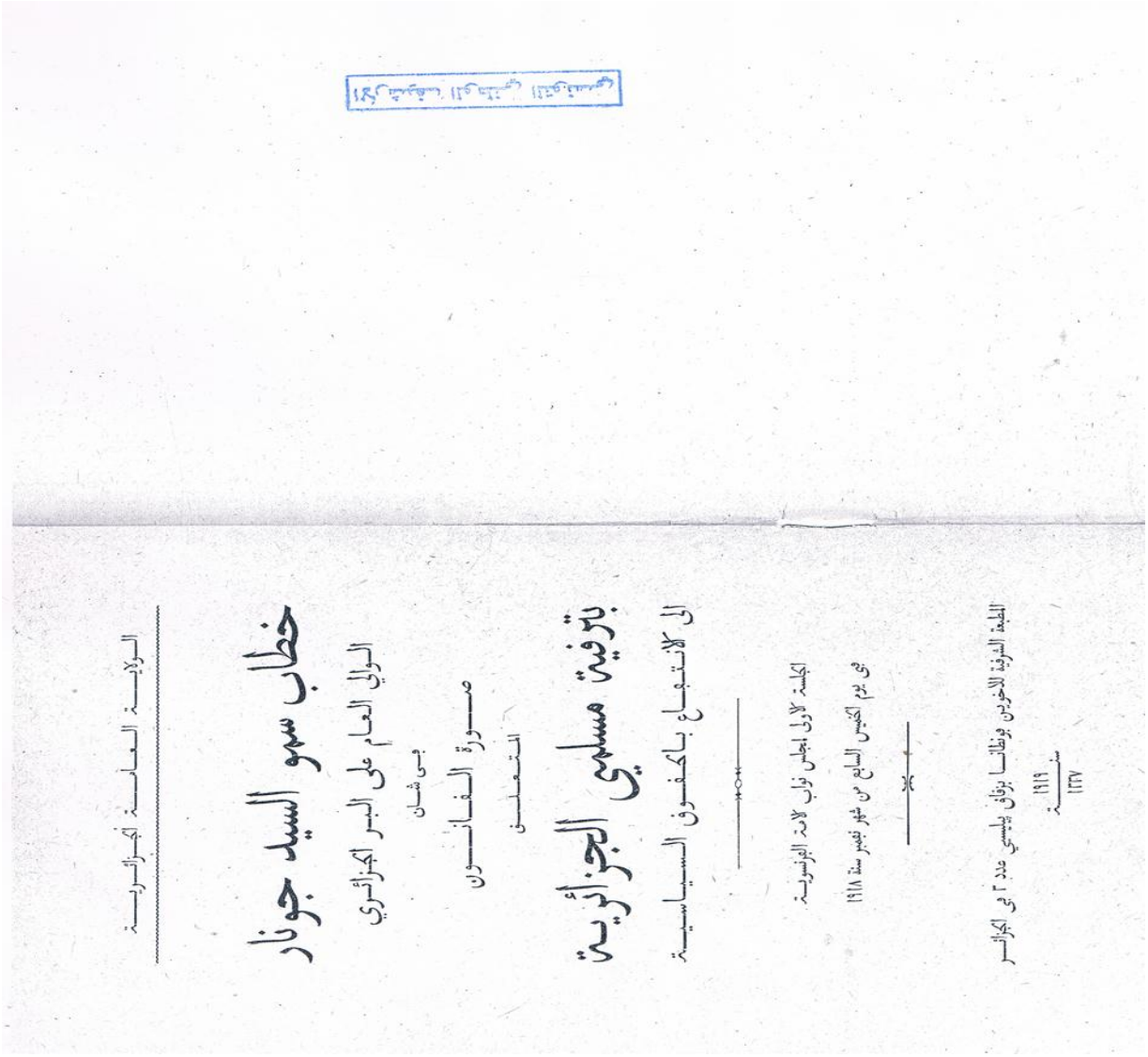

الولاية العامة الجزائرية

خطاب سعو السيد جونار

الوالي العام على البر الجزائري

فى شان

صورة الفانسون

المتعلق

بترفيت مسلمي الجزائرية

الى الانتماء باكفوف السياسية

الجلسة الاولى لمجلس نواب الامة الفرنسوية

فى يوم الخميس السابع من شهر نفمبر سنة ١٩١٨

المطبعة الشرقية للاخوين بوطالبا برقاق بليسي عدد ٢ في الجزائر

سنة ١٩١٩

١٣٣٧

[1] السلسة Aالملف رقم 19 تحت رقم 278 من الارشيف الوطني التونسي ،تحت عنوان خطاب الحاكم العام جونار حول الاصلاحات السياسية في الجزائر 1918م

خطاب سمو السيد جونار

الأرشيف الوطني التونسي

ايها السادة

يسرني اني كنت مدة اقامتي الطويلة في البر الجزائري مستعانا بنوابه في المجالس الانتخابية على تطلب وتطبيق الوسائل الصالحة لتحسين حالة الوطنيين الحسية والمعنوية ولا انسى اعانتهم لي من صميم القلب تفضلا واحسانا وقد جدد لي تذكارها اليوم اسعي وزاد فيه على اني لم اتفق مع جملة منهم في فصول بل في فصل واحد من صورة القانون المعروضة لانظاركم

ما ذلك يا ترى ـ ذلك على حسب ما افصح به صاحب البلاغة مقرر لجنة الامور الخارجية وهو السيد موتي ان نسلك في جانب وطنيينا الجزائريين سياسة ثقة اكثر من ذي قبل وهو ان نقربهم بالتدريج الى الامة الفرنسوية ونشركهم في مهامنا ومقاصدنا تشريكا متزايدا (تصفيقات)

الم تكن هذه الحرب الهائلة التي قلبت العالم البشري برهانا قاطعا ومعيارا ناطقا بصدقهم لنا وعظيم تعلقهم بنا . اما يستحقون تمام ثقتنا بهم اذ اظهروا لنا شواهد طاعتهم وتمسكهم بفرنسا وافكارها العظمى التي تشخصها في العالم (تصفيقات)

الحكومة واثقة بهم ولما اطلعت على آراء مجلس نواب الامة في نبذة صادق عليها يوم ٩ فيفري ١٩١٤ وعلى القرارات العجيبة التي قامت بها لجنة الامور الخارجية قررت برنامج تحسينات واصلاحات في غاية الحرية اقتبلها احسن اقتبال لا السكان المسلمون الجزائريون فقط بل يجوز لي ان اقول العالم الاسلامي كله (حسن جدا ـ حسن جدا)

هذا البرنامج الذي يشهد اتساعه بفضل ونبل السياسة الفرنسوية يجب اعتباره من ثلاثة وجوه وجه عسكري ووجه مغرمي ووجه تصرفي وسياسي

اما الوجه العسكري فيشتمل على مسألتين في غاية الاهمية بين مسائل اخرى جديدة ينبغي الانتباه اليها

احداهما ان الوطنيين من الان فصاعدا اذا كانت فيهم الاهلية اللازمة وتوفر فيهم من الشروط ما في اصحابهم الفرنسويين يجوز لهم الارتقاء في جميع مراتب الجيش (حسن جدا ـ حسن جدا) خلافا لما هم عليه الان حيث لا يتأتى لهم الارتفاع الى رتبة اعلى من رتبة يوتنان

وثانيتهما ان العسكريين الوطنيين يحق لهم ما يحق للعسكريين الفرنسويين من معاشات التقاعد ومكافآت العجز العسكري من دون فرق بين الجانبين (حسن جدا ـ حسن جدا)

واما الوجه المغرمي فيقتضي اصلاحا اوضح واعظم بالتسوية المغرمية بين الاوربويين والوطنيين اصبحت امرا مقضيا وذلك انه من يوم اول جانفي ١٩١٩ تكون المغارم العربية مبطلة وتصير المساواة تامة بين الغارمين على

الأرشيف الوطني التونسي

اختلاف جنسهم ودينهم وينتج من ذلك للوطنيين المسلمين اعباء مغرمي فدره كبير

هذا الاصلاح الذي لا يخفاكم مبلغه ستنحط به على الغارمين الفرنسويين علاوة من التكاليف المغرمية فانه اخل بنظام الميزانية الجزائرية والزمنا بتاسيس ميزانية المداخيل على قواعد جديدة

ومع ذلك فان مجلسي الجزائرية نعني مجلس النيابات المالية والمجلس الاعلى اجابا نداء مجلسي الامة والحكومة ووافقا بالاجماع على الامر المقتضي التسوية المغرمية بين جميع الغارمين في البر الجزائري فكتبا بذلك في تاريخ المستعمرة الجزائرية صفحة جديدة تعود عليهما بالشرف الجزيل وليس ذلك شيئا قليل الاهمية وقد اشار الى ذلك السيد طومسون لما تكلم قبلي واكفي معه لان الشيء المومى اليه عمل رنان دال على ان اعضاء المجالس الانتخابية في الجزائرية لا ينغرضون في البحث عن مسائل الوطنيين والمناظرة فيها ولا تاخذهم فيها لومة لائم ولا سوء نية بل يجتهدون على قدر امتيازاتهم في جعل مقاصدهم وانظارهم موافقة للقواعد التي تتمشى بها السياسة الفرنسوية ويرون ان ذلك لازم لهم لزوما كليا

سادتي يوجد بين الاصلاحات التصرفية والسياسية اصلاح لعله هو قطب رحاها وقد قبل منكم اخيرا بالاجماع عند التصويت عليه وذلك انكم صادقتم على قانون تجديد اقامة الجماعات الدوارية في اوطان البلدان التامة وان الجماعة نعني نائبة الدوار هي من جلة الهيئات القديمة الاجتماعية عند الوطنيين احسن ما يشخص في انظارهم حريتهم القديمة في الاجيال الغابرة

الجماعة تحمي وتحفظ ما للدواوير من الاملاك المشتركة والمسارح والاراضي الفسيحة اللازمة ضروريا لتربية ورعي المواشي فان الجماعة ترجع الان الى ما كانت عليه قديما من السيادة الكلية فيما يخص خدمة الطرق ومداخيل الاملاك المشتركة لتصرفها في مباشرة الاعمال العمومية الصالحة التي فيها فائدة لسكان الدوار

لهذا الاصلاح اهمية كبرى ووافقتم عليه كما وافق عليه مجلس السيناة وقد برز الان من القوة الى الفعل (حسن جدا ـ حسن جدا)

اما الاصلاحات التصرفية والسياسية الاخرى فانها موضوع صورة القانون التي يتباوض فيها اليوم مجلسكم وموضوع صور جملة اوامر دولية قد اطلعتكم عليها لجنتكم المكلفة بالامور الخارجية وجميع هذه الاصلاحات تدور على تحسين القوانين المتعلقة بالوطنيين وعلى تخويل حقوق سياسية لهم

الاصلاحات المشار اليها تتضمن اولا المسالة التي سميت الجنسية الفرنسوية التامة المشروط فيها الغاء الحالة الشخصية (سطاطو بيرسونال) وبها يمنح صاحبها جميع الحقوق المتمتع بها الفرنسوي وثانيا المسالة التي سميت الجنسية الخاصة وبها يمكن للمسلمين الجزائريين البقاء في حالتهم الشخصية (سطاطو بيرسونال) مع التكفل لهم بحقوق سياسية معينة تعيينا جليا والتسهيل لهم على نيل جميع الوظائف العمومية كلها او جلها

كانت الجنسية التامة في السابق مجرد نعمة وستصير حقا من الحقوق لطبقات كثيرة من المسلمين الجزائريين

الأرشيف الوطني التونسي

وليس المراد الزام جميعهم بالدخول في الجنسية الفرنسوية دفعة واحدة واصدار الاوامر الدولية بذلك بل المراد هو ان الوطنيين الذين يريدون التجنس بالجنسية الفرنسوية يطلبونها معتمدين في طلبهم على الحق المخول لهم (حسن جدا ـ حسن جدا)

اما الجنسية الخاصة وهي احدى الاصلاحات الاكثر غرابة المحتوية عليها صورة القانون المعروضة على انظاركم فانها بمثابة مرحلة بين حالة الفرنسوي وحالة الوطني نعني حالة متوسطة بينهما وان الوطنيين الذين يجوز لهم طلب الجنسية الخاصة وهم كثيرون يكونون محررين من القانون الخاص بهم المسمى « لانديجينا » ومن احكام المحاكم الخصوصية الزاجرة المسماة « طريبونال ريبريسيف » ويجوز لهم الاشتراك في الامور العمومية الجزائرية ويكونون ناخبين في الانتخاب الوطني لا في غيره اذ لم يقصد اصلا الالتباس بين الدائرة الانتخابية الوطنية والدائرة الانتخابية الفرنسوية فانهم يكونون ناخبين ومنخوبين في المجالس البلدية ومجالس العمالات وفي النيابات المالية نعني في جميع المجالس الانتخابية الجزائرية

لقد تأملت الاحكام المعروضة عليكم للوقوف على ما لعله فيها من بواعث الحيرة ولكن لم اجد منها شيئا فان وطنيينا الجزائريين مستأنسون بادارتنا التصرفية وفي كل يوم نجدهم لنا اكثر من ذي قبل معاونين وشركاء ذوي فائدة في توسيع نطاق مشروعاتنا ونجاحها لا يفرقون بين مصالحنا ومصالحهم وآمالنا وآمالهم

وها نحن نرى من المناسب ان نشركهم اكثر وامتن من السابق في حياتنا

التصرفية السياسية وفي ادارة الشئون العمومية الجزائرية ومراقبتها اليس هذا ياترى بالامر المعقول العدلي ؟ فبحسب نظري افول ان ذلك مسلك سياسي حسن لتنمية النفوذ الفرنسوي في شمالي افريقية وما وراءه (تصفيقات)

هذه هي السياسة الصالحة ذات البصارة ولسنا نحن المخترعين لها لان بجنتكم في الامور الخارجية قد نبهت اليها متفقة في ذلك مع بجنة مجلس الشيوخ (السيناة) في الامور الخارجية كذلك وللجنتكم المذكورة كما لغيرها من بجنات مجلس النواب (ديبوتي) اعمال نافعة مدة الحرب ويالهفي على ان الناس لا يتنبهون دائما حق التنبه الى اهمية مبلغ مجهود اعضاء تلك اللجنات في صالح الامة فان مجلس النواب مع المهام الكثيرة الهائلة والعهدات المتعددة الثقيلة المنحطة على كاهله قد اتى في بجناته بخدمات عظيمة للغاية

وان بجنة الامور الخارجية لم تترك اي مسألة من المسائل السياسية المتعلقة بالمستعمرات او بالدول فيما بينها فهي التي عملت بالمباحث الجليلة التي تولاها مقررها السيد موتي ووضعت على بساط النظر صور القوانين المنوطة بترقية الوطنيين الجزائريين الى الحقوق السياسية

وانا كنت على غير وفاق مع السيد موتي في البعض من الاصلاحات ولكن لما قبضت من جديد دفة ادارة الامور الجزائرية امكنني ان احذو في احكام صورة القانون التي طلبتها مني الحكومة حذو معظم الاحكام التي صادفت عليها بجنتكم ولما اظهره السيد موتي المقرر من التساهل ارتفع الخلاف وتيسر لنا انشاء النص القانوني الجامع بيننا وبين اللجنة الذي تطلب الحكومة منكم التصويت عليه

في صورة القانون التي جعلتهـا اللجنة فصل يسمح للاعضاء المسلميـن بالمجالس البلدية في البلدان التامة بالاشتراك في انتخاب مشائخ البلدان (الاميار) ومعاونيهم (الادجوانات) ولم تر الحكومة من حاجة الى رفض هذا الفصل

وحيث انه من المسلم ان مراعاة العدل والانصاف ودواعي السياسة البصيرة ومقتضيات الظروف تامر باعداد الاهالي الوطنيين وتعويدهم اكثر من ذي قبل بالحياة العمومية والتكفل لهم بحظ في حق مراقبة ادارة الشئون المحلية يكون من الواجب عن امانة وصدق ان تجعل لهم في المجالس الانتخابية المحلية نيابة مهمة كافية

ولهذا السبب كان سلفي في الولاية العامة الجزائرية جناب السيد لوتـو طلب اصدار ونشر الامر الدولي الصادر يوم ١٤ جنفي ١٩١٤ الذي ازداد بـه عدد الاعضاء الوطنيين في المجالس البلدية ولهذا ايضا ارى انـا ان الوقت قد حان للانعام على الاعضاء الوطنيين المذكورين بحق الاشتراك في انتخاب « الاميار » ومعاونيهم (الادجوانات)

ولقد نبهكم السيد طومسون الى ان هذا الحق عمل بـه الاعضـاء الوطنيون في السابق من سنة ١٨٧٦ الى سنة ١٨٨٤ واعترف بانه لـم ينتج من ذلك شيء من المحذورات التي لها بال

وفي الحقيقة لم يكن سنة ١٨٨٤ سبب يبعث على ان ينتزع من الاعضـاء الوطنيين في المجالس البلدية حق الاشتراك في انتخاب «الاميار» ومعاونيهم (الادجوانات) لان القانون البلدي الجديد الذي صدر اذ ذاك مع انه ابقى « المير » موصوفا بكونه النائب عن الحكم المركزي جاهر وصرح بانه قبل كل شيء

الأرشيف الوطني التونسي

هو الوكيل في المصالح البلدية وان « المير » يجب عليه ان يكون من اعضاء المجلس البلدي وزملاؤه فيه هم الذين ينتخبونه و « المير » في البلدان التامة بالجزائرية هو الوكيل الاعلى في المصالح البلديـة وينوب عن مصالح السكان الوطنيين كما ينوب عن مصالح السكان الاوربيين

فمن منذ سنة ١٨٨٤ لم يكن للاعضاء الوطنيين في المجالس البلدية الذين ينتخبهم بنوجنسهم اي حظ في انتخاب « المير » نعني الرجل الذي من وظيفته النيابـة عن المسلمين المنتخبين لاولئك النواب وحفظ مصالحهـم والدفاع عنها ويا ترى هل هذا ايها السادة من العدل وهل ذلك مما تقتضيه السياسة الحسنة ؟

من الجائـز ان يعترض على وجود منتخبين مسلمين في مجلسي النواب (ديبوتي) والشيوخ (السينـاة) يجوز لهـم ان وجدوا فيهما التداخـل في التصويت وفي تبديل قوانين لا يرضون هم انفسهم بالرضوخ لها لا سيمـا جميع القوانين المتعلقة بالنكاح والوصية والمواريث مما يوجب عليهم دينهم عدم التمسك فيها باحكام الشرائع الفرنسوية

اما المجالس البلدية فلا يكون فيهـا اصلا التصويت على تبديـل القوانين الاصلية المؤسس عليها مجموع شرائعنا ولا تجري المفاوضة بهذه المجالس إلّا في المعروضات المنوطة بماليات البلدة والاعمال الصالحة للعامة التي يطلبهـا مجتمع سكان البلدة وعليه فكيف لا يكون للمنتخبين الوطنيين المسلميـن مدخل في تسمية شيخ البلدة (المير) نعني النائب الشرعي الذي يتولى اقامة ميزانية البلدة ويطلب تنجيز الاعمال البلدية ؟

لا يخفاكم ان عدد السكان المسلمين في كثير من البلدان التامة يفوق عدد سكانها من الاوربويين وفانا عظيما وان هؤلاء الوطنيين المسلميـــن يدفعون للميزانية البلدية غالب مداخيلها

فان عـدد السكان الاوربويين في البلدان التامـــة بحسب الاحصاءات يبلغ ستمائـة وثمان وستين الف نفس وعدد سكانها من المسلمين اكثر من مليون نفس وفي كثير من البلدان التامة يكون سكانها المسلمون ثلاثة اضعاف وخمسة اضعاف وعشرة اضعاف عدد السكان الاوربويين ولتنبهوا الى ان الاوربويين فيهم كثير من الاجانب اسبانيوليين وايطاليين ومالطيين

اما الوطنيون المسلمون انفسهم فليسوا باجانب لان قانون مجلس الشيوخ (السينـــاة) الصادر سنة ١٨٦٥ اعتبرهم فرنسويين واذا قيل ان ذلك القانون الدولي وقع قبل اوانه فلتسمحـــوا لي بان اجيب بان ذلك القانون قـــد قرر وحُتم بعد بما اهرقـه رعايانا المسلمون من دمائهم في سبيل فرنســـا اثناء الحروب في القرم (كريمي) وبساتط ايطاليا وميادين القتال في سنة ١٨٧٠ وفي تونس وفي طونكان وفي مدغسكر وظرف هذه الحرب الحالية الهائلة (تصفيقات)

اخطأ المعارضون لنا بكونهم يقيسون البلدة التامة الجزائرية بمثلها في فرنسا وحقا ان البلدة التامة الجزائرية قانون ادارتها هو قانون ادارة مثلها في فرنسا ولكن اذا قوبلت العناصر المتكونة منها كل منهما تظهر بينهما فروق لها بال

ان الوطن المدني (سيفيل) في البر الجزائري كلما اتسعت دائرته احدثت فيه بلدان تامة لا يمدنها الاعتماد على مداخيلها من سكانهـــا الاوربويين

خصوصا لكونهم لا يودون خزانتها إلّا مغارم خفيفة ولذلك طلب مشائخ تلك البلدان (الاميار) ان تضم اليها دواوير مجاورة لها مجاورة متفاوتة الفرب وهي الدواويـــر ذات السكان الكثيرين من المسلمين لتقبض منهم البلدان الجديدة مغارم كافية لميزانيتها وقد كنت بينت هذه الحالة لمجلس النواب سنة ١٨٩٨ وشرحت له حيثياتها طالبا زيادة الحذر من اصدار الاوامر الدولية التي تقتضي اضافة الدواوير الى البلدان التامة لاجل انه في احيان كثيرة كان الوطنيون المسلمون في الاوطان الملحقة بالبلدان التامة مهملين لم يبق لهم تصرف ولا مراقبة (حسن جدا ـ حسن جدا)

ومعلوم ان هناك « اميارا » او « ادجوانات » يهتمون بمصالح سكان بلدانهم على اختلافهم اهتماما واحدا لان هناك ايضا « اميـــار » و « ادجوانـــات » اخرون يحتمل منهم التغافل المجرط عن مصالح السكان المسلميـــن الذين لم يكن لمنخوبيهم مدخل بالكلية في اختيار اولئك « الاميار » و « الادجوانات » ولا غرو في ذلك لان «الاميـــار» رجال من جملة البشر وحينئذ يميلون بالطبع الى مداراة منتخبيهم من الاوربويين الذين تتوقف عليهم وظيفتهـــم وهم اقرب اليهم من غيرهم

ولكن المعارضون لنا في مسالة تداخل الاعضاء المسلمين بالمجالس البلدية في انتخاب « الاميـــار » و « الادجوانـــات » احتجوا بحجة قوية باللفظ لا بالمعنى فقالوا لنا ان سمحتم لاولئك الاعضاء المسلمين بالتداخل المذكور يعد ذلك تنقيصا من الحقوق العليا حقوق حاكمية الامة الفرنسويـــة اما انا فاقول انني لا ادرك معنى تلك الحجة فضلا عن كوني لا اسلمها والذي

ملاحق

ابهمه بسهولة هو قول المعاتبين لنا الزاعمين ان تداخل الاعضاء المسلمين في انتخاب « المير » يتيسر به اختيار « المير » من الافلية الفرنسوية ان اتحدت بهم تلك الافلية ومن الجائز ان ذلك يقع في احيان إلّا ان وقوعه يكون نادرا اكثر مما تظنون وها اني اسألكم ان تاتوني بمنوال انتخابي يكون كاملا ؟ (حسن جدا ـ حسن جدا)

وهل تحسبون ان الانتخاب العام خال من كل عيب ونقص ؟ فان الكمال لاوجود له في هذه الدنيا وعلينا الان ان نختار بين منوالين ولنفصل منهما الذي هو افرب الى العدل والذي يوافق اكثر من غيره مشرب الاحسان والحرية وهو مشرب بلادنا فرنسا (تصفيقات)

وفضلا عن ذلك فان حجة المعارضين المومى اليها اعلاه ليس لها عند ارباب التدقيق والتحقيق من القدر والمعنى ما نسبه اليها المتمسكون بها ولو سلم ان الاعضاء المسلمين في المجالس البلدية يتجاسرون على مقصد سيىء هو الزيادة في الخلاف بين الاحزاب السياسية وتكدير الراحة في البلدان فلا يكفي في جانبهم ان يمنعوا من حق التداخل في انتخاب « الاميار » فقط بل يجب ابعادهم بالكلية فبالة عن المجالس البلدية (حسن جدا ـ حسن جدا)

لا تنسوا ايها السادة ان الاعضاء المسلمين داخلون الان في المجالس البلدية فهم موجودون فيها وقائمون في جلساتها للمعاوضة مثل الاعضاء الفرنسويين في جميع الامور البلدية عدا اشتراكهم في انتخاب « الاميار » وما ذا يقع منهم ؟ اذكروا لي البلدان التي ظهرت منهم فيها معارضة بالعناد

مع ان ذلك من ممكناتهم في جل جلسات المجالس البلدية ان لم نقل في كلها لو كانوا ذوي مقاصد سيئة فان كان التصويت لاقامة الميزانية او للمصادقة على محاسبات « الميـــر » او على الاوامر المتعلقة بالاشغال العمومية والمسائل الصحية ومساعدات الفقراء يتأتى للاعضـــاء المسلمين باتحادهم مع الافلية الفرنسوية تعطيل اعمال « المير » وتصعيبها عليه دائما وتشديد الحالة عليه مع ان « المير » و « الادجوانات » مختارون من الاغلبية الفرنسوية ولكن فلما يشاهد ذلك من الاعضاء المسلمين بل يمكننا ان نقول بان ذلك لم يقع منهم اصلا لانهم بصفاء نياتهم وحسن ادراكهم يعلمون ان مصلحتهم ومصلحة بني جنسهم تحملانهم على ان يجتنبوا بقدر الامكان الدخول في المجادلات السياسية المحلية فقد فهموا ذلك اليوم وسيفهمونه في الغد ايضا (حسن جدا ـ حسن جدا)

سادتي لا احد معجب اكثر مني بالمجهود الاعظم الذي بذله المستعمرون الفرنسويون ولا يدخل في البال انني احضر لديكم للدفاع عن مطلب اراه غير مناسب او ذا خطر لانني من جهة احب الجزائرية محبة اكيدة واعرفهـا منذ مدة طويلة ومن جهة اخرى فان لي استقلالا فكريا عاليا وان بلغ احترامي لتعاليم الدولة ما بلغ (حسن جدا ـ حسن جدا)

وانني لم اسلك قط في جانب المسلمين مسلكا سياسيا مبنيـــا على سوء الظن بهم وكثيرا ما امكنني ان اشكر نفسي على ذلك (تصفيقات)

وبالنتائج الحاصلة تحقق في ذهني ان السياسة الحسنى هي التي تشتمل على مجموع الحزم والاحسان والحق المزيد (تصفيقات)

وانني اجاهر بذلك مرة اخرى على هذا المنبر ملتمسا بتحية اخوية وامتنان

الأرشيف الوطني التونسي

للمستعمرين الفرنسويين البواسل الذين شاطروكم فى جميع تحيراتكم وانراحكم كما صرح به السيد طومسون ببلاغة فائقة وملتفنا ايضا بتحية الاخوية والامتنان بصفة كوني فى هذا المجلس النائب بالطبع عن الاهالي المسلمين الى عساكر التيرايور والصبائحية الجزائريين الذين بشجاعتهم التي لا تطاق وطاعتهم التي لا تنحل عراها اعانوا وساعدوا على الانتصار نعني على سلامة فرنسا والانسانية وفوز الحق والعدل (تصفيقات)

ومن متمنياتي ان تكون للتنويه بذلك الانتصار اشارة لطيفة حاوية للمحبة القلبية والثقة نحو الذين استحقوا من فرنسا اثناء الحرب رحمتها ورأفتها وممنونيتها (تصفيقات حارة)

ولتتذكروا هذا السؤال : « ما ذا تصير به الامة امة ؟ » وهو سؤال اجاب عنه رونان العالم الوحيد والفيلسوف الشهير « بان المبدأ الاصلي فى الامة هو رغبة افرادها فى الاجتماع » (حسن جدا ـ حسن جدا)

وان تعاليمي لمعاوني فى ادارة الامور الجزائرية قريبة للغاية وتنحصر فى هذه الكلمات « اعملوا بحيث ان الداخلين اخيرا فى الامة الفرنسوية يحسون كل يوم اكثر من ذي قبل برغبتهم فى المعيشة بجانبنا » (تصفيقات)

وقد اصبح الوطن الجزائري مفتوحا فى ايدينا على وجه نهائي فلنواظب الان كل يوم اكثر من السابق على تقريب قلوب سكانه الينا (تصفيقات جديدة)

واللازم هو ان المسلمين يعتبروننا كل وقت اكثر من ذي قبل معاونين وشركاء لهم لا جندرمية وتجارا وان تظهر هنا وهناك فى هذه البلاد الجزائرية المتسعة الاطراف علائم الخيانة الفرنسوية وشواهدها (تصفيقات حارة)

﴿ التصويت على صورة القانون ﴾

وافق مجلس نواب الامة الفرنسوية (ديبوتي) بالتمام على صورة القانون المعروضة عليه وها هو نصها :

الباب الاول

مساعدة الوطنيين الجزائريين المسلمين على نيل الجنسية الفرنسوية التامة

الفصل الاول * الوطنيون الجزائريون المسلمون يسوغ لهم التجنس بالجنسية الفرنسوية التامة عملا باحكام قانون مجلس الشيوخ (السيناتة) الصادر يوم ١٤ جوليت سنة ١٨٦٥ وبمقتضى القانون الحالي

الفصل الثاني * كل وطني جزائري مسلم ينال بطلبه الجنسية الفرنسوية التامة اذا توفرت فيه الشروط الاتي بيانها :

اولا ـ ان يكون مستكملا من العمر ٢٥ سنة

ثانيا ـ ان يكون متزوجا بامرأة واحدة او عازبا

ثالثا ـ ان لا يكون محكوما عليه لارتكابه جناية او جرحة بحكم تسقط من اجله الحقوق السياسية وان لا يكون معاقبا فى السابق بعقوبة تأديبية على افعال ارتكبها ضد الحاكمية الفرنسوية او على اقوال سياسية او دينية مضرة او على دسائس من شانها الاخلال بالامن العام

رابعا ـ ان تكون مدة سكناه سنتين على التوالي فى بلدة واحدة من فرنسا او بر الجزائر او فى دائرة تصرفية مطابقة للبلدة فى مستعمرة فرنسوية او وطن داخل تحت حماية فرنسا وان يكون فيه زيادة على ما تقدم احد الشروط الخصوصية الاتي ذكرها :

١ ــ ان تكون له خدمة سابقة في الجيوش البرية او البحرية وسار فيها سيرة محمودة بشهادة تعطى له في ذلك من لدن الحكم العسكري

٢ ــ او ان تكون له معرفة باللغة الفرنسوية قراءة وكتابة

٣ ــ او ان يكون مالكا او مكتريا لعقار في البادية او في المدينة او يكون مفيدا منذ سنة بالاقل إما في جريدة « الباطينطا » وإما في جريدة المغارم التي تكون عوضها وذلك في بلدة واحدة لقيامه فيها بحرفة استفرار

٤ ــ او ان يكون صاحب وظيفة عمومية او معاش ناله بتفاعده عن خدمة دولية

٥ ــ او انتُخب فيما مضى عضوا عموميا في احد المجالس الانتخابية

٦ ــ او ان يكون صاحب وسام فرنسوي او امتياز تشريفي انعمت به عليه الحكومة الفرنسوية

٧ ــ او ان يكون ابوه تجنس بالجنسية الفرنسوية وقت ان كان عمره هو نعني الابن الطالب للجنسية بلغ احدى وعشرين سنة

وللمرأة الوطنية المسلمة زوجة الوطني المسلم الذي تجنس بالجنسية الفرنسوية بعد تزوجه بها ان تطلب اتباع زوجها في حالته الجديدة نعني الجنسية الفرنسوية

الفصل الثالث * الوطني الجزائري المسلم الذي يريد التجنس بالجنسية الفرنسوية التامة طبق هذا القانون يجب عليه ان يوجه الى قاضي الصلح (الجوج دبي) او الى الحاكم القائم مقامه طلبا في نسختين ويضيف اليه الاوراق الاتي بيانها :

اولا ــ عقد ازدياده ان كان وإلّا فرسم لفيف بشهادة اربعة من الناس يحررة قاضي الصلح (الجوج دبي) او قاضي المحكمة الاسلامية في بلدة سكنى صاحب الطلب

الأرشيف الوطني التونسي

ثانيا ــ الاوراق الدالة على ان الشروط المذكورة في الفصل الثاني اعلاه متوفرة فيه

ثالثا ــ ملخص سيرته الشرعية (كازيي جوديسيير)

رابعا ــ عقود ازدياد اولاده القاصرين او رسوم لفيف تقوم مقامها

وكاتب محكمة قاضي الصلح (القريبي) يسلم له نعني للطالب توصيل طلبه ويرسل نسخة منه بلا تاخر الى الوالي العام على البر الجزائري

الفصل الرابع * في ظرف الشهر التابع لتسجيل الطلب لدى كاتب محكمة الصلح (القريبي) يستدعي قاضي الصلح (الجوج دبي) طالب التجنس ويراجع امره ليعرف اهو متصف بالشروط اللازمة ام لا ثم يخبره بحاصل نظره كما يخبر به شيخ بلدته (المير) الساكن فيها او متصرفها (المينيسطراطور) ووكيل الدولة والوالي العام وهؤلاء يخبرون قاضي الصلح (الجوج دبي) في اجل خمسة عشر يوما بوصول ذلك الحاصل اليهم وبالملاحظات التي يرونها صالحة ثم ترسل المضبطة (الدوسيي) بتمامها من دون تاخير الى كاتب المحكمة الاهلية (فريبي دو طريبونال سيفيل) في الدائرة ويُخبر بها وكيل الدولة والوالي العام

الفصل الخامس * ان كان محل سكنى طالب التجنس في فرنسا او في مستعمرة من المستعمرات الفرنسوية او في وطن داخل تحت حماية فرنسا يجب عليه ان يوجه طلبه الى قاضي محكمة الصلح (الجوج دبي) التابعة لها بلدته الاصلية او الى الحاكم القائم مقامه فيها ولقاضي الصلح المذكور او عوضه ان يتولى في هذا الشأن مخابرة اي قاض للصلح مثله او الحاكم الفرنسوي الذي يقوم مقامه كي تجري على يده ضوابط النظر في طلب التجنس

الفصل السادس * ان مضى شهران من يوم تسجيل الطلب في مكتب

المحكمة الاهلية (فريف دو طريبونال سيفيل) ولم يقع اي اعتراض عليه من طرف الوالي العام او وكيل الدولة عملا بالفصل ٧ او الفصل ٨ من هذا القانون فمحكمة المطلب الاول في انعقادها الاول العلني تصرح بان الطالب للتجنس قد توفرت فيه الشروط المقررة في القانون وبانه صار مقبولا في الجنسية الفرنسوية ويذكر هذا التصريح في هامش عقد ازديادة وفي هامش عقد زواجه وان كان الطالب غير مقيد في دفتر المواليد فيذكر التصريح المشار اليه في حاشية رسم اللفيف المحرر طبق الفصل ٣ اعلاه وهذا الرسم الذي يقوم مقام عقد الازدياد او عقد الزواج يوضع في مكتب (فريف) محكمة المطلب الاول وفي مكتب مشيخة البلدة (دار المير)

الفصل السابع * ان وقع اعتراض على طلب التجنس من طرف الوالي العام او وكيل الدولة وجرى الاخبار به في الآجال المعينة بمجرد بطاقة مرسلة الى كاتب المحكمة الاهلية (فريفيي دو طريبونال سيفيل) فهذه المحكمة تنظر في صحة الاعتراض بكونه مبنيا على عدم شرط من الشروط المنصوص عليها في الفصل ٣ اعلاه او على تعمير ذمة الطالب بحكم لارتكابه فعلا من الافعال المذكورة في ذلك الفصل نفسه ثم ان المحكمة تنعقد في اجل شهر انعقادا علنيا لقبول ذلك الاعتراض او رفضه وعند رفضه تصرح بان الطالب مقبول في الجنسية الفرنسوية

الفصل الثامن * في نفس اجل الشهرين المقرر بالفصل ٦ يجوز للوالي العام ان يصدر امرا بعد المحاورة فيه بمجلس الولاية وموافقة وزير الداخلية عليه يعترض به على تصريح المحكمة المنصوص عليه في هذا الفصل نفسه بدعوى ان الطالب للجنسية الفرنسوية غير اهل لها واذ ذاك يصير الطلب-الملغى بتلك الحيثيات لا يمكن تجديده إلا بعد مضي خمس سنوات

الفصل التاسع * الاستيناف الى المحكمة العليا لنقض الاحكام (كوردو

كاساسيون) في الحكم الصادر من محكمة المطلب الاول بابه مفتوح سواء لوكيل الدولة او لطالب التجنس وبه يتوقف الطلب وتقديم الاستيناف الى المحكمة العليا المذكورة وحكمها فيه يقعان بالوجوه والاحوال المنصوص عليها في الامر الدولي الصادر يوم ٢ فيفري سنة ١٨٥٣ وفي القانون الصادر يوم ٦ فيفري سنة ١٩١٤ والاعلامات بالاستيناف توجه الى وكيل الدولة او تصدر منه

الفصل العاشر * الرسوم الشرعية تعفى من حق التنبري وتسجل مجانا وملخصات عقود الازدياد والزواج تعطى مجانا ايضا في كاغد مطلق اما لطالبها واما لقاضي الصلح ويكتب في رأس الكواغد انها استخرجت لتلك الخصوصية فقط ولا يجوز استعمالها في غير ذلك من وجوه الاستعمال

الفصل الحادي عشر * نتائج الاحكام الصادرة بمقتضى الفصول ٦ و٧ و٩ اعلاه هي النتائج التي علقها قانون مجلس الشيوخ (السيناتة) الواقع في سنة ١٨٦٥ على الاتصاف بالجنسية الفرنسوية

الباب الثاني

الحالة السياسية الممنوحة للوطنيين الجزائريين المسلمين الذين هم غير متجنسين بالجنسية الفرنسوية

الفصل الثاني عشر * الوطنيون الجزائريون المسلمون الذين لم يطلبوا الاتصاف بالجنسية الفرنسوية ينوب عنهم في جميع مجالس المناظرة بالبر الجزائري (النيابات المالية ومجلس الولاية الاعلى ومجالس العمالات والمجالس البلدية واللجنات البلدية والجماعات الدوارية) اعضاء منتخبون يجلسون فيها بالوجه والحقوق التي يجلس بها فيها الاعضاء الفرنسويون مع استثناء احكام الفصل ١١ من القانون النظامي الصادر يوم

الأرشيف الوطني التونسي

٢ اوط سنة ١٨٧٥ وفي المجالس التي بها اعضاء وطنيون مسلمون تسميهم الحكومة لا يكون عددهم بها اكثر من عدد الاعضاء الوطنيين المسلمين الذين عُينوا بالانتخاب وان الاعضاء الوطنيين المسلمين في المجالس البلدية يجوز لهم ولو لم يكونوا متجنسين بالجنسية الفرنسوية الاشتراك مع الاعضاء الفرنسويين في انتخاب مشائخ البلدان (الاميار) ومعاونيهم (الادجوانات)

الفصل الثالث عشر * تصدر اوامر دولية خصوصية في تنظيم الدائرة الانتخابية الوطنية الاسلامية وفي اسلوب انتخاب الاعضاء الذين ينوبون عن المسلمين في كل مجلس من المجالس وفي سائر الاحوال لا يسوغ لمن يُنتخب عضوا في المجلس البلدي او مجلس العمالة او مجلس النيابات المالية ان يكون متوظفا بوظيفة قائد او عاغا او باشاغه او خوجة في بلدة مختلطة او خوجة في قسمة من قسمات العمالة (سوبريفيكتور) او حارس فروي (فارد شامبيط) او حارس الغاب (فارد فوريسطي) او شرطي (اجان بوليس) او فارس في بلدة مختلطة (دائرة او مخازني) غير انه على سبيل الرخصة الموقتة يجوز للاعضاء الوطنيين المسلمين في المجالس المبينة في المادة اعلاه الذين سمتهم الحكومة بفاؤهم في مناصبهم الحالية بالاحوال التي تولوا بها كما يسوغ ايضا للاعضاء الوطنيين المسلمين المختارين بالانتخاب ان يبقوا جامعين مدة حياتهم بين وظائفهم الدولية ومناصبهم الانتخابية

الفصل الرابع عشر * الوطنيون المسلمون غير المتجنسين بالجنسية الفرنسوية تجوز توليتهم في الوظائف والمناصب العمومية بالوجه الذي يجوز به ذلك للفرنسويين وبشروط الاهلية المطلوبة من الفرنسويين الا انه سيصدر امر من الدولة بتعيين عدة وظائف دولية لا يجوز للمسلمين ان يتولوها ما لم يكونوا متجنسين بالجنسية الفرنسوية التامة وان

الوطنيين المسلمين الذين سيفيدون في القائمات الانتخابية لا يسوغ الحكم عليهم في ما يخص المخالفات والجنح الا بارتكابهم من الافعال ما يرتكبه الفرنسويون اصالة او تجنسا ولا يحكم عليهم في ذلك الا المحاكم التي تحكم على الفرنسويين ما عدا الامور الخصوصية المتوسل بها لحماية الغاب وحفظه بمقتضى قانون يوم ٢١ فيفري ١٩٠٣ وما عدا احكام قانون يوم ١٤ جولية ١٩١٤ المتعلق بالنعي تحت مراقبة خصوصية

الفصل الخامس عشر * انه في كل دوار مكوّن عملا بقانون مجلس الشيوخ (السيناة) الصادر في اليوم ٢٢ من افريل ١٨٦٣ وفي كل قسم من اقسام الوطنيين المسلمين له جماعة تنوب عنه قانونا ينتفع في خدمة الطرق والعيون والآبار وغير ذلك من الاعمال النافعة للعامة المفيدة الصالحة لسكان الدوار او القسم بالواجب الذي يؤديه سكانه دراهم او عملا في سبيل الطرق الفروية والواصلة بين القرى بعد طرح ما يلزم منه للعمالة ولا ينتفع بذلك الا فيما ذكر والامر يكون كذلك في صرف ما يتجمع من مداخيل الاملاك البلدية

الفصل السادس عشر * احكام هذا القانون يجري العمل بها في جميع الوطن المدني بالبر الجزائري

الأرشيف الوطني التونسي

قائمة البيبليوغرافيا

أولا –المصادر:

أ– المصادر الرسمية:

الارشيف:

1–الارشيف الوطني في تونس:

- الارشيف الوطني التونسي السلسةA الملف رقم 19 تحت رقم 278 ، متضمن خطاب الحاكم العام جونار حول الاصلاحات السياسية في الجزائر1918–1919م.

2- الارشيف الوطني في اكس بروفانس:

1- C.A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853, Registre statistique de la répartition des nationalités européennes selon leur profession dans la province d'Oran en 1836.

2- C.A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853, Registre statistique datant du 1er juillet 1836, émis par la mairie d'Oran pendant la période de la colonisation française de l'Algérie.

3- C. A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853, Une étude des Espagnols résidant actuellement de la Colonie de Tlemcen du 1847 au 1848.

4- C. A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853, Tableau statistique comparant le nombre d'Espagnols arrivés et partis de la province d'Oran pendant plusieurs mois entre 1847 et 1848

5- C.A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853 , Arrêté ministériel français du 12 juin 1851 concernant la classification des confessions chrétiennes des colons à Oran.

6- C.A.O.M., Aix-en-Provence, Algérie. 1G/204, Européens - Statistiques 1835 - 1848, 1853. Tableau statistique hypothétique : Répartition de la population européenne dans la province d'Oran selon les confessions chrétiennes (catholiques, protestants) et juive, répartis sur plusieurs régions comme Oran et ses environs

3–الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية ،المناقشات البرلمانية و النشرات:

1- Journal officiel de la République française . Déb.Par, Conseil de la Republique , séance 29 Aout 1947, N° 107 p 1915

2- Journal officiel de la République française .doc .Parl .Chambre, annexe N : 1596, séance du 30 décembre 1936.
3- Journal officiel de la République française Chambre des députés , le 24 Juin 1915.
4- Journal officiel de la République française. Chambre des députés , le 23 Septembre 1915.
5- Journal officiel de la République française. Chambre des députés, projets des lois et rapports annexe N°820.
6- Journal officiel de la République française. Chambre des députés, le 15 Juin 1915
7- Journal officiel de la République française. Débats parlementaires. Chambre des députés, N:125, séance du 07 Novembre 1918.
8- Journal officiel de la République française ,lois n° 17-1853 du 20 septembre 1947 portant statut organique de l'Algérie p 1947.
9- Journal officiel de la République française , Constitution de 27 Octobre 1946.
10- Journal officiel de la République française. Déb. Parl, N° 107, Séance du Vendredi 29 Août 1947, p 1950.
11- Annuaire statistique de l'Algérie, 1932.
12- Bulletin municipal officiel de la ville d'Alger, 05-02-1919.
13- Journal officiel de la République française,18 Mars1944.
14- Journal officiel de la République française, N° 2119, 3 février 1909.
15- Marthot, Y. (s. d.). L'émigration des Alsaciens-Lorrains en Algérie, CDHA, Centre de documentation historique sur l'Algérie

الجرائد و المجلات:

أ- باللغة العربية:

1- المجاهدالعدد 51، 21 -09- 1959.
2- المجاهد، العدد 110، 11-12-1961.

ب- باللغة الفرنسية:

1- Le Temps, 11-02-1919.
2- La Dépêche algérienne, 13-04-1919.
3- L'Écho d'Alger, 17-08-1919.
4- L'Écho d'Alger, 28-05-1920
5- L'Écho d'Alger, 01-06-1920.
6- L'Écho d'Alger ,31-10-1924.
7- L'Afrique française, 01-01-1937.

8- Le Temps, 01-01-1937.
9- Le Temps, 01-01-1937.
10- Le Pionnier , 10-02-1938.
11- L'Écho d'Alger ,02-08-1947.
12- L'Écho d'Alger ,05-08-1947
13- L'Écho d'Alger ,28-08-1947.
14- L'Echo d'Alger, 05-09-1947.
15- L'Humanité, 15 -01- 1937.
16- L'Humanité, 15 -01-, 1937.
17- Le Mobacher, 15 -02- 1919.
18- L'Elan Républicain, 28 -04- 1937.
19- Alger républicain, 22 -08- 1947.
20- L'Elan Républicain, 28 -08- 1937.
21- Olivier le Cour Grandmaison, "Quand Tocqueville légitimait les boucheries," Le Monde Diplomatique, Juin 2011.

ب –المصادر المطبوعة(المؤلفات:)

الكتب باللغة العربية:

1- الكسي دوطكفيل ، تر: ابراهيم صحراوي، نصوص عن فلسفة الاحتلال و الاستيطان فلسفة الاستيطان، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ، 2008.

2- احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية ، 1956.

3- احمد توفيق المدني، الجزائر – تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجغرافيتها الطبيعية والسياسية وعناصر سكانها ومدنها ونظاماتها وقوانينها ومجالسها وحالتها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية– ، المطبعة العربية، الجزائر، 1931.

4- فرحات عباس، تر: ابو بكر الرحال ، ليل الاستعمار حرب الجزائر وثورتها، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2005 .

5- فرحات عباس ، تر: احمد منور، الجزائر من المستعمرة الى الاقليم الشاب الجزائري (1930) متبوع بتقرير الى الماريشال بيتان (افريل 1941)، الجزائر، 2007.

6- جوليان شارل اندري، إفريقيا الشمالية تسير(القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية)، ترجمة

المنجي، الطيب مهري، الصادق المقدم، فتحي زهير، الحبيب الشطي، مراجعة، فريد السويداني،ط3 ، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976م.

-الكتب باللغة الفرنسية:

1- Collet Jeanson, L'algérie Hors La Loi , Editions du Seuil, 1954
2- Daniel Leconte, Les Pieds-Noirs : histoire et portrait d'une communauté, editions du seuil, paris, 1980.
3- Depeyerimhoff, Enquête sur les résultats de la colonisation officielle de 1871 à 1891, T1, Alger, 1906.
4- Fillias Achille, Dictionnaire des communes, villes et villages de l'Algérie, Imprimerie de Typographique et Lithographique J. Lavagne, Alger, 1878.
5- Gaston Loth , Le Peuplement Italien en Tunisie et en Algérie, Thèse pour le doctorat présentée à la Faculté des lettres de Paris, Librairie Armand Colin, Paris, 1905.
6- Georges Yver, les Irlandais en Algérie, Revue Africaine, vol, 60, Alger, 1919.
7- Harmand Jules, Domination et Colonisation, Ernest Flammarion, Paris, 1910.
8- J.-Ch.-M. Boudin, Histoire statistique de la colonisation et de la population en Algérie, Chez J.-B. Baillière, paris, 1853.
9- Jules DUVAL, Histoire de l'émigration Européenne, Asiatique et Africaine au XIXe siècle, Librairie de Guillaumin et Cie, Paris, 1862.
10- Louis Baudicour, La colonisation de l'Algérie : ses éléments, Editions Jacques Lecoffre et Cie, Paris, 1856
11- M. Pasquier-Bronde, « Historique de la Colonisation Paysanne en Algérie », In : Centenaire de l'Algérie, Comité de l'Afrique Français, Congrès de la polonisation rurale, Alger : 26-29 mai 1830, 2ème partie, Les Problèmes économiques et sociaux posés par la colonisation. Ancienne imprimerie Victor Heintz, Alger, 1930.
12- Maurice Viollette, L'Algérie vivre t'elle? , librairie Félix-Alcan, paris, 1931 .
13- Maurice Wahl, l'Algérie, Librairie Germer Baillière, 1882.
14- Robert F Foerster, The Italian Emigration of Our Times, London ,Cabridge Harvard University Press ,1924.
15- Ricoux René, La démographie figurée de l'Algérie : étude statistique des populations européennes qui habitent l'Algérie ,G. Masson , Éditeur libraire de L'academie de médecin, 1880,paris.
16- Rozet et Carette , Algérie états tripolitains Tunis, édition Bouslama.1989.
17- Shefer Christian, La conquête totale de l'Algérie 1839-1843, Valée, Bugeaud, Soult , Revue de l'histoire des colonies française, Paris- 1916.

18- Victor Demontés, La colonisation militaire sous Bugeaud, Imprimerie Algérienne, 1918.
19- Yacono Xavie, Les Pieds noirs, Edition lebaud, Paris, 1982

ثانيا –المراجع:

1- المراجع باللغة العربية:

1– احمد الخطيب، حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية و الوطنية و نشاطه السياسي و الاجتماعي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986

2– حسينة حماميد، المستوطنون الاوروبيون والثوره الجزائريه 1954– 1962 ، ط 01، منشورات الحبر، الجزائر، 2007م

3– جلال يحيى ، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830– 1960م، دار المعرفة، مصر،1959.

4– ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركه الوطنيه 1830–1900، ج 01، ط 04، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 1992م

5– ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركه الوطنيه 1900–1930، ج 02، ط 02، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 1992م.

6–ابو القاسم سعد الله، تاريخ الحركه الوطنيه 1930–1945م، ج 03، ط 04، دار الغرب الاسلامي، بيروت لبنان، 1992م

7– سعيد علمي ، تر: نسرين لولي و محمد رضا بوخالفة، الاستعمار و العمران السياسة الاستيطانية و العمران في الجزائر، ج1،دار الكتاب ، 2013.

8– شارل روبير اجيرون تر : عيسى عصفور، تاريخ الجزائر المعاصر، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، 1982م.

9– شارل روبير اجيرون، المسلمون الجزائريون و فرنسا، دار الرائد للكتاب، الجزائر ، 2007.

10– شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط 01، دار الامة، الجزائر، 2008.

11- صالح بلحاج، الحركه الوطنيه الجزائريه بين الحربين 1910 1939م، بن مرابط، 2015

12- صالح عباد، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

13- صالح عباد ، الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930م، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة ، 2009.

14- صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة محاضرات القاها الدكتور صلاح العقاد على طلبه قسم الدراسات التاريخية والجغرافية 1963 - 1964، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، 1964م

15- عبد الجليل التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي: دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، 1983.

16- عبد الله شريط ، محمد الميلي، الجزائر في مرأة التاريخ، ط 01، طبع و نشر مكتبة البعث، قسنطينة، 1962.

17- عبد الله شريط، محمد الميلي ، الجزائر في مرأة التاريخ، ط 1، مكتبة البعث، قسنطينة، 1965.

18- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض أثناء فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

19- عمار بوحوش، تاريخ الجزائر السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962م،ط01، دار الغرب الاسلامي،بيروت، 1997.

20- عمار عموره ، موجز في تاريخ الجزائر، ط 01، دار ريحانه للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

21- كارل شميث، تر: رانيا الساحلي، المركز العربي للابحاث والدراسات السياسيه، قطر، 2009

22- محفوظ قداش، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية،تر: امحمد بن البار، ج1، شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر ، 2011.

23- محفوظ قداش، تر: محمد المعراجي، الجزائر الجزائريين: تاريخ الجزائر 1830-1954م، منشوراتANEP ، .2008

24- محمد البشير ابراهيمي، اثار الامام محمد البشير الابراهيمي، ج03، ط01، عيون البصائر، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

25- محمد العربي ولد خليفة، المحنة الكبرى، مدخل لدراسة توصيفية عن المعاناة شعبنا و مقاومته البطولية نصوص مختارة –كرونولوجيا جزئية وثائق اساسية، ط 3، دار الامل للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2009،

26- يحيى بوعزيز، الاتجاه اليمني في الحركه الوطنيه الجزائريه من خلال نصوصه 1912 1948، طبعه خاصه، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

27- يحيى بوعزيز، السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

28- ناهد ابراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الحركة الوطنية الجزائرية في فترة مابين الحربين 1918-1939، منشأة المعارف بالاسكندرية، مصر 2001.

2- المراجع باللغة الاجنبية:

1- Alain Lardillier, Le Peuplement Francais En Algérie De 1830 À 1900 Les Raisons de son échec 2ditions de échec Éitions de L'atlanthrope, France, 1992.

2- Claire Marynower, 1936. Le Front populaire en Algérie et le Congrès musulman algérien, dans un livre Histoire de l'Algérie à la période coloniale, 1830-1962, Éditions Barzakh, Paris et Alger, 2012.

3- Daniel Leconte،Les Pieds-Noirs : histoire et portrait d'une communauté, Edition du seuil, paris, 1980.

4- Fabinne Fischer, Alsaciens et Lorrains en Algérie : histoire d'une migration 1830-1914, Collection Histoire des temps coloniaux, Editions Jacques Gandini, Paris, 1999.

5- Gerard Crespo, Les Italien en En Algérie 1830-1960 Histoire et Sociologie D'une Migrtion, Edicions Jacques gandini, France, 2002.

6- Gérard Crespo, Jean-Jacques, L'immigration Esagnole Dans L'algerois de 1830 à 1914 Éditions de l'Atlanthrope,1991.
7- Jean-Jacques. jordi ,les Espagnols en Oranie 1830-1914, Mont pellier , Africa Nostra, 1986.
8- Jean-Maurice Di Constanzo, Allemands et Suisses en Algérie 1830-1918, Editions Jacques Gandini, Nice, France, 2001.
9- Jose Fermin Bonmati Anton, la emigracion Alicantina a Argelia siglo XIX y primer tercio del siglo XX, secretariado de publicaciones universidad de alicante, 1989.
10- Juan Bautista Vilar, Emigración Española a Argelia 1830-1900, Ed. IEA, Madrid, 1975.
11- Juan Bautista Vilar, Los españoles en la Argelia francesa 1830-1914, Ed. CSIC, Madrid, 1989.
12- Julien Fromage, L'expérience des « Jeunes Algériens » et l'émergence du militantisme moderne en Algérie (1880-1919),dans un livre , Histoire de l'Algérie à la période coloniale, 1830-1962, Éditions Barzakh, Paris et Alger, 2012
13- Kamel Kateb, Européens, Indigènes et Juifs en Algérie (1830-1962): Représentations et réalités des populations, Éditions de l'Institut National d'Études Démographiques, Paris, 2001.
14- Laure Blévis , Quelle citoyenneté pour les Algériens ?, dans un livre, Histoire de l'Algérie à la période coloniale, 1830-1962, Éditions Barzakh, Paris et Alger, 2012.
15- Tayeb Chenntouf, L'assemblée algérienne et l'application des réformes prévues par le statut du 20 septembre 1947, dans un livre , Les chemins de la décolonisation de l'empire colonial français, 1936-1956.
16- Tayeb Chenntouf, L'assemblée algérienne et l'application des réformes prévues par le statut du 20 septembre 1947, dans un livre , Les chemins de la décolonisation de l'empire colonial français, 1936-1956.

ثالثا– المقالات والدوريات:

1–المقالات:

أ– باللغة العربية:

1- احميده عمراوي، (الدعاية في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر) ، مجله الامير عبد القادر، المجلد 16، العدد 01، جامعة قسنطينة.

2- احمد مسعود سيد علي، (اصلاحات شارل جونار بالجزائر 04 فيفري 1919م)، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد 04، العدد02 ،2023.

3- ارزقي شويتلم، (سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1940م)، مجلة التاريخ المتوسطي، المجلد02، العدد 02، ديسمبر، 2020.

4- امينة مسعودي، جيلاني تكران، (الحاكم العام موريس فيوليت وسياسته تجاه الحركة الوطنية الجزائريه 12 مايو 1925م – 20 نوفمبر 1927م)، الأكاديمية للدراسة الاجتماعية والإنسانية، مجلد 14، العدد 02، القسم ب العلوم الاجتماعية جامعه الشلف.

5- بلعزوز العربي، (السياسة الاستعمارية في الجزائر وأثرها على تطور الهجرة الأوروبية بها (1830-1900))، مجلة عصور الجديدة، العدد 8-7، 2012-2013

6- حسنة كمال ، (هجرة المعمرين الغير الفرنسيين الى الجزائر خلال القرن التاسع عشر)، مجلة العبر للدراسات التاريخية و الاثرية في شمال افريقيا، المجلد 04، العدد02 سبتمبر 2021.

7- حكيم بن الشيخ، (سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1830-1962)، مجلة عصور الجديدة، العدد 14-15، اكتوبر 2014.

8- حمزي كمال، (نواب عمالة وهران بين 1936-1954 مسالك و مواقف)، جامعة الجزائر حوليات التاريخ و الجغرافيا، المجلد 07، العدد 01، 2018.

9- حوراء علي حسين الطاهر، (موقف كليمنصو تجاه المانيا في مؤتمر الصلح)، مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية، المجلد 14، العدد03، جامعة ذي القار، 2024،

10- حياة قنون ، (التواجد الاسباني في الغرب الجزائري خلال الفترتين العثمانية و الفرنسية)، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 01، المجلد 04 ، 2013.

11- حياة قنون، (الجالية الاسبانية و قوانين التجنيس الفرنسي في الجزائر)، مجلة المراة للدراسات المغاربية، المجلد 01، العدد 01، 2014.

12- عابد ميمونة، برنو توفيق ، (موقف الأقلية الأوروبية من إصلاحات فيفري 1919 م)، مجلة المواقف، المجلد 19 ،العدد: خاص، فيفري 2024.

13- عبد الرزاق تومیات ، (الجزائریون و حکومة الجبهة الشعبیة بین 1936–1939م بین مطالب الجزائریین الملحة و تقلبات السیاسة الاستعماریة الفرنسیة)، المجلة العربیة للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانیة والاجتماعیة"، المجلد 14، العدد 14 ،ینایر 2022

14- عبید بوداود، (الکسیس دوطکفیل alexie de toqueville ، قراءة في بعض افکاره و مواقفه)، مجلة القرطاس ، العدد 02، جانفي ، 2015.

15- عدة بن داهة، (الهجرة الالمانیة الی الجزائر خلال القرن 19 1830–1900م)، مجلة المواقف للدراسات التاریخیة في المجتمع و التاریخ، العدد 04، 1 دیسمبر 2009.

16- علي زياني، شعیب مقنونیف، (دیغول و المسألة الجزائریة امریة 07 مارس 1947م انموذجا)، مجلة رفوف، المجلد 11، العدد01، 2023.

17- فاتح زياني، السبتي غیلاني، (سیاسة الجیش الفرنسي في دعم الاستیطان الاوربي في الجزائر خلال حکم الماریشالین کلوزیل و بیجو 1830–1847م)، مجلة الاحیاء ، المجلد 20، العدد 26، سبتمبر 2020.

18- لمیاء بوقرة، (مشروع موریس فیولیت مؤامره سیاسیه واجتماعیه ضد الجزائر)، مجله علوم الانسان والمجتمع ، مجلد 01، العدد 04، 2012.

19- مدور خمیسة، (مشروع بلوم– فیولیت: اصلاحات ضائعة بین تماطل حکومة الجبهة الشعبیة و سلطة اللوبي الجزائري (1936– 1939م))، مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاریخیة ، المجلد 02، العدد 07، 2016.

7- **باللغة الاجنبية:**

1- Abderrahmane Khelifa, "La présence italienne en Algérie avant l'indépendance"Il contributo dell'Italia alla costruzione dell'Algeria indipendente , La contribution de l'Italie à la construction de l'Algérie indépendante, Algeria : Istituto Italiano di Cultura ad Algeri, Ottobre 2011.

2- Antonio Cortese, « L'emigrazione Italiana nell 'Africa Mediterranea », Working Papers , Università degli studi , N° 149,2012.

3- charles Robert Ageron , une politique algérienne libérale sous la troisième république (1912- 1919),Revue Historique moderne et contemporaine, tome 6 N°2 , avril-juin1959.

4- Claude Llinares, Danielle Lima-Boutin, Forum publié à propos de :L'émigration italienne de 1830 à 1914 Causes, conditions et conséquences socioéconomiques, Paris le 17 mai / Marseille le 4 octobre 2008.
5- Djamel Latroch, Orígenes geográficos y dinámica demográfica de la emigración española hacia Argelia (1830-1914), Actas del Seminario (Memoria del exilio español en Argelia, Seminario Internacional, Argel-Orán, 20-23 octubre 2019).
6- Emile Temine, La migration européenne en algérie au XIXe siécle : migration organisée ou migration tolérée, Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, volume 43,1987.
7- Emile Temine, La migration européenne en algérie au XIXe siécle : migration organisée ou migration tolérée, Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, volume 43,1987.
8- Federico Cresti, "Comunità proletarie italiane nell'Africa mediterranea tra XIX secolo e periodo fascista", Mediterranea - Ricerche Storiche, Anno V, N° 12, 2008.
9- Gérard Crespo, Étud comparative des immigrations italiennes en Algérie et en Tunisie, In : Actes du colloque les peuplements de l'Afrique du Nord : une histoire de migration plurielles, organisé par la Fondation : Algérie-Maroc-Tunisie, au Maison de la Chimie, Paris le lundi 12 décembre 2011.
10- Gérard-François Dumont, Les flux migratoires vers le Maghreb, In : Actes du colloque les peuplements de l'Afrique du Nord : une histoire de migration plurielles, organisé par la Fondation : Algérie-Maroc-Tunisie, au Maison de la Chimie, Paris le lundi 12 décembre 2011.
11- Guy Pervillé, L'Algérie les hommes et l'histoire, revue parcours, N°.12, Mai 1990.
12- Guy Pervillé, La commission des réformes musulmanes de 1944 et l'élaboration d'une nouvelle politique algérienne de la France, Les chemins de la décolonisation de l'empire colonial français, 1936-1956 Colloque organisé par l'IHTP les 4 et 5 octobre 1984, CNRS Éditions, Paris, 1986
13- Guy Pervillé. L'Alsace et l'Algérie : de la réalité au mythe 2003 dimanche 4 février 2007Cet exposé a été prononcé à Strasbourg le 19 mars 2003 dans une journée d'étude sur la guerre d'Algérie en Alsace organisée par l'association Almémos, et publié dans le Bulletin de l'association Alsace, mémoire du mouvement social, n° 4, novembre 2003.
14- Hélène Blais, Claire Fredj and Emmanuelle Saada, Un long moment colonial : pour une histoire de l'Algérie au XIXe siècle p 7-24 , Revue d'histoire du XIXe siècle, Société d'histoire de la révolution de 1848 et des révolutions du XIXe siècle 41, 2010 .

15- Hugo Vermeren, Des “hermaphrodites de nationalité” ? Colonisation maritime en Algérie et naturalisation des marins-pêcheurs italiens de Bône (Annaba) des années 1860 à 1914, Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée [Enligne], N° 137 , 2015
16- Jennifer Sessions, Le paradoxe des émigrants indésirables pendant la monarchie de Juillet, ou les origines de l´émigration assistée vers l´Algérie , Revue d’histoire du XIXe siècle, n° 41, 2010.
17- Juan Bautista Vilar, « Quelques conséquences en Espagne du soulèvement Algérien de 1881 : dans les courants migratoires hispano-algériens et dans les relations hispano-françaises », Mélanges de Casa de Velázquez T. 19, Ed. Casa de Velázquez, Madrid, 1983.
18- Lamboley Claude, Une colonie franc-comtoise en Algérie au XIXe siècle. Bull. Académie des sciences et lettres de Montpellier. NS. 2004.
19- Lamboley Claude, Les Colons en Algérie: Histoire d’une Famille Ordinaire. Bulletin de l’Académie des Sciences et Lettres de Montpellier, 2011.
20- Michèle et Odile Plaisant, "Origins and stakes of the name pied-noir," Langage et société, No. 60, 1992.
21- Natilli Daniele, (Año de publicación) "Per una storia dell'emigrazione italiana in Africa,"[En línea] : https://www.asei.eu, Fecha de publicación: 10/07/2008.
22- Paul Blanchard de la Brosse , Projet Blum-Viollete D'accorder le droit de vote a 20.000 Algériens assimilés un grave probléme national devant la conscience française , L'Asie française, 1er avril 1937 Mise en ligne : 21 septembre 2022. Dernière modification : 1er août 2023. www.entreprises-coloniales.fr

رابعا– الرسائل الجامعية:

أ–باللغة العربية:

1- بلعزوز العربي، الجاليات الأوروبية في الجزائر من 1830–1954: التطور والخصوصيات، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ،جامعة الجزائر 02 ابو القاسم سعد الله، 2014–2015م.

2- خميسة مدور ، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة 1865-1962م، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و العاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 02، 2017-2018.

3- زياني فاتح، الواقع الاجتماعي والثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر (1871-1945) وأثره على الأهالي المسلمين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ، تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1 -حمة لخضر-، 2020- 2021.

4- عبد الناصر عمر، اسبانيا الفرانكوية و الثورة الجزائرية 1954 1962 اطرورحة دكتوراه ، تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ،قسم تاريخ ، كلية العلوم الانسانية، جامعة الجزائرابو القاسم سعد الله 02، 2016-2017

5- العربي غانم، سياسه اصلاحات الفرنسيه في الجزائر وردود فعل وطنيه، رسالة ماجستير في تاريخ الحديث والمعاصر، كليه العلوم الانسانيه والاجتماعيه، قسم التاريخ والاثار ، جامعه 08 ماي1945 قالمه، 2012-2013.

6- قريري سليمان، تطور الاتجاه الثوري و الوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954م،اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية،2010-2011م.

7- حمزي كمال، القضية الجزائرية امام البرلمان الفرنسي 1919-1954م (من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية)،اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 02، 2009-2010م.

8- محمد شبوب، الجزائر في الحرب العالمية الثانية (1939-1945): دراسة سياسية، اقتصادية، اجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإسلامية، جامعة وهران، عام 2015.

- باللغة الاجنبية:

1- Muyl Marie, Les Français d'Algérie : socio-histoire d'une identité, Thèse de doctorat, Université Paris Panthéon-Sorbonne, 2007.

الموسوعات والقواميس:

- باللغة الفرنسية:

1- Fillias Achille, Dictionnaire des communes, villes et villages de l'Algérie, Imprimerie de Typographique et Lithographique J. Lavagne, Alger, 1878.

المواقع الالكترونية:

1-France Archives: https://francearchives.gouv.fr

2- www.universalis.fr/encyclopedie/leon-Blum

الفهارس

- فهرس الجداول
- فهرس الموضوعات

فهرس الجداول:

- مقارنة عدد الفرنسين مع باقي الاوربيين من سنة 1833 الى غاية 1847م ص 46.
- عدد الفرنسيين و باقي الاوربيين بين 1833-1861م ص 47.
- تعداد السكان الأوروبيين في الجزائر بين عامي 1833 و1901م بحسب الجنسيات المختلفة ص 57.
- عدد السكان الاوربيين حسب جنسياتهم في الجزائر من سنة 1833 الى 1876م ص 64.
- إحصائيات السكان في الجزائر بين سنتي 1831-1876م ص 66.
- المقاطعات العشر التي قدمت أكبر عدد من المهاجرين في عام 1858م المهاجرين للجزائر ص 70.
- القوافل المهاجرة من باريس نحو الجزائر سنة 1848م ص 74
- 08 نسبة المهاجرين الألزاسيين واللورينيين في الجزائر من عام 1845 إلى عام 1876م ص 77.
- توزيع المهن للأوروبيين في وهران 1 جويلية 1836م ص 83.
- إحصاء عددي للأوروبيين الذين وصلوا إلى وهران منذ الفاتح من شهر أكتوبر 1835م الى غاية الفاتح من شهر جويلية 1836م حسب التصنيف (العمر ، الجنس و البلد) ص 93.

- دخول وخروج الإسبان من مدينة نمور (الغزوات) بين عامي 1847 و 1848م ص 95.
- حركة السكان الإسبان بين عامي 1847 و1848، حيث يكشف عن تباين في أعداد الوافدين والمغادرين، مما يعكس ديناميكيات ديموغرافية مهمة ص 95.
- المقاطعات الإسبانية التي شهدت أكثر الهجرات نحو الجزائر بين عامي 1891 و 1895م ص 101.
- تصنيف السكان الأوروبيين في مقاطعة وهران حسب الطوائف المسيحية (كاثوليك، بروتستانت، يهود) موزعين على عدة مناطق مثل وهران وضواحيها، مرسى الحجاج، أرزيو، مستغانم، وغيرها بين عامي 1848–1849م ص 106.
- اعداد الايطاليين مقارنة بالفرنسيين بالارقام ص 113.
- إحصائيات الرحلات البحرية خلال 27 رحلة تمت من 1832 إلى 1858م ص 118.
- احصائيات تبين الوجود الإيطالي في الجزائر بين عامي 1833 و1926م ص 126.
- مكونات المجتمع الاستعماري في منتصف القرن التاسع عشر ص 128.
- تمركز الايطاليين في مناطق من الغرب الجزائري ص 129.
- التعداد السكان الأوروبيين في مقاطعة الجزائر 30 سبتمبر 1855م ص 130.
- التوزيع الجغرافي للمهاجرين الإيطاليين في الجزائر الشرقية في 30 سبتمبر لعام 1855م ص 131.
- الأنشطة المهنية للألمان والسويسريين بناءً على طلبات التجنس (بالنسبة المئوية) ص 145.

- تطور اعداد المهاجرين الالمان منذ سنة 1833م الى غاية 1876م في الجزائر ص 146.
- احصائيات الهجرة لجنسيات اوربية مختلفة لسنة 1876م ص 152.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

عنوان	الصفحة
المقدمة	أ-ز
مدخل: السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر (1830-1962م)	
المشاريع الاستيطانية الفرنسية في الجزائر	**14**
محاولات فرنسا الاستيطانية: من الفشل في أمريكا إلى التشبث بالجزائر	17
مراحل تطور السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر (1830-1870م)	**21**
الجهود الأولى لتعمير الجزائر (1830-1840م)	24
الاستيطان في عهد بيجو (1840-1847م)	39
الاستيطان في عهد الجمهورية الثانية (1848-1852م)	47
الاستيطان في عهد الإمبراطورية الثانية (1852-1870م)	50
السياسة الاستيطانية في العهد المدني (1870-1900م)	55
الفصل الأول: الهجرات الأوروبية إلى الجزائر (1830-1962م)	
جهود الادارة الفرنسية في تغير التركيبة السكانية في الجزائر	61
أصول وجنسيات المهاجرين الأوروبيين وتوزيعهم الجغرافي	67
الأقلية الفرنسية	**69**
المرحلة الأولى للهجرة الفرنسية (1830-1847م)	69
المرحلة الثانية للهجرة الفرنسية (1848-1870م)	71
هجرة الألزاسيين واللورينيين إلى الجزائر (1870م)	75
أثر التجنيس على زيادة عدد الفرنسيين في الجزائر	79
أهم الوظائف التي تولاها الفرنسيون في الجزائر	82
الأقلية الإسبانية	**85**
أوضاع إسبانيا في القرن التاسع عشر	85

أسباب الهجرة الإسبانية إلى الجزائر	86
هجرة الإسبان المينوركيين إلى الجزائر (1830-1836م)	90
مراحل الهجرة الإسبانية إلى الجزائر	92
الأقلية الإيطالية	**107**
أوضاع إيطاليا في القرن التاسع عشر	107
تاريخ العلاقات الإيطالية الجزائرية	111
مراحل الهجرة الإيطالية (1830-1914م)	114
الأقلية الألمانية والسويسرية	**134**
أوضاع ألمانيا في القرن التاسع عشر	134
جهود فرنسا لجذب المهاجرين الألمان والسويسريين	136
المحاولة الأولى لتوطين الألمان والسويسريين في الجزائر	138
الأقلية المالطية	**148**
تطور الهجرة المالطية نحو الجزائر	148
اندماج المالطيين في المجتمع الاستعماري	150
الفصل الثاني: أهم المشاريع الفرنسية الإصلاحية في الجزائر (1919-1947م)	157
قانون فيفري 1919م	**158**
ظروف اعتماد الإصلاحات	158
محتوى القانون	170
رد فعل الجزائريين على الإصلاح	178
مشروع بلوم-فيوليت (1936م)	**181**
الأوضاع قبل المشروع	181
محاولة الإصلاح الأولى (1930-1935م)	185
لمؤتمر الإسلامي ومشروع بلوم فيوليت 1936م	189
إعادة طرح مشروع بلوم فيوليت سنة 1936م	192

محتوى قانون بلوم فيوليت	193
رد فعل الجزائريين من المشروع	195
أمرية 07 مارس 1944م	**198**
أوضاع الجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية	198
محتوى الأمرية الصادر بتاريخ 7 مارس 1944م	202
حقيقة أمرية 07 مارس 1944م	207
رد الفعل الجزائريين على أمرية 7 مارس 1944م	208
دستور 20 سبتمبر 1947م	**211**
ظروف صدور قانون 20 سبتمبر 1947م	211
محتوى قانون 20 سبتمبر 1947م	216
الفصل الثالث: رد فعل المستوطنين من الإصلاحات الفرنسية في الجزائر	**229**
موقف الأقلية الأوروبية من قانون فيفري 1919م	**229**
موقف المستوطنين الأوروبيين على إصلاح 1919م	231
موقف رؤساء البلديات والنواب المنتخبين من إصلاح فيفري 1919م	235
موقف بعض الشخصيات الفرنسية من قانون 04 فيفري 1919م	240
فشل المستوطنين في إيقاف التصويت على قانون 04 فيفري 1919م	242
موقف الأقلية الأوروبية من مشروع بلوم فيوليت 1936م	**245**
معارضة المستوطنين للمشروع فيوليت قبل وبعد إصداره	245
معارضة المنتخبين الأوروبيين لمشروع بلوم فيوليت 1936م	250
موقف شخصيات سياسية رافضة لمشروع بلوم–فيوليت	256
موقف الأحزاب السياسية من المشروع بلوم فيوليت 1936م	256
فشل المشروع بلوم فيوليت بسبب قوة المستوطنين	263
موقف الأقلية الأوروبية من أمرية 07 مارس 1944م	**266**
معارضة المستوطنين لسياسة ديغول وإصداره لأمرية مارس 1944م	266
موقف المستوطنين من إجراءات اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني	269

رفض المستوطنين لنشاط زعماء الحركة الوطنية الجزائرية	272
سعي المستوطنين لإلغاء أمرية 7 مارس 1944م من خلال مؤامرة 08 ماي 1945م	273
موقف الأحزاب الفرنسية من أمرية 07 مارس 1944م	276
موقف الأقلية الأوروبية من دستور 20 سبتمبر 1947م	**279**
معارضة المستوطنين قبل صدور القانون 20 سبتمبر 1947م	279
اعتراض النواب البرلمانيون أثناء المناقشات البرلمانية للدستور 1947	281
موقف المنتخبين الأوروبيين من دستور 1947م	282
موقف الأحزاب الفرنسية من دستور 1947م	284
موقف بعض الشخصيات الفرنسية المؤيد لمشروع قانون 1947م	287
إسقاط الحاكم العام شاتينيه تحت ضغط المستوطنين	292
تجاهل النظام الأساسي للجزائر 1947م وتزوير الانتخابات	294
الخاتمة	297
الملاحق	304
قائمة البيبليوغرافية	322
الفهارس	337

الملخص:

تستعرض هذه الأطروحة التطور التاريخي لوضع الأقلية الأوروبية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1830–1962م)، مع تحليل معمق للإصلاحات التشريعية الفرنسية وانعكاساتها على البنية المجتمعية. اعتمد البحث على وثائق أرشيفية فرنسية وجزائرية لرصد التحولات الجوهرية من خلال أربع محطات تشريعية أساسية: قانون 1919م(جونار) الذي وسع المشاركة الانتخابية بشكل نسبي، مشروع 1936م (بلوم–فيوليت) الذي سعى لدمج النخبة الجزائرية، أمرية 1944م التي منحت حقوقاً مدنية محدودة، وقانون 1947م الذي أقر مبدأ المساواة شكلياً.

تكشف النتائج عن تناقض صارخ بين المبادئ الإصلاحية الفرنسية وتطبيقاتها العملية، حيث تصدت الأقلية الأوروبية بشراسة لأي محاولة لتقليص امتيازاتها. كما توضح الدراسة الديناميكية المعقدة بين السياسات الاستعمارية ومواقف الطرفين: المستوطنين الأوروبيين المدافعين عن وضعهم المتميز، والأغلبية الجزائرية المتشككة في نوايا هذه الإصلاحات.

ضمن الإطار التاريخي الأوسع، تربط الأطروحة بين هذه التطورات المحلية والمتغيرات الإقليمية والدولية، لاسيما في أعقاب الحربين العالميتين. تؤكد الخلاصات أن هذه الإصلاحات جاءت متأخرة وغير جذرية، مما عمق الأزمة وساهم في اندلاع ثورة التحرير. تقدم الدراسة بذلك تحليلاً شاملاً لفشل النموذج الاستعماري الفرنسي في تحقيق الاندماج الحقيقي، نظراً لتناقضه الأساسي مع مبادئ تقرير المصير وتطلعات الشعب الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

الأقلية الأوروبية، الإصلاحات الفرنسية، قانون 1919م ، مشروع 1936م ، أمرية 1946م ، قانون 1947م، السياسة الفرنسية.

Abstract:

This thesis examines the historical evolution of the European minority's status in Algeria during the colonial period (1830-1962), providing a critical analysis of French legislative reforms and their impact on societal structures. The research draws upon French and Algerian archival sources to trace pivotal transformations through four key legislative milestones: the 1919 (Jonart) Law that partially expanded voting rights, the 1936 Blum-Viollette Project aiming to integrate the Algerian elite, the 1944 Ordinance granting limited civil rights, and the 1947 Law that nominally established equality.

The study reveals a fundamental contradiction between France's reformist discourse and its practical implementation, as the European minority vigorously resisted any substantial alteration to the power balance. It highlights the complex interplay between colonial policies and the reactions of both groups: the privileged European settlers defending their status, and the skeptical Algerian majority.

Within the broader historical context, the thesis connects these domestic developments with regional and international changes, particularly following both World Wars. The findings demonstrate that these belated and insufficient reforms exacerbated political tensions, ultimately contributing to the outbreak of the Liberation Revolution. The study thus provides a comprehensive analysis of the failure of the French colonial project to achieve genuine integration, due to its inherent contradiction with self-determination principles and Algerian national aspirations.

Keywords:

European minority, French reforms, 1919 Law, 1936 Project, 1946 Ordinance, 1947 Statute, French policy.